



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف -1-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في
العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة

-دراسة حالة الجزائر-

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: عمار عماري

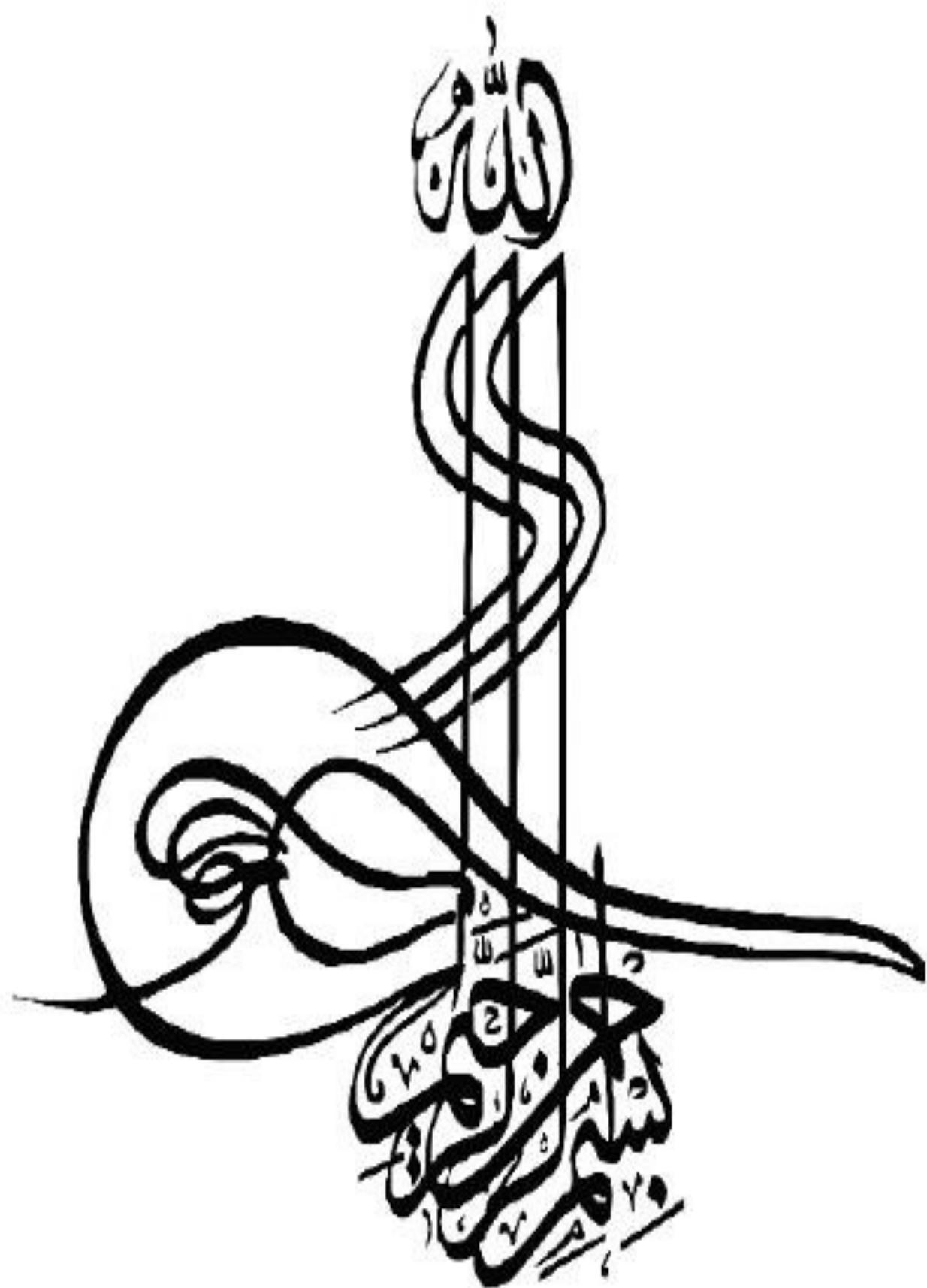
من إعداد:

فتيحة مزارشي

أعضاء لجنة المناقشة

- | | | | |
|--------------|-------------------|----------------------|--------------------|
| رئيسا | جامعة سطيف 1 | أستاذ التعليم العالي | أ.د قطاف ليلي |
| مشرفا ومقررا | جامعة سطيف 1 | أستاذ التعليم العالي | أ.د عمار عماري |
| مناقشا | جامعة سطيف 1 | أستاذ محاضر | د. عويسي أمين |
| مناقشا | جامعة برج بوعريرج | أستاذ محاضر | د. عبادي محمد |
| مناقشا | جامعة خنشلة | أستاذ محاضر | د. مزاهدية رفيق |
| مناقشا | جامعة المسيلة | أستاذ محاضر | د. شريط صلاح الدين |

السنة الجامعية: 2017 - 2018



شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي وفقني لإتمام هذا البحث.

أتوجه بوافر الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور المحترم "عمار عماري" الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة وبذل مجهودا كبيرا في سبيل توجيهي وإرشادي بنصائحه القيمة، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير والثناء إلى السادة الأساتذة والدكاترة المحترمين الذين قبلوا مناقشة هذه الأطروحة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بتحية خاصة إلى الأستاذة حسبية مداني التي ساعدتني على إنجاز هذه الأطروحة في شقها القياسي، فلها مني كل التحية والتقدير.

أتقدم بأسمى تشكراتي وعرفاني وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
XI-I	قائمة المحتويات
أ-ر	المقدمة
60-1	الفصل الأول: مفهوم وإستراتيجية السياسة النقدية
2	المبحث الأول: مفهوم، أهداف وتطور السياسة النقدية
2	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
2	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
3	الفرع الثاني: أنواع ومبادئ السياسة النقدية
5	الفرع الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية ونظم سعر الصرف
9	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
10	الفرع الأول: استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق العمالة الكاملة
13	الفرع الثاني: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وتوازن ميزان المدفوعات
15	الفرع الثالث: التناقض بين الأهداف
16	المطلب الثالث: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية
17	الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والكينزي
19	الفرع الثاني: السياسة النقدية في الفكر النيوكلاسيكي والكلاسيك الجدد
22	الفرع الثالث: السياسة النقدية في الفكر النيوكينزي
23	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
23	المطلب الأول: الأدوات الكمية
24	الفرع الأول: أداة معدل إعادة الخصم
28	الفرع الثاني: أداة السوق المفتوحة
32	الفرع الثالث: أداة الاحتياطي الإجباري
35	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية

36	الفرع الأول: أداة تأطير الائتمان
37	الفرع الثاني: التمييز في الأدوات الكمية
38	الفرع الثالث: الأدوات النوعية التكميلية
41	المطلب الثالث: الرقابة المباشرة
41	الفرع الأول: الإقناع الأدبي
42	الفرع الثاني: التعليمات والتوجيهات
43	الفرع الثالث: الإعلام
43	المبحث الثالث: إستراتيجية السياسة النقدية
45	المطلب الأول: الأهداف العاملة
45	الفرع الأول : مجتمعات الاحتياطات النقدية
45	الفرع الثاني: ظروف سوق النقد
47	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة
47	الفرع الأول: المجتمعات النقدية
49	الفرع الثاني: أسعار الفائدة كهدف وسيط
49	الفرع الثالث: سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى
50	المطلب الثالث: قنوات نقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي
50	الفرع الأول: قناة سعر الفائدة
52	الفرع الثاني: قناة الائتمان
55	الفرع الثالث: قناة أسعار الأصول
57	الفرع الرابع: قناة سعر الصرف
59	خلاصة الفصل الأول
135-61	الفصل الثاني: حدود ومؤشرات قياس مستوى المعيشة
62	المبحث الأول: مفهوم، تطور ومقاربات مستوى المعيشة
62	المطلب الأول: مفهوم مستوى المعيشة
62	الفرع الأول: تعريف مستوى المعيشة
67	الفرع الثاني: محددات مستوى المعيشة
71	الفرع الثالث: المداخل المحددة لمستوى المعيشة

75	المطلب الثاني: مستوى المعيشة في الفكر الاقتصادي
75	الفرع الأول: تحليل الفكر الرأسمالي لمستوى المعيشة
78	الفرع الثاني: تحليل الفكر الاشتراكي لمستوى المعيشة
79	الفرع الثالث: تحليل الفكر الإسلامي لمستوى المعيشة
80	المطلب الثالث: مقاربات مستوى المعيشة
80	الفرع الأول: مقارنة الرفاهية (المنفعة)
82	الفرع الثاني: مقارنة الحاجات الأساسية
83	الفرع الثالث: مقارنة القدرات (الاستطاعة)
84	الفرع الرابع: مقارنة التنمية البشرية
87	المبحث الثاني: حدود مستوى المعيشة
87	المطلب الأول: الفقر
88	الفرع الأول: تعريف الفقر
91	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للفقر
93	الفرع الثالث: آثار الفقر
96	الفرع الرابع: مؤشرات قياس الفقر
102	المطلب الثاني: الرفاهية الاقتصادية
102	الفرع الأول: تعريف الرفاهية الاقتصادية
104	الفرع الثاني: اتجاهات تحليل الرفاهية
105	الفرع الثالث: مؤشرات قياس الرفاهية الاقتصادية
109	المبحث الثالث: مؤشرات قياس مستوى المعيشة
109	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية
110	الفرع الأول: نصيب الفرد من الدخل
113	الفرع الثاني: الاستهلاك
116	الفرع الثالث: التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق
126	المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية والديمقراطية
126	الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية
129	الفرع الثاني: المؤشرات الديموقراطية

130	المطلب الثالث: خطوط الفقر
130	الفرع الأول: خط الفقر المطلق
132	الفرع الثاني: خط الفقر النسبي
133	الفرع الثالث: خط الفقر الدولي
134	خلاصة الفصل الثاني
200-136	الفصل الثالث: آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة
137	المبحث الأول: آليات تأثير السياسة النقدية في التضخم ومستوى المعيشة
137	المطلب الأول: مفهوم التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
137	الفرع الأول: تعريف وأنواع التضخم
141	الفرع الثاني: أسباب التضخم
143	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
147	المطلب الثاني: قنوات تأثير التضخم على مستويات المعيشة
147	الفرع الأول: تأثير التضخم عبر قناة النمو الاقتصادي وتأثيره على مستوى المعيشة
149	الفرع الثاني: تأثير التضخم على قناة توزيع الدخل وأثره على مستوى المعيشة
150	الفرع الثالث: تأثير التضخم عبر قناة الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وأثره على مستوى المعيشة
151	المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم ومستوى المعيشة
151	الفرع الأول: سياسة استهداف التضخم
156	الفرع الثاني: تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل القصير
158	الفرع الثالث: تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل الطويل
160	المبحث الثاني: آليات تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة
160	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
160	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه
163	الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي
163	الفرع الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

168	المطلب الثاني: قنوات تأثير النمو الاقتصادي على مستوى المعيشة
169	الفرع الأول: قناة النمو الاقتصادي - بطالة
171	الفرع الثاني: قناة نمو اقتصادي - تباين في توزيع الدخل
174	الفرع الثالث: النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
176	المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة
176	الفرع الأول: قناة أسعار الفائدة
177	الفرع الثاني: قناة الائتمان
177	الفرع الثالث: قناة سعر الصرف
178	المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة عبر قناة سعر الصرف
178	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
178	الفرع الأول: تعريف، وظائف وأنظمة سعر الصرف
181	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف
184	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
185	المطلب الثاني: قنوات تأثير سعر الصرف على مستوى المعيشة
185	الفرع الأول: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي
188	الفرع الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم
189	الفرع الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والدخل
190	المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على سعر الصرف ومستوى المعيشة
190	الفرع الأول: الكتلة النقدية
192	الفرع الثاني: أسعار الفائدة
193	الفرع الثالث: فعالية تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في ظل أنظمة الصرف المختلفة
199	خلاصة الفصل الثالث
201-273	الفصل الرابع: واقع السياسة النقدية في الجزائر
202	المبحث الأول: السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90

202	المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال
202	الفرع الأول: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965)
204	الفرع الثاني: مرحلة التأميم (1966-1969)
206	الفرع الثالث: النظام المصرفي وإصلاح 1971
209	الفرع الرابع: مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية (الإصلاح النقدي 12/86 وتكييف الإصلاح 06/88)
213	المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (1970-1989)
213	الفرع الأول: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري
216	الفرع الثاني: المتغيرات النقدية
221	الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)
224	المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (1962-1989)
224	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية
225	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية
225	الفرع الثالث: خصائص السياسة النقدية خلال الفترة (1962-1989)
226	المبحث الثاني: الإصلاحات النقدية في ظل قانون النقد والقرض وتعديلاته وفي ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية
227	المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90
227	الفرع الأول: أهداف قانون النقد والقرض
227	الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض 10/90
230	الفرع الثالث: الهياكل والتنظيمات الجديدة التي استحدثها قانون النقد والقرض 10/90
233	المطلب الثاني: التعديلات الواردة على قانون النقد والقرض
233	الفرع الأول: الأمر رقم 01/01 المتعلق بالنقد والقرض
233	الفرع الثاني: الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض
235	الفرع الثالث: الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض
236	الفرع الرابع: الأمر 10/17 المتعلق بالنقد والقرض
236	المطلب الثالث: الإصلاحات النقدية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية
237	الفرع الأول: برنامج الاستعداد للاتماني الأول (ماي 1989)

237	الفرع الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991)
238	الفرع الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994)
240	الفرع الرابع: اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998)
242	المبحث الثالث: السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90
242	المطلب الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (1990-2016)
243	الفرع الأول: الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)
247	الفرع الثاني: المتغيرات النقدية
252	الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)
259	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
259	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية وفق قانون النقد والقرض 10/90
260	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية وفق الأمر 11/03
261	الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية وفق الأمر 04/10
262	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
262	الفرع الأول: سياسة سعر إعادة الخصم
265	الفرع الثاني: تقنية الاحتياطي الإجباري
266	الفرع الثالث: سياسة السوق المفتوحة
271	الفرع الرابع: الأدوات المباشرة
273	خلاصة الفصل الرابع
364-274	الفصل الخامس: واقع مستوى المعيشة في الجزائر ومؤشراته
275	المبحث الأول: تطور مستوى المعيشة في الجزائر
275	المطلب الأول: مستوى المعيشة خلال الفترة (1962-1986)
277	الفرع الأول: التعليم
278	الفرع الثاني: الصحة
279	الفرع الثالث: التشغيل
279	المطلب الثاني: مستوى المعيشة خلال الفترة (1986-2000)
280	الفرع الأول: تراجع القدرة الشرائية للعملة وانتشار الفقر
282	الفرع الثاني: التعليم والصحة

284	الفرع الثالث: التشغيل والبطالة
285	المطلب الثالث: البرامج التنموية الرامية لتحسين مستوى المعيشة بعد سنة 2000
285	الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
290	الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
293	الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)
297	الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)
298	المبحث الثاني: أثر البرامج التنموية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر
298	المطلب الأول: المؤشرات الديموغرافية
298	الفرع الأول: النمو الديموغرافي
299	الفرع الثاني: الولادات والخصوبة
299	الفرع الثالث: الوفيات والعمر المتوقع للحياة (احتمال البقاء)
301	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية
301	الفرع الأول: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
302	الفرع الثاني: الاستهلاك العام والخاص
306	الفرع الثالث: عدالة توزيع الدخل والإنفاق
309	المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية
309	الفرع الأول: المنظومة الصحية
316	الفرع الثاني: المنظومة التعليمية
322	الفرع الثالث: السكن
328	المطلب الرابع: خطوط الفقر
328	الفرع الأول: أنواع خطوط الفقر المستخدمة في الجزائر
330	الفرع الثاني: مستويات الفقر النقدي في الجزائر بالاعتماد على خطوط الفقر
332	الفرع الثالث: تطور الفقر النقدي، الفقر البشري والفقر متعدد الأبعاد في الجزائر
336	المبحث الثالث: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى المعيشة
336	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
336	الفرع الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي ومدى مساهمته في تحسين مستوى المعيشة
338	الفرع الثاني: التقسيم القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي

339	الفرع الثالث: تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي
343	المطلب الثاني: التشغيل والبطالة
343	الفرع الأول: تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر وخصائصها
348	الفرع الثاني: إنتاجية العمل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل
350	الفرع الثالث: تدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة وتقييمها
358	المطلب الثالث: التضخم والمستوى المعيشي
358	الفرع الأول: تطور معدلات التضخم
360	الفرع الثاني: تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخليا وخارجيا
362	الفرع الثالث: الأجر القاعدي والتضخم
364	خلاصة الفصل الخامس
415-365	الفصل السادس: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)
366	المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
366	المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية
366	الفرع الأول: تعريف وخصائص السلاسل الزمنية
367	الفرع الثاني: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
369	المطلب الثاني: إختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
369	الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك
370	الفرع الثاني: أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك
372	المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
373	الفرع الأول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
373	الفرع الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
376	الفرع الثالث: خطوات إعداد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
377	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر

377	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرار
377	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
378	الفرع الثاني: نموذج الدراسة
379	الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة
384	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
385	الفرع الأول: تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات واختبار الحدود للنموذج
386	الفرع الثاني: اختبار جودة النماذج المقدر
389	الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج 1 و 2
390	المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1 و 2
390	الفرع الأول: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1
393	الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 2
395	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر
395	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرار
395	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
397	الفرع الثاني: نموذج الدراسة
397	الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
400	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لأثر السياسة النقدية على الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي
401	الفرع الأول: تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات واختبار الحدود للنموذج
402	الفرع الثاني: اختبار جودة النماذج المقدر
404	الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج 1 و 2
406	المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1 و 2
406	الفرع الأول: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1
408	الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 2
410	المطلب الرابع: اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا يماموتو)

410	الفرع الأول: التعريف بإختبار سببية قرايخر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)
411	الفرع الثاني: اختبار السببية بين السياسة النقدية ومؤشرات مستوى المعيشة
413	خلاصة الفصل السادس
416	الخاتمة
425	المراجع
440	الملاحق
460	فهرس الأشكال والجداول
466	فهرس الملاحق

المقدمة

على الرغم من التطور الكبير الذي شهده العالم خلال القرن الماضي، إلا أن مسألة تحسين المستوى المعيشي للسكان وخفض الفقر لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات ومتخذي القرارات في معظم دول العالم، خاصة في ظل الانتقال من مفهوم النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي يقتضي دعم مبادئ الكرامة الانسانية والمساواة والعدالة على المستوى العالمي، بهدف تحقيق مستوى معيشي مقبول للجميع.

وبغرض تحقيق ذلك لا يكفي تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، بل لابد على الدولة أن تتدخل لتضمن وصول ثمار هذا النمو للطبقات الدنيا في المجتمع، والتي تعاني من انخفاض مستويات معيشتها، بالإضافة إلى تأمين مستوى اجتماعي لائق وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في مجالات الصحة، التعليم، السكن.... وعليه، فتدخل الدولة في المجال الاقتصادي يحظى بأهمية بالغة من خلال السياسات الاقتصادية التي تمارسها.

وتعد السياسة النقدية واحدة من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية مجالاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكلية من جهة أخرى.

لقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل من حيث تطورها ودرجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة باعتبارها الأداة الوحيدة والوسيلة الفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لتشهد هذه السياسة تراجعاً لفترة من الزمن خاصة مع الأزمة الاقتصادية العظمى لسنة 1929، وظهور النظرية الكينزية التي تقرر بفعالية أقوى للسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تكون السياسة النقدية في هذه الحالة مصاحبة فقط للسياسة المالية للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، لتسترجع السياسة النقدية مكانتها مرة أخرى في منتصف القرن العشرين على يد زعيم المدرسة النقدية ميلتون فريدمان، كما ظهر تيار آخر يدعو إلى ضرورة التنسيق بين السياستين لبلوغ الأهداف المنشودة.

وعليه، تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي من خلال الدور الذي تمارسه قنواتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، وخفض الفقر في المديين القصير والطويل، فعلى الرغم من الجدل القائم بين النقديين والكينزيين حول الفعالية النسبية للسياسة النقدية في المجال

الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من الباحثين المطالبين بدور أوسع للسياسة النقدية من حيث تحفيز النمو الاقتصادي، وتخفيض البطالة والتباين الحاصل في الدخل، كونها إستراتيجية فعالة لتخفيض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة سواء في الدول المتقدمة أو النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة، فالسياسة النقدية تتدخل لتصحيح الإختلالات ذات الطابع النقدي، بالتأثير على العرض النقدي لتحقيق الاستقرار في الأسعار، بما يتيح نموا أفضل للنتائج المحلي وأن يكون محاييا للفقراء.

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياساتها الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات على مداخيل المحروقات واتبعت سياسة إنفاقية توسعية مع سياسة نقدية حيادية بغرض تحسين مستوى معيشة السكان المتدهورة بفعل الاستعمار الفرنسي، لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بعد الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986، تلا ذلك دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها في الاقتصاد الجزائري عقب سنة 1989، ما تجسد في سياسة نقدية صارمة. كما شهدت الجزائر في سنة 1990 إصدار قانون النقد والقرض 10/90، والذي شكل منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر، حيث حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات الاقتصادية، وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق عبر منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر في تسيير الشؤون النقدية والمالية.

على الرغم من الآثار والنتائج الايجابية للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من الناحية الاقتصادية والمالية، لكن من الناحية الاجتماعية أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى تفاقم حدة البطالة، تدهور القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تحرير الأسعار، هذا بالإضافة إلى التراجع الكبير المسجل في نفقات الدولة على الصحة، التعليم والسكن، كما أن حالة الصراع السياسي والنزاع الداخلي وحالة اللاأمن في البلاد خاصة خلال عشرية التسعينات ساهمت بشكل كبير في تردي الوضع المعيشي للأسر الجزائرية، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر والحرمان وانتشاره في أوساط فئات عريضة من المجتمع خلال هذه الفترة.

مع حلول الألفية الثالثة، واصلت الجزائر مسيرتها الإصلاحية بتبنيها للعديد من البرامج التنموية وذلك على إثر تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، هادفة من وراء ذلك دعم النمو الاقتصادي والتنمية، وتحسين

المستوى المعيشي للمواطن. من جانب آخر، تزامن هذا الوضع مع مشكل الفوائض النقدية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية على مستوى المنظومة المصرفية، ما جعل بنك الجزائر يتدخل عبر ابتكار أدوات نقدية جديدة تساهم في امتصاص السيولة النقدية من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي، وهنا يظهر التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فمن جانب محاولة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل بهدف الرفع من المستوى المعيشي، ومن جهة أخرى المحافظة على استقرار الأسعار بالإضافة إلى التوازن الخارجي.

في هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، والتي شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل تزامنا والظروف المحلية والدولية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر السياسة النقدية واحدة من بين أهم وسائل السياسة الاقتصادية الكلية التي تسمح بتصحيح الاختلالات الموجودة على مستوى الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فالسياسة النقدية وعبر الأثر الذي تمارسه قنواتها يمكنها تحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل، وتخفيض التباين الحاصل في الدخل، على اعتبار أنها إستراتيجية فعالة لتخفيض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة، بما يتيح نموا أفضل للنتائج المحلي وأن يكون محاييا للفقراء.

من هنا تكمن إشكالية الدراسة في:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر؟

وبغية الإلمام بجثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية، وما هي مختلف أهدافها وأدواتها؟
- كيف تعمل السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؟
- ما هي العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة؟ وما هي مختلف حدوده ومؤثراته؟
- ما هي الآليات التي يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر من خلالها على مستوى المعيشة؟
- ما هو واقع السياسة النقدية ومستوى المعيشة في الجزائر في ظل التغيرات المحلية والدولية؟

- ما مدى تأثير السياسة النقدية المطبقة في الجزائر على مستوى المعيشة خلال الفترة (1990-2015)؟

فرضيات البحث:

بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم تبني الفرضيات التالية:

- للسياسة النقدية أثر إيجابي في تخفيض الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الجزائر.
- تساهم السياسة النقدية ايجابية في تحسين مستوى المعيشة في الجزائر، من خلال الرفع من نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وتخفيض البطالة.
- للسياسة النقدية أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ما يساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية للمداخيل وخاصة الفئات الفقيرة في الجزائر.
- للسياسة النقدية أثر إيجابي على الصحة والتعليم في الجزائر باعتبارهما أكثر المؤشرات الاجتماعية تمثيلا للمستوى المعيشي، و أثر إيجابي على معدل الخصوبة (مؤشر ديموغرافي) في الجزائر.
- أثر السياسة المالية ممثلة بالإففاق الحكومي أكبر من أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من مجموعة من النقاط أهمها:

- أن الاقتصاد الجزائري يتعرض بصفة دورية لمختلف الإختلالات المالية والنقدية، مما يجعل قرارات بنك الجزائر تتأثر كثيرا بالحاجة إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، مع إهمال في أحيان كثيرة الجوانب الاجتماعية لهذه الإصلاحات، ما يؤثر في الغالب على مستوى المعيشة؛
- تقييم مختلف السياسات التي هدفت إلى النهوض بالمستوى المعيشي في الجزائر خصوصا في ظل تنفيذ البرامج التنموية (2001-2014)؛
- استخدام البحث المنطق الرياضي وتجاوز التحليل الوصفي عبر النمذجة القياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بالإضافة إلى اختبار سببية قرائنجر على المدى الطويل (تودا يياموتو)، في محاولة لقياس فعالية السياسة النقدية على تحقيق الرفاهية الاقتصادية وخفض الفقر.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- الإحاطة بالجانب النظري للسياسة النقدية ومستوى المعيشة؛
 - توضيح آلية ومدى تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة؛
 - محاولة القيام بتقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية؛
 - دراسة تطور حدود ومؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر على اعتبار أنه متغير متعدد الأبعاد؛
 - قياس أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية، تناولت الدراسة السياسة النقدية ومستوى المعيشة في الجزائر، للتعرف على مدى تحقق الأثر النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، أما عن حدود الدراسة زمنيا، فقد امتدت الدراسة القياسية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2015، وقد تم اختيار سنة 1990 على أساس أن السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 كانت حيادية وغير مؤثرة على النشاط الاقتصادي.

منهج الدراسة ومصادر البيانات:

بغرض الوصول لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالتوصيف الدقيق لمحوري الدراسة المتمثلين في السياسة النقدية ومستوى المعيشة، ومن ثم تحليلها مما يهيئ الفرصة لتتبع قنوات وآليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة. كما تم اعتماد الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر، بالاعتماد على منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بالإضافة إلى اختبار سببية قرانجر على المدى الطويل (تودا يياموتو).

ولإنجاز الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد على العديد من المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية، وتتمثل خاصة في: الكتب والأبحاث والدراسات والمقالات التي نشرت إما في المجلات المحلية والدولية، أو تلك التي نوقشت في الملتقيات والندوات.

بالنسبة للمعطيات والمعلومات الإحصائية فقد تم الحصول عليها من عدة مصادر وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، حيث اعتمدت الدراسة على الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية، وزارة المالية، وزارة الصحة، بوابة الوزير الأول، التقارير التي يصدرها صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى العديد من المواقع الرسمية المتاحة على شبكة الانترنت.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع من خلال الربط بين السياسة الاقتصادية والفقير، وأن هناك قلة في المراجع التي تربط بين السياسة النقدية ومستوى المعيشة، ومن بين هذه الدراسات نجد:

1- دراسة حسيبة مداني، بعنوان: "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر" سنة 2017: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2015، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية والمالية أثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وبمقارنة أيهما أكثر تأثيرا توصلت إلى أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر مقارنة بأثر السياسة النقدية، كما أثبت إختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا يماموتو) أن السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة أو مقيدة بالسياسة المالية بالنظر للخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري، ما يستدعي الإسراع بتبني إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، دون إغفال أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية الذي يزيد من فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

2- دراسة فطيمة حاجي، بعنوان: "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، سنة 2014: عالجت الدراسة موضوع أثر البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر على الفقر، من خلال تقييم أثر السياسات الاقتصادية على الفقر خلال الفترة (2005-2014)، كما تم الاعتماد لتوضيح الأثر على نموذج قياسي متعدد المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي، ونسبة الاعتماد على استيراد الأغذية من العالم الخارجي، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي هي المتغيرات الأكثر تأثيرا على تدني مستوى المعيشة في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى أن الانخفاض في

معدل الفقر جراء تنفيذ البرامج التنموية في الجزائر يبقى مؤقتا وغير مستدام، نتيجة اعتماد الجزائر شبه الكلي على مورد واحد في إيراداتها وهو البترول، كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب عمل دائمة، بل إن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.

3- دراسة عبد الله حمد الدباش وفارس عبد الله كاظم وإسماعيل عزيز أسد، بعنوان: "دور السياسات الاقتصادية والإدارية في مكافحة الفقر: دراسة تقويمية تحليلية في عينة من الدول العربية لعام 2012": جاء هذا البحث كمحاولة لدراسة السياسات الاقتصادية المعتمدة في بعض الدول العربية وتقويمها، وطرح بعض السياسات الجديدة التي من شأنها أن تخفف من حدة الفقر في تلك الدول، وقد اعتمد البحث على دليل التنمية البشرية الخاص بالدول النامية، وقد تم تطويره كمؤشر لأساليب الاقتصاد الكلي في مكافحة الفقر أو الحد منه (البطالة والتضخم وخفض النمو السكاني)، وقد توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن اعتماد سياسات اقتصادية سليمة يمكن من خفض الفقر في دول عينة البحث إلى 2.5% في العراق و7.4% في الجزائر، كما أن هذه الدول بإمكانها التخلص من الفقر نهائيا في مدة لا تتجاوز 12-20 سنة.

4- دراسة رشيد بوعافية، بعنوان: "السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)"، سنة 2011: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية السياسة الاقتصادية في مكافحة الفقر، على اعتبار أن جل هذه السياسات هدفها الجوهرية والأساسية هو الحد من الفقر. بالنسبة لحالة الجزائر توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مختلف السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية يكون تأثيرها على معدل الفقر في الأجل المتوسط، أما في المدى الطويل فلن يتم ذلك إلا بتهيئة ظروف الإنعاش الاقتصادي لتحقيق النمو المستهدف. أما بالنسبة لفعالية السياسات الاقتصادية في خفض الفقر فتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية ضعيفة التأثير، في حين تؤثر السياسة المالية بشكل أكبر، ولذلك تعتبر سياسة الإنفاق العام من بين الأدوات التي توليها الجزائر أهمية بالغة، كما أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعملي الدخل قد أخفقت بسبب عاملين رئيسيين هما: عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات، كما اعتبرت مختلف التدابير المتخذة ظرفية لا تؤدي إلى استئصال نهائي للظاهرة.

5- دراسة سامر حاماتي، بعنوان: "السياسات الاقتصادية المتاحة لتحسين أحوال المعيشة في سورية: دراسة تحليلية"، سنة 2010: قام الباحث بدراسة مفهوم أحوال المعيشة وطرق قياسه، كما قام بدراسة أثر السياسات الاقتصادية على أحوال المعيشة في سورية، وذلك بالتركيز على السياستين النقدية والمالية، وقد توصل الباحث

من خلال هذه الدراسة إلى أن مصطلح أحوال المعيشة واسع جداً، وقد انعكس ذلك على المؤشرات الدالة عليه، فالبعض درسه من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، وآخرون درسوه من خلال مؤشرات الفقر وعدالة التوزيع، وكثير ممن قام بدراسته على مستوى إشباع الحاجات العامة، كما قام آخرون بوضع مؤشرات نوعية بالإضافة إلى مقاييس كمية. بالنسبة لتأثير السياسة المالية على أحوال المعيشة فقد توصل الباحث إلى أن تأثير الإنفاق الحكومي على تحسين أحوال معيشة الفقراء ضعيف، نتيجة عدم عدالة التوزيع والتحيز نحو إفادة الفئات العشرية الأعلى. أما بالنسبة للسياسة النقدية فقد توصل الباحث إلى أن عملية تفعيل مجلس النقد والتسليف بصدور القانون 23 لسنة 2002، مكن من نجاح نسبي لأدوات السياسة النقدية في التأثير إيجابياً على أحوال معيشة الطبقات الدنيا؛ ففازت أسعار الفائدة المدينة تفضيلياً نحو القروض الزراعية، وارتفعت حصة القروض الموجهة نحو ذوي الدخل المحدود من 7% سنة 2001 إلى 16% سنة 2008، كما أن تأثير إصدار تشريعات مخصصة لتشجيع التمويل الصغير والترتيبات الجديدة لسعر الصرف على الطبقات الدنيا كانت أكبر من آثارها السلبية عليهم. أما بالنسبة للتضخم فلم تستطع السياسة النقدية التحكم فيه بشكل جيد كونه ناتج عن عوامل غير نقدية، ما جعله يؤثر بشكل سلبي على الفئات الدنيا من المجتمع.

6- دراسة سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، بعنوان: "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، سنة 2008: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية وعلاقتها بالفقر فقد توصلت الدراسة أن السياسة النقدية بإمكانها تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي وخفض الفقر، إلا أن السياسة النقدية تواجه صعوبات عديدة في اتجاه رفع مستوى المعيشة، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية والمؤدية إلى رفع دخول الفقراء وتخفيض معدلات الفقر في الأجل القصير قد تختلف نتائجها في الأجل الطويل، ويعود معدل الفقر إلى مستواه الأول، وبذلك تكون السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفض معدل الفقر على حساب ارتفاع التضخم، مما يتطلب الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي.

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، نلاحظ أن هذه الدراسة تنفرد عن الدراسات السابقة بكونها تتطرق إلى موضوع السياسة النقدية وعلاقتها بمستوى المعيشة، كما أنها تتميز باستخدام دراسة قياسية من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بالإضافة إلى اختبار سببية قراجر المطورة على المدى الطويل (تودا)

ياياموتو)، وذلك بغرض اختبار العلاقة ومدى تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر في المدى القصير والطويل خلال الفترة (1990-2015).

هيكل الدراسة:

لكي تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها، وتجنب على إشكالية البحث والأسئلة المتفرعة عنها، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول، تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة شاملة، ويمكن توضيح مضمون هذه الفصول كما يلي:

الفصل الأول من الدراسة سيخصص لدراسة مفهوم وإستراتيجية السياسة النقدية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول مفهوم، أهداف وتطور السياسة النقدية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى أدائها، في حين خصص المبحث الثالث لعرض إستراتيجية السياسة النقدية.

الفصل الثاني من الدراسة سيتناول موضوع **حدود ومؤشرات قياس مستوى المعيشة**، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ يتم التطرق في المبحث الأول منه إلى مفهوم، تطور ومقاربات مستوى المعيشة، في حين خصص المبحث الثاني لعرض حدود مستوى المعيشة المتمثلة في الفقر والرفاهية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فيتعرض لمؤشرات قياس مستوى المعيشة.

الفصل الثالث سيهتم بدراسة وتحليل آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول آليات تأثير السياسة النقدية في التضخم ومستوى المعيشة، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة آليات تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، في حين خصص المبحث الأخير لدراسة آليات تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف ومستوى المعيشة.

الفصل الرابع سيخصص لدراسة **واقع السياسة النقدية في الجزائر**، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ يتم التطرق في المبحث الأول إلى السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة الإصلاحات النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته وفي ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، أما المبحث الثالث فيتناول تطور السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

الفصل الخامس من هذه الدراسة سيخصص لدراسة واقع مستوى المعيشة في الجزائر ومؤشراته، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث؛ يتم التطرق في المبحث الأول إلى تطور مستوى المعيشة في الجزائر، ويخصص المبحث الثاني لدراسة أثر البرامج التنموية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر، أما المبحث الثالث فيتعلق بدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى المعيشة.

الفصل السادس والأخير من هذه الدراسة سيتطرق إلى دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث؛ تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، في حين خصص المبحث الثاني منه لدراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر، بينما تضمن المبحث الثالث دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات المتعلقة أساسا بالحصول على المراجع المتخصصة والإحصائيات ذات العلاقة بالموضوع سواء في جانبه النظري أو حتى التطبيقي (حالة الجزائر)، هذا بالإضافة إلى تشعب الموضوع وقلة الإحصائيات المتوفرة عن بعض المؤشرات كمؤشر الفقر مثلا. من جانب آخر، هناك اختلاف بين الأرقام والإحصائيات الواردة في مختلف التقارير، مما ينجم عنه تعدد في تلك المعلومات وتناقضها في بعض الأحيان.

الفصل الأول:

مفهوم وإستراتيجية السياسة النقدية

تمهيد:

في إطار تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والمحافظة عليها خاصة في ظل التطورات الحديثة، تعتمد مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية مجموعة من السياسات المختلفة التي تندرج تحت السياسة الاقتصادية الكلية، وطالما أن هذه التوازنات تعد المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي لأي دولة، فإن استمرارها واستقرارها يعتبر مقياساً لمدى فعالية ونجاح السياسة الاقتصادية الكلية، مما جعل الدول تسارع إلى تصميمها، والتي بدورها تتكون من مجموعة من الأدوات تهدف أساساً إلى معالجة الإختلالات الاقتصادية وذلك حسب درجة فعاليتها، وحسب الظروف الاقتصادية السائدة، ونجد منها السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات التي تشكل في مجملها السياسة الاقتصادية الكلية، التي تهتم بالحصلات النهائية للاقتصاد: الأسعار، الناتج، العمالة، الاستثمار، الادخار، الموازنات الحكومية، موازنات الحسابات الخارجية....

في هذا الإطار، تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث أنها تؤدي دوراً مهماً في توجيه دفة الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تأثيرها على الفعاليات الاقتصادية والتحكم في التقلبات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الأسعار بتخفيض معدل التضخم، وتنظيم السيولة العامة داخل الاقتصاد وتخفيض معدل البطالة، ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وسبيله في ذلك استخدام كافة أدوات السياسة النقدية.

ويعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن إعداد وتنفيذ السياسة النقدية بما يتماشى والأهداف الاقتصادية المسطرة، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم، أهداف وتطور السياسة النقدية؛

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية؛

المبحث الثالث: إستراتيجية السياسة النقدية.

المبحث الأول: مفهوم، أهداف وتطور السياسة النقدية

نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط النقود بالنشاط الاقتصادي، ولما للاستقرار النقدي من أهمية بالغة ودور حاسم في توفير مناخ ملائم لنشاط اقتصادي يتميز بالفعالية والاستقرار، فإن السياسة النقدية تعتبر واحدة من أهم مجالات السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، التي تهدف إلى تحقيق نمو مرتفع لمعدلات الدخل واستقرار الأسعار وعمالة كاملة، وتوازن داخلي وخارجي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعبّر السياسة النقدية عن الكيفية التي تستخدم بها ضوابط النقد والائتمان للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي¹، فهي تمثل مجموعة التدابير التي تتخذها السلطات النقدية وتؤثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الكتلة النقدية والقرض ونوعيته وتكلفته وشروطه. وأهمية القرض في السياسة النقدية تفوق أهمية النقد على الرغم من أن النقد هو أساس القرض².

كما يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السياسات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة، أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد³.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها مجموع الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي مستخدما كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي، تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية⁴.

¹ Bradley R.Schiller, *The economy today*, MCcraw-hill, New York, 2006, p. 301.

² حازم البني، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص. 186.

³ عقيل حاسم، النقود والمصارف: منهج نقدي ومصرفي، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 1999، ص. 207.

⁴ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والمصرفي: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 150.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إدارة كل من النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد¹.

انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أنواع ومبادئ السياسة النقدية

أولا: أنواع السياسة النقدية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسة النقدية: السياسة النقدية التوسعية، السياسة النقدية الانكماشية والسياسة النقدية المرنة.

1- السياسة النقدية التوسعية: تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية في حالة الانكماش الاقتصادي عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية²، وذلك بنسبة أكبر من كمية السلع المعروضة بهدف زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار. إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل. ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان³.

لقد ألقى كينز بالكثير من الشك حول فعالية السياسة النقدية في أوقات الكساد، حيث يكون الطلب على النقود غير مستقر، وتغيرات أسعار الفائدة لا تشكل التأثير الكبير على الاستثمار، ذلك أن تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار لا ينتج أثره إذا اقترب منحنى الكفاية الحدية لرأس المال من الصفر (مصيدة السيولة)، ففي هذه الحالة ومهما بلغ الانخفاض في معدلات الفائدة ولو اقترب من الصفر فإن هذا لن ينتج عنه أي رفع للاستثمار.

2- السياسة النقدية الانكماشية: تعرف بأنها سياسة التشدد النقدي على العكس من السياسة السابقة التي يطلق عليها سياسة التساهل النقدي⁴، وتتمثل في الحركة والفعل اللذان يقوم بهما البنك المركزي والتي من شأنها تحجيم دور

¹Andrey Chouchane – verdier, **Leberalisation Financière et croissance économique: le cas de L'Afrique subsaharienne**, Harmattan, 2001, Paris, p. 53.

² Carol Sexton et Dat Vovan, **Introduction à l'économie**, Québec, Canada, 1987, p. 258.

³ حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي، عمان، 2002، ص. 153.

⁴ سامويلسون بول ود. نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة عبد الله هشام، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص. 790.

النقود في النشاط الاقتصادي، وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي¹. فعندما ترى السلطة النقدية أن هناك معدلا تضخميا مرتفعا وزيادة في الأسعار تقابلها دائما المطالبة بالزيادة في الأجور، فإنها تسعى لتقييد الإنفاق والائتمان، ويعمل البنك المركزي على الإقلال من حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان والإقراض في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك².

ما يعاب على هذه السياسة أنها قد تضر بالاقتصاد الوطني إن لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية، ذلك أن هذه السياسة قد تزيد من عبء دين المشاريع والشركات التي قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج³.

3- السياسة النقدية المرنة: هذا الاتجاه يناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، لذا تكون السياسة النقدية مرنة، بحيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلل من حجم هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم، وربط حجم وسائل الدفع مع التغيرات الموسمية⁴.

ثانيا: أسس ومبادئ السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية على مجموعة من الأسس والمبادئ المتمثلة فيما يلي⁵:

1- تنظيم الجهاز المصرفي: بحيث تشترط الدولة ضرورة تحديد طرق مراقبة العملة حفاظا على استقرارها إلى جانب تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتعتبر هذه الوظيفة من مظاهر السيادة للدولة، وتقوم بها عن طريق البنك المركزي؛

2- توفير المدخرات وتنميتها: تهتم السياسة النقدية بثمين عوامل تنمية الادخار مادية أو معنوية، أي تحرص على زيادة وتشجيع المدخرات؛

3- تنظيم عرض النقود في الاقتصاد: ويتم ذلك من خلال جعل حجم العرض النقدي متناسبا مع حجم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، وعدم إقرار سياسة نقدية تقوم على أساس إصدار النقد بدون مقابل (سياسة النقود

¹ الفولي أسامة محمد وشهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص. 96.

² مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص. 86.

³ حسين بني هني، مرجع سابق، ص. 153.

⁴ سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1996، ص. 100.

⁵ محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 117.

السهلة) إلا لضرورة اقتصادية فعلية، بما يضمن عدم الإضرار بالقيم الاقتصادية مثل حفظ القدرة الشرائية للنقود، حيث أن التساهل في عرض النقود ينتج عنه حدوث تقلبات حادة في الأسعار وتدهور في التوازنات الاقتصادية؛

4- ضبط الطلب على النقود: إذ يجب تنظيم الطلب على النقود لغرض المعاملات بما يتوافق مع حجم المداخيل المختلفة وحجم تداول السلع والخدمات، أما بالنسبة للطلب على النقود لغرض الاحتياط والمضاربة فإنه يجب أن يكون مساويا لحجم المعاملات المتوقعة؛

5- إدارة نشاط المصارف: ويتم ذلك من خلال قيام السياسة النقدية برسم معالم النشاط المصرفي بحيث يجب أن يمنح الائتمان حسب مضاعف الائتمان الذي يوجه للاستثمارات، بما يضمن تحقيق التوازن بين عارضي التمويل والمستثمرين.

الفرع الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية ونظم سعر الصرف

في إطار تحقيق الأهداف العليا للدولة تقوم السلطات العليا بوضع السياسة الاقتصادية التي تتفرع عنها سياسات أخرى تتظافر فيما بينها لتحقيق الأهداف العامة للدولة، ومنها السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف، لذلك نجد نوعا من التكامل والتداخل فيما بينها.

أولا: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي يتبناها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية¹. وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، وأهم هدف تسعى إليه هذه الأخيرة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، أي وجود ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي، وذلك وفق العلاقات التالية:

1- السياسة النقدية والدورات الاقتصادية: يشير الواقع العملي على العلاقة بين النقود والدورات الاقتصادية، وهو ما يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي، ودورها في محاربة التضخم أو الكساد على حد سواء، ولما كانت أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي، فإن هذا يبرز علاقة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، وبالتالي فيمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في البلدان المتخلفة، ويمكن عن طريق السياسة النقدية محاربة التضخم ومحاربة الكساد، وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية. إن

¹ غازي عناية، ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار الفائس، بيروت، 1992، ص. 8.

اتصاف الاقتصاد بحالة التوازن أو الاستقرار يتعلق بفعالية السياسة النقدية التي ترتبط بتسيير الكتلة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتأثيرها على سلوك الأعوان الاقتصاديين وردود أفعالهم (العائلات، المؤسسات، الإدارات) والمحيط الدولي.

2- كمية النقد المتاحة والنشاط الاقتصادي: حسب الكلاسيك يؤدي زيادة حجم العرض النقدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، على العكس من ذلك يرى الكينزيون أن الإصدار النقدي يكون تأثيره المباشر على مستوى الطلب، فعن طريق التغيير في مستوى الطلب باستخدام الإصدار النقدي سيؤدي ذلك إلى التأثير على المستوى العام للأسعار في حالة كون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كان هناك طاقات عاطلة فإن زيادة العرض النقدي لن ترفع من المستوى العام للأسعار، وإنما سينصرف أثره إلى الرفع من مستوى الاستثمار. إلا أن فريدمان يؤكد على وجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية¹، وبالتالي تمارس السياسة النقدية أثرا كبيرا على مستوى الإنتاج وعلى مستوى الأسعار سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، من خلال وسائل الدفع التي توفرها، فعند زيادة وسائل النقد المتاحة سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة، كما أن ذلك سوف يؤدي إلى ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة، وبالتالي فإن التغيير في كمية النقود هو المؤثر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضا.

بالتالي تمثل السياسة النقدية الأداة التي يمكن بواسطتها التأثير على الاقتصاد الوطني والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي، ومن التضخم إلى حالة التوازن الاقتصادي.

3- علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي: إن أية سياسة اقتصادية متبعة تسعى لتحقيق التوازن سواء على المستوى الداخلي والمتمثل في المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي مقبول، ومستوى غير تضخمي للأسعار، وعلى المستوى الخارجي الذي يظهر في المؤشرات التالية: توازن المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف². والسياسة النقدية بتحكمها في حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد تؤثر على استقرار مجموع هذه المؤشرات الاقتصادية. كما يمكن للسياسة النقدية أن تستخدم أسعار فائدة تفضيلية للقطاعات التي تريد دعمها ولا تراها سببا في حدوث

¹ مايكل أبديجان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999، ص. 550.

² صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر للتوزيع، القاهرة، 2005، ص. 104.

التضخم، كما يمكن لها دعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية عن طريق التأثير على سعر الصرف¹.

ثانيا: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع، وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق، وفي مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية من أجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة، وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة، التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية وأحيانا ثقافية². فالسياسة المالية هي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تنظيم الإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال الموازنة العامة للدولة³. على الرغم من اختلاف السياسة النقدية عن السياسة المالية من ناحية الإجراءات والأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف الخاصة بكل منهما، فإن هناك مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ترتبط إلى حد كبير ببرنامج الحكومة كتلك التي يتم اتخاذها للتأثير في حجم وتكلفة الأموال التي يقدمها النظام المصرفي للقطاعات الخاص والعام، ذلك من خلال تغيير حجم الاحتياطي الإلزامي بالبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة الخصم، وإجراء عمليات السوق المفتوحة. كما ينعكس التغيير في عجز الموازنة في تغيير حجم السندات الحكومية المصدرة لأغراض تمويل العجز المالي⁴.

كما يتضح الأثر المالي للسياسة النقدية من خلال قدرتها على التأثير في القيمة الحقيقية للدين المستحق على الحكومة، عبر تأثيرها على المستوى العام للأسعار، حيث قد يؤدي توجه السياسة النقدية نحو تخفيض معدل التضخم إلى آثار مالية غير مرجوة، قد تتمثل في ارتفاع كلفة اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي لسد عجز الموازنة، ما يستدعي توفير مصادر أخرى للتمويل لمواجهة أعباء خدمة الدين المرتفعة، التي قد تكون في صورة إصدار مؤشر الرقم القياسي للأسعار، وإسناد مهمة إصدار تلك السندات إلى البنك المركزي بشرط تمتعه بقدر كبير من الاستقلالية، وتمتع السياسة النقدية المتبعة بدرجة عالية من المصدقية⁵.

¹ حسبية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص. 5.

² صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001، ص. 90.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص. 95.

⁴ أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، العدد 39، أكتوبر 2017، ص. 24.

⁵ المرجع السابق، ص. 25.

إذن نظرا للتداخل والتعارض في الأهداف بين السياستين النقدية والمالية إلا أنهما يكملان بعضهما، فكل منهما يؤثر في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي الفعال، وبالتالي تساهم كل منهما في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني والمحافظة عليه. ففي حين ينصرف تأثير السياسة النقدية على حجم الإنفاق الكلي عن طريق التغيرات في عرض النقود وحجم الائتمان المتاح، وتكلفته وشروطه، فإن أثر السياسة المالية في حجم الإنفاق الكلي ينصرف من خلال النفقات العامة، مقدارها وهيكلها ومصدر تمويلها، ومن خلال الإيرادات العامة بما فيها القروض العامة والإصدار الجديد، مقدارها ومصدرها، وتأثير كل منهما على مختلف الدخول، وأوجه الإنفاق المختلفة للأفراد والمشروعات العامة والخاصة.

ففي حالات الركود والكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الفعال عن طريق العمل على زيادته من خلال زيادة النفقات العامة، وتخفيض الإيرادات العامة، أي إحداث عجز في الميزانية العامة، واللجوء إلى الإصدار الجديد لتمويل هذا العجز، وفي الوقت نفسه تستخدم السلطة النقدية الأساليب والأدوات الفنية المختلفة للسياسة النقدية، لزيادة عرض النقود وحجم الائتمان الممنوح للعملاء والشركات والأفراد، وتخفيض سعر الفائدة وبالتالي تكلفته، وتسهيل شروط الحصول على الائتمان، وهو ما يطلق عليه "سياسة النقود الرخيصة"¹.

أما في حالات التضخم وارتفاع الأسعار، تلجأ الدولة إلى تخفيض حجم الطلب الفعال، عن طريق العمل على تخفيض النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة، أي إحداث فائض في الميزانية العامة للدولة وذلك لتقليل السيولة في الاقتصاد، وامتصاص جزء غير يسير منها، وفي الوقت نفسه تستخدم السلطة النقدية الأساليب والأدوات الفنية المختلفة للسياسة النقدية، لتقليل عرض النقود وحجم الائتمان المتاح، وزيادة تكلفته وتضيق شروطه.

إذن، تقوم السياستين النقدية والمالية معا بدور هام في خلق مناخ اقتصادي مستقر، وتحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي تتناسب مع القدرات الإنتاجية المتاحة، والحفاظ في نفس الوقت على معدلات التضخم في حدود المعدلات المستهدفة، كما تساهم هاتين السياستين بصورة عامة في التقليل من الآثار السلبية التي قد تنشأ جراء التذبذبات والتقلبات الاقتصادية المختلفة، أو ما يسمى بتقلبات الدورة الاقتصادية².

وفق ما سبق، يتضح أن الاعتماد كلياً على إحدى السياستين دون الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد أمراً غير قابل للتنفيذ، ولا بد من إحداث نوع من التنسيق بين السياستين في مجال اتخاذ القرارات والإجراءات

¹ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 2002، ص. 340.

² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص. 28.

لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية، وهو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يسهم في خلق فرص العمل المنتج.

ثالثا: علاقة السياسة النقدية بنظم سعر الصرف

تراجع فعالية السياسة النقدية لصالح السياسة المالية في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة، حيث تنصب الإجراءات والتدابير الخاصة بالسياسة النقدية نحو الحفاظ على سعر الصرف في الإطار المستهدف له، وهو ما قد يقلص بدوره من قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التداعيات المحتملة للصدمات الخارجية. وفي ظل إتباع نظام سعر الصرف الثابت، فإن الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي التي تتمتع بحرية انتقال رؤوس الأموال، ووجود حجم كبير من السلع القابلة للتبادل التجاري، فإن السياسة النقدية تصبح غير فعالة في التأثير على الطلب الكلي عكس السياسة المالية التي تصبح تتميز بالفعالية¹.

أما في ظل نظم أسعار الصرف المرنة، فإنه يتم الاعتماد بصورة أساسية على السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وذلك مروراً باستقرار المستوى العام للأسعار وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل المستهدف، حيث تكون الركيزة الأساسية للسياسة النقدية هي استهداف مستوى محدد للتضخم، وليس استهداف سعر الصرف كما هو الحال في ظل نظم الصرف الثابتة، كما تركز السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المرنة على المجمعات النقدية، ويسهم استهداف التضخم في منح السياسة النقدية قدراً أكبر من الاستقلالية، ويكون الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل العجز المالي في أضيق الحدود، وهو ما يعطي مصداقية أكبر للسياسة النقدية².

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

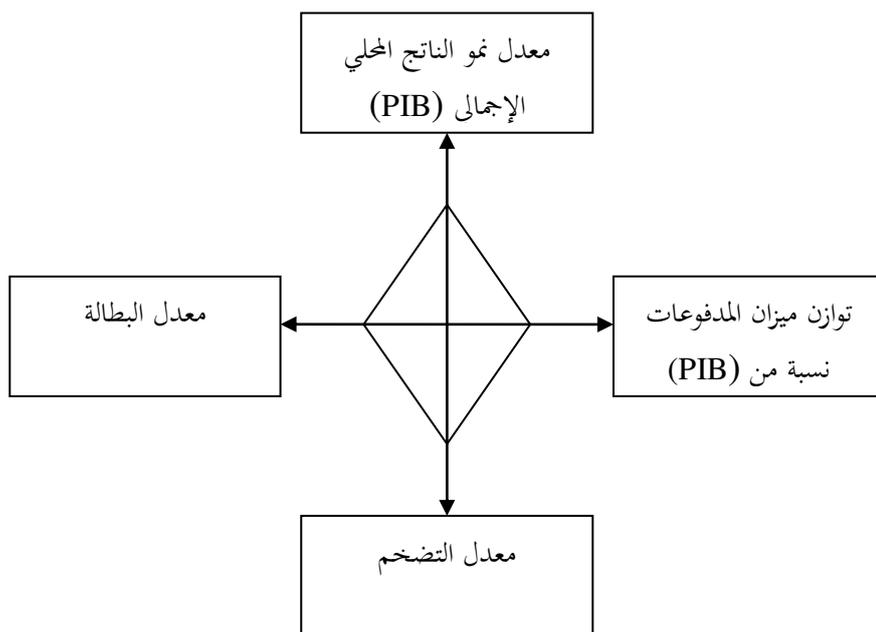
لم يتفق الاقتصاديون على أهداف محددة للسياسة النقدية، إلا أنهم لم يختلفوا على أن تلك السياسة تحاول الوصول إلى أفضل معدل ممكن للأداء الاقتصادي. فالسياسة النقدية تساهم في تحقيق الأهداف العامة المحددة في إطار السياسة الاقتصادية والتي تعرف بالأهداف النهائية، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في الأسعار، تحقيق معدلات عالية من العمالة، تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الاختلال في موازين المدفوعات بما في ذلك حماية القيمة الخارجية للعملة، من خلال الحفاظ على مستويات مستقرة نسبياً لسعر الصرف.

¹ المرجع السابق، ص. ص. 28-29.

² المرجع السابق، ص. 29.

هذه الأهداف وإن كانت متداخلة بطبيعتها إلا أنها تثير أيضا مشكلة التعارض الذي قد ينشأ فيما بينها، ولذلك فهي تشكل ما يعرف بالمرجع السحري لكالدور، ونتيجة لهذا التعارض كان لابد من التأكيد على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة من جهة، وكذا أهمية تشخيص المشكلة الاقتصادية تشخيصا سليما قبل البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها من جهة أخرى، وفيما يلي شكل بياني يظهر أهداف السياسة النقدية.

شكل رقم (1): المرجع السحري لكالدور "N. Kaldor"



Source: Marie Delaplace, **Monnaie et financement de l'économie**, Dunod, Paris, 2003, P.118.

الفرع الأول: استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق العمالة الكاملة

أولاً: استقرار المستوى العام للأسعار

يعتبر التحكم في عرض النقود والائتمان بغرض تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، حيث يؤدي الاستقرار في المستوى العام للأسعار إلى تهيئة المناخ الاقتصادي المحفز للاستثمار والإنتاج، بالإضافة إلى الحد من اتساع التفاوت في توزيع الدخل إلى غير ذلك من الآثار الايجابية على الاقتصاد¹.

إن الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وخاصة حالة التضخم جعلت هدف استقرار المستوى العام للأسعار من خلال استقرار قيمة النقود، هدفا إستراتيجيا يمكن أن يتحقق من خلاله معدلات جيدة من النمو الاقتصادي، مما

¹ Lloyd B. Thomas, **Money, Banking and financial markets**, Thomson, united states, 2006, p. p. 423-426.

جعل مختلف الدول المتقدمة تتجه نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار، وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، ويأتي إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار للأسباب التالية¹:

- تتمتع السياسة النقدية بقدرتها على تحقيق هدف استقرار الأسعار أكبر من أي سياسة أخرى، وقدرة أقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية؛

- إن تعدد الأهداف يقلل من القدرة على تحميل المسؤولية للبنك المركزي والدولة، فالفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره بالاهتمام بأهداف أخرى؛

- يعد تحقيق هدف استقرار الأسعار تحققاً آلياً لأهداف أخرى، وهو ما لوحظ في العديد من الدول المتقدمة حيث انخفض معدل التضخم وقل في نفس الوقت عجز الموازنة، موازاة مع تحقيق النمو الاقتصادي.

إن عدم التناسب بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى حدوث اختلال واضح بين الطلب الكلي والعرض الكلي، الأمر الذي ينصرف في التأثير السلبي على المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتعرض الهيكل الاقتصادي لهزات أو أزمات عنيفة بسبب التقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد².

وعليه، يرى النقديون بزعامة ميلتون فريدمان أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطرديّة تماماً، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، وحسب فريدمان فإن التضخم هو دائماً ظاهرة نقدية³، ودليله في ذلك أن أي بلد مرّ بتضخم سببه زيادة عجز الموازنة، أو تضخم مستورد ناتج من التجارة الدولية، فهو حتماً قد مرّ بمعدل نمو مرتفع للعرض النقدي.

ومن ثم فالسلطات النقدية تجد صعوبة في التحكم في المستوى العام للأسعار دون التحكم في كمية النقود المعروضة، وهو الأمر الذي أكد عليه فريدمان في قاعدته الشهيرة التي عرفت باسم قاعدة K المثوية لفريدمان، والتي تنص على أنه يتحتم على البنك المركزي الحفاظ على معدل نمو ثابت للمعروض النقدي يساعده في توجيه المجمعات النقدية بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويحقق معدلات التضخم المستهدفة في ظل إطار من المرونة في هذا التوجيه.

¹ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 90.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013، ص. 81.

³ عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1996، ص. 328.

ثانيا: تحقيق العمالة الكاملة

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والعمالة الكاملة كمفهوم تعرف بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية، مع السماح لمعدل عادي من البطالة، ينتج أساسا من التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي، وكمثال على ذلك نجد الاقتصاد الأمريكي الذي تتحقق فيه العمالة الكاملة عندما تصل نسبة العمالة إلى 94-95% من إجمالي قوة العمل¹.

تسعى السلطات النقدية إلى تخفيض معدلات البطالة والرفع من معدلات التشغيل عن طريق رفع مستوى النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد البطالة، وما يرافقها من عوامل إنكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية².

في هذا الإطار، يرى أصحاب النظرية الكمية أن السياسة النقدية يمكن أن تستخدم في التأثير على جانب العرض في الاقتصاد، من خلال استخدامها في رفع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتأثر الأجر الحقيقي بالانخفاض، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكلفة الحقيقية للعمل فيكون ذلك حافزا للمنتجين لزيادة طلبهم على العمال لرفع مستوى النشاط الاقتصادي. أما أنصار المدرسة الكينزية فيرون أن السياسة النقدية تستطيع التأثير في زيادة حجم الناتج الحقيقي، من خلال تخفيض معدلات الفائدة الذي يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري الذي يتطلب عمالة إضافية، ومن ثم زيادة الطلب الكلي والإنتاج والتوظيف، وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

أما بالنسبة للاتجاه النقدي فهم يرون أن السياسة النقدية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم، لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، كما أنها ستكون سببا في انتشار التضخم، وأن التغيرات في كمية النقود ذات آثار هامة في الأجل القصير على الإنتاج والعمالة³.

¹ جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999، ص. 207.

² زكريا الدومري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص. 189.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 138.

على العموم، يمكن الوصول إلى العمالة الكاملة عن طريق¹:

- 1- تعبئة الموارد المالية تعبئة فعالة: وذلك بتحفيز الأفراد وترغيبهم على وضع مدخراتهم في البنوك المحلية، تمهيدا لتوجيهها وجهة إنتاجية لاستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في المشاريع الاستثمارية القائمة، ولا شك أن العمل على إقامة سوق مالية ونقدية متطورة، وتفعيل دور الجهاز المصرفي، سيكون له أكبر الأثر في تعبئة الموارد المالية؛
- 2- تعبئة الموارد البشرية: وذلك من خلال العمل على تمويل أصحاب الأفكار والمواهب المبدعة، والمبادرات الصناعية عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لهم، ليتمكنوا من بدء نشاطهم الإنتاجي بشروط معقولة، تتيح لهم تسديد المال الذي حصلوا عليه دون إرهاق، والحصول عليه دون مشقة، ويمكن تحقيق ذلك بتوفير أشكال مختلفة من التسهيلات الائتمانية، مثل الضمان الجزئي أو الكلي للقروض، ويتم ذلك من خلال وجود جهاز مصرفي نشط وفعال.

الفرع الثاني: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وتوازن ميزان المدفوعات

أولا: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق إحدى الأهداف الاقتصادية المهمة، والذي يحظى باهتمام كبير من جانب السلطات الاقتصادية في مختلف الدول في الوقت الحاضر، وهو رفع النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه الزيادة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي²، وحتى يتحقق هذا الهدف لا بد من تعظيم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. تستطيع السياسة النقدية عن طريق تحقيق الاستقرار النقدي أن تخفض درجة عدم التأكد تجاه الظروف الاقتصادية المستقبلية، مما يشجع على الادخار النقدي، وجعل المنتجين أكثر رغبة في القيام بالمشروعات الاستثمارية، وبالتالي يتحقق معدل النمو الاقتصادي المستهدف³، كما يمكن للسياسة النقدية رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم، وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل والاستهلاك، وبما يصب في النهاية في رفع مستوى المعيشة والنمو⁴.

إضافة إلى ما سبق، توجد عوامل أخرى غير نقدية يتحتم توافرها لتحقيق النمو الاقتصادي كتوافر الموارد الطبيعية والفنون التكنولوجية والأيدي العاملة الكفأة، والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة، لذلك فإنه يتوجب

¹ حسين بني هاني، مرجع سابق، ص. 143.

² مايكل ابدجان، مرجع سابق، ص. 455.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، الطبعة الرابعة، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، 1998، ص. 297-298.

⁴ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص. 7.

على السياسة النقدية أن تعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع السياسات الاقتصادية الأخرى الملائمة، وغير المناقضة للأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها¹.

يرتبط هدف تحقيق النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، لذلك تعمل السلطات النقدية على تحقيق معدل نمو مستمر يتناسب وتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقا.

يرى فريدمان أن وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس بالأمر الصائب، وذلك في قوله: "ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هناك معدلا محددًا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عال وآخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل جهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم".

ثانيا: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما علاقة الدولة النقدية والمالية والتجارية مع بقية دول العالم، ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطيات من العملة الصعبة. فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تدفع أكثر مما تستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية، ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على احتياطياته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته، أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية².

تؤدي السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم تقليل العجز في

¹ Lloyd B. Thomas, op. cit, p. 428.

² زكريا الدومري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص. 191.

ميزان المدفوعات¹، ويرى البعض أن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حال إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما في حالة ثبات سعر الصرف فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك². كما أن هناك من الاقتصاديين من يرى أنه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان مدفوعاتها، كلما كانت الدولة تمتلك احتياطات نقدية صغيرة، وليست لها القدرة الكافية للحصول على قروض من الخارج بشروط ميسرة، وبالتالي فإن نظام التعويم في هذه الحالة أكثر ملاءمة، وكلما كانت الدولة تمتلك احتياطات نقدية كبيرة انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، لذلك فنظام التثبيت يعتبر أكثر ملاءمة مع أوضاعها³. وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها، وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى⁴.

الفرع الثالث: التناقض بين الأهداف

رغم أن كثيرا من الأهداف السابقة متناسقة مع بعضها البعض، مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي، أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، لكن هذا التناسق لا يتحقق دائما، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة فإن التضخم وأسعار الفائدة قد تبدأ في الارتفاع، وإن أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي. ولكن من ناحية أخرى، فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم زيادة العرض النقدي، وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يثير التضخم⁵.

¹ محمد كامل مروان، فعالية السياسة النقدية والائتمانية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1994، ص. 652.

² محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 24.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 141.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص. 93.

⁵ أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص. 132-133.

ثم إذا أراد البنك المركزي أن يخفض معدل نمو العرض النقدي لكي يمنع التضخم في الأجل القصير، فإن كلا من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيد، فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة¹.

ويمكن أن يحدث التعارض أيضا عندما تريد السلطات النقدية تحقيق هدف رفع معدل النمو الاقتصادي مع هدف التوازن في ميزان المدفوعات، لأن إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي ستؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي والدخل القومي، ومن ثم تؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات².

وفي ظل هذه التعارضات فهناك العديد من الخيارات للسلطات الاقتصادية داخل الدولة، فمن الممكن أن تقبل السلطات هذا التعارض بين الأهداف حينما لا تستطيع التوفيق بين هذه الأهداف على أن تحقق بعض هذه الأهداف على حساب التضحية بباقي الأهداف، وهذا يتطلب وجود دالة تفضيل ترتب التوليفات الممكنة من الأهداف حسب الأولويات، وذلك بإعطاء وزن نسبي لكل هدف. وقد تختار السلطات أدوات السياسة النقدية التي تسمح لها بتحقيق كل هذه الأهداف، ويتحقق ذلك على الأقل لو أن هناك عدة أدوات للسياسة، وتتمتع كل منها بالاستقلال عن الأخرى، وتؤثر على متغيرات الهدف بطرق عديدة ومختلفة³.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية

بعد أن كانت النقود مجرد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية أصبحت هي محور كل علاقة اقتصادية، وبعد أن كانت مجرد وسيط للتبادل أصبحت تطلب لذاتها كمخزن للقيمة، وبعد أن كانت حيادية لا تأثير لها على النشاط الاقتصادي أصبحت تلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد الحقيقي. وعليه، اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها في الدور الذي تؤديه النقود والسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وما إذا كان هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر. وسنوضح فيما يلي أهمية السياسة النقدية في كل مدرسة من المدارس الاقتصادية.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 116.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 90.

³ المرجع السابق.

الفرع الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والكينزي

أولاً: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

يؤكد أصحاب النظرية النقدية الكلاسيكية على مبدئين أساسيين يتمثل الأول في المرونة التامة للأجور والأسعار، أما المبدأ الثاني فيتمثل في الحيادية التامة للنقود، أي الانفصال التام بين القطاع الحقيقي الذي يتم فيه تحديد قيم المتغيرات الحقيقية وحجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد، والقطاع النقدي الذي يتم فيه تحديد قيم المتغيرات النقدية والمستوى العام للأسعار.

إن هذان المبدآن لم يتركبا أي تأثيرات نقدية بين القطاعين النقدي والحقيقي جراء تغير كمية النقود وتحديدًا في الأجل القصير، الأمر الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية التقليدية يتركز في تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال الحرص على العرض النقدي في الاقتصاد، بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في بيع وشراء السندات، بما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل¹. وهذا ما يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وإنما تستطيع التأثير وبفاعلية تامة على الجانب النقدي للاقتصاد، أي التأثير على المستوى العام للأسعار، ومن ثم ينتقل هذا الأثر إلى المتغيرات النقدية الأخرى التي لا يمكنها التأثير في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد².

بالنسبة للكلاسيك الإختلالات التي تنشأ في الاقتصاد ما هي إلا ظاهرة مؤقتة، والعلاج يأتي بصورة مباشرة وبصورة تلقائية دون الحاجة إلى التدخل من جانب السلطات الاقتصادية، حيث يتحدد النشاط الاقتصادي من خلال عوامل حقيقية ترتبط بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد، وليس لها علاقة بالجانب النقدي من الاقتصاد وما يحدث بداخله، وبالتالي لا يكون للسياسة النقدية أي دور يذكر في علاج الإختلالات الاقتصادية المرتبطة بالجانب الحقيقي، وإنما يتحدد دورها الايجابي والفعال عن طريق قيام السلطات النقدية بتوجيه معدل التغير في كمية النقود بما يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

يرى الكلاسيك أن سعر الفائدة يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وأن التغيرات في سعر الفائدة إنما تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، فالاستثمار هو دالة في سعر الفائدة والعلاقة بينهما عكسية، والادخار دالة في سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية. وعليه، فالادخار هو شرط مسبق للاستثمار، وأن التوسع النقدي ما هو إلا وسيلة لنقل الموارد الحقيقية من الحائزين السلبيين لها إلى الأفراد والمؤسسات المستثمرة، الذين يستخدمونها في المجالات

¹ محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص. 67.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 122.

الإنتاجية، وبذلك فالادخار يعتبر العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي باعتباره المصدر الأساسي لتمويل التراكم الرأسمالي، الذي يعتبر الأساس في عملية التنمية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل¹، وبالتالي تتأكد حيادية السياسة النقدية في الأجل الطويل لدى الكلاسيك.

ثانيا: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي غير مستقر بعكس الكلاسيك، لذلك فهم يرون أن التدخل الحكومي ضروري، كما أنهم لا يؤيدون ما يذهب إليه النقديون من أن النقود هي العامل الرئيسي المتسبب في حدوث التضخم بل يرون أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن حيث العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي فهم يرون أنها علاقة غير مباشرة على عكس النقديين، حيث يتم الاتصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار، والتي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة.

لقد أدت أزمة الركود التضخمي التي عاشها النظام الرأسمالي آنذاك إلى تحويل الفكر الاقتصادي من التحليل القائم على دراسة العلاقة بين التغيرات في كمية النقود والتغيرات في المستوى العام للأسعار، إلى دراسة العلاقة بين التغيرات النقدية والدخل القومي، بالإضافة إلى تحليل أثر هذا السلوك على الحياة الاقتصادية وبصفة خاصة على مستويات التوظيف والإنفاق والدخل، ومن هنا طالب كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالقدر الذي يقضي بالوصول إلى مستوى التوظيف الكامل فيما لو كنا بعيدين عنه من خلال نقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من الطلب الفعال.

كذلك رفض كينز أفكار الكلاسيك الخاصة بسعر الفائدة، واعتبرها عائد التنازل عن السيولة، وليست عائد الانتظار أو الحرمان كما عرفها الكلاسيك. كما أن سعر الفائدة يعتبر حلقة الوصل بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي للاقتصاد القومي، ففي الجانب الحقيقي يبدو سعر الفائدة محددًا للإنفاق الاستثماري، إلا أن سعر الفائدة يتحدد عند كينز في سوق النقود من خلال محددات الجانب النقدي وبالأخص من خلال التعادل بين عرض النقود والطلب عليها².

يعتبر كينز أن النقود مهمة في الاقتصاد فهي المحددة للدخل، إلا أنه يرى أن الأثر الأساسي لتغيرات عرض النقود يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل بشكل سائل، والتي تتأثر بعدة عوامل أهمها سعر الفائدة،

¹ محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 69.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 125.

حيث يقوم الأفراد بتغيير محفظتهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة، وبذلك فالنظرية الكينزية تعتبر أن السياسة النقدية ليست كافية لوحدها لتحقيق الاستقرار النقدي، وأن السياسة المالية النشطة مطلوبة لتحقيق ذلك بسبب السلوك غير المستقر للعوامل غير النقدية، والتي تعتبر هامة في تحديد الطلب الكلي¹.

ومن حيث الدور التنموي للسياسة النقدية فالتحليل الكينزي لا يشترط المدخرات المسبقة كشرط أساسي لعملية التنمية كما يعتقد الكلاسيك، بل يرى أن الاستثمار يعتبر العنصر الأساسي في عملية التنمية، وبذلك فالسياسة النقدية في التحليل الكينزي تعمل على خفض سعر الفائدة السائد مقارنة بالمعدل الاسمي للمردود على الاستثمار، مما يشجع المستثمرين في التوسع في الإنفاق الاستثماري على منتجاتهم، وبذلك فالسياسة النقدية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تغيرات سعر الفائدة، حيث يرى كينز ضرورة تخفيضه ليسهل توفير الأموال بكلفة منخفضة، مما يشجع المستثمرين ويحثهم على الاستثمار ومن ثم دفع عملية النمو الاقتصادي². الملاحظ أن السياسة النقدية تصبح قليلة الفعالية إذا كان منحى الاستثمار ضعيف الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة، كما قد تصبح عديمة الفعالية إذا كان منحى الاستثمار عديم المرونة للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة.

على الرغم من عدم حيادية السياسة النقدية عند كينز، والدور المهم الذي تؤديه في نقل أثر التغيرات في الجانب النقدي إلى النشاط الاقتصادي، إلا أن الفكر الكينزي يذهب إلى تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية، ويرجع هذا التقليل من أهمية وفاعلية السياسة النقدية إلى الصعوبات التي تواجه ميكانيزم انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي³.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الفكر النيوكلاسيكي والكلاسيك الجدد

أولاً: السياسة النقدية في التحليل النيوكلاسيكي (النقدي)

ظهرت النظرية النقديّة (النيوكلاسيكية) كمحاولة لتحقيق إضافات جديدة على النظرية الكمية التقليدية، لتشكّل بذلك نظرية نقدية بارزة خصوصاً بعد التأكيد على المصدر النقدي للتضخم، حيث أعاد فريدمان الاعتبار للعلاقة بين النقود والأسعار⁴. وقد قام فريدمان بالتمييز في التحليل بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث بين أن

¹ محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص. 70.

² المرجع السابق، ص. 71.

³ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 128.

⁴ Pierre Bruno Ruffini, *Les théories monétaires*, Dunod, Paris, 1996, p. 91.

السياسة النقدية قد يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإنه لا تأثير لها على النشاط الاقتصادي، وأن التأثير الأساسي لها يكون على المستوى العام للأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى. ومن حيث العلاقة بين القطاعين النقدي والحقيقي فيرى فريدمان أن العلاقة تتم بشكل مباشر من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي، وقد أوضح أن السلطات النقدية سوف تنتهج سياسة نقدية توسعية إذا كانت تستهدف تخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي، لأن زيادة العرض النقدي يؤدي في البداية إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي، وتكون الأسعار مستقرة لبعض الوقت، إلا أن أسعار المنتجات تستجيب لزيادة الطلب الناتج عن ارتفاع الدخل بزيادة أسعار المنتجات بشكل أسرع من عوامل الإنتاج، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين في دفعهم ذلك إلى طلب أجور نقدية أعلى لتفادي ارتفاع الأسعار، فينخفض بالتالي الطلب على العمال فيصبح معدل البطالة في السوق أقل من المعدل الطبيعي، وبذلك فإن هناك علاقة تبادل بين التضخم والبطالة ومن ثم مستوى الناتج الحقيقي في الأجل القصير.

أما على المدى الطويل، فالمعدل الطبيعي للبطالة لا يمكن تخفيضه عن طريق السياسة النقدية لأنه مستقل عن الصدمات المؤقتة، فهو مرتبط بالخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد في المدى الطويل، ومن ثم لا يمكن لهذه السياسة الظرفية التأثير عليه في المدى الطويل، ذلك أنه في الأجل الطويل يكون المعدل الفعلي للبطالة متعادلا مع المعدل الطبيعي لها.

إذن، تمارس السياسة النقدية (حجم المعروض النقدي) تأثيرها على مستوى الدخل النقدي والحقيقي والأسعار في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فيقتصر تأثيرها على مستوى الأسعار ومن ثم على الدخل الحقيقي¹.

ثانيا: السياسة النقدية في تحليل الكلاسيك الجدد

تعرض تحليل المدرسة النيوكلاسيكية القائم على فرضية التوقعات المستمدة من الماضي إلى انتقادات شديدة من طرف بعض الاقتصاديين، في إطار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة من خلال فرضية التوقعات العقلانية. هذه النظرية التي مثلت ثورة حقيقية في الاقتصاد الكلي خصوصا بعد إعطائها نتائج مهمة وإيجابية بعد 10 سنوات من بروزها في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز روادها والراس، بارو، لوكاس... وتعني الرشادة الاقتصادية الاستفادة من دروس الماضي وعدم تكرارها، ولذلك سميت بالتوقعات العقلانية، ومضمون هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات

¹ محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 68.

أحورهم، بل يتوقعون مسبقاً نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، فعلى المتعاملين الاقتصاديين معرفة طريقة اشتغال الاقتصاد باستعمال كل المعلومة المتوفرة الماضية والحاضرة لتوقع المستقبل، واتخاذ قرارات اقتصادية ومالية تخص الأسعار.

لقد أكد الكلاسيك الجدد على وجود مرونة كاملة لكل من الأجور والأسعار وعوامل الإنتاج بالنسبة للتغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار، وذلك في ظل الافتراض المبني على أساس التوقعات الرشيدة. وعليه، فالسياسة النقدية إذا كانت متوقعة فلن يكون لها أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي، أما إذا كانت السياسة النقدية غير متوقعة فسيكون تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي في الأجل القصير فقط، إلا أن هذا الأثر سيتلاشى مع مرور الوقت لتصبح هذه السياسة حيادية في الأجل الطويل¹.

فإذا كانت السياسة النقدية التوسعية المنتهجة من طرف البنك المركزي غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية فإن مستوى النشاط الاقتصادي سوف يتأثر وفقاً لاتجاه هذه السياسة، حيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى زيادة الأجور الاسمية، ومن ثم يقبل الأفراد على قبول الوظائف فيما يسمى بالخداع النقدي، ومن ثم يرتفع معدل التضخم وينخفض معدل البطالة داخل الاقتصاد وفقاً لمعادلة منحنى فيلبس. غير أن الأجور الحقيقية تنخفض بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال معادلة منحنى الأجور الحقيقية، ومن ثم ترتفع مستويات الأرباح من خلال معادلة منحنى الأرباح/الأجور، فيزداد حجم الاستثمارات، وترتفع معدلات النمو على مستوى النشاط الاقتصادي. لكن بمرور الوقت وتزايد التراكم الرأسمالي يرتفع معدل رأس المال للعامل، فترتفع الأجور الحقيقية وتزداد تكاليف الإنتاج، فينخفض على أثرها العرض الكلي مما يعني عودة مستوى النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي، وهذا معناه حيادية السياسة النقدية غير المتوقعة في الأجل الطويل².

أما إذا كانت السياسة النقدية التوسعية متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية فلن يكون لها أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي، فإذا توقع العمال ارتفاع المستوى العام للأسعار فسوف يطالبون بأجور أعلى، ومن ثم ترتفع الأجور الحقيقية فترتفع تكاليف الإنتاج وتنخفض مستويات الأرباح، فينخفض على أثرها العرض الكلي لتتلاشى الزيادة في حجم الناتج الناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي، وتكون المحصلة النهائية عودة مستوى النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي، مما يؤدي إلى تعقيم أثر السياسة النقدية التوسعية على النشاط الاقتصادي³.

¹ Frederic Mishkin, *The economics of money banking and financial markets*, 5th edition, Addison Wesley, New York, 1998, p. 713-715.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 133.

³ المرجع السابق.

وعليه، فالسياسة النقدية ليس لها تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد في الأجل القصير إذا كانت هذه السياسة متوقعة، وليس لها تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد في الأجل الطويل إذا كانت هذه السياسة غير متوقعة، وإنما تأثيرها يكون في الأجل القصير فقط، لكن هذا التأثير يختفي بمرور الوقت لتصبح هذه السياسة حيادية في الأجل الطويل.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في الفكر النيوكينزي

لقد تطور الفكر الكينزي على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال فيشر، تايلور، توبين وهيكلس ليطلق عليه فكر الكينزيين الجدد، وذلك خلال عقد الخمسينات وحتى أواخر السبعينات من القرن العشرين، حيث يقوم هذا الفكر على عدة ركائز مهمة لعل من أهمها الجمود الذي تعاني منه الأجور والأسعار في صورتها النقدية أو الاسمية. ولقد أرجع الكينزيون الجدد جمود الأسعار والأجور لعدة أسباب أبرزها عدم سيادة المنافسة التامة داخل الأسواق التي لا تخلو من الأوضاع الاحتكارية، والتي يمكن اعتبارها سمة بارزة داخل الاقتصاد، وهو ما يؤدي إلى تشوه هذه الأسواق التي تعتبر الفاعل الرئيسي في تحديد هذه الأجور والأسعار، إضافة إلى وجود ما يسمى العقود الضمنية، أو الأجور التعاقدية التي تعتبر واحدة من أنواع الجمود التي تحمي الأجور والأسعار من الاستجابة الكاملة للتغيرات في المستوى العام للأسعار، نظرا لوجود تعاقدات للعمال بينهم وبين أرباب العمل، وذلك لفترات طويلة نسبيا يقوم بموجبها أصحاب العمال بتقديم وعد ضمني لهؤلاء العمال بالإبقاء على أجورهم الحقيقية ثابتة دون تغيير، حتى في حالة سعي الشركات نحو الاستجابة لمحاولات تغيير الأجور، تجد نفسها مرتبطة بعقود توريد لعملائها عند مستويات من الأسعار متفق عليها ومحددة مسبقا، وتتميز بالجمود في الأجل القصير¹.

ركز الكينزيون الجدد تحليلهم على الجانب المالي عكس الكلاسيك الذين ركزوا على الجانب النقدي منطلقين في ذلك من أن الفرد لديه محفظة مالية متنوعة وفقا لتفضيلاته للعائد والمخاطرة، حيث يتنازل الفرد عن الأمان مقابل زيادة العائد، والنقود حسب رأيهم هي أصل من بين عدة أصول، والتغيرات في كميات هذه الأصول يؤدي إلى تغيرات في مكونات المحفظة، ومن هنا يرى الكينزيون الجدد أن الطلب على النقود غير مستقر، فزيادة عرض النقد تجعل محفظة الأفراد في حالة غير متوازنة، لأن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الأصول المالية، ويصبح العائد من رأس المال العيني أعلى من العائد على السندات، مما يجعل الأفراد يميلون لزيادة عدد الوحدات من الأصول المالية، الأمر الذي يتطلب بعض الوقت ومزيد من الاستثمارات الجديدة، وهذا يمثل عملية

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 134-135.

الانتقال من القطاع النقدي إلى العيني من وجهة نظر الكينزيين الجدد. وبذلك فإنهم يرون أن تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي والقطاع المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى القطاع الحقيقي، بعكس النقديين الذين يفترضون أن هذه العلاقة تتم بشكل مباشر¹.

إذن، في إطار نموذج الكينزيين الجدد يتم رفض فكرة عدم فاعلية السياسة النقدية التي نادى إليها أصحاب نموذج الكلاسيكيين الجدد، فالسياسة النقدية هنا يمتد تأثيرها إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد للأجل الطويل، وليس القصير فقط وسواء كانت السياسة متوقعة أو غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية المختلفة. فإذا كانت السياسة النقدية متوقعة ستبقى الأجور الحقيقية عند مستواها المنخفض، لأنها ستصطدم بمشكلة مهمة ألا وهي الجمود الذي تعاني منه الأجور والأسعار في صورتها الاسمية، وبالتالي ترتفع معدلات النمو وينتعش مستوى النشاط الاقتصادي².

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي باعتباره يقف على قمة الجهاز المصرفي، باستخدام وسائل مختلفة للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية، وهذه الوسائل إما أن تكون كمية تستهدف التأثير في حجم النقد بصفة عامة والائتمان المصرفي بصفة خاصة، أو نوعية تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته، أو وسائل مباشرة يلجأ إليها البنك المركزي عند عدم قدرة الأساليب الكمية والكيفية لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: الأدوات الكمية

توجه وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في كمية أو حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، بغض النظر عن مجالات استخدامه، ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على حجم السيولة، التي بحوزة النظام المصرفي ما يؤثر بصفة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك³، و تتمثل هذه الوسائل الكمية في أداة معدل إعادة الخصم، أداة السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي الإجباري.

¹ محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص. 72.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 136.

³ حسين كمال فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 63، المملكة العربية السعودية، 2006، ص. 15.

الفرع الأول: أداة معدل إعادة الخصم

سنتناول سياسة إعادة الخصم من خلال معالجتها في النقاط التالية:

أولاً: تعريف معدل إعادة الخصم

يطلق عليه سعر البنك، وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض¹، وتعتبر هذه الوسيلة من أقدم وسائل الرقابة غير المباشرة، حيث استخدمه بنك إنجلترا أول مرة سنة 1839². وتقوم البنوك التجارية عادة بالاقتراض من البنك المركزي في الحالات التالية³:

1- في حال حصول عمليات سحب غير متوقعة من الحسابات الجارية، حيث تؤدي إلى انخفاض احتياطات البنك التجاري دون مستوى الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي، مما يضطر البنك إلى الاقتراض لتعزيز احتياطياته ورفعها إلى المستوى المطلوب؛

2- في حال حصول طلب غير متوقع على القروض نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي.

وفي الحالتين نلاحظ أن اقتراض البنك التجاري من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة احتياطياته النقدية، وبالتالي زيادة حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي مما يعني إمكانية مضاعفة الائتمان عن طريق خلق النقود. ومعدل إعادة الخصم وسيلة يستعملها البنك المركزي إما لتشجيع جهود البنوك التجارية للاقتراض منه أو تثبيطها، فإذا رأى أن عرض النقد أكثر من الحجم المناسب لتحقيق أهداف السياسة النقدية رفع سعر الخصم لديه، فتمتنع البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقد، مما يضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائه، وبذلك يقل الطلب على الائتمان المصرفي، أما إذا رأى أن حجم المعروض النقدي أقل من حجم النشاط الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى حدوث انكماش اقتصادي، فإن البنك المركزي يخفض من سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية على الاقتراض منه، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الجهاز المصرفي. ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية باستخدام إحدى الوسيلتين:

¹ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص. 193.

² غازي عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص. 131.

³ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 173.

1- تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية؛

2- تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك عند رغبتها في الاقتراض من البنك المركزي، فتغيير أسعار الفائدة في السوق بوجه عام يؤثر على حجم الائتمان.

ثانيا: خصائص أداة معدل إعادة الخصم

لسياسة إعادة الخصم خصائص أهمها¹:

1- هي قروض فردية يمنحها البنك المركزي للمؤسسة المعنية؛

2- أنها تقنية من تقنيات السياسة النقدية التي يهدف البنك المركزي التأثير من خلالها مباشرة على السيولة البنكية؛

3- عملية إعادة الخصم ليست عملية مرتبطة بالخصم فقط، بل يمكن أن تخص عمليات تسبيقات يقدمها البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة المؤسسات البنكية؛

4- حتى تحصل هذه المؤسسات على قروض يجب أن تقدم سندات للبنك المركزي تحظى بقبوله.

ثالثا: أثر أداة معدل إعادة الخصم

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل إعادة الخصم بناء على الظروف الاقتصادية السائدة في البلد من تضخم أو كساد، وليس تبعا لكمية الأوراق التجارية المقدمة لإعادة الخصم، أو الطلب على السيولة. فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان².

يترتب على ممارسة سياسة إعادة الخصم أثرتين مختلفتين: أثر كمي على حجم الكتلة النقدية قيد التداول، وأثر سعري على هيكل أسعار الفائدة. ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم تحقيق الاستقرار الاقتصادي³ عن طريق ما يلي:

إذا رأى البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وأنه أخذ يهدد استقرار المستوى العام للأسعار، فإن البنك المركزي يقوم بانتهاج سياسة نقدية انكماشية

¹ بلحزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 164.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 148.

³ مبارك عبد النعيم محمد ويونس محمود، اقتصاديات النقود والصرافية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص. 169.

تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة، ويعمل على تنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع تكلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من البنك المركزي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى البنوك التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان أو القروض، مما يضع قيوداً على مقدرتها في خلق الودائع الجديدة. من جانب آخر، تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية، وهو ما يعني أن البنوك التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الذي تضعه تحت تصرف عملائها¹، وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، ويحدث العكس في حالة الانكماش الاقتصادي.

إن أداة سعر إعادة الخصم لا تمارس أثرها بصورة تلقائية، بل لا بد من توفر عدة شروط أهمها²:

1- أن تسلك البنوك التجارية نفس مسلك البنك المركزي، وذلك بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه، وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال، فهي لا تقوم برفع سعر فائدتها على إثر رفع سعر إعادة الخصم، إلا إذا كانت مضطرة إلى اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة الخصم، وخاصة في حالة الاقتراض. أما إذا كان لدى البنوك التجارية الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي، فإن رفع سعر الخصم لن يؤثر في السوق النقدية، ومن ثم لن يؤثر على حجم الائتمان، بل وقد يلاحظ أن قيام البنوك التجارية برفع سعر فائدتها يشجع الأفراد والمشروعات على زيادة إيداعاتهم للحصول على سعر فائدة مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية وقدرتها على منح القروض والائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي؛

2- أن يكون الطلب على القروض مرتبطاً بتغير سعر الفائدة بصورة عكسية، إذ يزيد مع انخفاض سعر الفائدة، وينخفض مع رفع سعر الفائدة، ولكن هذا الارتباط غير حتمي في كل الأحوال فقد ترفع البنوك التجارية سعر الفائدة على إثر رفع معدل إعادة الخصم، ومع ذلك لا يتأثر الطلب على القروض، ويحدث ذلك عادة في فترات الانتعاش الاقتصادي وزيادة معدلات الأرباح بصورة تغطي هذه الزيادة في سعر الفائدة.

إذن، الارتباط ليس حتمياً بين القروض وسعر الفائدة، ولكن هي مجرد مؤشر أو مساعد لتشجيع القروض أو الحد منها، والعبرة بالحالة الاقتصادية، ومع ذلك فإن لسعر إعادة الخصم تأثيراً نفسياً، يتمثل في كونه مؤشراً للبنوك التجارية في سلوك سياسة نقدية معينة.

¹ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص. 194.

² سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص. ص. 273 - 274.

رابعاً: فعالية أداة سعر إعادة الخصم

تتوقف فعالية سياسة إعادة الخصم على إتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، مما يتطلب وجود أسواق نقدية نشطة ونسبة كبيرة من السندات الحكومية والكمبيالات التجارية، هذا بالإضافة إلى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في تدبير ما يلزمها من أموال. غير أن هذه السياسة تراجعت أهميتها بعد الحرب العالمية الأولى لظهور وسائل أخرى جديدة وخاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية، ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تناقص أهمية سياسة إعادة الخصم، والتي تتمثل فيما يلي¹:

1- زيادة حجم الائتمان فضلاً عن انتشار فروع البنوك في المناطق المختلفة، وقلة استعمال الكمبيالات التجارية وتقييد التجارة الخارجية؛

2- ظهور أذونات الخزينة واحتلالها مكانة كبيرة في سوق النقد؛

3- كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جداً من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض قصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغيير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان، ومن ثم على القرض النقدي؛

4- عادة ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصم أوراقها عندما تنخفض لديها السيولة، أما في حالة توفر السيولة لديها فإنها لن تلجأ إليه، وهذا ما يضعف من فعالية هذه الأداة؛

5- أن قيام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى رفع تكلفة الإقراض، الذي يؤدي بدوره إلى إحجام الأعوان الاقتصاديين عن طلب المزيد من القروض، ولكن هذه النتائج الإيجابية على المستوى المحلي ستؤدي إلى نتائج عكسية إذا أخذنا في الاعتبار البعد الخارجي، فزيادة أسعار الفائدة ستؤدي حتماً إلى جلب رؤوس أموال خارجية، مما يؤدي إلى توسع الكتلة النقدية من خلال مضاعفة حساب "الذهب والعملات الأجنبية"، والذي يشكل عنصراً هاماً من العناصر المقابلة للكتلة النقدية؛

¹ ارجع إلى: - عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص. 237؛

- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 149-150؛

- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 356؛

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.

6- قد لا يؤدي رفع معدل إعادة الخصم إلى تخفيض حجم الأوراق المخصومة لدى البنك المركزي من طرف البنوك التجارية، لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان المعدل مرتفعا، وبالتالي تبقى البنوك أيضا تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي، طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتفاؤل كبير، وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة، فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض؛

7- إن إعلان البنك المركزي عن إتباعه لسياسة نقدية انكماشية من خلال رفع معدل إعادة الخصم قد يكون له آثار عكسية، فالمقترضون المحتملون قد يحاولون أن يقترضوا قبل أن ترتفع المعدلات السوقية لسعر الفائدة، فإذا نجحوا في ذلك فإن المحصلة هي عكس النتيجة المرغوبة.

إن أداة إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب:

- 1- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما تمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم؛
- 2- النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها؛
- 3- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.

الفرع الثاني: أداة السوق المفتوحة

نظرا لبروز نقاط الضعف العديدة لسياسة إعادة الخصم بدأت السلطات النقدية، تركز اهتمامها في إطار سياستها النقدية على توجيه تدخلاتها في السوق النقدية عبر سياسة السوق المفتوحة.

أولا: تعريف أداة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والأوراق المالية الحكومية بصفة خاصة، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان والعرض الكلي للنقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وقد يمتد نشاط البنك المركزي في هذا المجال إلى التعامل في كافة أنواع الأوراق التجارية والمالية والذهب والعملات الأجنبية، مستندا في ذلك إلى ما يحتفظ به من أسهم وسندات في محفظته المالية¹.

¹ Brian Jacobsen, **The law of monetary policy**, wells fargo funds management, Working paper series, p. 16.

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى قسمين رئيسيين هما¹:

- 1- **عمليات السوق المفتوحة الحركية:** وهي تلك العمليات التي يكون الهدف منها تغيير مستوى الاحتياطات لدى البنوك أو حجم العملة في التداول، ومن ثم يتغير حجم القاعدة النقدية؛
 - 2- **عمليات السوق المفتوحة الدفاعية:** ويقصد بها عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي لإلغاء الآثار على القاعدة النقدية الناجمة عن عوامل أخرى، مثل تغيرات الودائع التي تقوم بها الخزينة العمومية لدى البنك المركزي، أو التغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة.
- كما أن البنك المركزي قد يقوم بالدخول في اتفاقيات إعادة الشراء، حيث يشتري البنك المركزي الأوراق المالية على أن يتفق مع بائعها أن يقوم بإعادة شرائها في فترة قصيرة (أقل من أسبوع)، وهذه تسمى **عمليات السوق المفتوحة المؤقتة**، وهي طريقة مرغوبة لممارسة عمليات السوق المفتوحة الدفاعية.

ثانيا: خصائص أداة السوق المفتوحة

تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها²:

- 1- يملك البنك المركزي سلطة البدء بها، وهذا ما يمكنه من الامتصاص من القاعدة النقدية بالقدر المناسب، وأن تتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عمليات السوق؛
- 2- يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فهي لا تنطوي على تأخيرات إدارية، فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات، فهو فقط يعطي أمرا مباشرا لتاجر الأوراق المالية للشراء أو للبيع؛
- 3- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يولد آثارا عكسية من خلال انتشار التوقعات التي تؤدي إلى الحياد عن الأهداف الحقيقية لهذه السياسة (آثار الإعلان تكون عند حدها الأدنى)؛
- 4- يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فإذا حدث خطأ في ممارسة عمليات السوق المفتوحة، فيمكن للبنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة، فإذا قرر البنك المركزي أن العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة لأنه قام بعمليات شراء أكثر من اللازم فيمكنه أن يصحح الوضع بممارسة بيع في السوق المفتوحة؛

¹ أحمد أبو الفتوح الناقه، مرجع سابق، ص. 122- 123.

² ارجع إلى: - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 151- 152؛

- باري سيجل، مرجع سابق، ص. 250.

5- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء الأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء، وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.

ثالثا: أثر أداة السوق المفتوحة

يستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج أو تخفيض حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة لزيادة النقود المتداولة، ومن ثم زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل القومي، أما في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة للبنوك التجارية والجمهور، مما يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة، ومن ثم تنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتنخفض مستويات الأسعار¹.

من جهة أخرى، يمكن لعملية بيع الأوراق المالية أن تؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان بطريقة أخرى، حيث أن قيام البنك المركزي بطرح كمية كبيرة من السندات المالية للبيع في أسواق الأوراق المالية والنقدية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمتها الجارية نظرا لزيادة عرضها، ومن ثم يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة السوقية.

إن هذا الارتفاع في أسعار الفائدة سوف يعزز عملية البيع من خلال التأثير على حجم الائتمان باتجاه الانخفاض، وبذلك فسياسة السوق المفتوحة يمكن أن تحقق النتائج التالية²:

- 1- انخفاض حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك؛
- 2- ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض طلب الأفراد على القروض من البنوك، وأيضا انخفاض طلب البنوك على الاقتراض من البنك المركزي؛
- 3- انخفاض حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك؛
- 4- انخفاض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بشكل عام.

¹ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص. ص. 205-206.

² مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، بدون سنة نشر، ص. ص. 51-52.

رابعاً: فعالية أداة السوق المفتوحة

تعد أداة السوق المفتوحة في منظور كينز فعالة إذا ما اقترنت بأدوات السياسات النقدية الأخرى، إذ أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على كمية النقود المتداولة، ومن ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك. وعليه، فالتطبيق السليم والملائم للظروف الاقتصادية يجعل البنك المركزي في غير حاجة إلى استخدام أدوات سياسة نقدية أخرى، على أن تصحب هذه الأداة عمليات السوق المفتوحة بسياسة مالية تنسق معها لتحديث الفعالية، لاسيما في الاقتصاديات ذات الأسواق النقدية والمالية المنظمة والمتطورة.

تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى توافر أسواق مالية ونقدية منظمة على درجة عالية من التقدم، ومن ثم فإن استخدامها يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية للبنوك في الدول النامية، وبالتالي يكون من النادر اللجوء إليها في هذه الدول كأداة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي. إضافة إلى ما سبق، فإن فعالية هذه الأداة تزداد في حالات الرواج عنها في حالات الكساد، وذلك لسيادة حالة من عدم التفاؤل بين رجال الأعمال في أوقات الانكماش، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يشكل حافزاً كافياً للاستثمار عندما تكون معدلات الربحية متدنية، إضافة إلى عدم رغبة البنوك التجارية في إتباع سياسة التوسع في الائتمان، في وقت تزداد فيه مخاطر تعسر المدين عن السداد، وذلك خوفاً على أموال المودعين¹.

يتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على العوامل التالية²:

- 1- مدى حجم وطبيعة السوق النقدية بحيث تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما؛
- 2- مدى توفر الصكوك المتمثلة في أذونات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تداولها في السوق النقدية؛
- 3- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي، حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها؛
- 4- درجة تقدم الوعي المصرفي والائتماني الذي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة؛
- 5- حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك وعلاقتها بالنسبة القانونية للاحتياطي النقدي: إذا كانت البنوك التجارية تحتفظ باحتياطات نقدية تساوي الحد القانوني الذي تحدده النسبة القانونية للاحتياطي الإلزامي، فإن فعالية هذه السياسة تزداد في التأثير على حجم الائتمان، لأن زيادة أو تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك سيكون لها تأثير مباشر وفعال على زيادة حجم الائتمان أو الحد منه، وبالعكس في حال احتفاظ البنوك باحتياطات نقدية تزيد كثيراً

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 72.

² ارجع إلى: - مروان عطون، أسعار صرف العملات، مرجع سابق، ص. 53 - 54؛

- محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص. 31.

عن الحد القانوني، حيث يصبح تأثير التغيير في حجم هذه الاحتياطات باتجاه الانخفاض على حجم الائتمان غير فعال؛

6- درجة الوعي المصرفي أو مدى اعتماد الأفراد على الشيكات في إجراء مقبوضاتهم ومدفوعاتهم، ذلك أن قيام الأفراد ببيع أو شراء الأوراق المالية يمكن أن يؤثر على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك بشكل كبير فقط عندما يقوم الأفراد بإيداع المبالغ التي تحصلوا عليها نتيجة البيع لدى البنوك، أو عندما يقومون بسداد قيمة الأوراق المالية التي اشتروها من أصل حساباتهم لدى البنوك؛

7- مستوى التفضيل النقدي لدى الأفراد (مدى طلب الأفراد على النقود والاحتفاظ بها)، وهذا بدوره يتوقف على سعر الفائدة والتغيرات فيه؛

8- مقدار ما لدى البنك المركزي من الأوراق المالية التي يمكن أن يتدخل بها بيعا وشراء؛

9- حجم ما يمكن التعامل به بيعا وشراء في سوق الأوراق المالية والنقدية؛

10- الظروف الاقتصادية: حيث تميل البنوك التجارية إلى توظيف جزء من مواردها في شراء الأوراق المالية، ويتوقف مقدار هذا الجزء على الظروف الموسمية والاقتصادية، فعندما لا تتوفر المجالات المناسبة والمضمونة لعمليات الإقراض (إيرادات القروض بالنسبة للبنوك عادة أعلى من إيرادات الأوراق المالية) فإن البنوك تزيد من شرائها للأوراق المالية حتى لا تبقى مواردها معطلة دون استثمار، في هذه الحالة لن تؤدي زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك إلى زيادة حجم الائتمان نظرا لمخاطره الكثيرة، أما في حالات الراج الاقتصادي فإن البنوك تزيد في حجم القروض المقدمة من قبلها، وبالتالي فإن زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الائتمان؛

11- توقعات الأفراد: فقد يقدم البنك المركزي على طرح كمية كبيرة من الأوراق المالية للبيع، مما قد يتسبب في انخفاض قيمتها الجارية، لكن الأفراد قد لا يقبلون على الشراء مباشرة، بل ينتظرون استمرار الانخفاض في قيمتها مما قد يؤدي إلى فشل هذه السياسة.

الفرع الثالث: أداة الاحتياطي الإجباري

أولا: تعريف أداة الاحتياطي الإجباري

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزاميا لدى البنك المركزي، وتتغير هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، وقد استخدمت هذه الوسيلة في البداية لحماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية

استخدامها لأموالهم، وتلجأ البنوك المركزية حالياً لاستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية¹.

وقد بدأ استخدام هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة وتوجيه الائتمان بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي القانوني منذ 1933 لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم. إن تطبيق سياسة الاحتياطات الإجبارية تتضمن جانبين أساسيين²: جانب هيكلية وجانب ظرفي.

1- الجانب الهيكلي: الذي يتجلى في اهتمام السلطات النقدية بترسيخ تبعية البنوك التجارية على وجه دائم للبنك المركزي؛

2- الجانب الظرفي: تعتبر سياسة الاحتياطات القانونية أداة لضبط الأوضاع الاقتصادية، حيث وعبر تغيير معدلات الاحتياطات النقدية وأسس حسابها، تستطيع السلطات النقدية إما ممارسة تأثير مضاد للتضخم، وإما تشجيع إنعاش النشاط الاقتصادي.

ثانياً: خصائص أداة الاحتياطي الإجباري

تتميز هذه السياسة بالخصائص التالية³:

- 1- أنها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية؛
- 2- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل، ولذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية؛
- 3- لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لمعدل إعادة الخصم.

ثالثاً: أثر أداة الاحتياطي الإجباري

تمارس أداة الاحتياطي الإجباري تأثيراً كمياً مباشراً على مقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وتوسيع حجم الودائع الجديدة⁴، فتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يعني زيادة إمكانات التوسع في سياسة خلق النقود أو العكس، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فتتخفف حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم حجم المبادلات

¹ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 174.

² وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص. 246.

³ محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص. 29.

⁴ زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص. 212.

وبالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض، وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي¹.

ولا تقتصر هذه السياسة على الاحتياطي القانوني ممثلاً في النقود الحاضرة، وإنما تتعداه لتشمل أصولاً أخرى تدخل في حساب نسبة السيولة، حيث تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة من أصولها في صورة نقدية، ونسبة أخرى من الأصول في شكل أرصدة قابلة للتحويل فوراً إلى نقود دون خسارة، مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية والأوراق الحكومية المضمونة، وهذا للحد من قدرة البنوك التجارية على تحويل هذه الأصول إلى نقود قانونية تضيفها إلى رصيدها النقدي، وتكون لها القدرة أكثر على اشتقاق نقود الودائع².

رابعاً: فعالية أداة الاحتياطي الإجباري

تعتبر هذه الأداة من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في الدول النامية التي تتميز بعدم فعالية سياسة السوق المفتوحة. إن هذه الأداة تعتبر واسعة الاستخدام لأنها تعتبر سهلة الإدارة والتطبيق، خاصة إذا كان معدل الاحتياطي الإجباري موحداً بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك، إلا أنه موضع انتقادات أهمها³:

- 1- عندما تمتلك البنوك احتياطات فائضة فإن تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية؛
- 2- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة أثناء فترات الكساد؛
- 3- رغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية، إلا أن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي؛

¹ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 175.

² المرجع السابق.

³ ارجع إلى: - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 154؛

- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 86؛

- عبد المنعم سيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2003، ص. 369؛

- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص. 129؛

- محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص. 29-30.

- 4- إن هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها حيث يقتصر أثرها على البنوك التجارية أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها، وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة.
- 5- أن هذه السياسة تتميز بكونها غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات نقدية فائضة، وتلك التي ليس لديها مثل هذه الاحتياطات؛
- 6- أن تكرر التغيرات في نسب الاحتياطي النقدي القانوني يربك وضع البنوك وقابليتها على منح القروض، وعلى استثمار ما لديها من أموال، حيث يجعلها غير متأكدة من وجهة هذه التغيرات ومداها؛
- 7- قد لا يؤدي تغيير معدل الاحتياطي الإجباري إلى التأثير على حجم الائتمان إذا كانت لدى البنوك احتياطات حرة فائضة من جهة، وإذا كانت لديها منافذ أخرى للحصول على موارد نقدية هامة من خارج البنك المركزي، ولهذا يقترح البعض استعمال نسب قانونية متغيرة باستمرار، وذلك لكي تلائم الأغراض المرسومة للسياسة النقدية؛
- 8- أن التغيرات الصغيرة في العرض النقدي يصعب تحقيقها باستخدام سياسة الاحتياطي الإجباري، فالتغيرات في الاحتياطات الإلزامية للبنوك يفضي إلى حدوث تغير مضاعف في الودائع في الاتجاه المعاكس، ومع بقاء القاعدة النقدية على ما هي عليه فإن العرض النقدي سيتغير بحجم ضخم. وإذا أراد البنك المركزي إدارة العرض النقدي بكميات صغيرة، فإن ذلك يتطلب تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري بنسبة صغيرة ولتكن 1%، وهذا النوع من التغير سيكون مكلفا جدا للبنك المركزي، مما يجعل إستراتيجية البنك المركزي غير عملية؛
- 9- إن الزيادة في نسبة الاحتياطي الإجباري لتخفيض حجم العرض النقدي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في مشاكل السيولة لدى بعض البنوك التي يكون لديها احتياطات زائدة منخفضة.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية

تهدف أدوات الرقابة الكيفية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الائتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والانكماش، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي يعيق نموها ضآلة الموارد المالية المتاحة، والحد من انتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات.

وهكذا تعتبر الأدوات النوعية للسياسة النقدية من الأدوات التي تمارس تأثيرا مباشرا على المقرض والمقترض في آن واحد، فهي تمارس تأثيرا نوعيا وكميا على مستوى طلب القروض، وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض، فقد تتوفر لدى البنوك الرغبة والمقدرة على تمويل بعض الاستثمارات إلا أنها تمتنع عن القيام بها لأن

توجهات الوحدات الاقتصادية المقترضة لا تتفق وأهداف هذه الأساليب، أو لأنها لا توفر الضمانات الكافية لأنواع معينة من متطلباتها.

الفرع الأول: أداة تأطير الائتمان

تتضمن أداة تأطير الائتمان مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعا لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها، وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباحها¹.

ففي حالات التضخم تعمل سياسة تأطير القرض على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، وتقيد الائتمان نحو القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم. وقد تتضمن هذه السقوف شروط الإقراض لتحديد هامش للاعتمادات المفتوحة من طرف البنوك التجارية لتمويل أنشطة محددة.

وتتبع سياسة تأطير القروض في حالات معينة لتعرض بعض قطاعات الاقتصاد الوطني لبعض المشاكل، وحدوث عدم استقرار يتطلب معالجة جزئية خاصة، ويكون ذلك بحسب الظروف الاقتصادية، إذ قد نجد في الواقع بعض القطاعات أو الفروع أو الأنشطة تواجه تضخما يحتاج الأمر منه إلى ضرورة تقييد وتحديد سقوف الائتمان بهذه القطاعات، ونجد بالمقابل قطاعات أخرى أو فروع أو أنشطة أخرى تعاني من انكماش ضمن الاقتصاد الوطني، فيستدعي الأمر توسيع حجم الائتمان الموجه لها².

فسياسة تأطير القروض تمثل إجراء إداريا لمراقبة إنشاء الكتلة النقدية (الائتمان) من أجل تحديد سقوف معينة للقروض، بل أيضا تهدف إلى تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية التي يمكن أن تمنحها البنوك.

وعليه، فسياسة تأطير القروض تقتضي بطريقة إدارية مباشرة وضع معايير لتقديم القروض بالاعتماد على نسب محددة تحدد لمدة سنة أو تتعداها، يكون البنك التجاري مجبرا على عدم تجاوزها وإلا تعرض إلى عقوبات من طرف البنك المركزي. أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير إجبارية، فنجد البنك المركزي يقوم بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، أو يحدد معدل نمو القروض. وغالبا ما يصحب هذا الأسلوب بمراقبة استقرار الكتلة النقدية بالإضافة إلى التقليص من النفقات العمومية مع تشجيع الادخار وإصدار السندات، والقيام بكل الوسائل التي من شأنها تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة.

¹ Latifé Ghalayni, *Monnaie et banques*, Dar el manhal el-lubnani, leban, 2006, p. 94.

² صالح صالح، مرجع سابق، ص. 46.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عبر¹:

1- تحديد العتبات التي تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإضافية، هذه العتبات تحسب بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القروض الممنوحة خلال سنة معينة الزيادة التي تطرأ على الموارد المستقرة (رؤوس الأموال الذاتية، سندات الدين... الخ)؛

2- الاستثناء من نظام الاحتياطات الإضافية بعض القروض التي تكون معفية أيضا من الاحتياطات العادية، والاستثناء من الاحتياطات الإضافية لقروض خاضعة للاحتياطات العادية (هذا النظام يتعلق ببعض القروض كالقروض للتصدير وللإستثمار، وبعض القروض العقارية المحددة... الخ).

الفرع الثاني: التمييز في الأدوات الكمية

في إطار استعمال الأدوات الكيفية، لا يوجه البنك المركزي الأساليب الكمية إلى جميع القطاعات، ولكن يميز بينها حسب حاجتها للموارد المالية وأهميتها في الاقتصاد.

أولا: التمييز في سعر إعادة الخصم

تقتضي ظروف النشاط الاقتصادي أحيانا رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة للخصم لدى البنك المركزي، بغرض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأخرى التي تعاني نقصا في الموارد المالية في الاقتصاد الوطني، بسبب عدم إقبال البنوك التجارية على خصم الأوراق المالية التي رفع البنك المركزي سعر إعادة خصمها. ويعمل البنك المركزي عموما على توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الربح الأقل والأهمية الأكبر للاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة، وتضييق الائتمان على القروض التجارية والمضاربات، وهي القطاعات ذات الربحية الأكبر والأهمية الأقل في الدولة².

ثانيا: التمييز في معدل الاحتياطي الإجباري

يلجأ البنك المركزي بغرض التأثير النوعي في حجم الائتمان المتاح في السوق المصرفية إلى تحديد أنواع الاحتياطات التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، وتركيباتها ونسبتها من مكونات الأصول المتاحة لديها، وهذا يساعده على تخفيض أنواع معينة من الائتمان على مستوى البنوك التجارية بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية الانكماشية.

¹ وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 256.

² جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 181.

ثالثا: التمييز في السوق المفتوحة

يستطيع البنك المركزي تغيير ماهية وأنواع الأصول التي يقبل خصمها، ويفرض أصولا أخرى بسبب حاجة النشاط الاقتصادي، مما يساعد البنوك التجارية والمؤسسات المالية على التعامل بالأنواع المتعلقة بالقطاعات المرغوبة بدل الأخرى، مما يؤدي إلى توجيه الائتمان كما ونوعا حسب حاجة السياسة النقدية وأهمية هذه القطاعات¹.

الفرع الثالث: الأدوات النوعية التكميلية

إضافة إلى الأساليب الكيفية السابقة، يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتحديد حجم الائتمان ووجهته عن طريق وضع شروط أصعب للحصول على الائتمان، بالتدخل في ظروف طلب الائتمان مع ثبات حجم عرضه. وفيما يلي عرض لأهم هذه الأدوات.

أولا: تحديد سقف قطاعي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي

يقصد به إصدار توجيهات من البنك المركزي بعدم تجاوز الإقراض من البنك الواحد لقطاع معين نسبة معينة، يأتي هذا الإجراء ضمن الإجراءات التنظيمية التي تعتمد عليها السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض على القطاعات ذات الأولوية في إطار الإستراتيجية التنموية المتبعة، والحد من زيادة الائتمان الموجه لقطاعات أخرى. تتمثل الإيجابيات المترتبة على استخدام هذه الأداة في إحداث قدر من التوازن بين القطاعات المختلفة في الحصول على الائتمان، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية بخلاف تحقيق النمو، كهدف التشغيل والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأداة في تجنب القطاع المصرفي مخاطر تركيز الائتمان في قطاع اقتصادي معين، في حالة مواجهة هذا القطاع لتحديات تسفر عن انخفاض إنتاجه، أو تغير الظروف الخارجية كإخفاض الطلب على صادراته من جانب الشركاء التجاريين، ناتج عن مشكلات غير متوقعة بتلك الدول. ولا يخلو استخدام هذه الأداة من الجوانب السلبية التي قد تكون في صورة إحداث تشوه قطاعي وتعطيل لآليات العرض والطلب في سوق الائتمان².

ثانيا: تحديد هامش الاقتراض لأغراض شراء الأوراق المالية في الأسواق المالية

يقصد بهامش الاقتراض النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يستطيع البنك التجاري تمويلها بمنح القروض عليها للمستثمرين، والغرض من تحديد هذه النسبة من قبل البنك المركزي هو حماية القروض المصرفية من

¹ المرجع السابق، ص. 182.

² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص. 12.

خطورة التقلبات السعرية في البورصات، بالإضافة إلى الحد من المضاربات التي تحصل في التعامل بالأوراق المالية¹، فإذا كان هامش الاقتراض 60% من قيمة الأوراق المالية المشتراة، ثم قام بتخفيضه ليصبح 40% مثلاً، فهذا يعني زيادة الحماية للقروض المصرفية، وتقليص المضاربة في الأسواق المالية لأن المشتري يجب أن يدفع من ماله الخاص 60% من قيمة الأوراق المالية المشتراة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي تخفيض هامش الضمان إلى تخفيض حجم الائتمان الممنوح.

ثالثاً: تنظيم الائتمان الاستهلاكي

ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال عقد الأربعينات من القرن الحالي، وطبقته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية، والحد من الطلب على بعض المواد الإستراتيجية، وبموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة، وتخفيض مدة السداد، مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وإحداث التوازن بين الإنفاق على السلع والخدمات والمعروض منها. ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية أو عند حاجته إلى بسط الائتمان. ومن بين أهم القواعد التي يفرضها البنك المركزي ما يلي²:

- 1- قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلعة المشتراة، ففي حالة رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع فسيؤدي ذلك إلى خفض طلب الائتمان لهذا الغرض؛
- 2- تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين.

رابعاً: فرض البنك المركزي حداً أدنى للسيولة

بموجب هذه الأداة يلزم البنك المركزي البنوك المسجلة لديه على الاحتفاظ بنسبة محددة من الرصيد الإجمالي للحسابات الجارية المفتوحة لديه بالعملات المحلية والأجنبية، ويمثل ذلك حداً أدنى من السيولة لمواجهة طلبات السحب والتي يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا

¹ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 374.

² زكريا الدوري يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص. 217.

بتحميد بعض من هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي¹.

خامسا: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تستخدم البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية ببعض الأعمال المصرفية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

سادسا: سياسة التمييز في أسعار الفائدة

تؤدي هذه السياسة دورا مهما في التأثير على حجم الائتمان الممنوح وبالتالي العرض النقدي، من خلال تحديد أسعار فائدة تفضيلية تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح للأنشطة التي تشجعها الدولة كالقروض الممنوحة لتمويل عمليات التصدير على سبيل المثال، ومرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للاقتصاد.

سابعا: تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان

بطاقات الائتمان عبارة عن تمويل من البنك التجاري لصاحب البطاقة للشراء بالأجل، لذا فإن البنك المركزي في حالة حصول ضغوط تضخمية في الاقتصاد قد يلجأ إلى تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام هذه البطاقات، وخاصة إذا كان استخدامها واسع الانتشار².

ثامنا: السقوف التمويلية

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي، وجعله عند المستوى الذي يحدد في خطة البنك المركزي، وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز، أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية³.

تاسعا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تحميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 81.

² عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 374.

³ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 129.

إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد¹.

المطلب الثالث: الرقابة المباشرة

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل الكمية والنوعية للوصول إلى الأهداف المنشودة، ويتوقف نجاح استخدام هذه الأدوات على مدى استجابة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمصرفية خاصة لقبول هذه الإجراءات، وقد لا تكون كافية في هذه الظروف، ولا تظهر نجاحا كبيرا في الوصول إلى التأثير المطلوب على كمية القروض أو على اتجاهاتها وكيفية توزيعها، ومن ثم فإن للسلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة، وهذا ما يسمى بالرقابة المباشرة²، وهي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي والمعنوي. ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي:

الفرع الأول: الإقناع الأدبي

يعني قيام البنك المركزي بإقناع البنوك وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموما³، وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها وخاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية، وتقليل القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد لزيادة مستويات الإنتاج الكلي، وتحقيقا للعمالة الكاملة، أو تضيق الائتمان في حالة التضخم⁴. ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، وتمثل وسائلها في المقالات الصحفية والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة.

وتتخذ وسيلة الإقناع الأدبي عدة أشكال منها⁵: إرسال التعليمات الصريحة والمباشرة، القيام بعملية التفتيش المباشر بصفة دورية وكلما اقتضى الأمر ذلك لمعرفة تطبيق البنوك التجارية للأوامر الصادرة من الجهات العليا النقدية،

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 82.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 160.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، 1999، ص. 433.

⁴ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 185.

⁵ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2001، ص. 80.

وكذلك قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية وخاصة في الأمور المتعلقة بصياغة الخطط الإنمائية للبنوك التجارية.

تتوقف فعالية هذه السياسة على ما يلي¹:

- خبرة ومكانة البنك المركزي؛
 - مدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته؛
 - مدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون الائتمان؛
 - مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى ومدى التعاون بينهما.
- الملاحظ أن هذه الأداة لا تحقق الأثر المرجو منها إلا إذا اقترنت ببعض الأدوات غير المباشرة (الكمية)، وذلك من أجل زيادة فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم والكساد. كما أن هذا الأسلوب يعتبر ذا فائدة محدودة للدول النامية، وبالتالي فالبنك المركزي يستخدم الوسائل الأخرى مثل التعليمات والأوامر الإجبارية التي يمكن من خلالها أن تحدد معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه البنوك التجارية.

الفرع الثاني: التعليمات والتوجيهات

تتمثل في قيام البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات توزع على البنوك التجارية تحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها، وبذلك تظهر قدرة وقوة البنك المركزي وعلاقاته مع البنوك التجارية في مدى التزام تلك البنوك بالحدود التي تضمنتها تعليمات وتوجيهات البنك المركزي. ويستطيع البنك المركزي بموجب هذه الطريقة أن يضع قيودا على بعض أنواع الائتمان، أو أن يطلب من البنوك التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة في شراء السندات الحكومية، أو أن تحدد للمصارف حجم الائتمان الذي يمكن لها منحه لعملائها بمستوى يساوي أو يقل أو يزيد على مستوى حجم الائتمان السابق، وذلك في ضوء السياسة الاقتصادية، وفي ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.²

¹ بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص. 130.

² أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 336.

الفرع الثالث: الإعلام

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لإذاعة الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومة¹.

ولا يهدف الإعلام إلى إذاعة المعلومات والحقائق والأرقام المتوفرة لديه فحسب، بل يهدف كذلك إلى تفسير الوقائع والاعتبارات التي تدعو إلى تغيير السياسة النقدية، وتبرير اللجوء إلى الوسائل والأدوات الفنية المعنية للتوسع أو التقليل من الائتمان، وتوضيح النتائج التي يمكن أن تتحقق، والفوائد التي سوف تنعكس على الاقتصاد الوطني، ومعالجة المشكلة التي يتعرض لها. فالإعلام من قبل البنك المركزي أصبح أمراً لا غنى عنه في الوقت الحاضر الذي يتزايد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والمصرفية وتدخله فيها. ولاشك أن البنك المركزي يكسب بهذا الإعلام ثقة الجمهور والرأي العام ووقوفه إلى جانبه، وكذلك تفهم وتعاون البنوك التجارية مع البنك المركزي في سياسته التي يقررها لتوجيه ورقابة الائتمان المصري².

المبحث الثالث: إستراتيجية السياسة النقدية

ترتبط فعالية السياسة النقدية في تأثيراتها على الأهداف النهائية بالإستراتيجية التي تتبناها، ولكي تتمكن السلطات النقدية من متابعة تأثير أدوات السياسة النقدية على الأهداف النهائية التي تسعى إلى تحقيقها فإنها تستهدف بعض المتغيرات التي يتم اختيارها بين هذه الأدوات والأهداف النهائية، تتمثل هذه المتغيرات في الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة والتي لها أثر مباشر على الهدف النهائي³.

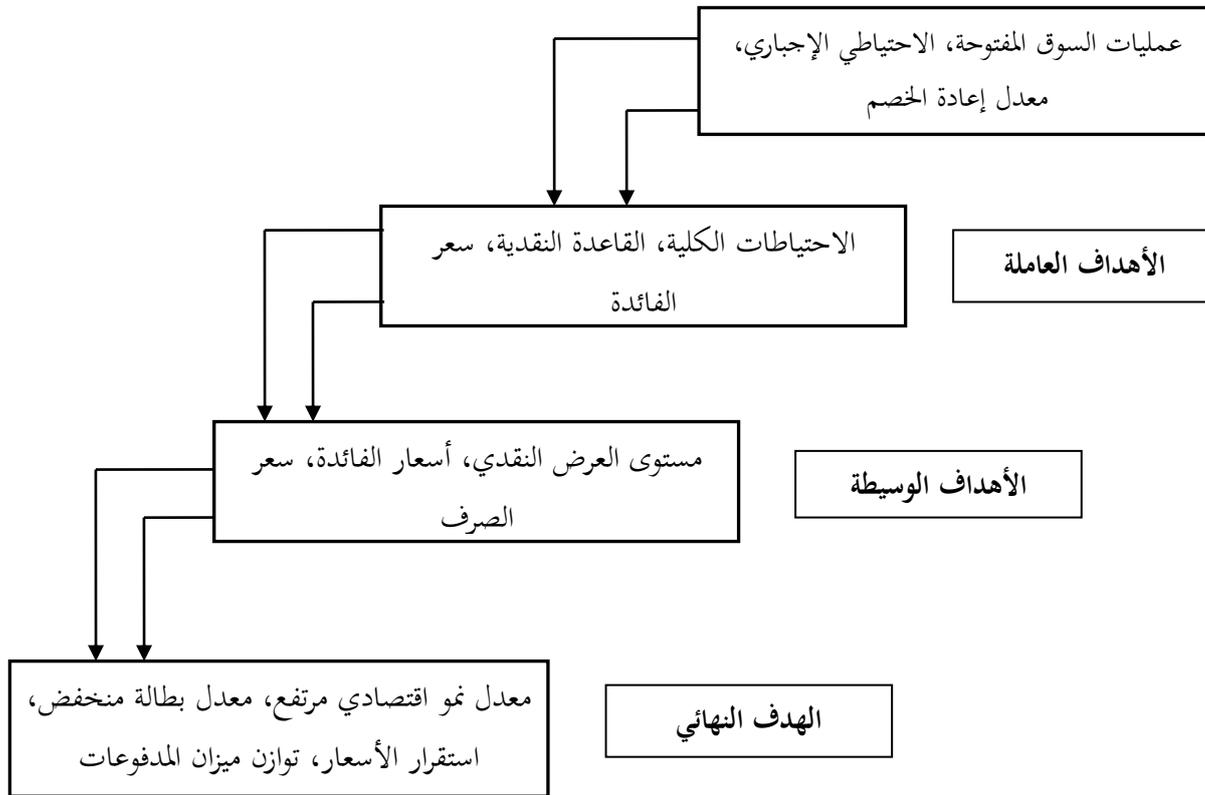
كما تقوم بتتبع حركة هذه المتغيرات المستهدفة وذلك من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، وذلك لمعرفة مدى استجابة هذه الأهداف للتغير في أدوات السياسة النقدية. ويمكن توضيح هذه الإستراتيجية في الشكل التالي:

¹ جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص. 186.

² أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 270.

³ محمود يونس وكمال أمين الوصال، نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 325.

شكل رقم (2): إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية



المصدر: أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص. 135.

من خلال الشكل السابق، يتضح لنا أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطة لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي، حيث يختار البنك المركزي مجموعة من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة إحداث تغيير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات "الأهداف العاملة" كالاحتياطات الكلية وسعر الفائدة على أدوات الخزينة، وهي متغيرات شديدة الحساسية والاستجابة لأدوات السياسة النقدية، بعدها يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من المتغيرات والتي تسمى "الأهداف الوسيطة"، والتي تتمثل في متغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة، ومن خلال مراقبة المتغيرات الوسيطة في مجراها يمكن للبنك المركزي إجراء تعديلات في أدوات السياسة النقدية¹.

¹ ارجع إلى: - أحمد أبو الفتوح الناقه، مرجع سابق، ص. 136؛

- بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. ص. 118-119.

المطلب الأول: الأهداف العاملة

تمثل الأهداف العاملة حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة¹.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، وتسمى أول هاتين المجموعتين "بمجمعات الاحتياطات النقدية" وتتضمن القاعدة النقدية ومجمعات احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة وغيرها، أما المجموعة الثانية فتسمى "بظروف سوق النقد" والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد المركزي وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، والتي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها².

الفرع الأول : مجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي، وتضم الاحتياطات الإلجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك³. أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

الفرع الثاني: ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد البنكية، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 124.

² باري سيحل، مرجع سابق، ص. 293.

³ Antoine Parent, *l'espace monétaire et ses enjeux*, édition Nathan, Paris, 1995, p. 10.

بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة حول معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

وسعر فائدة الأرصد البنكية هو سعر الفائدة على الأرصد المقرضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى "صافي الاقتراض"، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة، وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.

ثاني المتغيرات المهمة لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية، وسعر الفائدة الذي تعرضه البنوك على أفضل العملاء، وسعر الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

لقد اختلف الاقتصاديون حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات من قبل صانعي السياسة في البنك المركزي، ولكن في السبعينات زاد اهتمامهم بمجاميع الاحتياطات بالرغم من استمرار أهمية ظروف سوق النقد في رسم استراتيجياتهم المتعلقة بالسياسة النقدية، وبالتالي فالخلاف القائم هو حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أو الثانية من الأهداف العاملة، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات نظرا لإيمانهم بأنها وثيقة الارتباط بالمجاميع النقدية، وهذه الأخيرة هي الهدف الوسيط المفضل بالنسبة لهم، إضافة إلى ذلك فهم يشعرون بأن التركيز على ظروف سوق النقد قد يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطي، وبالتالي على عرض النقد¹.

كما أن الكينزيين يتفقون مع النقديين على أهمية التحكم في مجاميع الاحتياطات، إلا أنهم يركزون أيضا على أهمية ظروف سوق النقد، ويعود ذلك لإيمانهم بأن أهدافهم الوسيطة والمهمة جدا وهي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال شديدة الحساسية لتغيرات هذه الأوضاع، ولهذا يفضل بعض الكينزيين خسارة القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطات والنقود عندما يكون هذا التحكم متناقضا مع ظروف سوق النقد المرغوب فيها².

¹ باري سيجل، مرجع سابق، ص. 296.

² المرجع السابق.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة

عادة ما تحاول السلطات النقدية تحقيق أهدافها النهائية من خلال التأثير على المتغيرات الوسيطة كونها تخضع لرقابتها بشكل مباشر، ولعدم قدرة هذه السلطات على التأثير وبشكل مباشر على معدلات نمو الناتج أو مستويات البطالة على سبيل المثال. وحتى تكون الأهداف الوسيطة فعالة في تحقيق أهدافها يشترط فيها ما يلي:

- أن تكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المقصود الوصول إليه؛

- أن تكون تحركات هذه الأهداف قابلة للقياس والضبط من قبل البنك المركزي؛

- أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من قبل الجمهور.

لقد اعتمد الكينيون والنقديون مؤشرات وأهداف وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته ببلوغ الأهداف النهائية، فهو عامل استدراك ما يمكن أن ينجم من انحرافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، فالكينيون اعتمدوا سعر الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط، بينما اعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط¹.

هناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة وهي: المجمعات النقدية الوسيطة، مستوى الأسعار الأساسية للفائدة وسعر الصرف.

الفرع الأول: المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وتمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي²، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معن ثم معن، مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974، بنك إنجلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976، وتنص النظرية النقدية على الحفاظ لعدة سنوات على معدل نمو ثابت من 3% إلى 5% للنقد من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 126.

² Michel Aglietta, L'économie mondiale, édition la découverte, Paris, 2002, p. 93.

ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، وبين "فريدمان" ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي¹:

- يحول دون أن يصبح عرض النقد مصدرا لعدم الاستقرار؛
- زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى؛
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو يقترب من ذلك. وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية كأهداف وسيطة على المبررات التالية:
- أن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها؛
- يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور، ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لسرعة دوران النقد، ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة، ولهذا يبقى الإشكال مطروحا حول ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M1 أو M2 أو المجمع النقدي الأوسع M3 أو M4 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

هناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق، فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، وبينت التجارب الاقتصادية أن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة، لأن المجمع النقدي M2 الذي يضم M1 والتوظيفات في الحسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين، الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك.

كما أن المجمع النقدي M1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M1 لكونه يدر مردودية أفضل، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه قد لا يصبح دقيقا، ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحافظ الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول سعر الفائدة.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 128.

الفرع الثاني: أسعار الفائدة كهدف وسيط

يفضل الكينزيون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كإستهدافات وسيطة لتوجيه سياساتها النقدية من خلال تثبيتته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم يعتبر تتبع تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من تتبع المتغيرات الأخرى، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون أن أسعار الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية، لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقد، ويضيفون بأنه عندما نتم بمعدلات الفائدة ينبغي ربطها بمستواها الحقيقي¹.

أحيانا تسعى السلطة النقدية إلى اتخاذ الوصول إلى سعر فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وأن تجعلها تتغير ضمن هوامش أو مجالات محددة، وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق، لأن المجال الواسع لتقلبها يمكن أن يحدث مراحل متعاقبة من الركود والتضخم، إضافة إلى ذلك تتضمن أسعار الفائدة عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في أسعار الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن أسعار الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات أسعار الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن سعر الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية². واعتبارا لكل ما سبق، يذهب البعض إلى رفض استخدام سعر الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة النقدية في الواقع.

الفرع الثالث: سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى

إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، فبالحفاظ على هذا المعدل قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية سواء عبر تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف أو عبر تحديد أسعار فائدة مناسبة، تستطيع السياسة النقدية أن تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي.

¹ Philippe Jaffré, *Monnaie et politique monétaire*, 4^{ème} édition, Economica, 1996, p. 102.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 75.

إن قيام البنك المركزي برفع سعر صرف عملته تجاه العملات الأخرى يساهم في ضبط معدل التضخم وتخفيضه إلى المستويات المراد الوصول إليها، أما في الحالة العكسية أي عند تخفيض سعر الصرف فإن ذلك يساعد على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وهذا ما يساعد على تحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة الناتج. إن استخدام سعر الصرف كهدف وسيط يظهر العديد من العيوب، فأسواق الصرف تتميز في الغالب بعدم الثبات والانتظام، ففي حالة المضاربة على عملة معينة إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محلياً، كما أن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع للعملة، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطاً انكماشياً، وهو ما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وهو ما يبطئ النمو، وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل¹.

المطلب الثالث: قنوات نقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي

يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية ومن ثم على مسار النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بآليات أو قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، والتي تعرف على أنها العملية التي من خلالها تنتقل التغيرات التي تطرأ على السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية لها، وبالتالي إلى النشاط الاقتصادي². وقد حددت الأدبيات والكتابات النقدية الحديثة أربع قنوات رئيسية ينتقل من خلالها أثر هذه السياسة وهي: قناة معدل الفائدة (تكلفة الائتمان)، قناة الائتمان، أسعار الأصول بالإضافة إلى قناة سعر الصرف. والملاحظ أن فاعلية هذه القنوات تتأثر بمرونة المتغيرات الاقتصادية التي ينتقل تأثير السياسة النقدية من خلالها، كما أن الفاعلية تختلف من اقتصاد إلى آخر بحسب مدى سلامة وكفاءة النظام المالي، وطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

تأتي أهمية هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي، وخلال مدى زمني قصير نسبياً، حيث أن تخفيض أسعار الفائدة عند إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة زيادة المعروض النقدي، يؤدي بدوره

¹ ارجع إلى: - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 128؛

- وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 205.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 105.

إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة في كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي والنتائج من ناحية أخرى.

في المقابل، فإن انتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية تقييدية، وذلك برفع أسعار الفائدة، يترتب عليه إحجام الأفراد عن الاستهلاك والعمل على زيادة مدخراتهم للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، وتأجيل استهلاكهم إلى المستقبل. من المميزات الهامة لهذه القناة التأكيد على أن أسعار الفائدة الحقيقية وليست الاسمية هي التي تؤثر بشكل كبير على قرارات المستهلكين والمستثمرين، كما تؤكد هذه القناة على أن الأثر الأكبر على الإنفاق يكون لأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل¹.

إذن، وفق التحليل الكينزي تمارس أسعار الفائدة حلقة الوصل بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي من خلال ثلاث روابط أساسية هي:

– **العلاقة بين التوازن النقدي ومعدل الفائدة:** فعند حدوث فائض في المعروض النقدي سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة، ذلك أن سعر الفائدة يتحدد وفقا لتفاعل العرض والطلب في السوق النقدية؛

– **العلاقة بين سعر الفائدة والإنفاق على الاستثمار:** فزيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يخفض من تكلفة رأس المال، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري؛

– **العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي الفعال:** إن التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة تؤدي دورا فعالا في التأثير على الطلب والنتائج الحقيقي، وبالتالي على طلب الاستثمار في قطاع الإنتاج وعلى طلب السلع المعمرة لدى القطاع العائلي²، ذلك أنه في المدى القصير وفي ظل عدم تغير توقعات التضخم، تنعكس حركة أسعار الفائدة الاسمية على التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية، وذلك بإحداث عدة آثار منها:

أولا: أثر تكلفة رأس المال

يتمثل هذا الأثر في الأثر السعري للسياسة النقدية، حيث تمثل هذه الآلية ببساطة تأثير تغيرات معدلات الفائدة على سلوك كل من المؤسسات والعائلات، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة ترتفع تكلفة الاستثمارات وهذا ما يكبح المؤسسات على تحقيق برامجها الاستثمارية الإنتاجية والعائلات فيما يخص مشترياتهما السكنية³. يصل هذا الأثر إلى أقصاه عند الحساسية الكبيرة لتقلبات مستوى أسعار الفائدة.

¹ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص. 18.

² علي بلبل، مفاهيم السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2000، ص. 5.

³ Jaques henry David, **La politique monétaire**, Dunod, paris, 1983, p.136.

ثانيا: أثر الثروة

تتمثل هذه الآلية في تغيير البنك المركزي لكمية النقود في الاقتصاد، وتأثيره على كل من الناتج والدخل والأسعار. وقد اتفقت كل الدراسات الاقتصادية على اعتبار الثروة متغير مؤثر على معظم العلاقات الاقتصادية، وتعد محاولات كل من بيجو وهابلر من أبرز المحاولات لإدخال مفهوم صافي الثروة الفردية في دالة الإنفاق الحقيقي، كما ركز باتنكن على أهمية القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، كأحد مكونات الثروة الصافية في دالة الطلب على السلع والخدمات¹. إن التوسع النقدي ينتقل إلى الإنفاق الكلي من خلال التغيرات في سعر الفائدة وفي المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تحقيق مكاسب رأسمالية غير متوقعة نتيجة ارتفاع التقييم لسوق الأصول، ما يؤدي إلى ردود أفعال مختلفة من قبل الوحدات الاقتصادية نحو الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، المستوى العام للأسعار والأجور². أما في الحالة العكسية أي عند ارتفاع أسعار الفائدة فإن أسعار الأصول ستميل إلى الانخفاض خاصة العقارات والأسهم، وهذا التناقص للثروة سيؤدي إلى امتناع الأفراد عن إنفاق دخلهم الجاري.

ثالثا: أثر الإحلال

عند ارتفاع أسعار الفائدة تنخفض جاذبية الإنفاق الآني مقارنة بالإنفاق المستقبلي وذلك عند كل من الأفراد والشركات، ويقل بذلك حجم الائتمان المحلي وكمية المعروض النقدي والطلب الحقيقي.

رابعا: أثر الدخل

إن ارتفاع أسعار الفائدة سيعيد توزيع الدخل بين المقترضين والمدخرين، ويزيد ذلك من القدرة الإنفاقية للمدخرين، كون المدخرين هم أقل ميلا للإنفاق من المقترضين، وعليه فإن إجمالي الإنفاق سيتراجع.

الفرع الثاني: قناة الائتمان

تعرف قناة الائتمان بأنها مجموعة من العوامل التي تنتشر وتوزع آثار تغير سعر الفائدة الناجم عن تغير العرض النقدي³. وترتكز هذه القناة على قاعدة مهمة هي تأثير حجم الائتمان على وضع السياسة النقدية، وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالإنفاق الكلي، وتتوقف كفاءة وفعالية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة توفر الائتمان

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002، ص. 252.

² المرجع السابق، ص. 253.

³ Ben S. Bernanke and Mark Gertler, **Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission**, Journal of Economic Perspectives, Number 4, Volume 9, 1995, p. p. 27-48

للاقتصاد على آلية عمل أسواق الائتمان، ومدى توافر الائتمان المصرفي، والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة¹.

تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي، ومن ثم فهي قناة غير مستقلة وإنما آلية تحسين أوضاع، وتهتم دالة قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي، وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتولدة خارجياً سواء من خلال إصدار سندات أو حقوق ملكية وبين تكاليف الأرصدة المتولدة داخلياً، ومن خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح، وأي تصرف يقوم به البنك المركزي على سعر الفائدة، ومن ثم يقيم علاوة التمويل في نفس الاتجاه.

تمارس قناة الائتمان تأثيرها في الاقتصاد من خلال القنوات التالية:

أولاً: قناة توفر الائتمان المصرفي

تؤدي البنوك دوراً مهماً في النظام المالي، لأنها تستطيع التغلب على مشاكل عدم تماثل البيانات والمعلومات داخل أسواق الائتمان، مما يدفع المقترضين إلى عدم اللجوء إلى أسواق الائتمان طالما توافرت لديهم القدرة على تدبير الأموال اللازمة لهم من مصادر أخرى وهي البنوك، وذلك تحت فرض عدم وجود إحلال كامل بين الأرصدة داخل البنوك والأرصدة الأخرى من المصادر المختلفة غير البنوك، وتعمل قناة توفر الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال الميكانيزم التالي: عند إتباع سياسة نقدية توسعية يزيد حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، ما يؤدي إلى زيادة حجم القروض المصرفية المتاحة، لأن العديد من الوحدات الاقتصادية سوف تعتمد على القروض البنكية لتمويل أنشطتها، وهذه الزيادة في حجم القروض المصرفية سوف يتسبب في زيادة الإنفاق الاستثماري، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ما ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم الناتج الكلي².

تجدر الإشارة إلى أن تأثير السياسة النقدية يمس أكثر المؤسسات صغيرة الحجم والتي تعتمد أكثر على التمويل عن طريق القروض البنكية، عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ مباشرة لسوق رؤوس الأموال دون الاعتماد على البنوك³.

ثانياً: قناة الميزانية

يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان، وتشير إلى ضعف الوضعية الصافية الذي تتميز به أي مؤسسة كلما كان مشكل الانتقاء العكسي، الذي يعني قبول المقترض لمعدلات فائدة

¹ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص. 19.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 109.

³ Antoine Parent, op. cit, p. 45.

مرتفعة مع مخاطر كبيرة في الإقراض، وذلك بسبب سوء انتقاء المقرضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية¹، والخطر المعنوي كبير عندما تريد الاقتراض، وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات و ضماناتها، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها، ولهذا كله أثر على الاستثمار ومنه الناتج الوطني².

أما في الحالة العكسية أي عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الأصول المالية، وترتفع القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري، وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الانتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض.

يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر في الميزانية العمومية للمشروعات بعدة طرق:

1- قناة أسعار الأصول المالية: إن إتباع سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، ويؤدي هذا إلى ارتفاع القيمة السوقية للمشروعات، ومن ثم إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، والذي يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي بسبب انخفاض درجة المخاطرة (الاختيار السيئ والخطر المعنوي)، وبالتالي زيادة الإقراض³.

2- قناة التدفق النقدي: يمكن للسياسة النقدية أن تمارس تأثيرها على الاقتصاد عبر قناة التدفق النقدي، والتي تتمثل في الفرق بين المصادر والاستخدامات النقدية للمنشآت.

فعند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن أسعار الفائدة ستتناقص ما يؤدي إلى ارتفاع التدفق النقدي، وارتفاع قيمة صافي ثروات شركات قطاع الأعمال والقطاع العائلي الذي يؤدي إلى تحسن مراكزهم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مشاكل الاختيار غير الملائم، ومن ثم ارتفاع الإنفاق وحجم الإقراض، فيرتفع الطلب الكلي ومن ثم الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الكلي⁴.

إن الميزة المهمة لهذه الآلية هو أن سعر الفائدة الاسمي هو الذي يؤثر في التدفقات النقدية، ويختلف هذا بالتأكيد عن آلية سعر الفائدة الحقيقي والذي يؤثر في الاستثمار، كما أن سعر الفائدة قصير الأجل يلعب دورا

¹ الصادق علي توفيق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996، ص. ص. 64-65.

² أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية: دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص. 123.

³ Fredric Mishkin, *Monnaie, banque et marché financiers*, Pearson éducation, France, 2010, p. 810.

⁴ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص. 111.

خاصا في هذه الآلية، بسبب أن مدفوعات الفائدة على ديون الفترة القصيرة بدلا عن ديون الفترة الطويلة له التأثير الأعظم على التدفقات النقدية للقطاع العائلي ولقطاع الأعمال.

3- قناة مستوى الأسعار غير المتوقعة: يمكن للسياسة النقدية أن تمارس تأثيرها على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة من خلال قناة مستوى الأسعار غير المتوقعة، ويمكن توضيح آلية عمل هذه القناة من خلال ما يلي: إن انتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في المستوى العام للأسعار، ما يؤدي إلى الرفع من القيمة الحقيقية الصافية للمشروع، وهذه تقلل من المشاكل المالية الناتجة عن الاختيار غير الملائم، وبالتالي زيادة الإقراض، وما ينتج عنه من ارتفاع في حجم الاستثمار الذي يولد ارتفاع في الطلب الكلي، وبالتالي الناتج الكلي.

الفرع الثالث: قناة أسعار الأصول

يرى النقديون أن آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد تتم عبر قناتين هما: قناة توبين للاستثمار التي تعتمد على ما يطلق عليه "مؤشر توبين للاستثمار"، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك، وذلك على خلاف الفكر الكينزي الذي يرى أن آليات انتقال تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد إنما ينحصر في سعر أصل واحد وهو السندات (أسعار الفائدة).

أولا: قناة توبين

لقد قام الاقتصادي توبين بتطوير نظريته المعروفة باسم نظرية توبين للاستثمار لتوضيح كيفية انتقال تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد، وذلك من خلال تأثيرها على القيم المقدرة للأسهم. ولقد عرف معامل توبين للاستثمار "q" على أنه حاصل قسمة القيمة السوقية للشركة على تكلفة إحلال رأس المال¹. فعندما ترتفع قيمة المعامل "q" فإن ذلك يعني ارتفاع القيمة السوقية للشركة مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال، وهو ما يعني استطاعة الشركة إصدار أسهم جديدة بأسعار مرتفعة بالنسبة لتكلفة المعدات والآلات القديمة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، لأن الشركة ستمكن من شراء المزيد من السلع الاستثمارية من خلال قدر صغير من الأسهم مرتفعة القيمة، ويحدث العكس عندما تنخفض قيمة المعامل "q"².

¹ المرجع السابق، ص. 113.

² Frederic Mishkin, **The transmission mechanism and the role of asset prices in monetary policy**, National bureau of economic research, Working paper n°8617, 2001, p. 1-2.

يمكن تتبع آلية عمل قناة أسعار الأصول من خلال نظرية توبين كإحدى آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال أن السلطات النقدية عندما ترغب في إتباع سياسة نقدية توسعية، فسوف يترتب على ذلك انخفاض معدلات الفائدة الاسمية، مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم، فيزيد الطلب على الأسهم وترتفع أسعارها، ومن ناحية أخرى يؤدي زيادة المعروض النقدي إلى زيادة الفوائض والأرصدة النقدية لدى الجمهور، وهو ما يدفع بجزء من هذه الأرصدة نحو سوق الأوراق المالية لشراء الأسهم، ومن ثم زيادة الطلب على الأسهم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

إن اتجاه أسعار الأسهم للارتفاع يولد زيادة أخرى في قيمة المعامل "q"، أي ارتفاع القيمة السوقية للشركة مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار مرتفعة واستخدام العائد المحقق في شراء المزيد من السلع الاستثمارية، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والنتائج الكلي¹.

ثانياً: تأثير الثروة

يمكن أن ينتقل تأثير السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي من خلال قناة أسعار الأصول عبر تأثير الثروة على الاستهلاك، وحيث يعتبر مستوى الدخل الدائم للفرد أحد المحددات المهمة للإنفاق الاستهلاكي، نظراً لأن هذا الدخل يتضمن رأس المال الحقيقي ورأس المال البشري، بالإضافة إلى الثروة المالية التي تمثل الأسهم أحد أهم مكوناتها، فارتفاع أسعار الأسهم سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الثروة المالية للمستهلكين، ومن ثم حدوث زيادة في مستوى الدخل الدائم، مما يتضمن زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر قناة أسعار الأصول من خلال تأثير الثروة على الاستهلاك عبر الخطوات التالية: عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم، فيزداد الطلب على الأسهم مقارنة بالسندات. ومن جانب آخر، يؤدي ارتفاع المعروض النقدي إلى ارتفاع الفوائض والأرصدة النقدية لدى الجمهور، وهو ما يترتب عليه اتجاه هؤلاء الأفراد نحو سوق الأوراق المالية لشراء ما في حوزتهم من نقود على شكل أسهم، ومن ثم ينخفض العرض النقدي وهو ما يدفع بأسعار الأصول المالية نحو الارتفاع. يولد الارتفاع في أسعار الأسهم ارتفاع آخر في قيمة الثروة المالية للمستهلكين،

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص.114.

ومن ثم حدوث ارتفاع في مستوى الدخل الدائم، ما يترتب على ذلك حدوث ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي والنتاج الكلي¹.

الفرع الرابع: قناة سعر الصرف

يؤثر تغير سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي. لذلك عدد كبير من الدول يولي لسعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتهم النقدية، حيث يستخدم عدد كبير من الدول النامية سياسات الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتهم، وتستخدمها الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية إلى جانب سعر الفائدة في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر قناة سعر الصرف عبر قناتين: قناة أثر الانتشار غير المباشر وقناة أثر الانتشار المباشر.

أولاً: أثر الانتشار غير المباشر

تؤثر قناة سعر الصرف على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية عن طريق قناتي الطلب والعرض الكليين، ومن ثم تستطيع التأثير على الطلب المحلي والطلب الأجنبي، حيث تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على معدلات التضخم بطريق غير مباشر، أما آلية التأثير فتتمثل في الآتي²:

عندما تلجأ السلطات إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة المحلية الحقيقية، فتصبح الودائع بالعملة المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملة الأجنبية، وينتج عن ذلك ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، وانخفاض الطلب على النقد المحلي، ما يؤدي إلى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي تصبح أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا أرخص نسبيا من مثيلاتها الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات التي أصبحت أعلى نسبيا من وجهة نظر المستهلك المحلي، فتزداد الصادرات، وبالتالي حدوث زيادة في الناتج الكلي وحدث ارتفاع في الأسعار.

من جانب آخر يؤدي الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في المشروعات التي تعتمد على هذه المدخلات المستوردة، ومن ثم ينخفض العرض

¹ المرجع السابق، ص. 115.

² المرجع السابق، ص. 116-118.

الكلية فينخفض الناتج الكلي، وترتفع الأسعار. كما أن الارتفاع في أسعار المدخلات المستوردة يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية بصورة تلقائية.

تحدث التغيرات في سعر الصرف تأثيراً مهماً على الطلب الكلي من خلال التأثير على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، ففي العديد من الأسواق الناشئة تتضمن المحافظ المالية للأفراد والشركات مديونيات بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى تأثير عكسي للسياسة النقدية التوسعية على الطلب الكلي، حيث يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة المحلية الحقيقية، وسوف يؤدي ذلك إلى حدوث انخفاض في سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة عبء مديونية الشركات المحلية، ومن ثم انخفاض قيمة صافي ثروات شركات قطاع الأعمال، أي يؤدي إلى تدهور مراكزهم المالية، مما ينتج عنه زيادة مشاكل الاختيار غير الملائم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإقراض، ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستثماري فينخفض الطلب الكلي، ومن ثم الناتج الكلي.

ثانياً: أثر الانتشار المباشر

تنتقل التغيرات في سعر الصرف إلى التضخم والتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة مباشرة، حيث تؤثر التغيرات في سعر الصرف على معدل التضخم مباشرة عن طريق أسعار السلع والخدمات المستوردة. فعندما تلجأ السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية فإن ذلك سيترتب عليه ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، ويؤدي ذلك إلى حدوث ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى الحد من ارتفاع معدلات التضخم¹.

¹ Frederic Mishkin, **The transmission mechanism and the role of asset prices in monetary policy**, op. cit, p. p. 7-9.

خلاصة الفصل الأول:

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسة النقدية: السياسة النقدية التوسعية التي يمارسها البنك المركزي عندما يعاني الاقتصاد من الانكماش، السياسة النقدية الانكماشية في حالة وجود ضغوط تضخمية والسياسة النقدية المرنة التي تناسب أكثر الدول النامية.

تمارس السياسة النقدية أثرها على الاقتصاد بالتكامل مع مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية وسياسة سعر الصرف. وعليه، لا بد من إحداث نوع من التنسيق بين مختلف السياسات في مجال اتخاذ القرارات والإجراءات لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية، وهو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يسهم في خلق فرص العمل المنتج.

إن الهدف من تبني سياسة نقدية معينة من قبل السلطات النقدية هو تحقيق الأهداف الأربعة التالية: ضبط معدل التضخم، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق معدل نمو اقتصادي متوازن، يطلق على هذه الأهداف الأربعة المربع السحري لكالدور.

اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها في الدور الذي تؤديه النقود والسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ففي ظل الفكر الكلاسيكي النقود هي عنصر محايد، ولا يؤثر على حركية النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فإن ذلك سيرفع من مستوى الأسعار، وهذا ما يدل على حيادية السياسة النقدية. أما في ظل الفكر الكينزي وعلى الرغم من عدم حيادية السياسة النقدية بالنسبة إليهم، إلا أن السياسة المالية هي المهمة، ويرجع هذا التقليل من أهمية وفاعلية السياسة النقدية إلى الصعوبات التي تواجه ميكانيزم انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي. لكن سرعان ما استرجعت السياسة النقدية مكانتها وأهميتها بظهور الفكر النقدي بزعامة ميلتون فريدمان لتصبح السياسة الأولى في الدولة.

فيما بعد ظهر فكر الكلاسيك الجدد الذي أكد على أن السياسة النقدية ليس لها تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد في الأجل القصير إذا كانت هذه السياسة متوقعة، وليس لها تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد في الأجل الطويل إذا كانت هذه السياسة غير متوقعة، وإنما تأثيرها يكون في الأجل القصير فقط، لكن هذا التأثير يختفي بمرور الوقت لتصبح هذه السياسة حيادية في الأجل الطويل. على عكس هذا الفكر نادى الكينزيون الجدد

بفاعلية السياسة النقدية وتأثيرها على الجانب الحقيقي للاقتصاد في الأجل الطويل والقصير معاً، سواء كانت السياسة متوقعة أو غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وبغرض ممارسة السياسة النقدية يقوم البنك المركزي باعتباره يقف على قمة الجهاز المصرفي باستخدام وسائل مختلفة للتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية، وهذه الوسائل إما أن تكون كمية تستهدف التأثير في حجم النقد بصفة عامة والائتمان المصرفي بصفة خاصة، أو نوعية تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته، أو وسائل مباشرة يلجأ إليها البنك المركزي عند عدم قدرة الأساليب الكمية والكيفية لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن أجل أن تقوم السياسة النقدية بدورها على أكمل وجه ممكن، تقوم السلطات النقدية بتبني إستراتيجية تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية المطلوب تحقيقها، تتضمن الأهداف المتسلسلة، والتي تبدأ بالأهداف الأولية مثل القاعدة النقدية وأسعار الفائدة والاحتياطات الحرة، ثم الأهداف الوسيطة التي تربط بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية مثل أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل والمجاميع النقدية وسعر الصرف.

تؤثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية ومن ثم على مسار النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بآليات أو قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، وقد حددت الكتابات النقدية الحديثة أربع قنوات رئيسية ينتقل من خلالها أثر هذه السياسة وهي: قناة معدل الفائدة (تكلفة الائتمان)، قناة الائتمان، أسعار الأصول بالإضافة إلى قناة سعر الصرف.

الفصل الثاني: حدود ومؤشرات قياس مستوى المعيشة

تمهيد:

ساد النمو الاقتصادي حتى ستينات القرن الماضي الفكر التنموي العالمي، وساد معه الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي سيحلب معه التنمية على مختلف الأصعدة، ففوائد زيادة الدخل القومي ستتسرب حتما إلى الناس على اعتبار أنه كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي نالت الشرائح الاجتماعية الفقيرة نصيبا من ثماره، ما يؤدي تلقائيا وتدرجيا إلى القضاء على الفقر في المدى الطويل. لكن لم تظهر التجربة العالمية دعما عمليا لهذا المنهج، ولهذا بدأ هذا المنهج في التغير في السبعينات، وأصبحت فكرة التنمية تعمل على وضع الانسان في مقدمة كافة أوجه عملية التنمية، بحيث أصبح نهج التنمية يركز على الإنسان بدلا من أن يركز على السلع.

وانطلاقا من هذا الفكر التنموي الجديد بدأت المدارس والنظريات بالتركيز حول أهمية تنمية الانسان بتحسين مستوى معيشتهم وظروفها وقياس هذه التنمية، فلم يعد الدخل هو المحدد الوحيد لمستوى معيشة الفرد وإن كان الأهم، حيث يمثل قدرة الناس على الوفاء باحتياجاتهم، بل أصبحت الخدمات التي تقدمها الدولة، أو التي تساعد على تقديمها من المحددات الرئيسية لمستوى المعيشة، فالخدمات التعليمية والصحية والسكن اللائق وخصائصه وظروف منطقتهم، وخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي..إلخ، هي من العوامل التي تعمل على إشباع حاجات الناس وعلى تحسين مستوى معيشتهم، بل تطور الأمر من الحاجات المادية إلى الحاجات النفسية والثقافية والبيئية والروحية وغيرها من الحاجات، وظهرت الكثير من المفاهيم التي تُعرّف مستوى المعيشة، وتبعتها مقاييس ومؤشرات تعكس هذه المفاهيم. وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم، تطور ومقاربات مستوى المعيشة؛

المبحث الثاني: حدود مستوى المعيشة؛

المبحث الثالث: مؤشرات قياس مستوى المعيشة.

المبحث الأول: مفهوم، تطور ومقاربات مستوى المعيشة

لقد مر الفكر التنموي بتحويلات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الجانب الإنساني للتنمية، وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج، أو فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس. وأعيد مفهوم التنمية بطرق شتى ليعكس التداخل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في حياة الناس، وما توصل إليه الفكر الاقتصادي في نظره إلى التنمية الشاملة وذلك بإدخال القيم غير الاقتصادية في التعريف والنماذج والسياسات التنموية.

إذن التنمية ليست مجرد تحسين في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بل هي تغيير نوعية حياة الإنسان، فالإنسان هو الهدف الرئيسي للتنمية كما أنه أدواتها وسببها، والتنمية إن لم تحسن في مستوى معيشة الناس ستبقى تنمية اقتصادية ذات أثر محدود على المجتمع، وستؤدي في مراحل لاحقة إلى تعطيل التنمية بمعناها الاقتصادي أيضا.

المطلب الأول: مفهوم مستوى المعيشة

بغرض الإلمام بمفهوم مستوى المعيشة والإحاطة بمختلف جوانبه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف تعاريف مستوى المعيشة، محدداته وكذا شروط تحقيق مستوى المعيشة اللائق.

الفرع الأول: تعريف مستوى المعيشة

حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوم لمستوى المعيشة، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على ماهيته بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، من هنا سوف نحاول الإلمام ببعض المفاهيم المتعلقة به.

أولا: المفهوم النقدي أو مدخل الدخل

نعني بمستوى المعيشة من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى مستوى معين من المعيشة.

ارتبط مستوى المعيشة هنا مع المفهوم المادي للنمو، وعبر عن مستوى المعيشة بالدخل القومي أو بنصيب الفرد منه، حيث يستخدم للمقارنات بين مستويات المعيشة النسبية في الاقتصاديات المختلفة¹.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، النتائج الرئيسية في منطقة غرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص. 2.

ووفق هذا المفهوم يمكن التمييز بين المستويات المختلفة لمستوى المعيشة (الفقر أو الرفاه) بالاعتماد على عتبة نقدية "خط الفقر"، ومن هنا نميز بين الآتي:

1- المفهوم المطلق: ينشأ مستوى معيشة معين عن القدرة على تلبية الاحتياجات التي هي مطلقة وتنشأ داخل الفرد نفسه، حيث أن الوفاء بهذه الاحتياجات ضروري لبقاء الإنسان وتحقيق رفاهيته.

يعتمد مستوى المعيشة بالمفهوم المطلق على خط الفقر المطلق الذي يأخذ في الاعتبار السوق لسلة كاملة من السلع والخدمات الأساسية، التي تعتبر ضرورية لتحقيق الرفاهية¹، كما أنه يعبر عن الحالة التي يتمكن فيها الفرد من تحقيق مستوى معين من المعيشة انطلاقاً من دخله عبر إشباع الحاجات الأساسية، أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية، والمتمثلة في: الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم، الصحة والنقل².

2- المفهوم النسبي: يعكس هذا المفهوم الحاجات التي هي في نسبية في الطبيعة، وتشمل جميع السلع والخدمات اللازمة لتحقيق الرفاه العام للفرد³، ويرتبط مستوى المعيشة وفق المفهوم النسبي أساساً بالدول المتقدمة، إذ ينظر إليه على أنه مقياس لعدم التساوي، وقد وضع البنك الدولي معياراً يميز مستوى المعيشة النسبي عن غيره وذلك للمقارنة بين الدول، أو بين الريف والحضر، ومن هنا فإن مستوى المعيشة المطلق هو مستوى الدخل الضروري للحصول على مستوى محدد من المعيشة في الزمن الذي تجرى فيه الدراسة، أما بالنسبة لمستوى المعيشة النسبي فإن الخط يتأرجح تبعاً لمستوى المعيشة والرفاهية في تلك الدولة⁴.

إذن، وفق منظور الفقر النسبي عرف مستوى المعيشة بأنه حالة عدم حصول الفرد على مستوى المعيشة اللائق أو الكافي في وسط المجتمع الذي يعيش فيه، حيث أن قصور الدخل يعني عجز الفرد أو الأسرة عن توفير مستوى معين من المعيشة⁵.

ثانياً: مفهوم الاحتياجات الأساسية

يشمل هذا المفهوم دخل الحد الأدنى لمستوى المعيشة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية. إذن، وفقاً لهذا التعريف وبغرض تحقيق مستوى معيشي لائق، لا بد من وجود حد أدنى من الدخل، أو حد أدنى من الاستهلاك الفردي، والذي يشمل الغذاء، الملابس، الصرف الصحي،

¹ Mohamed Aslam and others, **Poverty with many faces: a case study with Malaysia International Islamic University**, Malaysia, 2008, p. 1.

² محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص. 26.

³ Moha Asri Abdullah, **Urbain poverty: a case study of Malaysia**, UMM press, International Islamic University, Malaysia, 2009, p. 11.

⁴ عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعيمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 50.

⁵ Word Bank, **A guide to the living standard measurement survey study**, work paper, Washington, 1996, p. 34.

النقل، الصحة والتعليم، كما يعني أيضا تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي، مثل: وجود بيئة صحية وإنسانية مرضية، مع المشاركة الشعبية في صنع القرار¹.

ثالثا: مستوى المعيشة من منظور الرفاهية الاقتصادية

عرف مستوى المعيشة في إطار الرفاهية كما يلي:

مستوى المعيشة يدل على مستوى الرفاهية المتاحة لفرد أو مجموعة من الناس، فإذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بما يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فإنهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب، وهذا يعتمد على مدى قدرة الحكومة على توفير نوعية وكمية السلع والخدمات الاجتماعية المختلفة².

كما عرف بأنه مفهوم يشير إلى الرفاهية الاقتصادية للناس، فهو مفهوم يعني مدى توفر مستلزمات المعيشة الضرورية والكمالية، وبالتالي ينجم عنه الشعور بالارتياح نتيجة إشباع هذه المستلزمات سواء كانت مادية أو معنوية. إذن، العوامل التي تؤدي لتحقيق المستوى المعيشي المطلوب تتمثل في قيمة السلع والخدمات المستهلكة من قبل الفرد، والتي يتم شراؤها أو الحصول عليها، والسلع والخدمات المقدمة من قبل الحكومة (مثل الحدائق العامة والتعليم...)، والتمتع بوسائل الراحة البيئية مثل الهواء النظيف والمياه والصحة الجيدة وغيرها³.

رابعا: مفهوم مستوى المعيشة من منظور المنظمات الدولية

خضع مستوى المعيشة لمناقشات عديدة من طرف عدة منظمات وهيئات دولية، ومن أبرزها: منظمة العمل الدولية، البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفيما يلي أهم هذه التعاريف: عرف مستوى المعيشة وفق تقرير لجنة خبراء من الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والتغذية في تقرير صدر سنة 1954 بأنه مستوى إشباع الاحتياجات المتحقق في فترة معينة كنتيجة لانسياب السلع والخدمات التي ينعم بها السكان في نفس الفترة، ويمكن وصفها بفيض الرفاهية المستلم من قبل السكان في زمن معين⁴.

وقد توصلت اللجنة إلى أن أفضل أسلوب لقياس مستوى المعيشة دوليا هو من خلال قياس أوجه أو مكونات محددة ومنفصلة للوضع الشامل للحياة، قابلة للقياس الكمي وتعكس الأهداف الدولية، واقترحت اللجنة

¹ Disconand Macarov, **Poverty: a persistent global reality** Rutledge, Oxford University press, New York, 1998, p. 30.

² C.Dagana and Tomislav Coric, **Macro and micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy**, FEB, working paper, 2010, p. p. 2-12.

³ Robert Triest, **Living standards and economic growth a primer**, Federal Reserve Bank of Boston, new England Economic adventure, 2010, p. 1.

⁴ باقر محمد حسين، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد الخامس، 1997، ص. 12.

تسع مكونات وهي: الصحة، استهلاك التغذية والأغذية، التعليم، العمالة وظروف العمل، السكن، الضمان الاجتماعي، الملابس، الترفيه والحرية الإنسانية.

في السبعينات أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعبير نوعية الحياة على مستوى المعيشة، ومن أهم مقترحات هذا التعبير هو تمييزه بين مستوى المعيشة ومستوى الرفاه، باعتبار أن الأول يمثل تدفق الرفاه في حين يمثل الثاني الرفاه.

وفق هذا التعبير يقاس كل مؤشر من مؤشرات مستوى المعيشة بما يتناسب مع درجة التفاوت فيه، حيث يقسم إلى أربع مستويات حسب درجة إشباع الحاجات والمستويات وهي: لا يطاق، غير كاف، كاف، وافر. ويمتاز الأسلوب بإمكانية تطبيقه على المجالات التي لا تقبل القياس الكمي، إلا أنها قابلة للترتيب كعلاقات العمل، الأمان، الترفيه وحقوق الإنسان.

فيما بعد اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأن مستوى المعيشة هو جزء من دليل الفقر البشري، حيث يجمع هذا الأخير معلومات عن الحرمان وطول العمر، ومستويات المعيشة ممثلة بالسكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، والذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن. ركز معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية على الغاية الكمية في الإشباع حينما عرف مستوى المعيشة بأنه ذلك المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة¹. كما أشارت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك: التغذية، الملابس، المسكن، العناية الصحية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة².

خامسا: مفهوم مستوى المعيشة من منظور التنمية البشرية

عرف تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس، وتمثل هذه الخيارات في التمتع بحياة طويلة وصحيحة، والحصول على التعليم ومستوى لائق من المعيشة، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى....

¹ محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، الكويت، 2002، ص. 09.

² ندوة هلال جودة، قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البصرة، العدد 14، المجلد 5، 2009، ص. 49.

إذن، يشتمل مستوى المعيشة على مجموعة مؤشرات مركبة هي: الصحة والتعليم والدخل، ويهدف لعكس الانجازات في الإمكانيات البشرية الأساسية، أي العيش حياة طويلة، وأن يكون مطلعاً ويتمتع بمستوى لائق من المعيشة.

وعليه، ووفق منظور التنمية البشرية فالحصول على مستوى معيشي لائق أو التمتع بالرفاهية هو أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، أما تدني مستوى المعيشة أو الفقر فهو يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين¹.

للإشارة فإن مستوى المعيشة كمصطلح لم يستخدم إلا في سنة 1945 على يد جوزيف دافير، أما قبل ذلك فقد استخدم مصطلح الفقر والغنى، وعبر جوزيف دافير عن مستوى المعيشة بقوله: "المعيشة تشمل بالإضافة إلى الاستهلاك ظروف العمل، ومخففات الصدمات الكبيرة والصغيرة والحرية بأنواعها".

وقد وضح الفرق بين تعبير الاستهلاك الذي يعني السلع والخدمات المستهلكة، والمعيشة التي تعني الاستهلاك مضافاً إليه الخدمات الاجتماعية الملموسة وغير الملموسة كالتعليم، والصحة، وظروف العمل، والحريات وغيرها².

من خلال ما سبق، نستنتج أن مستوى المعيشة ليس له تعريف موحد من قبل الاقتصاديين، فهو يعبر عن حالة الرفاه الاقتصادي أو حالة الفقر في مجتمع ما، ويتضمن العديد من الأبعاد³:

- **بعد اقتصادي:** يتعلق بقدرة الفرد على كسب المال، الاستهلاك، التملك، الوصول إلى الغذاء... إلخ؛
- **بعد إنساني:** يعني تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، التغذية، الماء المأمون والسكن، وهي أساسيات تحسّن معيشة الفرد؛
- **بعد سياسي:** يتجلى في قدرة الفرد على التمتع بحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وممارسة الحريات الأساسية والانسانية؛
- **بعد وقائي:** يتمثل في القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية؛

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص. 11.

² قصي قاسم الكليدار، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و 1988 و 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991، ص. 11.

³ فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص. 6.

- بعد ثقافي: يتمثل في قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

الفرع الثاني: محددات مستوى المعيشة

تختلف مستويات معيشة السكان من بلد لآخر، وفي نفس البلد من منطقة لأخرى، ومن فئة اجتماعية لأخرى، وذلك لأسباب نظامية ترجع لعوامل دولية من جهة، وثروة البلاد وسياساتها من جهة أخرى، ولأسباب غير نظامية تتعلق بالفرد والأسرة وخصائصهما مثل: انخفاض مستوى التعليم، حجم الأسرة وموقع الأسرة بين الريف والحضر¹.

أولاً: المحددات الدولية

- 1- **التقسيم الدولي للعمل:** يعتبر التقسيم الدولي للعمل من أبرز الأسباب العالمية للتفاوت في مستويات المعيشة بين الدول، وهو ما أدى إلى تخصيص بعض الدول بصناعات معينة أكثر إداراً للعائد وأكثر إنتاجية من غيرها²؛
- 2- **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر هذه البرامج واحدة من الأسباب التي أدت إلى تراجع مستوى المعيشة، وذلك بالنظر إلى الآثار السلبية التي خلفتها هذه السياسات، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي³:
 - أن السياسات المالية التي طالب بها صندوق النقد الدولي أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من المجتمع، ولاسيما تلك الفقيرة أو محدودة الدخل، كما أن سياسات التقشف المالي حرمت الكثير من فرص التعليم؛
 - أن سياسات تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود أدت إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين: مترف تطغى عليه صفة الاستهلاكية، وقسم واقع في مصيدة الفقر؛
 - تخفيض أسعار الصرف أدت إلى تخفيض قيمة نقود الفقراء أمام زيادة نقود الأغنياء بفعل التضخم.

ثانياً: المحددات الوطنية

- 1- **الثروات الطبيعية:** يعتبر امتلاك الدولة للثروات الطبيعية من العوامل المحددة لمستوى المعيشة فيها، فالدولة التي تتميز بندرة الثروات الطبيعية تعاني بصفة عامة من تدني مستوى المعيشة فيها، وارتفاع المحرومين، وهذه الأقطار لا

¹ سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقير وتوزيع الدخل في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، المجلد الرابع، الكويت، ص. 38.

² علي عبد القادر علي، مراجعة كتابك لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، المجلد الثاني، الكويت، حزيران 2000، ص. 98.

³ محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتهات الفقير في الوطن العربي، ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، 22-23 تشرين الأول 2000، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص. 308-309.

تستطيع الادخار وبهذا فهي لا تقوم بتكوين رأسمالي، وهكذا تظل فقيرة. كما أن دخولها المنخفضة تجعل من أسواقها فقيرة بحيث لا يوجد حافز للاستثمار، وهنا تنتقل من مشكلة فقر أفراد إلى فقر دول؛

2- سياسات الدولة المنتهجة: يتأثر مستوى المعيشة بالسياسات المنتهجة من طرف الدول، فالسياسات المالية المتخذة على سبيل المثال للتخفيف من عجز الموازنة العامة كتخفيض الأجور أو رفع الدعم السلعي عن بعض المواد ستؤدي إلى ارتفاع نسبة المحرومين، وارتفاع درجة الحرمان بينهم، ويشارك ضعف النظام الضريبي في الدولة سواء من حيث التشريع أو من حيث الإدارة في انخفاض مستويات المعيشة؛ حيث يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية وبالتالي انخفاض في إيرادات الدولة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على الإنفاق الاجتماعي لإشباع بعض الحاجات الأساسية. كما أن التشوه في توزيع الموارد الضريبية لصالح الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى تحمل الطبقات الدنيا في المجتمع أكثر من مقدرتها التكليفية؛

3- التضخم: يعتبر التضخم من بين أهم المحددات الاقتصادية لانخفاض مستوى المعيشة في الدولة، فوجود معدل تضخم مرتفع يضعف من القدرة الشرائية للأفراد كما أنه يضعف أيضا من المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، وعندئذ تتراجع معدلات النمو الاقتصادي، ما يجعل القضاء على الرفاه الاجتماعي أمرا مبررا¹؛

4- الأوضاع الأمنية والعسكرية: تعتبر الأوضاع الأمنية والعسكرية التي تشهدها الدول محددات آخرا لمستويات المعيشة فيها، فالدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي غالبا ما تعاني من تدهور الأوضاع الاجتماعية فيها، كما أن معظم ميزانيتها توجه نحو الإنفاق العسكري²؛

5- النظام السياسي: يعتبر تطور النظام السياسي في بلد ما محددات مهما لمستوى المعيشة فيه، إذ تنخفض أحوال المعيشة للأغلبية العظمى من الشعب في البلاد التي تتميز بالديكتاتورية لصالح النخبة الحاكمة وحاشيتها، في حين تتحسن مستويات المعيشة بتطور النظام السياسي في البلاد، ذلك أن الأفراد حينها سيقومون بانتخاب من يسعى لتحسين أحوالهم المعيشية ليمثلهم في الحكم، كما أن تطور النظام السياسي سيجلب معه تطورا في فكر المجتمع الأهلي ومؤسساته ومنظماته، والتي عادة ما تهتم بقضايا أحوال المعيشة وتعمل على تحسينها.

¹ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو القضاء على الفقر في السودان: تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس لإستراتيجية، الخرطوم، 1998، ص. 20.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: الوفاء بالوفاء، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص. 33.

ثالثا: محددات فردية (غير نظامية)

من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة على مستوى الفرد ما يلي:

- 1- **الدخل الفردي:** يعتبر المحدد المادي الأهم لمستوى معيشة الفرد، وهو المصدر الرئيسي لإشباع حاجاته الأساسية، فكلما زاد دخل الفرد تحسنت أحواله المعيشية، والعكس صحيح؛
- 2- **توافر شبكات الأمان الاجتماعي:** يعتبر توافر شبكات الأمان الاجتماعي سواء كانت مشكلة من قبل الدولة أو من قبل المجتمع المحيط من عناصر الحماية للفرد من الهزات المالية والصدمات التي قد تصيبه، حيث تحميه من تسييل أصوله وتوفر له حد أدنى من الحاجات الأساسية. ولا يكفي توافر هذه الشبكات بل يجب دراية الأفراد بها والاشتراك فيها، وتوفر هذه الشبكات آلية لتأمين ذوي الدخل المحدود من انهيار دخولهم، وتشجيعهم للقيام بالمبادرات التي تتسم بالمخاطر المرتفعة والعوائد المرتفعة كذلك، ما يرفع من إنتاجيتهم، وبالتالي من مستوى معيشتهم¹؛
- 3- **مكان الإقامة:** ترتفع مستويات المعيشة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، وعادة ما يرجع السبب في ذلك إلى التحيز في توزيع فوائد النمو لصالح المدن على حساب الريف، وتمتاز المدن بالإضافة إلى توفر فرص عمل فيها بتوافر الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها المدارس بمختلف مراحلها، والمراكز الصحية، وكذلك تنتشر شبكات المياه والهاتف والكهرباء والطرق في الحضر بشكل أكثر اتساعا وبنوعية أفضل، ويمكن للمدن أن توفر لسكانها بأكملهم إمكانية الاستفادة من البنى التحتية والخدمات الأساسية بتكلفة أقل، ونتيجة لذلك تقل بوجه عام معدلات الفقر الحضري عن معدلات الفقر في المناطق الريفية²؛
- 4- **الخصوبة:** يتحدد مستوى معيشة الأسرة بخصوبتها، حيث تنخفض كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة وازداد معدل الاعالة فيها، حيث يقل نصيب الفرد من دخل الأسرة ويذهب معظمه إلى الاستهلاك وخاصة على الغذاء، ولا يتبقى من الدخل سوى جزء يسير يوجه نحو تلبية الحاجات الأخرى، والتي غالبا ما يتم اشباعها بنوعية رديئة. من جانب آخر، يؤدي ارتفاع معدل الخصوبة في مجتمع ما إلى ارتفاع القوة العاملة أي زيادة عرض العمل، ما يؤدي إلى انخفاض سعر قوة العمل (الأجر)، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، أما انخفاض معدل الخصوبة فيحسن من مستوى معيشة الأسرة حيث ينخفض معدل المعالين، ويزداد معدل الإسهام في قوة العمل، وهذا ما سيزيد من حصة الفرد من الناتج. وسيساعد ذلك من جهة أخرى على مساهمة المرأة في العمل وتوليد دخل بسبب عدم وجود أطفال كثر تهتم بهم، ويساعد أيضا على ازدياد النقود الممكن توجيهها لاشباع حاجات أخرى، وازدياد

¹ علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الرابع، الكويت، 2000، ص. 13.

² صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم: إطلاق إمكانات النمو الحضري، نيويورك، 2007، ص. 35.

حجم الادخار، ويساعد على التكوين الرأسمالي لدى الأسرة، وتحويل المدخرات لاحقاً إلى استثمارات تمكنها من إيجاد مصادر أخرى للدخل¹؛

5- ترأس المرأة للأسرة: تنخفض مستويات المعيشة لدى العائلات التي ترأسها امرأة عن التي يرأسها رجل، وتزداد الأمور سوءاً بالنسبة للمرأة القروية، ويرجع ذلك إلى أن دخل المرأة يقل في بلدان معينة إلى أكثر من نصف دخل الرجل، في حين تزداد معدلات الأمية بين الإناث²؛

6- ثقافة الفقر: طور أوسكار لويس ما يسمى بثقافة الفقر، وهي الثقافة التي يربى عليها المحرومون وتصبح من خصائصهم، ويرتكز هذا المنظور على اعتبار الفقر طريقة للحياة، أكثر منه للافتقار إلى الدخل، وتنتقل من جيل لآخر بسبب تأثيرها على الأطفال الذين يتعلمون منذ صغرهم القيم والاتجاهات السياسية لثقافتهم، حيث يتميز الفقراء بأنماط سلوكية وقيم تختلف عن الثقافة العامة المسيطرة في المجتمع، مثل الافتقار إلى الطموح والدافعية ورأس المال البشري، وحدد لويس الفوارق بين نمط معيشة الفقراء والمعايير الخاصة بالمجتمع، إذ يختلف الفقراء في ممارستهم عن ممارسات المجتمع العامة، ويفشلون بالتالي في المشاركة في المؤسسات الاجتماعية، ويستسلمون لوضعهم القائم دون محاولة للتغيير، وتعد هذه الممارسات طرقاً للتكيف مع الفقر حتى تصبح جزءاً من ثقافتهم التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء³؛

7- العامل القدري: يرجع البعض انخفاض مستوى معيشتهم إلى التفسير القدري الذي يرى أن الحرمان والغنى يعودان للحظ والطبيعة الانسانية، حيث لا يكون للأفراد القدرة على الضبط، فقد يولد الأفراد في أسرة فقيرة، أو يفشلون في اغتنام الفرص المتاحة أمامهم، مما يولد لدى بعضهم اعتقاداً بعدم قدرتهم على تغيير ظروفهم⁴؛

8- النظرة الفردية لمستوى المعيشة: يرجع انخفاض مستوى معيشة الفرد في بعض أسبابها إلى النظرة الفردية للفقير، حيث يعتبر الفقر ظاهرة فردية ذات أسباب ذاتية تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم، وهم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع، وترى هذه النظرية أن فرص الحياة متاحة أمام الأفراد الذين يعملون بجد ويتمتعون بمهارات ودوافع روح المبادرة

¹ سامر حاماتي، السياسات الاقتصادية المتاحة لتحسين أحوال المعيشة في سوريا: دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2010، ص. 7.

² عبد الخالق التهامي وآخرون، الفقر النقدي وغير النقدي في أوساط المرأة القروية في المغرب: الحالة والمقارنة، ورشة عمل حول الفقر في أوساط النساء والتمكين الاقتصادي للمرأة، اللاذقية، 2009، ص. 29.

³ حسين محمد العثمان، معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك حول أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، المجلد السابع، الكويت، ص. 11.

⁴ المرجع السابق، ص. 12.

والرغبة في المغامرة. وعليه، فإن النجاح والفشل هو من مسؤولية الأفراد، كذلك فإن الأفراد الكسالى الذين يسرفون في نفقاتهم يتحملون مسؤولية فقرهم¹؛

9- الندرة الاقتصادية: مهما ارتفع المستوى المعيشي للإنسان ستظل الموارد أقل من التطلعات المتاحة، وذلك انسجاماً مع مشكلة الندرة الاقتصادية وطبيعة المجتمع البشري والذي يسمى بـ "مجتمع الندرة"، ما يعني حتمية وجود ظاهرة حرمان بعض الأسر من إشباع بعض الحاجات الأساسية.

الفرع الثالث: المدخل المحددة لمستوى المعيشة

هناك العديد من المدخل المحددة لمستوى المعيشة والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: مدخل الدخل

تعامل الفكر الاقتصادي لسنوات طويلة مع موضوع الدخل ومستويات الإنفاق أو مستوى نفقات المعيشة على أنها واحدة من متغيرات تسرب الفائض الاقتصادي، وأن أي إنفاق بعيد عن الادخار والاستثمار يحتاج إلى العديد من المبررات حتى يمكن القبول به، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للاستهلاك الحكومي عندما قدم الاقتصادي كينز نظريته حول الطلب الكلي، والتي فسّر من خلالها دور الإنفاق العام في تنشيط عوامل توليد الناتج، وتخفيض حدة البطالة.

حالياً، لا ينظر لموضوع الدخل ومستويات الرفاهية على أنهما هدر للفائض الاقتصادي، بل يعتبر مصدراً من مصادر تنمية الناتج القومي ودعم المستويات التنافسية للاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد. إن وجود نظام لتوزيع الدخل يؤدي إلى إحداث توازن بين الدخل والإنفاق مما يساهم في حدوث توازن في مستوى معيشة الأفراد، كما أن توافر مؤسسات للرعاية الاجتماعية التي تقدم المساعدات المجانية في مجالات الصحة والتعليم له دور كبير في تخفيف أعباء الإنفاق الكبير على الأسر في مراحلها العمرية المختلفة، سواء كانت هذه المؤسسات ممولة حكومياً أو نتاج نظم معينة للتأمين.

يؤثر تكامل البنية الأساسية الاقتصادية، والبنية الأساسية الاجتماعية على معدلات المساواة بين السكان، وعلى ارتفاع متوسط الدخل، كما أن السياسات التنموية الإقليمية داخل الدول، وعلى صعيد المناطق الاقتصادية تؤدي دوراً هاماً في إحداث تقارب على مستوى الدخل بين الشرائح الغنية والفقيرة، فوجود سياسات تنمية إقليمية يضمن توافر البنى التحتية الأساسية من طرق ووسائل مواصلات واتصالات، فتسمح بتوافر مقومات الاستثمار في

¹ المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الفقر: مشكلة اجتماعية وقضية إنسانية، عمان، 2006، ص. 4.

المناطق المختلفة بدرجة متقاربة، مما يؤدي لتوافر فرص العمل وفرص الكسب للسكان. وفي نفس الوقت يؤدي توفير المدارس والمستشفيات بنفس المستوى من الجودة والكفاءة إلى إتاحة الفرص التعليمية لجميع السكان، وكذلك فرص العلاج والرعاية الصحية، فيكون أمام الجميع فرصا جيدة إن لم تكن متساوية في تطوير المهارات، والتمتع بصحة جيدة، مما يجعل العمل والإنتاج وصقل المهارة والخبرة أمرا ممكنا بلا قيود اجتماعية تحول دون قدرة البشر على تطوير طاقاتهم والاستفادة منها. في ظل هذه الأوضاع تتاح فرص الحصول على الدخول وتطويرها بما يؤدي إلى تقارب مستويات المعيشة للسكان.

تمثل الأجور المصدر الرئيسي للدخل لغالبية الناس، لذا يكون التفاوت الكبير في الأجور أحد مصادر عدم المساواة في المجتمع، وبالتالي تفاوتاً كبيراً في مستوى معيشة الأفراد. إن الاختلاف في الأجر قد يصل إلى مستويات كبيرة بسبب الأجر المتميز الذي يحصل عليه أصحاب المهن ذات المهارة العالية، ويرجع ذلك لقلة عدد أصحاب هذه المهارات في ظل التكنولوجيا المتسارعة. ويرى الاقتصادي أسيموقلو Daron Acemoglu أن تخفيض حدة اللامساواة في توزيع الناتج يكمن في توجيه قدر أعلى من الاهتمام لسياسات تكوين رأس المال البشري، وذلك بانتهاج سياسات التعليم والتدريب التي ترفع من كفاءة الأفراد، وبالتالي الحصول على أجور أعلى¹.

ثانياً: مدخل القدرات

قدم الاقتصادي والأستاذ بجامعة أكسفورد أمارتيا سين تصوره عن مدخل القدرات مقدماً بذلك فهماً جديداً للعلاقة بين الفقر ومستوى المعيشة، وكيف أن الفقر قادر على إعادة إنتاج نفسه، كما أنه يمثل عقبة حقيقية أمام رفع مستوى المعيشة.

يقوم مدخل القدرات على عاملين أساسيين هما: الوظائفية والقدرات، وقد عرف سين الوظائفية بأنها قدرة الفرد على الانجاز أي مقدرة الذكر والأنثى على أن يكون أو يفعل. أما القدرات فهي مفهوم مشتق وتعكس المجموعات المؤلفة من الوظائفية التي يستطيع الفرد إنجازها.

بالنسبة لأمارتيا سين تتحدد القدرات بقيد الموارد والسلع المتاحة، وتتحدد أنشطة الرفاهية بقيود القدرة على تحويل المتاح إلى قيمة يستفاد منها، والقيود الشخصية والاجتماعية التي هي نتاج للإمكانيات التنظيمية والمادية للمجتمع، وقدرات الأشخاص سواء الطبيعية أو المكتسبة، تلك التي يمكن أن تكون نتاج عمليات سابقة أدى العجز عن اكتسابها في مراحل سابقة من حياتهم إلى أن تكون قيوداً على حياتهم يلازمهم في المستقبل.

¹ الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، رؤية إستراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية: دراسة استشارية، الكويت، مارس 2007، ص. ص. 16-17.

مما سبق، نستخلص أن أمارتيا سين قد خرج بمفهوم التنمية من الإطار الضيق للسوق إلى إطار أوسع قادر على استيعاب الطموحات الإنسانية، وتهيئة الظروف لكي يعيش الإنسان الحياة التي هو جدير بها، على أن يتم ذلك في إطار تنموي اقتصادي ومؤسسي قابل للاستمرار والاستدامة.

ثالثاً: مدخل الإنصاف (المساواة)

يجمع مفهوم الإنصاف بين مبادئ مدخل القدرات وإطار السياسات العامة الكفيل ببناء القدرات بما تشتمل عليه من متغيرات اقتصادية واجتماعية.

يعرف البنك الدولي الإنصاف بأنه ضرورة أن يكون للأشخاص فرصاً متساوية في عيش الحياة التي يختارونها، وفي النجاة من الحرمان الشديد¹. إن الإنصاف يتم في بعض الجوانب الأساسية التي تضمن تحقيق الازدهار طويل الأجل، فالمؤسسات والسياسات التي تشجع تساوي الفرص أمام الجميع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتأثير السياسي تسهم في تحقيق النمو والتنمية القابلين للاستدامة.

على الصعيد العملي، يعد مفهوم الإنصاف بحد ذاته آلية ضد إعادة إنتاج الفقر وتحسين مستوى المعيشة لأن المشكلة الحقيقية في معالجة الفقر ليست مجرد تحسين مستويات الإنفاق للفقراء في مرحلة زمنية معينة، ولكن حل مشكلة الفقر تكمن في أن لا يتحول ابن الفقير إلى فقير جديد بحكم المولد، أو لا يعيد الفقير إنتاج فقره مع تغير طفيف في السياسات العامة. لذلك يسعى مفهوم الإنصاف إلى تغيير البيئة المعيشية للفقراء، أو بمعنى آخر تغيير العناصر المولدة لبيئة الفقر.

إن استهداف الإنصاف في عملية التنمية يضيف عليها ثلاثة اعتبارات هي²:

- تتضمن السياسات المستهدفة تخفيض أعداد الفقراء وإعادة لتوزيع النفوذ والفرص في نفس الوقت، بما يبعد فرص الدعم والميزات المالية عن أصحاب النفوذ لصالح الفقراء، وفي ذلك تصحيح لأدوار المؤسسات العامة؛
- إعادة توزيع النفوذ والقدرة على الاستفادة من الإنفاق الحكومي والوصول إلى الأسواق بما يعزز الإنصاف، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأداء التنموي؛
- إزالة الثنائية بين السياسات الهادفة للنمو وتلك الهادفة للإنصاف، لأنه لا يوجد انفصال في الواقع ولا في النتائج بينهما.

¹ Word Bank, Equity and development, **word development report**, Co-publication of the Word Bank and Oxford university press, 2006.

² الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، رؤية إستراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية، مرجع سابق، ص. 25.

إن مفهوم الإنصاف يبقى مفهوما مجردا إذا لم يتضمن تعزيزا للقدرات البشرية وذلك في الجوانب التالية:

- تنمية الطفولة المبكرة؛

- الاهتمام بالتعليم المدرسي؛

- الاهتمام بالصحة العامة شاملا كل مجالات الخدمات الصحية، بما فيها صحة الأمومة، اللقاحات، توفير مياه شرب نقية ونظم آمنة للصرف الصحي؛

- إدارة المخاطر الاجتماعية عن طريق توفير شبكات الأمان الاجتماعي؛

- توفير نظم ضريبية عادلة ومنصفة؛

- ضمان الحصول على عوائد مجزية وتوفير خدمات البنية الأساسية بشكل متساوي للجميع؛

- مساواة الجميع أمام القانون.

رابعا: مدخل إدارة المخاطر الاجتماعية

يقصد به القدرة على وضع منهج للتعامل مع المخاطر الاجتماعية، والمقصود بها المخاطر التي تهدد مستويات المعيشة، والمستويات العامة للرفاهية الاجتماعية للسكان، لذلك يضيف هذا المفهوم بعدا أكثر تماسكا على أدوار شبكات الأمان الاجتماعي لصالح تدخل متخذي القرار على الصعيد المالي.

إن أول من وضع هذا المفهوم وعالجه بطريقة منهجية روبرت هولزمان وستين جورجينسن في سنة 2000، لقد طورا مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية في ظل المخاطر الاجتماعية التقليدية المهددة لمستويات المعيشة، مثل مشكلات سوق العمل، مشكلات الضمان الاجتماعي والمشكلات التي تهدد شبكات الأمان الاجتماعي، بل أن المفهوم قادر على معالجة العديد من المشكلات التي تهدد مستويات الرفاهية الاجتماعية التي يستفيد منها الناس في مجتمعاتهم.

لقد وضع كل من هولزمان وجورجينسن ثلاثة استراتيجيات لمواجهة المخاطر، تتحدد في التالي¹:

- **الحيلولة دون حدوث المشكلة:** وذلك بوضع التدابير والمشاريع التنموية التي تحول دون حدوث المخاطر الاجتماعية من الأصل، ويضربون على ذلك مثلا بأهمية مشاريع توليد الدخل لدى الفقراء حتى لا يقعوا في مشكل الفقر والعوز؛

¹ المرجع السابق، ص. 27.

- تخفيف حدة المشكلة: والمقصود بذلك أن تكون هناك قدرة على تقديم عدد من الحلول المؤقتة والسريعة للتخفيف من حدة المشكلة عند وقوعها، كأن تكون الحكومات قادرة على منح بدل بطالة فوري، أو تعزيز البنية الأساسية، أو منح قروض سريعة ذات فوائد محدودة؛

- التعامل مع المشكلة على المدى الطويل: ويتم اللجوء إليها في إطار معالجة المخاطر علاجاً موضوعياً، وهو توجه ليس بديل لما سبق بل هو مكمل له، ويتضمن ذلك حزمة متكاملة من مشاريع العمل العام لمواجهة المخاطر الاجتماعية.

المطلب الثاني: مستوى المعيشة في الفكر الاقتصادي

يعد مستوى المعيشة ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة، وهذه الظاهرة لها خصوصيتها المجتمعية الإقليمية، لذا فدراسة مستوى المعيشة يتطلب دراسة جذوره التاريخية.

الفرع الأول: تحليل الفكر الرأسمالي لمستوى المعيشة

لقد مر تحليل مستوى المعيشة في الفكر الرأسمالي بمراحل كثيرة يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: إهمال مستوى المعيشة باعتباره من المسلمات

لم يهتم الفكر الرأسمالي في بداياته الأولى بدراسة مستوى معيشة السكان، ففي ظل الفكر الإغريقي نجد اهتمام بدراسة المشاكل الاقتصادية على حساب المشاكل الاجتماعية وخاصة ما تعلق بقضية الفقر، وذلك راجع إلى كون الإمبراطورية الآثنية قامت على الرق، وباعتبار أن جل الرق هم فقراء، وبالتالي كانت ظاهرة الفقر وتدني مستويات المعيشة من المسلمات والبديهيات، في ظل هذه الظروف ظهرت الحركة الفلسفية لأفلاطون حيث أكد أفلاطون أن الفقر المدقع والغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في المجتمع المثالي، حيث لا طبقية، ولا فقر، ولا حرمان¹، غير أن أرسطو كان يرى أن هناك الكثير من الناس قد قضت عليهم الطبيعة منذ ولادتهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين، وهو ما يعني تقبل تدني مستوى معيشتهم (الفقر)².

¹ صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص. 9.

² جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت،

في ظل الفكر اليوناني والروماني استمر اعتبار الفقر من المسلمات، وبعد سقوط الحضارة الرومانية وسيادة الإقطاع في أوروبا القائم على الرق وسيطرة الكنيسة، اعتبرت ظاهرة الفقر على أنها ليست مشكلة اقتصادية، وإنما هي حالة يتصف بها أناس متواضعون لا يعار لهم أدنى اهتمام¹.

في ظل الفكر التجاري الذي اعتمد على مبدأ أن قوة الدولة تعتمد على ما تملكه من ذهب وفضة، فقد ركز هذا المبدأ على تركيز الثروة بيد أقلية معينة وزيادة فقر الفقراء، لأن الفقراء إن لم يكونوا فقراء فلن يكون بالإمكان الاعتماد عليهم في أداء العمل اليومي، دون أن يطالبوا بأجور أعلى².

ثانيا: إهمال مستوى المعيشة باسم الحرية الاقتصادية

في القرن التاسع عشر تميز الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالراديكالية، حيث أقصى دراسة مستوى المعيشة باسم الحرية الاقتصادية، فحسب هذا الاتجاه يعد النظام الاقتصادي الحر أحسن نظام اقتصادي ممكن أن يحقق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية.

فقد تناول آدم سميث تحليل تدني مستوى المعيشة عند حديثه عن مسألة التوزيع من خلال التحولات في الفعاليات الإنتاجية والعمل المأجور، إذ يرى أن العمل هو الخادم الأساسي والرئيسي للعملية الإنتاجية، وهو لا يضيف شيئاً إلى القيمة بسبب أن الأجور المقابلة لذلك يتحملها المنتج. ويضيف آدم سميث إلى ضرورة الاستثمار في منابع العمل من أجل تأمين الحد الأدنى المقبول من الضروريات ذات الطبيعة المادية وغير المادية، والتي تحمل بعداً أخلاقياً، ويجعل مرجعية ذلك هو القدرة على المشاركة والاندماج الاجتماعي.

أما دفيد ريكاردو (1772-1823) فقد حول نظرية أجور الكفاف التي جاء بها آدم سميث إلى "القانون الحديدي للأجور"، الذي مفاده أن الأجور تتجه إلى الانخفاض نحو مستوى الكفاف، أي إلى مستوى يضمن بقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشة، وأن هذه الأجور إذا ما ارتفعت فإن ذلك يؤدي حتماً إلى زيادة السكان فتعود الأجور إلى مستوى الكفاف، كما هاجم ريكاردو فكرة وضع قوانين لصالح الفقراء، حيث بين ريكاردو تجريبياً أن إعانة الفقراء تعني التحول من السوء إلى الأسوأ³.

لقد تطرق الكاهن توماس مالتوس (1766-1834) إلى ظاهرة تدني مستوى المعيشة عند طرحه لنظريته المشهورة حول السكان، القائلة بأن نمو السكان سيقطص دائماً وبالضرورة أجور العمال حتى مستوى البقاء. كما أكد

¹ فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص. 9.

² روبرت هيلبرونر، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص. 40.

³ اعمر بوزيد احمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-

مالتوس على ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين السكان وكمية الموارد الغذائية لمعيشتهم، ولبولوج ذلك اقترح نوعية من الموانع: الموانع الايجابية تؤدي إلى انخفاض عدد السكان من خلال زيادة الوفيات مثل الحروب، المجاعات، الأوبئة... إلخ، أما الثانية فأطلق عليها اسم الموانع الوقائية، وقد لخصها في البؤس والرذيلة، ثم أضاف بعد ذلك مانعا ثالثا سماه الموانع الأخلاقية ينصح فيه الشباب بتأخير سن الزواج¹.

لقد ألقى مالتوس بمسؤولية تدني مستوى المعيشة على الفقراء أنفسهم، وأن أي محاولة لتحسين أوضاعهم ستكون غير مجدية بل تؤدي إلى نتائج عكسية، فالتصدق عليهم يقتل الشعور بالمسؤولية، ويجعلهم يعتقدون أن المجتمع يؤمن لهم ولأولادهم الخبز، فيبالغون في التناسل، وبذلك يزيدون عبء الحياة ويجرون معهم قسما من الطبقات العليا غير المعوزة نحو الشقاء، ولهذا فهو ينصح الطبقة البرجوازية أن تكون قاسية تجاه الطبقات الفقيرة، وأن ترفض تقديم يد العون لها.

من خلال الطرح السابق، يلاحظ أن مقومات نظام السوق كانت مصحوبة بعدم المساواة في توزيع الدخل وتركز الثروة، وهذا ما أدى إلى ازدياد ثراء الأغنياء ورفاهيتهم (ارتفاع مستوى المعيشة)، وازدياد نسل الفقراء ما يؤدي إلى الفقر (تدني مستوى المعيشة).

ثالثا: الرفاهية كمدخل للاهتمام بمستوى المعيشة وتخفيض الفقر

في القرن العشرين بدأت ظاهرة تدني مستوى المعيشة (الفقر) تندمج في النظرية الاقتصادية كامتداد للتحليل الاقتصادي، ومن ثم وبصفة تدريجية كمحل اهتمام للنظرية الاقتصادية، وبدأ مصطلح الفقر لا يفارق مصطلح الثروة². إضافة إلى ظهور أفكار كان هدفها بناء تصور مثالي للرفاهية الاجتماعية كهدف أساسي للمجتمع، وهو ما يطلق عليه اقتصاديات الرفاهية، والرفاهية ترتبط بالسعادة ورغد العيش.

لقد اقترح كينز تعاملات اقتصادية للرفاهية من خلال إعطاء دور للدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق السياسة المالية كوسيلة للدولة للتأثير على مكونات الطلب الفعال، وذلك بالوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل. إذن، بظهور دولة الرفاه وتطور السياسات الاجتماعية أصبح على الدولة ضرورة الاهتمام المتزايد برفاهية المواطنين وحماية الضعفاء من الأقوياء، أي الفقراء من الأغنياء.

¹ أحمد عادل حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة نشر، ص. 197.

² زايري بلقاسم، الاقتصاد السياسي للفقر، الملتقى الدولي حول: مؤسسات الزكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر، البلدة، 6-7 جويلية 2004، ص. 4.

الفرع الثاني: تحليل الفكر الاشتراكي لمستوى المعيشة

بالموازاة مع تطور النظام الرأسمالي في ظل الفكر التقليدي، والذي ترتبت عنه بروز طبقة عاملة بائسة، وطبقة غنية، وهذا ما أدى إلى صراع بين الطبقات، فالعاملون ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد على احتياجاتهم، ولكنهم يأخذون جزءاً ضئيلاً فقط من الدخل، بينما تذهب النسبة الكبرى إلى عمليات التراكم لصالح القلة من الرأسماليين، وبهذا يصير هؤلاء العاملين في وضعية سيئة¹.

إذن، بينت الاشتراكية أن إنتاج الثروة يصاحبه خلق للفقر من خلال الاستغلال والقهر والبطالة، ومن هذا المنطلق فالقضاء على الفقر لا يتم إلا بالقضاء على الطبقة الغنية، ومصادرة أموالهم وحرمانهم من ثروتهم، وإلغاء الملكية الخاصة للوصول إلى مجتمع ليس فيه تقود ولا أجور.

ونتيجة لذلك ظهر تيار فكري قوي لمعارضة ونقد النظام الرأسمالي تمثل في التيار الإصلاحية (الاشتراكيين الخياليين)، ويعتبر المفكر السويسري سيسموندي (1842-1773) من معارضي الرأسمالية، وله ردة فعل قوية على الظروف الاجتماعية القاسية التي تميزت بها الرأسمالية، وقد اشتهر بدفاعه عن العمال من خلال تمكينهم من الحصول على الرفاهية الفردية، وأن هدف الحكومات ليس تكديس الثروات بل مساعدة المواطنين على المشاركة في التمتع بطيبات الحياة المادية التي تمثلها الثروات².

تمثل إسهام سيسموندي بالاعتراف بوجود طبقات اجتماعية (أغنياء وفقراء، رأسماليين وعمال) وتحديد سماتها المميزة، ويرى أن مصالح أحدهما في تعارض مع مصالح الآخر³.

¹ عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص. 249.

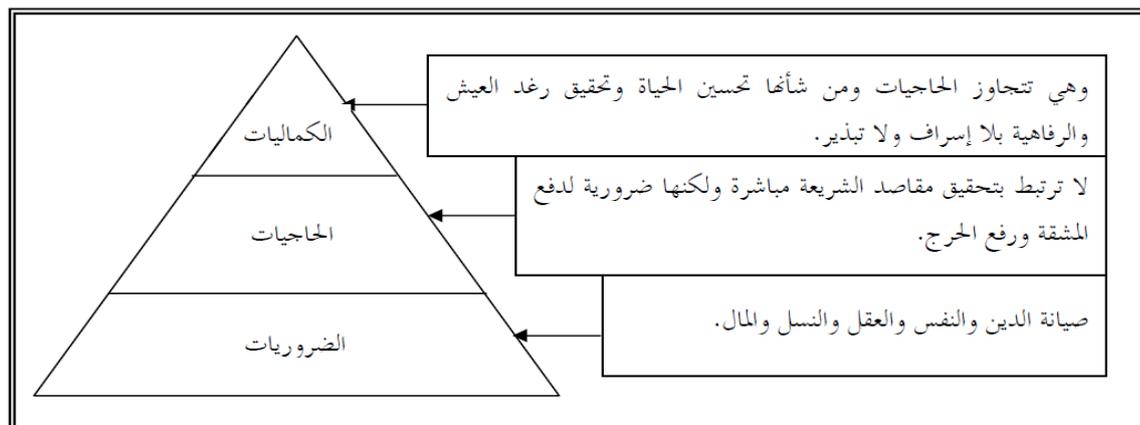
² أحمد عادل حشيش، مرجع سابق، ص. 267.

³ جون كينث جالبريت، مرجع سابق، ص. 100.

الفرع الثالث: تحليل الفكر الإسلامي لمستوى المعيشة

قسم الفكر الإسلامي مستوى المعيشة إلى ثلاثة أقسام وهي حد الكفاف، حد الكفاية وحد الرفاهية (تمام الكفاية)، وذلك تبعا لتقسيمه للحاجات انطلاقا من أهميتها للفرد، وذلك إلى ثلاث مستويات مرتبة تصاعديا هي الأخرى، وهي: الضروريات، الحاجيات والكماليات، والتي يمكن توضيحها بالشكل التالي:

شكل رقم (3): ترتيب مستويات الحاجات في الإسلام



المصدر: إبراهيم محمد البطانية وآخرون، مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان،

2005، ص. 75.

أولاً: مستوى حد الكفاف أو الضرورة

يطلق على مفهوم الكفاف عامة الحد الأدنى من متطلبات الحياة المعيشية، وهي حاجات ضرورية، وقد عبر عنها الغزالي بمستوى سد الرمق، وهو المستوى الفاصل بين بقاء الإنسان من عدمه، إذ بدونه تختل مصالح الدنيا، وتتعطل معيشة الإنسان، وتنعدم فرص الحياة¹.

يتضمن وعاء الكفاف كافة الحاجيات الضرورية التي تسمح بالمحافظة على حياة الإنسان من الزوال، بمعنى ضمان الحد الأدنى من الحياة المعيشية التي لا يمكن الاستغناء عنها، والمتمثلة أساساً في الطعام، الملبس، المسكن، الزواج، العلم، الصحة... إلخ.

يعتبر توفير الحاجات الأساسية (الضروريات) من واجبات الدولة، باعتبارها مسؤولة عن ضمان حد الكفاف لكل فرد لا يستطيع توفيرها لنفسه. في هذا السياق، تعتبر الزكاة إحدى الآليات المهمة التي تستخدمها الدول الإسلامية من أجل القيام بهذه المسؤولية، والتخفيف من الفقر.

¹ الحوراني ياسر عبد الكريم، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص. 392.

من خلال ما سبق، يتضح أن حد الكفاف يدخل في معنى الفقر، وأن تحسين درجة الإشباع وتحقيق قدر أكبر منه يدخلنا في مستوى الكفاية.

ثانياً: مستوى الكفاية

وهو الحد الذي يتوسط مستوى الكفاف ومستوى التنعم (الرفاهية)، ويدخل هذا المفهوم في نطاق المستوى الذي يسمح بتوفير سبل المعيشة اللائقة والكرامة، وهو يقع في مرتبة أعلى من مستوى الضروريات والكفاف المعني بدفع الهلاك والحرج¹.

يتضمن وعاء الكفاية وحدات المنفعة القابلة للإشباع بالقدر الذي يضمن أسباب العيش الكريم، وبذلك يكون الدخل النقدي والقوة الشرائية المقابلة لهذا المستوى تسمح بتغطية دائرة استهلاكية أوسع من دائرة الكفاف كما ونوعاً، تبعاً للتغير في نمط الحياة من حالة الفقر إلى حالة الاكتفاء، ومن ثم فدخل حد الكفاية يمثل الرفاهية الاقتصادية في جوانبها المادية بالمفهوم المعاصر، والمتمثلة في تلبية المتطلبات الأساسية للعيش الكريم.

ثالثاً: مستوى الرفاهية (حد التنعم)

وهو المستوى الذي يلي حد الكفاية، وهو الحد الذي يتكون من حاجات لا تصعب الحياة بتركها، لكن استعمالها من شأنه أن يحسن الحياة ويحملها، ويقترن استعمالها بالشعور بالنعيم، ودرجة عالية من الرفاهية، بشرط عدم الإسراف والتبذير.

المطلب الثالث: مقاربات مستوى المعيشة

تباين المقاربات الفكرية في نظرتها لمستوى المعيشة، وانعكاس ذلك على التوجهات والسياسات العامة الممكنة والمطروحة لمعالجة مشكل ما في الاقتصاد، ومن أهم هذه المقاربات نجد: مقارنة الرفاهية (المنفعة)، مقارنة الحاجات الأساسية، مقارنة الاستطاعة (القدرة) ومقارنة التنمية البشرية.

الفرع الأول: مقارنة الرفاهية (المنفعة)

تسمى هاته المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقارنة الدخل، لأنها تشرح مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة، والمنفعة تتجسد من خلال جملة من السمات والخصائص المعنوية مثل الشعور بالبهجة والسعادة، وإشباع الحاجة، وتحقيق

¹ المرجع السابق، ص. 401.

الرغبات عن طريق استهلاك السلع والخدمات¹. وعلى ذلك، فإن مدرسة الرفاهية أو المنفعة تركز على تعظيم منفعة الفرد كهدف أساسي، وأن الهدف الاجتماعي يأتي لاحقاً أو يعتبر ناتجاً فرعياً لعملية التعظيم تلك.

تعتبر عملية قياس المنفعة صعبة للغاية، ولذلك اهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد على القياس المادي للرفاهية باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، كونها أفضل معبر عن الرفاه²، لأن طبيعتهما النقدية تعكس قيمة المنفعة للمنتجات الاستهلاكية بشكل يكون أقرب إلى الواقع، ولكن لاعتبارات مفاهيمية وأخرى تطبيقية فإنه يفضل استخدام الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لقياس مستوى المعيشة في البلدان النامية، في حين يستخدم الدخل كمؤشر للقياس في الدول المتقدمة³.

لقد حاول مارتن رفالين إيجاد سند نظري لمستوى المعيشة في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك من خلال "خط الفقر"، والذي عرفه بأنه التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي⁴. واستناداً إلى ذلك، فبالنسبة إليه يتواجد الفقر في مجتمع ما إذا لم يستطع فرد أو أسرة الوصول إلى حد ما من مستوى المعيشة المقبول في المجتمع، وبذلك فالفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين من الرفاهية العامة. وعليه، فقد فرق بين خطين للفقر، الأول مطلق ذو قيمة حقيقية ثابتة في الزمان والمكان، والثاني نسبي يتغير مع تغير مستويات المعيشة⁵.

على الرغم من أن المقاربة النقدية الكلاسيكية لتحليل وقياس مستوى المعيشة هي الأكثر استخداماً من طرف البنك الدولي لتحديد عتبة الفقر (خط الفقر) وبالتالي مستوى المعيشة، إلا أنها تعرضت للكثير من الانتقاد وخاصة من طرف الاقتصادي الشهير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998 أمارتيا سين، والذي أكد على محدودية هذه المقاربة لاعتمادها على الجانب المادي (النقدي) فقط، وتجاهلوا تماماً الجانب الاجتماعي، إضافة إلى أن المقاربة بين الأفراد والأسر من خلال المنفعة لا تعطي الصورة الحقيقية عن الفقر أو الرفاه في المجتمع نظراً لاختلاف التراكيب الأسرية وحجمها، إضافة إلى عدم ثبات الأسعار عبر الزمان والمكان.

¹ Louis Marie Aselin et Anyck Dauphin, **Mesure de la pauvreté: un cadre conceptuel, centre Canadian d'étude et de coopération International**, Direction Études et formations, octobre, canada, 2000, P. 19.

² Amba pour Samual, **Pauvreté Multidimensionnelle au Congo: une approche non monétaire**, document de travail, TD n° 13, bureau d'application des méthodes statistiques et informatiques, Congo, 2006, p. 03.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص. 25.

⁴ Martin Ravallion, **Comparaison de la pauvreté: Concepts et méthode «étude sur la mesure des niveaux de vie**, document du travail, n° 22, banque mondial, Washington, 1996, p. 03.

⁵ علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص. 04.

الفرع الثاني: مقارنة الحاجات الأساسية

ظهرت هاته المقاربة في السبعينات وذلك كرد فعل على مقارنة الرفاهية، وهي في جوهرها لا تسعى إلى التركيز على تحقيق المنفعة والرفاهية، وإنما تسعى لإشباع عدد من الاحتياجات الأساسية التي تعد شرطاً أساسياً لنوعية الحياة التي يعيشها الإنسان، ولا يشترط أن تكون هاته الحاجات من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يعرف بالوجود اللائق.

والفقر حسب هاته المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجات الغذائية، والتي تشمل حاجات الطعام والخدمات الصحية الضرورية والتعليم والنقل والمشاركة في الحياة الاجتماعية، أما عدم تلبية هاته الاحتياجات فتؤدي إلى حالة من الإقصاء الاجتماعي، لذلك يطلق على هذا الفقر بالإضافة إلى فقر الحاجات الأساسية بفقر شروط الحياة.

لقد اعتمدت هذه الطريقة من طرف منظمة العمل الدولية عندما اقترحت سنة 1976 مقياس الاحتياجات الأساسية لقياس كفاءة عملية التنمية، ليضم هذا المقياس عناصر أساسية أخرى إضافة إلى الدخل والاستهلاك، خاصة تلك المتوفرة بصفة جزئية أو كلية خارج آليات السوق كالتعليم والصحة، السكن وصرف المياه¹. على الرغم من كون السياسات الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي تدعو إلى الرفع من مستوى الدخل، فهذه المقاربة تعطي الأولوية للسياسات الهادفة لإشباع الحاجات الأساسية للأسباب التالية:

- الاحتياجات الأساسية في مجالات الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب يسهل تلبيتها من طرف المصالح العمومية؛

- الزيادة في دخول الأفراد لا تؤدي بالضرورة لتحسين مستويات إشباع هذه الحاجات الرئيسية من تغذية وتعليم؛

- عند الرفع من الدخل فغالبا ما يكون هناك توزيع غير عاجل للموارد داخل الأسر.

لقد تعرضت هذه المقاربة هي الأخرى للانتقاد بسبب صعوبة قياس وتحديد الحاجات الأساسية القابلة للتغيير والتباين من شخص إلى آخر، وحسب الزمان والمكان.

¹ مكتب العمل الدولي، الاتجاهات العامة والمداخل: لمحة عامة، رزمة تدريبية متعددة الوحدات حول النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام، الوحدة التدريبية الأولى، جنيف، 1999، ص. 25.

الفرع الثالث: مقارنة القدرات (الاستطاعة)

ظهرت هذه المقاربة في الثمانينات من القرن الماضي من طرف الاقتصادي الهندي الأصل أمارتيا سين، الذي يرى أن التنمية ليست مجرد نمو للناتج الوطني، أو زيادة في متوسط دخل الفرد، أو التصنيع أو تحديث اجتماعي، بل يتعدى ذلك إلى توسيع خيارات وحرية البشر التي تعتمد على أبعاد أخرى مثل: الصحة والتعليم، الحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في مختلف المناقشات الخاصة بالقضايا العامة¹.

لقد حاول سين وفق منهج الاستطاعة طرح فكرة جوهرية تتمثل في رؤية الحياة على هيئة وظائف متصلة داخليا تتضمن كينونة الفرد وفعله، حيث تكون الإنجازات متطورة كمتجه لهذه الوظائف التي بالإمكان أن تتغير، كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى إنجازات راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع واحترام الذات²، وقد قدم سين شرحا لمفهوم "قدرة الوظيفة" بقوله: "تمثل مختلف توليفات الوظائف (الوجود والفعل) التي يمكن لأي شخص بلوغها، إذن القدرة هي لعبة متجهات الوظائف التي تعكس حرية أي شخص في بلوغ نمط حياة شخص آخر"³.

إذن تقدير مستوى المعيشة وفق مدخل القدرات لا يعتمد على بعد واحد المتمثل في الدخل أو المتحصلات النفعية الممثلة في الرفاهية الاقتصادية، وإنما يوسع إلى أبعاد متعددة تتمثل في مجموع القدرات المتاحة والمستثمرة لتحقيق مشاريع الحياة الفردية⁴. ويجب أن تكون هذه الفرص والخيارات المفتوحة أمام الناس حقيقية وفعالية حتى يتسنى لهم اتخاذ الإجراءات التي يرغبون فيها⁵.

على غرار بقية المقاربات فإن استخدام مقارنة الاستطاعة في الحكم على الحالة الاجتماعية من وجهة نظر رفاهية الإنسان سوف يتطلب تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الكريمة مثل: الصحة، التغذية، التعليم، المسكن، الأمان والمشاركة، شأنها في ذلك شأن بقية المقاربات، كما تتعرض إلى صعوبات كثيرة في التطبيق عند قياس مكونات "الاستطاعة"، مما يحول دون صياغة مؤشر تجميعي. وفي هذا المقام، فقد حاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) تطوير مؤشر للتنمية البشرية في إطار تقريره السنوي بالاعتماد على مدخل القدرات

¹ اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 70.

² Sen Amartya Kumary, **From Income Inequality to economic inéquapity**, Southern economic journal, n° 02, vol 64, October 1997, p. p. 384-401.

³ Sen Amartya Kumary, op cit, p. 386.

⁴ اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 71.

⁵ محمد أحمد عمر بابكر، عناصر ومناهج التنمية البشرية في الاقتصاد الإسلامي كنموذج للرفاه الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 42، نوفمبر 2015، ص. 304.

لأمارتيا سين، عن طريق صياغة مؤشر تجمعي يتكون من الدخل الحقيقي للفرد (القدرة على تحقيق مستوى معيشي معين)، العمر المتوقع عند الولادة (استطاعة الحياة الصحية)، ونسب التعليم (استطاعة المعرفة)¹.

الفرع الرابع: مقارنة التنمية البشرية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً غير مسبوق بالموارد البشري، فقد أصبح أعلى ما تمتلكه الدول هي ثروتها البشرية، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة وثيقة، وبالتالي انتقل مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى المفهوم الاجتماعي الإنساني الذي يركز على الفرد.

أولاً: تعريف التنمية البشرية

يمكن تعريفها بأنها إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم من ناحية، وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم بكل عدل وموضوعية من جهة أخرى، وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية، والمسائلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة، والمسؤولية².

عرفت الأمم المتحدة التنمية البشرية في تقريرها لسنة 1990 بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، ومن أهم هذه الخيارات³:

- العيش حياة طويلة وصحية؛

- الحصول على المعارف؛

- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب.

إلا أنه هناك خيارات إضافية نوجزها فيما يلي⁴:

- الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

- الإحساس بالحرية؛

- فرص الإبداع والإنتاج.

عرف تقرير سنة 2010 التنمية البشرية بأنها عملية توسيع حريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، سعياً إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف

¹ علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص. 05.

² علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص. 7.

³ جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص. 198.

⁴ عبد الله عطوي، التنمية والسكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص. 23.

والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع. فالبشر أفرادا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيدون منها¹.

أما في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فقد اعتبرها بمثابة تنمية الإنسان ببناء الإمكانيات البشرية، فهي للبشر إذ تحسن حياتهم، وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية فيما يكون حياتهم².
الملاحظ أن التنمية البشرية تركز على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، والدخل لا يمثل الوسيلة الوحيدة في توسيع هذه الخيارات، وبالتالي فالتنمية البشرية تركز على جانبين.

الجانب الأول: يهتم ببناء القدرات البشرية، وهذا بتحسين مستويات التعليم والاهتمام بالصحة التي يحتاجها الأفراد؛
الجانب الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، وهذا بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق تطورات في جميع المجالات.

بناء على ما سبق يمكن القول أن التنمية البشرية عبارة عن عملية تنموية مستدامة، تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي، بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي، وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع بشكل عادل، يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في العملية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة.

ثانيا: أهداف التنمية البشرية

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية فيما يلي³:

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، والعمل على القضاء على الأمية والجهل؛
- توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة لذلك وخاصة في المناطق الريفية والحضرية، وهذا بهدف القضاء على البطالة؛
- تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن الـ15 سنة والمرأة الحامل؛
- توفير المأوى للأفراد ذوي الدخل المنخفضة؛
- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية؛
- الحد من الفقر؛
- رفع مستوى معيشة الأفراد وذلك بزيادة دخولهم؛
- مساعدة الأفراد على تلبية مختلف احتياجاتهم؛

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص. 2.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية في كل عمل (لمحة عامة)، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015، ص. 2.

³ أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص. 222.

- توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

ثالثا: مؤشر التنمية البشرية

يعتبر مؤشر التنمية البشرية (IDH) مؤشرا مركبا من ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي حياة مديدة وصحية، والمعرفة ومستوى معيشي لائق، وقد تم اختيار ثلاث مؤشرات جزئية لتمثيل هذه الأبعاد الثلاثة وهي: العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل العلمي والنتائج القومي للفرد¹.

1- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (مؤشر صحي): السبب وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة المديدة الصحية لها ارتباط وثيق بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

2- مؤشر التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي): تم اختيار هذا المؤشر تعبيرا عن اكتساب المعرفة، والافتراض هو إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة بين البالغين، ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا.

3- مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي (مؤشر اقتصادي): تم اختيار هذا المؤشر للتعبير عن مدى حاجة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي كريم (معدل بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي).

يتوقف حساب مؤشر التنمية البشرية على حساب المؤشرات الجزئية الثلاث المكونة له، وعند حساب كل مؤشر جزئي، حددت قيمتان ثابتتان من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إحداهما قيمة دنيا والأخرى قصوى، على أن تنحصر قيمة هذا المؤشر بين هاتين القيمتين أو تساويهما كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): معالم دليل التنمية البشرية لسنة 2010

الحد الأدنى المسجل	الحد الأقصى المسجل	المؤشر	البعد
20	83.4 (اليابان 2011)	متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)	الصحة
00	13.1 (التشيك 2005)	متوسط سنوات الدراسة	التعليم
00	18.0 (محدد)	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	
00	0.978 (نيوزيلندا 2010)	دليل التعليم المركب	
100	107.721 (قطر 2011)	نصيب الفرد من الدخل (المعدل بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي)	المستوى المعيشي

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص. 172.

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الإسكندرية، 2001، ص. 120.

إذن دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة:

$$IDH = \sqrt[3]{I_{live} \cdot I_{education} \cdot I_{income}}$$

ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أنه أحرز تقدماً كبيراً في مختلف أنحاء العالم حسب دليل التنمية البشرية، فمتوسط الدليل ارتفع من 0.57 في سنة 1990 إلى 0.68 في سنة 2010، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة يصل مجموعها إلى حوالي الربع في مؤشرات الصحة والتعليم وزيادة بمعدل الضعف في مؤشر الدخل. وفيما يلي جدول يظهر تصنيف الدول حسب مؤشر التنمية البشرية.

جدول رقم (2): تصنيف دول العالم حسب مؤشر التنمية البشرية

المجموعة	قيمة المؤشر	تصنيف البلدان
المجموعة الأولى	أكبر من 0.9	بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً
المجموعة الثانية	محصور بين 0.8 و 0.9	بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة
المجموعة الثالثة	محصور بين 0.5 و 0.8	بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة
المجموعة الرابعة	أقل من 0.5	بلدان ذات تنمية بشرية ضعيفة

Source: www.wikipedia.org

المبحث الثاني: حدود مستوى المعيشة

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى ماهية مستوى المعيشة، سنتطرق في هذا المبحث إلى حدود مستوى المعيشة، والتي تتمثل في حد الفقر (انخفاض مستوى المعيشة) والرفاهية (ارتفاع مستوى المعيشة).

المطلب الأول: الفقر

تشكل ظاهرة الفقر واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع في مختلف دول العالم، لكن بوجود تفاوت في حجمها بين دولة وأخرى، كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات يختلف باختلاف تقدم هذه الدول.

الفرع الأول: تعريف الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك، وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والحللفية الفكرية، ونتيجة لذلك لا يوجد إجماع على ماهية الفقر نظرا لتعدد معانيه. وعليه، سنحاول الإلمام ببعض هذه المعاني.

أولاً: المفهوم النقدي أو فقر الدخل

نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء¹.

وفق هذا التعريف، فالفقر حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر².

كما يمكن تعريفه بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل³.

يمكن التمييز وفق مفهوم فقر الدخل بين المفهومين التاليين:

1- المفهوم المطلق: يعتمد الفقر المطلق على خط الفقر المطلق، وهو الحالة التي لا يستطيع الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية، والمتمثلة في: الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم، الصحة والنقل⁴.

2- المفهوم النسبي للفقر: هذا المفهوم أكثر قدرة على تحديد نطاق الفقر من المفهوم الأول، فهو يعبر على عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة العادية، والذي يمثل الحد الأدنى المقبول في مجتمع ما في فترة زمنية معينة، وبالتالي لا يمكن أن يقتصر مفهوم الفقر على نقص الدخل فقط⁵.

ثانياً: مفهوم الفقر من منظور الحاجات الأساسية

وفق منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيراً إذا كان محروماً من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية، من حاجة للغذاء، الكساء، التعليم، العلاج وغيرها من الحاجات

¹ بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، القاهرة، 1996، ص. 53.

² Douglas Greenwald, *Encyclopédie économique*, Economica, Paris, 1984, p. 691.

³ فليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص. 10.

⁴ محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص. 26.

⁵ عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعيمي، مرجع سابق، ص. 24-25.

الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها، وإلا قيل عنه فقير¹. يتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية، ولكنه لا يهدد حياته.

إذن، وفق منظور الحاجات الأساسية يعتبر فقيراً كل شخص لا يتمكن من الحصول على أدنى حد مقبول من الرفاه البشري، ويشكل ذلك حالة الحرمان المادي الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء، ومما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية، وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها اللائق.

إن عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة العادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية معينة، وبالتالي لا يمكن أن يقتصر مفهوم الفقر على نقص المداحيل².

ثالثاً: مفهوم الفقر من منظور القدرة (الاستحقاق)

من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي، ومستوى الصحة، ومستوى الدخل، وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر³.

فواضعوا هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير، أو آثار الفقر، وإنما نظروا إليه من ناحية العوامل المسببة له، فالفقر من منظور القدرات هو نقص في القدرة الإنسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية المؤسسية، وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين، وفي زمن معين مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية النفسية للأفراد والجماعات.

رابعاً: مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية

عرف الفقر وفق منظور التنمية البشرية بأنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة⁴. كما عرفته الأمم المتحدة في تقريرها لسنة 1990 بأنه عدم القدرة على الوصول إلى أدنى حد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية⁵.

¹ الطيب لجيلح ومحمد حصاص، الفقر...التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص. 171.

² عدنان داود محمد العذاري وهدي زوير مخلف الدعيمي، مرجع سابق، ص. ص. 24-25.

³ PNUD, Rapport mondial sur le développement humain, 1990, p. 10.

⁴ البنك الدولي، الفقر: تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990، ص. 41.

⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دليل مؤشرات التنمية البشرية، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص. 83.

أما في تقرير 2000-2001 فإن أبعاد الفقر توسعت وتنوعت، وأصبح يضم بالإضافة إلى نقص الحاجات الأساسية، الخطر، والمجازفة، وعدم القدرة، وعدم توافر الإمكانيات، وانعدام القدرة على التعبير والمشاركة في الحياة الاجتماعية، إضافة إلى المفهوم الاقتصادي¹.

كما عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الفقر بأنه عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان مستلزمات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا².

وعليه، فالفقر من منظور التنمية البشرية يعبر عن حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية، المتمثلة في³:

1- رعاية صحية جيدة؛

2- مستوى تعليمي مرضي؛

3- مستوى معيشي مقبول.

وهذا يعني أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية يتضمنها الفقر وهي:

1- تعرض الفرد للموت المبكر، ويتم التعبير عنه بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين؛

2- حرمان الفرد من التعليم، ويتم التعبير عنه بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار؛

3- حرمان الفرد من ضروريات المعيشة، ويتم التعبير عنه بمتغير مركب من نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية، نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية، ونسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفقر ظاهرة معقدة، يشكل حلقة مفرغة قوامها الحرمان المادي (الدخل)، واعتلال الصحة، وانخفاض القدرة على العمل، وتدني الإنتاجية، وقصور العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات والدخل غير المضمون، والتبكير بالإنجاب وسوء الصحة، والوفاة المبكرة، والفقر يشكل عائق أمام النمو، ويجول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة.

¹ إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1992، ص. 38.

² تقرير التنمية الإنسانية العربية، الفصل السادس، 2002، ص. 10.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، ص. 11.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للفقير

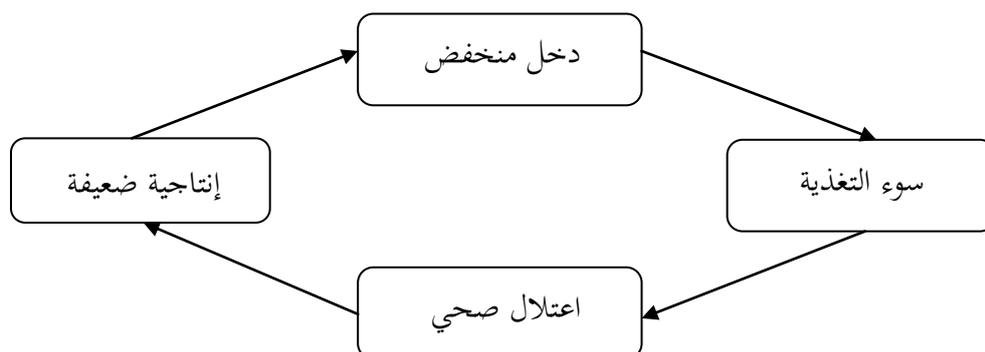
لقد اختلفت آراء المفكرين حول ظاهرة الفقر وذلك استنادا إلى واقعهم الذي يعيشون فيه، ولكن بصفة عامة يمكن تلخيصها في ثلاث نظريات أساسية هي: نظرية الحلقة المفرغة للفقير، النظرية المالتوسية ونظرية ماركس.

أولا: نظرية الحلقة المفرغة للفقير

حاولت هذه النظرية تفسير الفقر من خلال وجود مجموعة من العوامل والقوى التي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة دائرية، تبقي الفقر بشكل مستمر في هذه الدول.

وتفسر هذه النظرية ذلك من خلال أن دخل الفرد المنخفض يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية وحدوث انخفاض في الاستثمار، وتضعف بسببه الإنتاجية، وبالتالي ينخفض الدخل، وبالتالي الرجوع إلى نقطة البداية. هذا التفسير هو من جانب الطلب، أما من جانب العرض فالدخل المنخفض يؤدي إلى ضعف الادخار وبالتالي نقص في رؤوس الأموال، وضعف الإنتاج ما يؤدي إلى استمرار الفقر¹. والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (4): الحلقة المفرغة للفقير



المصدر: منصور أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص. 202.

وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات²:

- تعتمد هذه النظرية على نقص رأس المال، والمساعدة التكنولوجية التي منشؤها الدول المتقدمة، كما أن هذه النظرية تعجز عن تحديد بداية الحلقة وبالتالي فإن تفسيراتها سطحية، لأن مشكلة التخلف مشكلة مركبة، فانخفاض الادخار مثلا لا يرجع إلى انخفاض الدخل في كل الحالات، إنما تتحكم فيه عوامل أخرى؛
- منطق النظرية يتجاهل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في حدوث دائرة الفقر؛

¹ Ragnar Nurkse, **Problems of capital formation in underdeveloped countries**, Oxford, Basil and basil black well, p. 163.

² ارجع إلى: - رضا العدل وآخرون، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة نشر، ص.ص. 155-156؛
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص. 41.

- المتغيرات التي تشير إليها النظرية مظاهر عامة للفقر، وليست الظاهرة في حد ذاتها.

ثانيا: النظرية المالتوسية

تتوافق الآراء في الدول المتقدمة مع النظرة المالتوسية التي تشير إلى أن النمو السكاني يعد عاملا معوقا للتنمية الاقتصادية، فبغض النظر عن السبب المبدئي للنمو الاقتصادي، فإن النمو لن ينعكس في شكل تنمية إلا إذا تم التحكم في النمو السكاني، فالزيادة في السكان سوف تعني أعباء إضافية في صورة توفير الغذاء، والكساء والمأوى ونفقات التعليم، وإذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذي يكفي لمواجهة هذه الأعباء، فإن مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن.

بالنسبة للرؤية المالتوسية فإن الإنسان يتكاثر وفق متتالية هندسية (2، 4، 6،....)، أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها إلى متتالية حسابية (1، 2، 3،....). وعليه، فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء، وهذا ما يؤدي إلى حدوث مشكلات الجوع والبطالة والفقر¹.

بالنسبة لمالتوس السبب وراء الفقر الدائم لا يرجع إلى الحكم أو سوء توزيع الملكية، فالأغنياء ليس بوسعهم تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء، أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم².

انتهت هذه النظرية مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب التقدم الذي ضاعف موارد الطبيعة بما يكفي البشرية ويزيد.

ثالثا: نظرية ماركس

يرى الماركسيون بأنه ليس هناك علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية، وأن الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية الأخرى المصاحبة للتنمية الاقتصادية هي نتيجة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وليس بسبب النمو السكاني.

وقد فسر ماركس الفقر بأنه متأق من الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليه، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فالأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، وبتعبير آخر فهو يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الناس

¹ عدنان داود محمد العذاري وهدي زوير مخلف الدعي، مرجع سابق، ص.39.

² رمزي زكي، قضايا مزعجة: مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي، مصر، 1993، ص. 263.

تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه¹.

الفرع الثالث: آثار الفقر

إن الفقر وبحكم تعدد أبعاده يترك آثارا مختلفة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

أولا: الآثار الاقتصادية

يؤثر الفقر تأثيرا واضحا على الجانب الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال الإختلالات التي تمس العوامل الأساسية المحققة لتنمية الدول، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- استهلاك الدخل الوطني: عندما يكون المجتمع فقيرا فالدخل الوطني يذهب إلى إطعام الفئات الفقيرة بدل أن يذهب إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فتدخل الدولة والمجتمع في دائرة مفرغة يكون من الصعب الخروج منها، وبالتالي لن تتحقق التنمية المنشودة في ظل وجود ظاهرة الفقر.

2- انخفاض مستوى الإنتاجية: إن قلة الموارد وانخفاض الإيرادات العامة يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى الإنتاج، إضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الوطني، ذلك أن قدرات الفقير المادية ضعيفة، وبالتالي لا يمكنه الاستعانة بالتقنيات الحديثة المتطورة التي تحسن وتزيد من الإنتاج، مما يؤدي إلى إنتاج قليل ويكون نصيبه من الناتج الوطني ضعيف، ما يؤدي إلى استمرار حلقة الفقر.

3- انخفاض الدخل، الادخار والاستثمار: إن انخفاض معدل الدخل الفردي يؤدي إلى عدم توفر الغذاء الكافي والملبس الواقي، والمسكن اللائق، والعلاج اللازم والتعليم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى انخفاض المدخرات أو إلى انعدامها، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية، وهذا ما يجبر الدولة على اللجوء إلى الاقتراض من الخارج.

4- زيادة التبعية الاقتصادية: إن تفاقم المديونية الخارجية بسبب عدم وجود موارد اقتصادية كافية لتلبية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع تدفع بالدولة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي بفائدة، وقد تضطر لطلب إعادة جدولتها مما يؤدي إلى تراكم الديون، كل هذا يؤدي إلى زيادة حدة الفقر.

¹ عدنان داود محمد العذاري وهدي زوير مخلف الدعيمي، مرجع سابق، ص.40.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

يشكل الفقر عائقا أمام جهود التنمية الاجتماعية باعتباره عاملا يهدد الاستقرار الاجتماعي نتيجة لعدم اطمئنان الفرد على حاضره ومستقبله، وبالتالي يسعى بشتى الوسائل إلى تحسين أوضاعه المعيشية، وهو ما ينتج عنه ردود أفعال اجتماعية تهدد تماسك ووحدة المجتمع، وبالتالي للفقر آثار اجتماعية خطيرة نذكر منها:

1- التبعية الاجتماعية: إن معظم الفئات الغنية تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الخاصة الاقتصادية والسياسية، وهذا بشراء أصواتهم بالأموال لمكاسب سياسية، إضافة إلى التبعية الاجتماعية للدول المانحة، حيث تعمل على منح الأموال للدول الفقيرة حتى تتمكن من التغلغل في مجتمعاتها، وتؤثر فيها دينيا واجتماعيا وتجعله تابعا لها.

2- انتشار الأمراض: إن معظم الأمراض تعود أسبابها لسوء التغذية، وهذا لعدم تمكن الفقير من توفير الغذاء الصحي والمتوازن نظرا لانخفاض دخله، مما يؤدي إلى إصابته بالعديد من الأمراض التي تؤدي إلى تدني الإنتاجية والتي تساهم في تفاقم الفقر¹.

3- انتشار الأمية: ينشغل الفقير في العادة بسد جوعه عن العلم والثقافة، فلا يبقى له الوقت الكافي للتعلم، كما أن الذهاب للمدرسة يستدعي حدا أدنى من التكلفة تمثل في دفع قيمة الملابس والأفلام... إلخ، وبالتالي فالأسر الفقيرة تفضل إرسال أطفالها للعمل بدل الذهاب للتعلم.

4- انتشار الآفات الاجتماعية: يؤثر الفقر تأثيرا كبيرا في انتشار الآفات الاجتماعية وسط المجتمعات الفقيرة، حيث أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرام، فالبيئة التي يكثر فيها الفقر هي التي يكثر فيها جرائم القتل والسرقه وتعاطي المخدرات وغيرها.

ثالثا: الآثار السياسية

للفقر آثار سياسية متنوعة نذكر منها:

1- انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير: يعاني الفقراء عادة من عدم قدرتهم على إسماع صوتهم للغير والتأثير فيما يجري لهم، وانعدام الحيلة هذا ينتج من الأضرار والعوائق المتعددة والمتشابكة التي تجعل الخروج من الفقر غاية في الصعوبة².

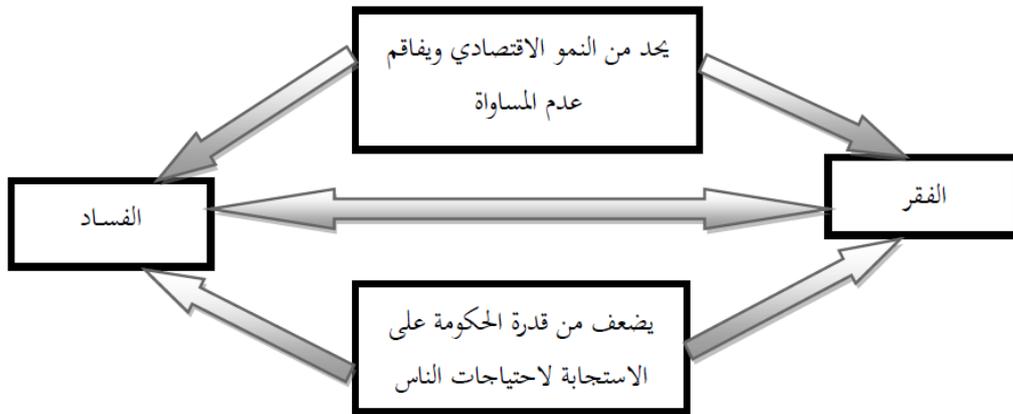
¹ منى الشراوي، تساؤلات حول الفقر في الوطن العربي، دار الطليعة، لبنان، 2006، ص. 283.

² ديبا نارايان، الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2000، ص. 19.

2- الاستبداد السياسي والتبعية السياسية: إن شيوع الفقر في المجتمع يؤدي إلى الانسداد السياسي والتبعية السياسية، كون أن القوة تكون بيد أصحاب المال والنفوذ في الداخل، والتبعية السياسية للخارج.

3- فساد الحكم: يعد الفساد عائقاً في وجه تحقيق التنمية، فمن شأن تفاقم هذه الظاهرة أن تؤدي إلى زيادة وصول أصحاب النفوذ إلى السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي ينحصر اتخاذ القرار المجتمعي في خدمة مصالح القلة ذات النفوذ¹، كما تسود حالة انتهاك حقوق الإنسان، وعدم احترام السلطات الدستورية، وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها. ويعتبر الفساد سبباً ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول، فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص من خلال الانحرافات في صنع القرار، ووضع الميزانيات وعملية تنفيذها، فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة لها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على عدم مشاركة المواطنين، وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى أيدي المنتفعين، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد، ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها. وفيما يلي شكل يظهر العلاقة بين الفساد والفقر.

شكل رقم (5): روابط الفساد بالفقر



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، نيويورك، ديسمبر 2008، ص. 15.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك نموذجان يفسران أثر الفساد على الفقر، وهما نموذج الاقتصاد ونموذج الحكم. يظهر نموذج الاقتصاد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي، الأمر الذي

¹ عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،

يؤثر بدوره على مستويات الفقر، فهو يحول الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع كالتعليم والرعاية الصحية، ويضعف فرص الحصول على الخدمات بما فيها خدمات البنية الأساسية ويقلل من جودتها. أما نموذج الحكم فيؤكد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال بسط نفوذه على مؤسسات الحكم، والتي تؤثر بدورها على مستويات الفقر، فالفساد يقلل من قدرة الحكم، إذ أنه يضعف المؤسسات السياسية، وسيادة القانون، ويشوه إطار القواعد عن طريق قيام الأفراد والجماعات ذات النفوذ، والشركات في القطاع العام والخاص بالتأثير على تشكيل القوانين، والمراسيم واللوائح والسياسات لبلدانهم، والتي تخدم مصلحتهم وتضر بمصلحة الفقراء وتحد من مشاركة المواطنين¹.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس الفقر

توجد العديد من المؤشرات التي تمكننا من قياس الفقر، بعضها يستند إلى المدخل النقدي، أما الثاني والذي يقيس أوجه الحرمان المتعددة فيعرف بالمدخل غير النقدي لقياس الفقر.

أولاً: القياس النقدي للفقر

يعتبر تقرير البنك الدولي عن الفقر لعام 1990 خطوة حاسمة في نشر منهجية قياس الفقر بمؤشر الدخل أو الإنفاق (الإنفاق الاستهلاكي)، أو حسب تعبير البنك الدولي قياس مستوى المعيشة، وهناك أكثر من طريقة لتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

1- مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر اتساع الفقر): يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأسهل والأكثر استخداماً، يعطي هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يعيشون دون خط الفقر في المجتمع، يتم حسابه وفق الصيغة التالية²:

$$H = \frac{q}{N} \times 100$$

حيث أن:

H: مؤشر عدد الرؤوس أو النسبة المئوية للفقراء؛

q: عدد السكان الذين يقل دخلهم عن مستوى خط الفقر؛

N: إجمالي عدد السكان.

¹ N. Girishankar and other, **Governance and poverty reduction**, discussion within the World Bank and from comments provided at PRSP workshops, 2001, p. 5.

² Mourji Fouzi et autres, **Le développement face a la pauvreté**, édition economica, 2006, p. 157.

يعاني هذا المؤشر من نواقص منها: عدم قدرته على تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل بين الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج¹.

2- مؤشر فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر عمق الفقر وشدته من خلال قياسه الفارق في الدخل الإجمالي لجميع الفقراء مقارنة بخط الفقر، يمكن صياغة المؤشر على النحو التالي²:

$$PG = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n [(Z - Y_i)/Z] \times 100$$

حيث أن:

PG: فجوة الفقر؛

n: عدد الأفراد الفقراء؛

Z: خط الفقر؛

Y_i: متوسط دخل الفقراء.

ما يؤخذ على هذا المؤشر أنه يهتم فقط بالعجز المتوسط دون أن يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة في شدة الفقر بين الفقراء، وهو بذلك لا يتأثر بانتقال الدخل من شخص أقل فقرا إلى شخص آخر أكثر وأشد فقرا، أي لا يعكس مقدار التفاوت بين دخل الفقراء.

3- مؤشر سين للفقر: يعمل هذا المؤشر على التوفيق بين مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر، إضافة إلى معامل جيني (سيتم التطرق له في المبحث الثالث من هذا الفصل) الذي يقيس التفاوت واللامساواة في توزيع الدخل بين الفقراء، في حين أن الأولوية الرئيسية لهذا المؤشر أن تكون مسألة توزيع الدخل بين الفقراء هي نفسها المقاسة والمحسوبة وفق مؤشر فجوة الفقر³. ويمكن حساب مؤشر سين من خلال الصيغة التالية:

$$P = H[I + k(1 - I)G]$$

¹ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص. 28-29.

² سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص. 51.

³ Samir Baha Eddine Maliki et autres, **Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen: proposition d' un model économétrique logit et probit**, Revue Economie et Management (pauvreté et coopération), N°2, Université Aboubekr Belkaid, Mars 2003, p. 7.

$$k = \frac{q}{q+1} \quad \text{مع:}$$

حيث أن:

P : مؤشر سين؛

I : نسبة الفرق في دخول الفقراء؛

G : معامل جيني.

4- مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر. يحسب هذا المؤشر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر، ويأخذ الصيغة التالية¹:

$$PS = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n [(Z - Y_i)/Z]^2 \times 100$$

حيث:

PS : مؤشر شدة الفقر.

ثانيا: القياس غير النقدي للفقر

يقيس الحرمان من أوجه متعددة كالخدمات الصحية والتعليمية، والمسكن الملائم وغيرها، وفيما يلي أهم هذه المقاييس.

1- مؤشر الفقر البشري: يعد مقياس فقر القدرة القائم على آراء أمارتيا سين لقياس نوعية الحياة على أساس القدرات أول مقياس غير نقدي، حيث تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية في سنة 1996، ويعكس قياس الفقر من خلال قياس الحرمان من أوجه متعددة تشمل الخدمات الصحية والتعليمية، المسكن الملائم، إضافة إلى البطالة وعمل الأطفال والتمييز ضد الجنس. وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1997 مقياس فقر القدرة إلى مقياس أطلق عليه دليل الفقر البشري (IPH)، يقيس هذا المؤشر نسب الحرمان في إنجازات التنمية البشرية أي الحرمان في خيارات التنمية البشرية الأساسية الثلاث: الحياة المديدة الصحية والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق.

تعتبر الأمم المتحدة أن الفقر البشري أكثر إنتشارا في العالم، كما أن خصائصه تختلف من بلد متقدم إلى بلد نام. وعلى هذا الأساس، خصصت الأمم المتحدة في برامجها الإنمائية مؤشرين إثنين أحدهما للبلدان النامية

$IPH - 1$ والآخر للبلدان المتقدمة وهو $IPH - 2$

¹ سالم توفيق النحفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 52.

- أ- مؤشر تدني مستوى المعيشة (الفقر البشري) للبلدان النامية (IPH-1): يقيس دليل الفقر البشري للبلدان النامية نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية وهي¹:
- مؤشر طول العمر ويرمز له P_1 ويمثل نسبة الوفيات قبل 40 سنة؛
 - مؤشر التعليم ويرمز له P_2 ويمثل نسبة الأمية؛
 - مؤشر المستوى المعيشي ويرمز له P_3 وهو المتوسط الحسابي للمؤشرات التالية:
 - P_{31} نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب؛
 - P_{32} نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية؛
 - P_{33} نسبة الأطفال التي تقل أعمارهم عن 5 سنوات، والذين يعانون من نقص الوزن.
- وعليه، فمؤشر الفقر البشري للبلدان النامية يحسب وفق الصيغة التالية:

$$IPH - 1 = \left[\frac{1}{3} (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3) \right]^{1/3}$$

كلما كان مؤشر $IPH - 1$ مرتفعا كلما كان البلد فقيرا، ويسمح بتقييم سليم لمستوى الفقر في مختلف الدول، إلا أن مؤشر الفقر البشري يلتزم بتعيين فجوات الفقر فقط، ولا يعبر عن مدى فعالية السياسات الوطنية والجهود الدولية في محاربتها².

ب- مؤشر تدني مستوى المعيشة (الفقر البشري) للبلدان المتقدمة (IPH - 2) :

يقيس دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة نسب الحرمان لنفس الأبعاد التي يقيسها دليل الفقر البشري للبلدان النامية، إلا أنه يأخذ الاستبعاد الاجتماعي بعين الاعتبار، وبالتالي فهو يعكس الحرمان في أربعة أبعاد كما يلي:

P_1 : نسبة الموت قبل سن 60؛

P_2 : نسبة الأمية؛

P_3 : نسبة من يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة 50% من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه؛

P_4 : عدم المشاركة أو الاستبعاد، فهو يقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهر أو أكثر).

¹ Nicolas Sirven, **De la pauvreté a la vulnérabilité, pauvreté et stratégie de survie**, monde en développement, n°4, tome 35, Belgique, p. 11.

² شيماء أسامة محمد صالح، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، ملتقى تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،

9-8 ديسمبر 2014، ص. 3.

وبذلك فمعادلة الفقر البشري للدول الصناعية يحسب بالعلاقة التالية:

$$IPH - 2 = \left[\frac{1}{4} (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3 + P_4^3) \right]^{1/3}$$

وفيما يلي جدول يظهر الفرق بين دليل الفقر البشري للدول النامية ودليل الفقر البشري للدول المتقدمة.

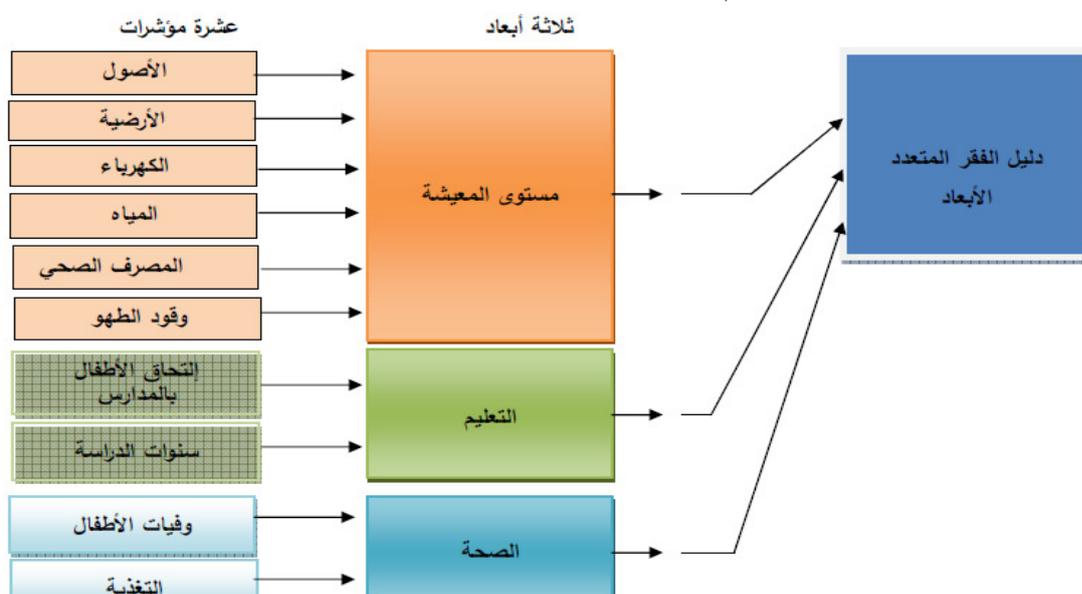
جدول رقم (3): الفروقات بين مؤشر الفقر البشري في الدول النامية والدول المتقدمة

مؤشر الفقر البشري للدول المتقدمة	مؤشر الفقر البشري للدول النامية
- نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة (%) من السكان).	- نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة (%) من السكان).
- نسبة الأمية الوظيفية (%) من السكان من عمر 16 سنة إلى 65 سنة).	- معدل الأمية للبالغين (%) من السكان من عمر 10 سنوات أو أكثر)
- نسبة السكان تحت خط الفقر (%) من السكان).	- مؤشر مركب من:
- نسبة البطالة الطويلة (12 شهرا أو أكثر) من القوى العاملة.	- نسبة السكان التي لا تتوفر لها مياه آمنة؛
	- نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحية؛
	- نسبة الأطفال دون الوزن الناقص (تحت 5 سنوات).

المصدر: أديب نعمة، تعريف الفقر وقياسه في دول مجلس التعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، 2008، ص. 25.

2- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: دليل الفقر متعدد الأبعاد هو دليل بسيط وهام في توجيه السياسة العامة، وهذا الدليل يكمل المقاييس السابقة بنهج أوسع نطاقا، وهذا الدليل يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في الأبعاد الثلاثة التي يشملها الدليل الأصلي للتنمية البشرية أي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، وفيما يلي شكل بياني يظهر ذلك.

شكل رقم (6): مكونات دليل الفقر متعدد الأبعاد



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص. 96.

إذن دليل الفقر متعدد الأبعاد هو حصيلة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، ولهذا الدليل ثلاثة أبعاد توازي أبعاد دليل التنمية البشرية أي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، وفي هذه الأبعاد عشرة مؤشرات لكل منها الأهمية نفسها في كل بعد، وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين وستة مؤشرات على الأقل.

ولتحديد الفقر متعدد الأبعاد تمنح:

- لكل بعد نقط تتراوح بين 0 و 33 تبعا لمستوى الحرمان الذي تعاني منه الأسرة، فإذا كان عدد النقاط يزيد عن الثلاثين تعتبر الأسرة فقيرة؛

- بالنسبة للصحة فهي تقاس بموت الأطفال وبسوء التغذية، فإذا عرفت الأسرة في وقت ما حالة وفاة طفل يقل عمره عن 5 سنوات، أو إذا تواجد بين أفرادها من يعاني من سوء التغذية تمنح له 16.7 لكل حالة من الحالتين؛

- بالنسبة للتعليم فيقاس بعدد السنوات التي قضاها أفراد الأسرة على مقاعد الدراسة، فإذا لم يكن أي فرد من أفراد الأسرة متمدرسا لفترة تعادل أو تزيد عن خمسة سنوات، أو إذا كان هناك طفل يقل عمره عن 15 سنة ولم يلتحق بعد بالمدرسة فإن الأسرة تحصل على نقطة 16.7؛

- بالنسبة لمستوى المعيشة فيقاس بستة مؤشرات هي: الأصول، الأرضية، الكهرباء، الماء، المصرف الصحي ووقود الطهو، ولكل مؤشر من هذه المؤشرات 5.5 نقطة.

بعد تجميع نقاط أوجه الحرمان المختلفة للأبعاد الثلاثة (الصحة، التعليم ومستوى المعيشة) يتم التعرف على نوع الأسرة المعيشية، وذلك بأخذ الحد الفاصل للفقر بعين الاعتبار وهو 33.3%، أي ما يعادل ثلث المؤشرات المرجحة، وعليه تصنف الأسر كالتالي:

20% إلى أقل من 33.3% ← الأسرة المعيشية معرضة للوقوع في حالة فقر متعدد الأبعاد.

33.3% إلى أقل من 50% ← الأسرة المعيشية في حالة فقر متعدد الأبعاد.

أكثر من 50% ← الأسرة المعيشية في حالة فقر شديد متعدد الأبعاد.

بالنسبة لقيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد فتأتي قيمته من حاصل ضرب مقياسين هما: نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد إلى مجموع السكان وشدة الفقر.

تستخرج نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد كالتالي: $H = q/n$

حيث أن:

q : عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد؛

n : عدد السكان.

أما شدة الفقر فتحسب كالتالي:

$$A = \frac{\sum_{i=1}^q c}{q}$$

حيث أن:

c : أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

تبين شدة الفقر A متوسط نسبة المؤشرات المقاسة التي تدل على حرمان السكان الفقراء، وفي حالة الأسر الفقيرة فقط تجمع نقاط الحرمان المسجلة وتقسّم على مجموع السكان الذين يعانون من الفقر.

يحدد لكل فرد عدد نقاط محدد وفقاً لأوجه حرمان أسرته، والمجموع الأقصى من النقاط يساوي 100%، وتحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي وتكون القيمة القصوى لكل بعد تساوي 33.33%، ولكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران لكل منهما 5/3 أي 16.7%، أما بالنسبة لبعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات ويشمل كل منها 9/5 أي 5.6%، ولتحديد الفقر متعدد الأبعاد تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان.

المطلب الثاني: الرفاهية الاقتصادية

بعد التطرق في المطلب السابق إلى الفقر سنتطرق في هذا المطلب إلى مستوى الرفاهية، وهو الحد الذي يزيد فيه الإشباع عن حد الفقر.

الفرع الأول: تعريف الرفاهية الاقتصادية

الرفاهية هي الرفاه أي الرقي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد، فهي مفهوم شامل يرتبط بالشعور بالرضا والارتياح النفسي الناجم عن إشباع الرغبات المادية والمعنوية¹.

يمكن تحديد بعدين للرفاهية: البعد الشخصي والبعد الموضوعي. يتعلق البعد الشخصي بشعور الفرد بالرضا عن الوضع العام في المجتمع، بينما يتعلق البعد الموضوعي بإشباع حاجات المجتمع والفرد في المجالات التالية: الثروة المادية، والحالة الاجتماعية والصحة الجسمية.

¹ إدريس رمضان حجي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011، مجلة تنمية الريف، العدد 116، المجلد 36، العراق، 2014، ص. 252.

ترتبط الرفاهية بالسعادة ورغد العيش، وقد عرف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناول المقاييس النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة¹.

يستند بيجو في تحليله هذا إلى فكرتين رئيسيتين: حجم الدخل القومي وتوزيع الدخل القومي.

- **حجم الدخل القومي:** فزيادة الدخل القومي في المجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن يكون نصيب الفقراء من هذا الدخل أعلى مما كان عليه قبل الزيادة؛

- **توزيع الدخل القومي:** حث بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل كل مدة زمنية (كل سنة)، بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، على أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخل المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفعة، فعملية إعادة التوزيع تؤدي إلى حصول الفقير على كثير من ضرورياته مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته الأقل حدة، شريطة أن يكون لكلا الشخصين الذوق أو المزاج نفسه، ولا تؤدي عملية إعادة التوزيع إلى تقليص الدخل القومي بأي شكل من الأشكال. إذن، الرفاهية الاقتصادية هي ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع².

إن الرفاهية الاقتصادية هي الغاية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع متقدم أو نام، وتتجسد بالمستوى المعيشي اللائق الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان، وتحقيق الرضا الاجتماعي وذلك بالاستناد إلى توزيع عادل للدخل بين مختلف مناطق البلاد وبين مختلف شرائح المجتمع.

يعد مستوى المعيشة الحد الفاصل لتحقيق الرفاهية، والذي من شأنه أن يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل.

إذن الرفاهية الاقتصادية هي الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة والتي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفرد، إضافة إلى الحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية.

¹ حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص. 68.

² طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000، ص. 270.

الفرع الثاني: اتجاهات تحليل الرفاهية

تعتبر الرفاهية الاقتصادية نظرية بحد ذاتها، ظهرت لها العديد من الأفكار التي كرست لبلورة وتحليل وصياغة نظرية الرفاهية، وأبرز هذه الأفكار ما يلي:

أولاً: تحليل باريتو

يعد الاقتصادي باريتو أول من أرسى دعائم التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية من خلال تفسيره للوضع الأمثل للرفاهية، واعتباره أقصى مستوى معيشي يبلغه المجتمع، بحيث إن حصل أي تغير في هذا المستوى الإشباعي الأمثل لا بد وأن يؤدي إلى إلحاق الضرر بإشباع أي فرد من أفراد المجتمع، ومن ثم عدم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية¹.

وحتى يتحقق الوضع الاجتماعي الأمثل وتتحقق الرفاهية الاقتصادية لا بد من توافر عدة شروط أهمها²:

- تحقق التوزيع الأمثل للمنتجات (السلع والخدمات) المتاحة للاستهلاك بين جميع أفراد المجتمع؛
- تحقق الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق بالوصول إلى أقصى قدر ممكن من الإنتاج باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة؛
- توافر الكميات المنتجة من السلع والخدمات مع الكميات المطلوبة منها، ما يطلق عليه التوازن العام في الاقتصاد القومي، الذي يقتضي تحقق التوازن في جميع أسواق المنتجات (السلع والخدمات)، وكذلك في أسواق الموارد.

ثانياً: تحليل كالدور - هيكس

أكد كالدور وهيكس أن الفرد يكون أفضل حالاً لو كان على منحني سواء أعلى أي أنه يحصل على إشباع أكبر، وبذلك ناقض كالدور وهيكس فكرة تحليل باريتو على أساس أن حصول التغير في المستوى الإشباعي الأمثل للمجتمع يمكن أن يحقق مستوى الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن يكون التحسن في المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين من التغير أكبر من مقدار الانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد المتضررين من التغير³.

ثالثاً: تحليل ليتل

يتفق هذا التحليل مع فكرة كالدور وهيكس، إلا أن تحليل ليتل يقوم على أساس أخلاقي وهو أن يقوم الأفراد الراجحون من التغير بتعويض الأفراد الخاسرون منه، بمقدار الانخفاض في مستويات إشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل حتى تتحقق العدالة الاجتماعية، ويتم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

¹ بشير هادي عودة، الرفاهية والتنمية: وجهة نظر كوزنتس - دراسة قياسية مقطعية للبلدان عربية مختارة-، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 14، كانون الأول 2004، ص. 77.

² طلعت الدمرداش إبراهيم، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس للنشر، مصر، 2006، ص. 17-18.

³ بشير هادي عودة، مرجع سابق، ص. 77.

رابعاً: تحليل سستوفسكي

يناقض هذا التحليل تحليل ليتل، وذلك بعدم وجود مبدأ التعويض بين الراجحين والخاسرين عند حدوث التغيير في المستوى الإشباعي الأمثل للمجتمع، إذ من المحتمل جداً أن لا يكون هناك تعويض من قبل الراجحين (المتفيعين) للخاسرين في مستوى الإشباع، غير أن سستوفسكي يؤكد على وجود أكثر من حالة للتغيير في المستوى الإشباعي الأمثل، وعندئذ لا بد من اختيار أفضل وضع للتغيير، أي اختيار الوضع الذي يمتاز بتوزيع أكثر عدالة للدخل، ويتمثل هذا الوضع بالحد الأدنى لعدد الراجحين والخاسرين في المستوى المعيشي، وهذه الحالة هي حالة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بعد التغيير¹.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الرفاهية الاقتصادية

تعتبر دراسة وقياس الرفاهية الاقتصادية لأي مجتمع أحد أهم الوسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة، ذلك أن رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأية سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستوياتهم المعيشية. بناء على ذلك، فمستوى الرفاهية الاقتصادية ما هو إلا دالة لمجموعة من المتغيرات الكمية والكيفية، ويعتبر الدخل الفردي أهم هذه المتغيرات بحيث كلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية على وضعها زاد مستوى الرفاه الاقتصادي، لكن بدرجة أقل مما لو صاحب هذه الزيادة تحسينات في عدالة توزيع الدخل².

لقد تعددت مقاييس الرفاهية الاقتصادية، إلا أنه يمكن إدراج أهم هذه المقاييس فيما يلي:

أولاً: مقياس الأمثلية لباريتو

أمثلية باريتو حالة افتراضية لا يمكن تطبيقها عملياً بسبب الأسس التي تقوم عليها في تحديد مستوى الرفاهية، المتمثلة في وجود شخصين يمثلان المجتمع ووجود سلعتين فقط، وأن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، كما اعتمد باريتو في قياس الرفاهية على نظرية منحنيات السواء في توضيح الأمثلية.

مضمون هذه الفرضية هو أن توزيع الدخل المؤدي إلى الرفاهية لا يمكن الوصول إليه إلا عبر متوسط الدخل، بمعنى أن معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تتجاوز معدلات نمو السكان³.

¹ حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1961، ص. 111.

² إدريس رمضان حجي، مرجع سابق، ص. 256.

³ Lawrence A. Boland, *The methodology of economic model building : methodology after Samuelson*, Rutledge, 2000, p. 90.

ثانيا: منحى لورنز

يعد هذا المنحنى من أكثر مؤشرات الرفاهية الاقتصادية استخداما منذ سنة 1905 بسبب السهولة التي يتصف بها، وهو عبارة عن منحنى تكرر متجمع صاعد نسبي يرتبط ارتباطا مباشرا بفكرة التوزيع التكراري التجميعي، ويقيس العلاقة بين التراكم النسبي للأسر أو الأفراد مع التراكم النسبي للدخول أو الإنفاق.

ثالثا: معامل جيني

وهو من المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس مستوى رفاهية الدخل وعدالة توزيعه، ويتميز عن منحى لورنز بأنه يوضح درجة الرفاهية كميًا وليس بيانيًا، وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر دل ذلك على بلوغ المستوى الأمثل من الرفاهية أو التوزيع العادل للدخل، بينما يتدهور مستوى الرفاهية باقتراب قيمة المعامل من الواحد الصحيح، ويأخذ معامل جيني الصيغة التالية¹:

$$G = 1 - \frac{1}{1000} \sum_{i=1}^n (Y_i - Y_{i-1}) P_i$$

حيث أن:

G : معامل جيني؛

Y_i : المجموع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الدخلية i ؛

Y_{i-1} : المجموع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الدخلية السابقة للفئة i ؛

P_i : النسبة المئوية لفئات المجتمع؛

n : عدد الفئات؛

1000: الحد المعياري للدخل.

يحدد الحد المعياري للدخل من قبل خبراء التنمية البشرية على أساس أقصى الاحتياجات التي يغطيها هذا الحد من الدخل في ظل المستوى العام للأسعار السائد، كما يمكن أن يمثل هذا الحد بمتوسط الدخل الفردي أو متوسط الفئات الدخلية.

¹ أحمد جاسم محمد ومحمد حسن عودة، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة 1975-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، المجلد 8، 2014، ص. 87.

رابعاً: معامل بيجو

استخدم الاقتصادي بيجو معامل جيني للتفاوت للحصول على مؤشر الرفاهية الاقتصادية، وفق الصيغة التالية¹:

$$W_i = M(1 - G)$$

حيث أن:

W_i : مؤشر الرفاهية؛

M : متوسط دخل الفرد.

يتبين من الصيغة أعلاه أن دالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل، ومتناقصة لمعامل جيني.

خامساً: مقياس كاكوايني

لقد توصل كاكوايني إلى تقدير مستوى الرفاهية باستخدام معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق، وذلك باستخدام صيغتين هما²:

الصيغة الأولى:

$$W_{s1} = M(1 - G)$$

الصيغة الثانية:

$$W_{s2} = M/(1 - G)$$

حيث أن:

W_{s1} ، W_{s2} : مستوى الرفاهية؛

M : متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد أو الأسرة في المجتمع.

بالنسبة للصيغة الأولى فهي تعد أكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق إذا كانت قيمة معامل جيني أقل من 0.5، ويكون النموذج أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في الدخل أو الإنفاق عندما يكون قيمة معامل جيني أكبر من 0.5³.

أما بالنسبة للصيغة الثانية فإنها أكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق مقارنة بالاستجابة للتغيرات التي تحدث في قيم معامل جيني. ويمكن القول أن مستوى الرفاهية المتحصل عليه من تقديرات

¹ إدريس رمضان حجي، مرجع سابق، ص. 256.

² أحمد زبير جعاطة، تحليل اقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الاقتصادية بين كل من الريف والحضر العراقي خلال الفترة (1971-1985)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 10، العراق، 1989، ص. ص. 23-24.

³ أحمد جاسم محمد ومحمد حسن عودة، مرجع سابق، ص. 88.

الصيغة الأولى يبلغ صفراً عندما تصل قيمة معامل جيني حده الأقصى وهو الواحد الصحيح، أي يتدنى مستوى الرفاهية في المجتمع لحد الصفر عندما يصل التوازن أسوأ حالاته، بحيث يؤول كل دخل المجتمع إلى فرد واحد من المجتمع نفسه، في حين أن مستوى الرفاهية لا يتدنى لأقل من نصف متوسط الدخل أو الإنفاق في مجتمع معين حتى لو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى وفق الصيغة الثانية¹.

سادساً: مؤشر أتكنسون

أوضح أتكنسون أنه يمكن إسناد قياس عدم عدالة التوزيع إلى نظرية الرفاه، واقترح ما أصبح يعرف بمؤشر أتكنسون لقياس عدم عدالة التوزيع، يعتمد هذا المؤشر على مفهوم "الدخل المكافئ للتوزيع العادل"، والذي يعرف على أنه مستوى الدخل الذي إذا ما حصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساوي لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد.

إذا رمزنا لمستوى الرفاه للفرد الواحد بالرمز U وكان كل الأفراد متشابهين، فإن مستوى الرفاه الذي ينتج عن التوزيع المشاهد هو مجموع رفاه الأفراد.

تأخذ دالة رفاهية الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي²:

1- إذا كانت ϵ مختلفة عن الواحد:

$$U(y) = \frac{1}{1 - \epsilon} y^{1-\epsilon}$$

2- إذا كانت ϵ تساوي الواحد:

$$U(y) = \log y$$

حيث أن: ϵ معامل تجنب عدم المساواة، حيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع بعيداً عن حالات عدم المساواة، ومفضلاً لحالات المساواة.

سابعاً: مؤشر أناند - سين

يعد هذا المؤشر من أحدث مقاييس الرفاهية الاقتصادية، ففي سنة 1999 تمكن الاقتصاديان أناند وسين من إيجاد صيغة تمكن من قياس الرفاهية على الشكل التالي³:

¹ المرجع السابق.

² علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 66، الكويت، أكتوبر 2007، ص. 15.

³ S. Anand and A. Sen, **The income component in the "HDI" alternative formulations**, Human development report office, New York, 1999, p. 159.

$$A - S = \frac{\text{Log } y_i - \text{Log } y_{\min}}{\text{Log } y_{\max} - \text{Log } y_{\min}}$$

حيث أن:

A-S: معامل أناند-سين حيث: $A - S \leq 1$ ؛

Yi: متوسط دخل الفرد؛

Ymin: الحد الأدنى للدخل (دخل الكفاف)؛

Ymax: الحد الأعلى للدخل؛ وهو مستوى دخلي يحدد من قبل خبراء التنمية البشرية على أساس أقصى الاحتياجات

المشبعة التي يغطيها هذا المستوى من الدخل في ظل الأسعار السائدة والمتوقعة مستقبليا لتلك الاحتياجات.

إن قيمة المعامل يمكن أن تأخذ قيمة سالبة إذا كان متوسط دخل الفرد أدنى من دخل الكفاف، وهذه الحالة

موجودة في البلدان النامية الفقيرة التي تعيش عند مستويات متدنية جدا للدخل. أما إذا كان متوسط دخل الفرد

مساويا للحد الأعلى للدخل الفردي فإن قيمة المعامل تكون مساوية للواحد الصحيح، وهي حالة مثالية لتوزيع

الدخل بين أفراد المجتمع.

إذا كانت قيمة معامل أناند-سين أقل من 0.5 فإنه يعني مستوى متدني من الرفاهية الاقتصادية، أما إذا

تراوحت بين 0.5 و0.8 فهذا يشير إلى مستوى متوسط للرفاهية الاقتصادية، أما إذا تجاوزت قيمة المعامل 0.8 ووصولا

إلى الواحد الصحيح فعندئذ سيكون لدينا توزيع أكثر عدالة للدخل، ومستوى مرتفع من الرفاهية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس مستوى المعيشة

تسعى معظم الدول في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع لسكانها، فالارتفاع بمستوى المعيشة

يعتبر من ضروريات الحياة، وحتى تتمكن الدول من التعرف على التقدم المحقق في مستوى الرفاه لابد من قياس

المستوى الذي وصلت إليه.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

تشتمل هذه الطريقة على قياس مستوى المعيشة بالاعتماد على مؤشرات نقدية تتمثل في نصيب الفرد من

الدخل، الإنفاق أو الاستهلاك بالإضافة إلى التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق.

الفرع الأول: نصيب الفرد من الدخل

اتخذ الاقتصاديون من نصيب الفرد من الدخل مؤشرا هاما لقياس مستوى رفاهية ومعيشة الشعوب، ومعيارا للفرقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويدور الجدل حول الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف). هذا وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، فمثلا في دولة لوكسمبورغ والتي يقدر فيها نصيب الفرد من الدخل بـ 82441 دولار سنويا يبلغ أكثر من 307 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة وهي زيمبابوي بـ 268 دولار سنويا. وتنطبق هذه المقارنة على الدول العربية النامية فيما بينها لنجد أن متوسط دخل الفرد في قطر والذي يقدر بـ 86008 دولار سنويا أكثر من 39 ضعفا لمثيله في السودان و36 ضعفا له في اليمن¹.

وتزداد فجوة التخلف التي تفصل شعوب العالم الغني عن العالم الفقير، حيث تزداد الهوة بين معدل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20% من الدول النامية تعادل 30/1 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في سنة 1960، أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 90/1 في سنة 2008².

اقترح البنك الدولي في تقريره حول التنمية للفترة 1998-1999 تقسيما للدول حسب نصيب الفرد من الدخل القومي، وميزها في أربع مجموعات هي³:

- الدول ذات الدخل الضعيف (أقل من 785 دولار سنويا)؛
- الدول ذات الدخل المتوسط: الشطر الأدنى (بين 786 و 3125 دولار سنويا)؛
- الدول ذات الدخل المتوسط: الشطر الأعلى (بين 3126 و 9655 دولار سنويا)؛
- الدول ذات الدخل المرتفع (أكثر من 9656 دولار سنويا).

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نموا، متاح على الموقع: www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf

² المرجع السابق.

³ البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم، واشنطن، 1997، ص. 209.

ومن المقاييس الممكنة للدخل نجد:

أولاً: الدخل الوطني (القومي)

عرف ألفرد مارشال الدخل الوطني بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المتحققة من تفاعل عنصري العمل ورأس المال مع عناصر الإنتاج الأخرى¹.

كما عرف أيضاً بأنه مجموع القيم الصافية للسلع والخدمات المنتجة من قبل السكان خلال السنة، وينبغي استبعاد المنتجات الوسيطة التي تنتج في إحدى المراحل وتستعمل ثانية في إنتاج سلع أخرى².

ثانياً: الدخل الوطني الإجمالي

يعرف بأنه مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الإجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، بغرض إشباع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع³.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في دولة ما، فهو يظهر لنا هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في الدولة.

ويعرف بأنه يمثل القيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر ما إذا تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج⁴.
وعليه، يمكن تقدير متوسط نصيب الفرد من الدخل كالتالي⁵:

$$\frac{\text{قيمة الدخل}}{\text{عدد السكان}} = \text{متوسط نصيب الفرد من الدخل}$$

¹ Marshall, A principles of economics, London, 1945, p.10.

² إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل، الأردن، 2005، ص. 145.

³ بربش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 43.

⁴ ارجع إلى - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص. ص. 73-74؛

-Gregory N, Mankiw, Macroeconomie, 7^{ème} édition, De Boeck, paris, 2010, p.30.

⁵ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظرية الاستراتيجية - التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 16.

يؤثر متوسط نصيب الفرد على المستوى المعيشي تأثيراً مباشراً، فإذا ارتفع معدل دخل الفرد ارتفع معه المستوى المعيشي، ذلك أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يساعد الفرد على اقتناء السلع الأساسية والكمالية والخدمات الضرورية والثانوية والتمتع بأوقات الفراغ والترفيه، والتمتع بقسط من الرفاهية التي تشير إلى ارتفاع مستواه المعيشي، بينما يحصل العكس إذا ما انخفض نصيب الفرد من الدخل¹.

على الرغم من أن هذا المقياس مهم، إلا أنه واجه العديد من الصعوبات منها:

- هذه الطريقة تعتبر الدخل مؤشراً نقدياً حيث تتم المقارنة ضمن إطار بيانات الحسابات القومية الإحصائية، والتي تعترض عملية تقديرها مشاكل عديدة وخاصة لأغراض المقارنات الدولية، إذ أن هناك تفاوتاً كبيراً ما بين معاملات تحويل العملة بين تلك المحسوبة على أساس السعر الرسمي أو السعر الحر والقيمة الشرائية؛

- أن هذه الطريقة تتعلق إلى حد كبير بمقارنة متوسط الدخل الفردي أكثر من مقارنة مستوى المعيشة، وبهدف إجراء المقارنات الدولية يتطلب ذلك تحويل مؤشر الدخل من قيمته بالوحدات النقدية للعملة المحلية المختلفة للدول الخاضعة للمقارنة إلى قيم بوحدة عملة واحدة، ولا يمكن اللجوء إلى أسعار صرف العملات للتحويل لأن تلك الأسعار تتأثر كثيراً بعوامل سياسية وتجارية ونقدية وغيرها، بحيث تصبح غير معبرة عن القوة الشرائية الحقيقية للعملات المحلية؛

- أن مؤشر الدخل لا يعكس إلا جانباً واحداً من جوانب مستوى المعيشة، فهو يقيس متوسط الدخل الفردي مهملاً الجوانب الأخرى كالصحة، والتعليم، وحرية اختيار العمل وغيرها من المؤشرات المهمة؛

- أن اعتبار الدخل كمقياس وحيد لمستوى المعيشة قد يهمل مجموعة من الخدمات والمنافع التي يمكن أن يحصل عليها الفرد في المجتمع عن طريق خدمات التنمية الاجتماعية، التي تقدمها الدولة للمواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل العائلي أو الفردي كالتعليم، الخدمات الصحية، العون المادي في حالة المرض أو الشيخوخة، والحق في العمل وغيرها من الخدمات المادية وغير المادية، وهي عناصر جوهرية مختلفة لمستوى معيشة الفرد؛

- صعوبة تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء (أسر أو أفراد)،

- صعوبة متعلقة بسوء تقدير في حجم الناتج وفي عدد السكان في العديد من الدول؛

- افتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد، في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة بينهم، فنمو الناتج الوطني الإجمالي قد تستفيد منه فئة معينة، وبالتالي لا تستفيد الفئات الفقيرة من هذه الزيادة، بحيث لا يتأثر مستوى معيشتها ولا تزداد رفاهيتها؛

¹ إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص. 156.

- يجب ربط نصيب الفرد من الدخل بمستواه الحقيقي حتى يتم استبعاد أثر التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على القوة الشرائية للنقود.

انطلاقاً من الصعوبات سابقة الذكر، تم الاعتماد على الإنفاق (الاستهلاك) بدلاً من الدخل في قياس مؤشرات المعيشة، وكان السبب في هذا الاختيار يعود إلى أن الاستهلاك يعكس حالة من توفر الحاجات لدى الأسر، فالأسر ذات مستويات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لها مستويات رفاه مختلفة، والعكس بالعكس، وتبعاً لاحتياجاتها وليس بالضرورة أن تتأثر الحاجات بالدخل النقدي.

الفرع الثاني: الاستهلاك

يعرف الاستهلاك بأنه استخدام السلع أو التمتع بالخدمات لغاية إشباع الحاجات والرغبات لدى الأعوان الاقتصاديين، سواء كانوا أفراد مستهلكين نهائيين أو مؤسسات إنتاجية، أو هيئات رسمية أو شبه رسمية، ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية¹.

فالاستهلاك هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الكلي الذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات بغرض إشباع رغبات الفرد بطريقة مباشرة²، إذن يسمح الاستهلاك بتلبية الاحتياجات الآنية للأعوان الاقتصاديين³.

ويختلف الاستهلاك النهائي للأسرة عن الإنفاق الاستهلاكي، فالإنفاق الاستهلاكي يتضمن بالإضافة إلى النفقات الاستهلاكية النفقات غير الاستهلاكية، وهي النفقات التي تتحملها الأسرة كالتحويلات الموجهة إلى الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح، دون الحصول على أي سلعة أو خدمة مقابل تلك المنفعة⁴.

للاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت، وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللإستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي، وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

¹ ناظم محمد نور الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، الأردن، 1999، ص. ص. 15-16.

² طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء، عمان، 1998، ص. 106.

³ Bernard Bernier et Yves Simon, **Initiation a la macroéconomie**, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2007, p.97.

⁴ جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، 2009، ص. 198.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين مؤشرات الاستهلاك التالية:

أولاً: الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسر

استحدث هذا المؤشر لتجنب المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة، ولكونه أكثر ارتباطاً بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

ثانياً: متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية

يعرف هذا المؤشر على أنه مقدار ما تنفقه الأسرة من دخلها على شراء السلع والخدمات المختلفة المتاحة في المجتمع، وذلك لغرض الاستهلاك، ويعتبر هذا المؤشر استكمالاً لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، وقد استحدثت لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيباتها، ويتم حسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية.

بالنسبة لأصحاب هذا المؤشر فإنه يعتبر أهم مؤشر لقياس مستوى المعيشة، لكونه ينطلق من أسس علمية سليمة، حيث أن مقدار ما تستهلكه أي أسرة من السلع والخدمات المختلفة عادة ما يكون ذا علاقة طردية مع حجم هذه الأسرة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً مع دخل الأسرة، فكلما ارتفع دخل الأسرة زادت معدلات الإنفاق الاستهلاكي، فهذا المؤشر يركز على حجم استهلاك الأسرة الذي يختلف من مجتمع لآخر.

وجه لهذا المؤشر العديد من الانتقادات نذكر منها:

- أن تحديد المقدار الأمثل لإنفاق الأسرة الاستهلاكي أمر مثير للجدل؛
- صعوبة استخدام مؤشر استهلاك الأسرة في المقارنات المحلية والدولية، بسبب أن دخل الأسرة في أي مجتمع يتوقف إلى حد بعيد على خصائصها الاقتصادية والاجتماعية سواء فيما يتعلق بمستوى تعليم الأسرة، أو ما يملكه من عقارات أو أراضي أو قدرتهم الائتمانية، أو ما يملكه من مهارات؛
- اعتماد هذا المؤشر إلى حد كبير على دخل الأسرة، ولذلك فهو لا يعطي صورة واضحة لمدى الفقر الموجود والذي يعاني منه الأفراد في أي مجتمع، إلى جانب الزيادات الكبيرة والمحسوسة في الدخل الإجمالي للأسرة، وليس بالضرورة أنه ينعكس على أفراد الأسرة في صورة تحسن المستوى الكمي والنوعي للاستهلاك الغذائي؛
- إن هذا المؤشر يعتبر غير دقيق عند تحديد الفقراء من غير الفقراء في المجتمع، ذلك أن هناك العديد من الأسر يكون أفرادها أصحاب دخل ضعيف، في حين أن الدخل الإجمالي للأسرة يكون مرتفعاً.

ثالثا: مؤشر ميزانية الغذاء

يقوم هذا المؤشر على أساس سلة مواد غذائية خاصة بنظام غذائي نموذجي، بحيث تتضمن أسعار حرارية ضرورية للجسم، على أن تقيم تلك السلة نقدا وبأقل تكلفة.

ما يعاب على هذا المؤشر أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العادات الاستهلاكية والأذواق المختلفة لأفراد المجتمع، كما أن توزيع نفقات استهلاك الغذاء بين أفراد العائلة يحجب الفوارق في مستوى الرفاه.

رابعا: مؤشر الحاجات الأساسية

تعرف الحاجات الأساسية على أنها مستوى المعيشة الذي يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة مثل الغذاء، الكساء، السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، وباقي الحاجات الأساسية الأخرى، والتي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان، ووفقا لهذا المؤشر فإن أي فرد لا يشبع حاجاته الأساسية على النحو والقدر الكافي يقع ضمن حدود الفقر (مستوى المعيشة المتدني)¹.

يشمل هذا المؤشر على عناصر عديدة منها:

- متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية: والمقصود به متوسط ما يحصل عليه الفرد من الغذاء كالنشويات والبروتينات، أو من طاقة حرارية عن كم الغذاء ونوعيته، وذلك وفقا للمعايير العالمية المحددة لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية، والمقدار الأدنى للأسعار الحرارية الذي يقدر بحوالي 3 آلاف سعرة حرارية، والبروتينات الضرورية للإبقاء على حياة الإنسان؛

- الحد الأدنى اللازم من كساء الفرد، وذلك حتى لا يوصف بالفقر؛

- نسبة الإنشاءات السكنية المتاحة للأفراد إلى إجمالي الإنشاءات المدنية الموجودة في المجتمع، حيث أن هذه النسبة تكون متدنية في البلدان الفقيرة بينما تكون مرتفعة في الدول المتقدمة؛

- الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المتاحة للأفراد في المجتمع، حيث أن الخدمات التعليمية تقاس بواسطة نسبة المتعلمين، وعدد المدارس الابتدائية والثانوية وعدد المدرسين لكل تلميذ، في حين أن الخدمات الصحية تقاس بواسطة نسبة عدد الأطباء إلى إجمالي عدد السكان، وأيضا عدد الأسرة المتاحة في المستشفيات إلى إجمالي عدد المرضى، ومعدل الوفيات، بينما تقاس الخدمات الاجتماعية الأخرى عن طريق نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية صالحة للشرب، ونسبة المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، وخدمات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، وكذلك نسبة من يغطيهم برنامج التأمين الصحي والاجتماعي.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص. 20.

إن هذه الخدمات المقدمة على اختلاف أنواعها ترتفع معدلاتها ونسبها في البلدان المتقدمة، وتنخفض وتندنى في البلدان النامية والفقيرة، ورغم العناصر الأساسية المهمة التي شملها هذا المؤشر، إلا أنه وجهت له عدة انتقادات نحصرها فيما يلي¹:

- أن مقدار الحاجات الأساسية التي تحقق أقصى درجات الإشباع عادة ما تختلف من فرد إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى لمجتمع ما، وهذه المسألة لا يأخذها المؤشر بالحسبان، لذا يصبح من الصعوبة تحديد وتمييز الأسر ذات مستوى المعيشة المتدني في المجتمع؛

- أن مؤشر الاحتياجات الأساسية يركز أساسا على مبدأ المقتنيات السلعية، لهذا هناك صعوبة كبيرة في تحديد الجانب الكمي للمستويات المناسبة والملائمة من الخدمات التعليمية والاجتماعية، التي تحقق قدرا كافيا من الإشباع لأي فرد في المجتمع؛

- هناك صعوبة كبيرة في التحديد الكمي للمستويات الملائمة والمناسبة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، التي تحقق قدرا كافيا من الإشباع لأي فرد في المجتمع.

الفرع الثالث: التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق

إن التفاوت في توزيع الدخل هي مشكلة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أنها مشكلة مستمرة ومتتابة عبر فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى ذلك فاستخدام مقياس الدخل أو نصيب الفرد من الدخل كمؤشر رئيسي لمستوى المعيشة لا يعكس التوزيع الحقيقي للدخل طالما أن توزيع الدخل غير عادل، وتشتتها كبير جدا.

أولا: توزيع الدخل

1- تعريف توزيع الدخل: يقصد بتوزيع الدخل تحديد حصة كل عنصر إنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله، أي أن التوزيع هو حصيلة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه، كل حسب وزن هذه المساهمة، ويتم التوزيع في

¹ فاطمة الزهراء لمودة، إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-

كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الإنتاج ذاتها¹.

بناء على ما سبق، فمسألة توزيع الدخل تهتم بتحديد الأنصبة النسبية المطلقة لعناصر الإنتاج الأربعة وهي: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم من جهة، ودراسة تطور حصص مداخيل الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، مما يجعل لها معنيين:

أ- **المعنى الضيق:** الذي يحاول تفسير القوى التي تحكم مكافأة عناصر الإنتاج²، وتحديد حصصها الكلية والنسبية من الدخل الكلي نسبة إلى مساهمتها في تكوينه، وتفسير القوى التي تحكم تلك المكافآت³؛

ب- **المعنى الواسع:** والذي يبحث في أثر السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخيل الفئات الاجتماعية المختلفة⁴، إذ تمكن من تحديد المستويات الدنيا لكل دخل عنصر إنتاج لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

2- **طرق توزيع الدخل:** تعتبر مسألة توزيع الدخل من أهم الانشغالات في علم الاقتصاد وأكثرها حساسية لصلتها الوثيقة بكل من الأوضاع السياسية والاجتماعية، ويميز الاقتصاديون عادة بين ثلاثة أنواع من التوزيع هي: التوزيع الوظيفي، التوزيع الشخصي والحصص التوزيعية.

أ- **التوزيع الوظيفي:** يقصد بالتوزيع الوظيفي للدخل هو حصول عوامل الإنتاج المختلفة على عائد نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، حيث يتحصل عامل الأرض على ربح، والعمل على الأجر، رأس المال يحصل على الربح، والمنظم يحصل على الفائدة. لذلك فإن نظرية التوزيع تبحث في الطرق والكيفيات التي يتم بواسطتها حصول كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، ذلك أن هذا الأمر لا يتحقق دون التطرق إلى عوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج⁵.

¹ يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك سنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010، ص. 282.

² عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص. 405.

³ زينب حسن عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص. 484.

⁴ عمرو محيي الدين وعبد الرحمن سيدي أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، 1974، ص. 495.

⁵ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص. 95.

ب- **التوزيع الشخصي:** يعد التوزيع الشخصي للدخل مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم الأفراد أو القطاع العائلي إلى مجموعة من الطبقات المختلفة بحسب متوسط الدخل الذي يحصلون عليه¹. وعند إتباع مقياس التوزيع الشخصي للدخل يتم إهمال مصدر وكيفية الحصول على الدخل.

يقوم كل من الاقتصاديين والإحصائيين في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا حسب دخولهم الشخصية، كما أنهم يقومون أيضا بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة، وتمثل الطريقة الشائعة في تقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة، أو شرائح عشرية 10% للمجموعة طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل التي تسلم لكل مجموعة دخلية.

تساهم دراسة التوزيع الشخصي للدخل في الكشف عن مدى التفاوت في التوزيع الوظيفي المتحقق بين الأفراد والمجموعات، وتبين الأسباب الرئيسية الكامنة وراءه، لأنها تسمح بتحليل النتائج الاقتصادية المترتبة عليها، مما يساعد في مرحلة لاحقة في اختيار الوسائل الملائمة للتقليل من حدة التفاوت، وهي تؤثر على النشاط الاقتصادي من عدة زوايا²:

- معرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكي واختلاف مستوياته من شأنه أن يبين كيفية تكوين الدخل، مما يؤدي إلى توزيع أحسن للموارد الاقتصادية؛

- أن معرفة توزيع الدخل الشخصي يؤثر في نمط الادخار الشخصي والكلية.

ج- **الحصص التوزيعية:** هي الحصص النسبية التي يتحصل عليها كل فرد من عوامل الإنتاج المختلفة من الدخل، وتبحث في العوامل التي تحدد هذه الحصص.

ثانيا: التفاوت وتأثيره في توزيع الدخل

يعد التفاوت في توزيع الدخل والثروة من المواضيع الهامة التي شغلت الباحثين، لأنه مرتبط بالوضع الاقتصادي والمعيشي للأفراد، ذلك أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 أظهرت أن نمو الأرباح (62% ما بين 1923 و1929) كان أسرع بكثير من نمو الأجور (26% في نفس الفترة)³. ما أدى إلى ظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في الدراسات الاقتصادية، خصوصا لدى منتقدي الرأسمالية.

¹ طلعت الدمرداش إبراهيم، مرجع سابق، ص. 208.

² سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص. 108.

³ Michel Bialés et autres, L'essentiel sur l'économie, 4^{ème} édition, Berti édition, Alger, 2007, p. 123.

1- تعريف التفاوت: عرف البنك الدولي التفاوت بأنه تشتت التوزيع، سواء كان توزيع الدخل أو الإنفاق أو أيا من معايير الرفاهية الاقتصادية، فدراسة التفاوت هي تحليل للتباينات بين الناس في الحصول على الموارد الاقتصادية. يعتمد تحليل التفاوت على مقارنة الأنصبة النسبية للفئات المختلفة، وليس القيمة النقدية المطلقة للفروق بينها¹.

2- أسباب التفاوت في توزيع الدخل: يمكن إرجاع مصادر التفاوت في دخول الأفراد إلى طرق كسبه (العمل أو الملكية)، وبعض العوامل الأخرى التي تؤثر في كليهما مثل الأزمات والحروب، أو الفرص المتاحة أمام أبناء الطبقتين الغنية والفقيرة.

أ- العمل: يشكل الدخل من العمل حوالي 80% من مصادر الدخل، فحتى لو وزعت الممتلكات بالتساوي بين الأفراد إلا أن قدرا كبيرا من عدم المساواة في الدخل ستبقى، نظرا للاختلافات الموجودة بين الأفراد في القدرات والمهارات وكثافة العمل والوظيفة وعوامل أخرى².

- القدرات والمهارات: إن الاختلاف في المقومات الفردية والمواهب الشخصية له أثر في كسب الأفراد، كالذكاء والمرونة في العمل والمثابرة والمبادرة والمجازفة والطموح والقدرة على التعلم، والميول الفنية والعلمية، فهذه المقومات تعد نادرة نسبيا للعرض المحدود أو القليل منها، لهذا تكافأ بالدخل العالي، بينما تكافأ أصناف أخرى من الخدمات التي تتوفر في أغلب السكان كقوة العمل غير الماهرة مثلا بأثمان متدنية.

- كثافة العمل: إن الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل يحصلون على أجور ودخول أكبر من أولئك الذين يعملون بدوام جزئي، كما أن الذي يعمل ساعات إضافية تجعل الدخل الذي يحصل عليه أعلى من الذي لا يعمل ساعات إضافية. إن الظروف المحيطة بحجم العمل تجعل الجهد المبذول له أثر ولو بسيط في زيادة عدم المساواة بين الفئات العمالية.

- الوظائف والمهن: إن نوعية المهن هي أحد أهم مصادر عدم المساواة في دخل العمل، ويعود السبب في ذلك إلى المدة اللازمة والإنفاق التي تتطلبها كل مهنة من تعليم، وتدريب، وتكوين للوصول إلى المستوى المؤهل لتلك المهنة، فبعض المهن يستلزم تشغيله قدرات إدارية ومؤهلات علمية عالية، وتدريب فائق، وتحمل مسؤولية كبيرة، في حين أن غالبية المهن الأخرى لا تستلزم أية إمكانيات متخصصة وتدريب عالي ومؤهلات أكاديمية، وهي في نفس الوقت متاحة أمام الجميع.

¹ حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، دار سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص. 87.

² المرجع السابق، ص. ص. 150-151.

واستنادا إلى هذا التفاوت في الوظائف والمهن في المجتمع تكون العوائد المترتبة عليها مختلفة، إذ أن قسما منها تدر على أصحابها دخولا عالية، لتعكس المعروض القليل من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات المذكورة، والذي لا يفي بحجم الطلب الحقيقي، مما يدفع بأجورهم إلى الارتفاع بشكل كبير، فيما تكون الحالة معكوسة مع الأشخاص الذين لا يملكون المؤهلات المطلوبة، وتكون شروط العمل فيها ميسرة ومتاحة أمام عدد كبير من الأفراد، ما يجعل المعروض منهم أكثر من المطلوب بشكل يدفع إلى الانخفاض، وبشكل قد لا يكفيهم لتأمين مستلزمات عيش الحد الأدنى، فتزداد الفجوة بين المجموعتين.

- أسباب أخرى: إضافة إلى ما سبق، فإن التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل من العمل تتأثر بالتمييز والاستبعاد بسبب العرق، أو الجنس، أو الدين، أو الحالة العائلية للأسرة التي تؤثر على كسب الأطفال مستقبلا.

ب- الملكية أو الثروة: تظهر فروق كبيرة في دخول الأفراد نتيجة للتباين في ملكية رأس المال، حيث تختلف كميات رأس المال في صوره المختلفة التي تتاح للأفراد في الاقتصاد، وهناك العديد من الأسباب المؤدية لعدم المساواة في توزيع ملكية رأس المال بين الأفراد، ولعل أهم هذه العوامل: الادخار، الإرث والمجازفة الرأسمالية.

- الادخار: يختلف الأفراد فيما بينهم من حيث ميولهم النفسية وقد تم الفعلية على تجميع رأس المال، مما يؤدي إلى تباين الكميات التي يملكونها من موارد رأس المال، فكثيرا ما يلجأ الفرد إلى ادخار جزء من دخله بغية تأمين نفسه ضد الظروف غير المواتية، أو للرغبة في تحسين مستوى معيشته مستقبلا، أو للرغبة في توفير ثروة معينة لذريته بعد وفاته، وقد يدخر الفرد تطلعا إلى الجاه أو النفوذ السياسي أو لمجرد حب المال ذاته، هذا وتختلف دوافع الادخار من فرد لآخر من حيث قوتها واتجاهها، ففي بعض الأحيان تكون الدوافع سلبية حيث يميل الفرد إلى الإسراف وتبديد ما في حوزته من موارد رأسمالية¹.

إن مكتسبات الأفراد من الملكية تسمح بتراكمها بمعدلات أكبر وأسرع من مكتسبات العمل بكل أنواعه، فالأرباح تميل إلى الارتفاع بسبب تطور العلم والتكنولوجيا وما يتركه ذلك من أثر في التكاليف وحجم الإنتاج، بينما تميل الأجور والرواتب إلى الاستقرار أو الارتفاع بمعدلات بسيطة بمرور الزمن، مما يدفع توزيع الدخل إلى مزيد من التفاوت الشديد، ولهذا لا بد من فرض الضريبة على المصادر المختلفة للدخول المتأتية من الملكية.

- الإرث: ينشأ الاختلاف في دخول الأفراد عن تباين الكميات التي يرثها الأفراد من موارد رأس المال المختلفة، في ظل الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على الملكية الفردية لموارد الإنتاج، ويسمح بانتقال التركة عبر الميراث من الآباء إلى

¹ طلعت إبراهيم المدرش، مرجع سابق، ص. 220.

الأبناء، ما يؤدي إلى زيادة الملكية وتركيزها في يد الورثة، مما يساهم في تباين توزيع الدخل، فالأفراد الذين يكون آباؤهم أغنياء سيرثون أموال عقارية ومنقولة تدر لهم دخلا أكبر من الأفراد الذين يكون آباؤهم فقراء.

- **المجازفة الرأس مالية:** تعد هذه الوسيلة أهم طرق الثراء، حيث كلما ارتفعت درجة المخاطرة زادت معها معدلات الربح والعوائد.

- **الحظ والصدفة:** يتيح عامل الحظ والصدفة لأفراد معينين فرصة ازدياد مواردهم الرأس مالية، فاكتشاف النفط أو الذهب مثلا في قطعة أرض يملكها أحد الأفراد يترتب عليه ارتفاع ملحوظ في قيمة أرضه، مما يضمن له دخلا مرتفعا.

ج- **الفرص:** يسمح الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمنه له من ظروف وفرص مواتية واحدا من أهم الأسباب التي تقود إلى التفاوت في الدخل، ففرص الشخص الذي يولد في عائلة فقيرة أقل من فرص الشخص الذي يولد في عائلة غنية، كفرص الحصول على التعليم والتدريب اللازمين لكثير من الأعمال ذات الدخل العالي، إضافة إلى محيط الأسرة ونفوذها، بل يتعدى ذلك إلى طريقة معاملة الأفراد كوجود القوانين، والتقاليد، والأعراف، والعادات التمييزية ليس على حسب المؤهلات وإنما حسب العرق، أو الدين، أو الانتماء السياسي، أو الأصل، أو غيرها من العوامل غير الأخلاقية، مما سيؤدي إلى منع بعض من الأعمال والحرف والوظائف عنهم، وهو الوضع الذي يكرس انقسام المجتمع على نفسه.

د- **الحروب والأزمات:** إن الظروف غير الطبيعية التي تسببها الحروب والأزمات تعتبر عاملا يساهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل، فتأثير الأزمة على الأفراد يكون تبعا لمستواهم الاقتصادي، فتأثير الأزمة يكون كبيرا وشديدا على ذوي الدخل المنخفضة بينما يقل تأثيرها على أصحاب الدخل المرتفعة¹.

إن الحروب والأزمات تساعد في ثراء الأغنياء فيما تعمل على زيادة تعاسة وبؤس الفقراء وأصحاب الدخل المنخفضة، وذلك من خلال خلق ظروف ملائمة لتحقيق أرباح غير مشروعة لأصحاب الثروات والملكيات على حساب الطبقات الفقيرة².

¹ سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص. 64.

² عبد العظيم عبد الواحد الشكري وباسمة نياز محسن، العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومتوسط إنفاق الفرد (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، المجلد 19، 2017، ص. 138.

ثالثا: قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل

هناك العديد من المعايير لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق ولعل أهمها:

1- المدى: يعتبر هذا المقياس من أبسط المقاييس المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، ويعرف المدى على

أنه الفرق بين أعلى مستوى للدخل، وأقل مستوى معبرا عنه كنسبة من متوسط الدخل، ويأخذ الصيغة التالية¹:

$$R = \frac{(\max y_i - \min y_i)}{u}$$

حيث أن:

y_i : يمثل دخل الفرد (i) حيث $i = 1, 2, \dots, n$ ؛

u : يمثل متوسط الدخل.

إذا كان الدخل الموزع توزيعا متساويا فإن قيمة المدى ستكون معدومة، وإذا كان فرد واحد يحصل على الدخل فإن قيمة المدى تساوي n ، وبالتالي قيمة المدى تقع بين الصفر والواحد، لكن ما يعاب على هذا المقياس أنه يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة.

2- متوسط الانحراف النسبي: يقوم هذا المؤشر بمقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل، ثم يتم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية²:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^n |u - y_i|}{nu}$$

يمكن التمييز بين القيم التالية لهذا المؤشر:

- إذا كان الدخل موزعا توزيعا متساويا فإن قيمة هذا المؤشر تكون معدومة؛

- إذا كان الدخل يحصل عليه فرد واحد في المجتمع فإن: $M = \frac{2(n-1)}{n}$

يأخذ مؤشر متوسط الانحراف النسبي التوزيع الكلي بعين الاعتبار على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين، ولكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر هو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير إلى شخص أغنى منه إذا كانا يقعان في نفس الجهة من متوسط الدخل.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص. 100-101.

² المرجع السابق، ص. 101-102.

3- التباين: يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استفادة من التفاوت، وهو يشبه مؤشر انحراف الوسط النسبي، إلا أنه يربع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل ومتوسط الدخل، ويجمع هاته الفروق المربعة، ويأخذ الصيغة التالية:

$$V = \frac{\sum_{i=1}^n (u - y_i)^2}{n}$$

4- منحى لورانز: يعتبر منحى لورانز وسيلة للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيا، في داخل مجتمع ما، ويعرف بأنه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل والنسبة التراكمية للوحدات المشكلة للدخل¹.

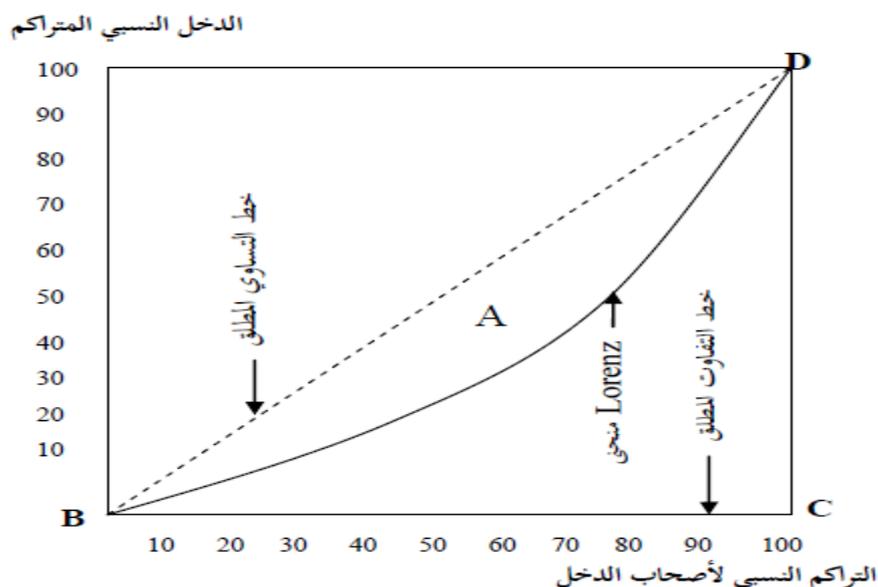
يعتمد منحى لورانز على تقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% لكل فئة أو فئات عشرية أي 10% لكل فئة، طبقا لتصاعد مستويات الدخل (الإنفاق)، ثم تحديد النسبة من الدخل (الإنفاق) الإجمالي الذي يخص كل مجموعة دخلية. استنادا إلى المعلومات المتوفرة حول توزيع الدخل (الإنفاق) في المجتمع. يمكن رسم منحى لورانز بإتباع الخطوات التالية²:

- ترتيب أفراد المجتمع محل الدراسة ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى؛
- استخراج التوزيع النسبي لمداخل الأفراد من الدخل الإجمالي حسب مستويات دخلهم من الأفقر إلى الأغنى (التوزيع التكراري لمداخل الأفراد)؛
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد من الأفقر إلى الأغنى، بحيث تكون نسبة السكان الذين ليس لديهم دخل مساوية للصفر، وتكون نسبة السكان الذين يحصلون على إجمالي الدخل مساوية للواحد أو 100% (التوزيع التكراري النسبي التراكمي للمداخل)؛
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد المقابل لنسبة الدخل التراكمية التي تحصل عليها الشريحة السكانية المقابلة في التوزيع التراكمي للسكان؛
- رسم مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع، حيث توضع الشرائح السكانية على المحور الأفقي، والأنصبة التراكمية للدخل على المحور العمودي.
- يمثل وتر المثلث العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، بحيث كل النقاط على الوتر تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية، أما منحى لورانز فكلما ابتعد عن الوتر كلما ارتفع تفاوت الدخل. والشكل البياني يظهر ذلك.

¹ Subrata Ghatak, **Introduction to development economics**, 3rd édition, Routledge, London and New York, 1998, p. 40.

² سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص. 189.

شكل رقم (7): منحني لورانتز



المصدر: ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، السعودية، 2009، ص. 203.

5- معامل جيني: يعتبر معامل جيني الذي يعتمد على منحني لورانتز أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع استخداما، ويعرف معامل جيني بأنه نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورانتز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث¹. وهو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد (العائلات) في مجتمع ما عن التعادل المطلق، وقيمه تتغير بين الصفر التي تعني بأن كل الأفراد أو العائلات لها نفس الدخل، وتعني المساواة الكاملة في توزيع الدخل، والواحد التي تعني عدم المساواة الكاملة، وهذا يعني أن شخص واحد أو عائلة واحدة في المجتمع تحصل على كل الدخل². كلما كان توزيع الدخل غير متساو فإن منحني لورانتز يبتعد عن خط التوزيع المتساوي، وتزيد حجم المنطقة الواقعة بين منحني لورانتز وخط 45° الذي يمثل خط التوزيع المتساوي، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع، وينخفض بانخفاضه³.

¹ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 66، الكويت، أكتوبر 2007، ص. 5.

² مارتن نيل بايلي وآخرون، النمو مع المساواة: هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة محمد فتحي صقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996، ص. 57.

³ David Gordon and Paul Spicker, **The international glossary on poverty**, Zed books LTD, New York, 1999, p. p. 71-72.

يمكن حساب معامل جيني رياضيا بالعلاقة التالية:

$$G = \frac{1}{(2n^2 \cdot u)} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n |y_i - y_j|$$

حيث:

G: معامل جيني؛

n: عدد أفراد المجتمع؛

u: الدخل المتوسط؛

y_i و y_j مداخيل الأفراد i و j على التوالي.

على المستوى العالمي يختلف معامل جيني من دولة إلى أخرى حسب درجة المساواة في توزيع الدخل، فبالنسبة للدول ذات التباين الكبير في توزيع الدخل نجد أن نسبته تتراوح بين 0.5 و 0.7، وهو على خلاف الدول ذات المساواة النسبية في توزيع الدخل، فنجدته محصورا بين 0.2 و 0.35. وفيما يلي جدول يظهر توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي.

جدول رقم (4): توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

معامل جيني	عدد الدول	نسبة الدول (%)	نسبة السكان (%)	متوسط معامل جيني
أقل من 0.26	17	14.3	7.0	0.222
0.26-0.37	47	37.3	48.7	0.314
0.37-0.48	42	33.3	37.0	0.411
0.48-0.59	14	11.1	7.7	0.514
أكثر من 0.59	5	4.0	0.3	0.639
إجمالي/متوسط	125	100	100	0.37

المصدر: علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 66، الكويت، أكتوبر 2007، ص. 8.

6- مؤشر ثيل: قام ثيل سنة 1967 بتقديم مؤشر للتفاوت، وفي سنة 1972 قام بتقديم بعض التطبيقات عليه، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا المؤشر على أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع التوقعات، حيث أن هذا المؤشر هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة

التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل¹. يحتوي هذا المؤشر على مكونين هما: مكون عدم عدالة التوزيع المتأتي من عدم العدالة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع إذا ما حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة (U_j) ، ومكون عدم العدالة داخل المجموعة. يعبر عن معامل ثيل رياضياً بالصيغتين التاليتين²:

$$T_1 = \frac{1}{n} \sum \text{Log} \frac{u}{y_i}$$

$$T_2 = \frac{1}{n} \sum \frac{y_i}{u} \text{Log} \frac{y_i}{u}$$

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية

هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية التي تعكس المستوى المعيشي، والتي سيتم التفصيل فيها فيما سيأتي.

الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية

تساهم التنمية البشرية في تعزيز النمو ورفع مستوى معيشة الشعوب من خلال تحسين وضعية الصحة والتعليم، فتشجيع التعليم والالتحاق بالمدارس وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية والتغذية الجيدة، والحصول على الماء النقي، والصرف الصحي له آثار هامة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

أولاً: التعليم

يعد الاستثمار في التعليم المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم يهدف إلى إكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية، والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته ويحسن من مستوى معيشة الفرد.

يعتبر التعليم أفضل وسيلة للأفراد من أجل تحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى نوعية التعليم والتي تعتبر مؤشراً على نوعية القوى العاملة في المجتمع، كما أنه يلعب الدور الهام والرئيسي في التنمية، إذ لا يمكن تصور مجتمع لا يستطيع أفرادها الإلمام بالقراءة والكتابة وتغلب عليه الأمية أن ينهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويصبح في عداد الدول المتقدمة.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص. 104.

² علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مرجع سابق، ص. 16.

يمكن تلخيص أهم المؤشرات التعليمية وفق تقارير التنمية البشرية في النقاط التالية¹:

- نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة؛
- نسبة الأميين إلى جملة السكان؛
- نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة والذين اشتركوا في برامج تعليم لا نظامية؛
- نسبة التسرب في المراحل الأولى من التعليم؛
- نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم في المراحل المختلفة للتعليم؛
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة؛
- متوسط عدد التلاميذ في الفصل في مراحل التعليم المختلفة؛
- نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ القسم على المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة؛
- نسبة التلاميذ في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

ثانيا: الصحة

يقصد بالصحة توفر كافة الإمكانيات الوقائية والعلاجية الملائمة والكافية كما وكيفا وتوزيع لضمان مستويات صحية لائقة، فعلى الأصدقاء الفردية والجماعية والمجتمعية عموما لا يعتبر مجرد غياب المرض بمختلف مظاهره مساويا للصحة، بل إن مفهوم الصحة يتعدى ذلك ليشمل حالة كلية من الرفاه للصحة المادية والجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع.

تشكل الصحة ركنا أساسيا من أركان تحقيق المستوى المعيشي اللائق، لأنها تشكل نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني، فالبقاء والحماية من المرض هما في صلب الرفاه البشري، فالتمتع بالصحة الجيدة تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم، أما تردي الصحة في حالات المرض والإصابة والعجز يقلص من القدرات الأساسية للإنسان.

فالاهتمام بصحة الفرد تعتبر الأساس لبقائه، فالرعاية الصحية تهدف إلى القضاء على الأمراض الوبائية وتوفير الخدمة الصحية اللازمة في حالة المرض، وذلك عن طريق المستشفيات أو غيرها من المصحات الطبية، ولاشك أن توفير الخدمات الصحية يعتبر من الحقوق الأساسية للأفراد.

¹ إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص. ص. 164-165.

يمكن اختصار أهم المؤشرات الصحية فيما يلي:

- توقع الحياة عند الولادة بالسنوات؛
- معدل الأمل في الحياة مع التمتع بالصحة عند الميلاد بالسنوات؛
- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)؛
- معدل وفيات الرضع (احتمالات الوفاة بين الميلاد والسنة الأولى من العمر لكل مولود حي)؛
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمالات الوفاة قبل سن الخامسة لكل 1000 مولود حي)؛
- معدل وفيات البالغين (احتمالات الوفاة بين سن 15 و 60 سنة لكل 1000 ساكن)؛
- نسبة وفيات الأمومة لكل 100.000 مولود حي؛
- معدل انتشار السل لكل 100.000 ساكن؛
- معدل حدوث السل لكل 100.000 ساكن لكل سنة؛
- معدل انتشار فيروس الإيدز بين الكبار البالغين من العمر 15 سنة فما فوق لكل 100.000 ساكن.

ثالثا: السكن والمياه المؤمنة والصرف الصحي

يمثل السكن حاجة من الحاجات الأساسية للإنسان، والظروف الحسنة للإسكان تترك آثارا إيجابية عليه. الإسكان اللائق يرتبط ارتباطا قويا بالتقدم في مجالات الصحة والمعرفة كما يرتبط أيضا باستقرار المجتمعات. إلا أن في العالم من يعيش بلا سكن ولا مأوى، ومن توفر لهم ذلك فهم يعانون الاكتظاظ الشديد، والسكن دون المعايير والإمكانات الهزيلة للحصول على الماء والصرف الصحي المؤمنين، ففي سنة 2003 بلغ عدد السكان الذين يقطنون الأحياء الفقيرة بثلاث سكان العالم النامي، وما يقارب 5/1 السكان أغلبهم سكان الأرياف، لا تتوفر لديهم المياه المؤمنة فهم يعتمدون على موارد الأرض في حياتهم المعيشية، كما يفتقرون إلى فرص الحصول على الكهرباء والخدمات التي توفرها بما في ذلك الإنارة والتبريد والاتصالات والقوة الآلية، علما أن هذه الخدمات جوهرية لتوفير التعليم والرعاية الصحية وخلق فرص العمل المنتجة. إن انعدام السكن اللائق والمياه المؤمنة والصرف الصحي المحسن تترك الناس عرضة لكل الأمراض والتحديات المفاجئة كما تؤدي إلى ارتفاع نسب الوفيات خاصة بين الأطفال.

الفرع الثاني: المؤشرات الديموغرافية

تتمثل في دراسة وتحليل تطور أربعة مؤشرات أساسية وهي: معدل الولادات، معدل الوفيات، الأمل في الحياة ومعدل الإعاقة (وهم الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد أعمارهم عن 65 سنة) تحت فرضية أن هذه المؤشرات تعكس درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول.

أولاً: حجم السكان

من بين الخصائص الديموغرافية هو زيادة حجم السكان، فبالنسبة للأسر الفقيرة يلاحظ ارتفاع عدد أفرادها نتيجة انخفاض تكلفة الحصول على طفل إضافي حسب اعتقاد الأبوين، بالإضافة إلى مساعدة الأبناء للأسر مادياً بالعمل المبكر، وكذلك توقع رعايتهم للأبوين عند المرض والشيخوخة، وكذلك الاعتقاد أن الأسر كبيرة الحجم هي الأمل في العمل المستقبلي بالرغم من انخفاض دخلها. ويحدث العكس بالنسبة للأسر ميسورة الحال أين ينخفض متوسط عدد أفرادها.

ثانياً: نسبة الإعاقة العمرية

هي نسبة إجمالي المعالين (أي الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد أعمارهم عن 65 سنة) إلى مجموع السكان أو الأفراد الذين هم في سن العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة إلى 65 سنة). على العموم ترتفع نسبة الإعاقة العمرية في الأسر الفقيرة نتيجة تحسين الخدمات الصحية المقدمة وانخفاض الوفيات وزيادة نسبة الشباب. على عكس الأسر الغنية التي ينخفض فيها نسبة الإعاقة العمرية.

ثالثاً: العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع

تتقدم الحالة الصحية العامة كلما تزايد العمر المتوقع عند الميلاد، والقضاء على الأمراض المستعصية وقلت وفيات الرضع، كل هذا يدل على الرعاية الصحية الجيدة للأم والأطفال على حد سواء، وكذلك التغذية السليمة والتطعيم المنتظم. هذا دليل على تحسن الحالة الصحية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مثل توفير خدمات الرعاية الصحية كخدمات الأمومة والطفولة والتحصين ضد الأمراض مثل شلل الأطفال وكذلك برامج مكافحة الجفاف، وتحسين مستوى تعليم الأمهات والأباء ونوع المهن، وعمر الأم عند الانجاب وعدد الأطفال الذين تنجبهم خلال فترة الخصوبة، وتوفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي.

المطلب الثالث: خطوط الفقر

يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر أحد الأساليب الأوسع استخداما لقياس وتحليل نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم.

إن خط الفقر هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة، والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة.

الفرع الأول: خط الفقر المطلق

هو الخط الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، أي هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية والسلع غير الغذائية الضرورية، والمتمثلة في الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم، الصحة والنقل، وعلى أساس ذلك فالفرد الذي يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيرا¹.

يمكن قياس خط الفقر المطلق بالاعتماد على طريقتين هما:

أولا: خط فقر الغذاء (الفقر المدقع)

هناك طريقتان لحساب خط فقر الغذاء هما:

1- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية: وفقا لهذه الطريقة يساوي حد الفقر الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون كافيا لمقابلة احتياجات الطاقة الغذائية المحددة من طرف منظمي الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والتغذية التابعين لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تقوم بتقدير احتياجات الأفراد من السرعات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط. يمكن تقدير دالة تكلفة السرعات الحرارية على أساس المعادلة التالية:

$$\ln y_f = a + bc$$

¹ عدنان داود محمد العذاري وهدي زوير مخلف الدعيمي، مرجع سابق، ص. 47.

حيث أن:

y_f : إجمالي الإنفاق على الغذاء؛

c : استهلاك السعرات الحرارية والمقدرة بـ 2400 سعرة حرارية للفرد العادي يوميا.

واستنادا إلى المعاملات المقدرة a و b يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$Z_f = e^{a+bc}$$

إذا كانت موارد الفرد لا تسد الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان من دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة، فهذا يعني أننا أمام ظاهرة الفقر المدقع، والذي يمس بصورة أساسية حقوق الديمومة والبقاء وفي مقدمتها الحق في الحياة، فهذا يعني وصول الفرد إلى أدنى مستوى من المعيشة، ويحسب الفقر المدقع على أساس تكلفة السعرة الحرارية الواحدة، وذلك بالاستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة.

2- طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية (خط الفقر الأدنى): تركز هذه الطريقة على وضع خط فقر يركز على تقدير تكلفة الحاجات الغذائية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة، ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون في التغذية بما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني. يمكن كتابة معادلة خط فقر الغذاء على الشكل التالي¹:

$$Z_f = \sum P_j \times X_j$$

حيث أن:

Z_f : خط الفقر الغذائي؛

X_j : ترمز إلى حزمة السلع (الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية بالكميات)؛

P_j : أسعار السلع.

تعتبر طريقة تقدير خط الفقر وفق الطاقة الغذائية أكثر واقعية عن طريقة تقدير خط الفقر وفق الاحتياجات الأساسية لعدة اعتبارات تتمثل في الآتي²:

- أن خط الفقر وفق طريقة الطاقة الغذائية يقدر على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي من المواد الغذائية وليس على أساس المواد الغذائية التي تحدد وفق اعتبارات غذائية معينة، والتي حددته طريقة الاحتياجات الأساسية؛

¹ علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص. 5-6.

² الطيب لحيلج ومحمد حصاص، مرجع سابق، ص. 177.

- أن تكلفة المواد الغذائية في طريقة الطاقة الغذائية تحسب وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة كما تقترحه الطريقة الثانية.

ثانيا: خط فقر الغذاء مضافا إليه احتياجات أخرى ضرورية (خط الفقر الأعلى)

إن الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الإنسانية لا يمكن حصرها في الاحتياجات الغذائية فقط، بل تعداها إلى احتياجات أخرى ضرورية غير غذائية مثل السكن والملبس والمواصلات وغيرها من الحاجات الأخرى التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد أو الأسر، إلا أن القياس الكمي للاحتياجات غير الغذائية يعتبر أمر في غاية الصعوبة نظرا لطبيعة هذه الاحتياجات، لذا فقد تم حساب خط فقر غير الغذاء بناء على خط فقر الغذاء، حيث يتم تعديل خط فقر الغذاء Z_f بزيادته بنصيب الإنفاق على السلع غير الغذائية للأسر التي حققت الإنفاق على الاحتياجات الغذائية الأساسية¹. ويمكن كتابة خط فقر غير الغذاء على الشكل التالي²:

$$Z_n = \varphi \sum P_j \times X_j$$

حيث أن:

Z_n : خط فقر غير الغذاء (إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية)؛

φ : معامل التحويل.

ويكون خط الفقر الكلي هو مجموع خط فقر الغذاء وخط فقر غير الغذاء، أي:

$$Z = Z_n + Z_f$$

وقد طبقت هذه الطريقة لتقدير خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذ معامل التحويل φ

على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق، وقد قدر وقتها على أنه يساوي 3.

الفرع الثاني: خط الفقر النسبي

تعتبر طريقة خط الفقر النسبي من أكثر الطرق استعمالا من طرف الدول الصناعية، فهو خط يتأرجح تبعا لمستوى المعيشة.

طبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط في وقت ما وفي زمان ما، وعموما يتم

استعمال النسبة 2/1 أو 3/2 من الدخل المتوسط، أو الحد الأعلى لدخل 10 % من السكان الأدنى دخلا.

¹ المرجع سابق، ص. 178.

² علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص. 5.

الفرع الثالث: خط الفقر الدولي

لأغراض المقارنات الدولية اعتمد البنك الدولي خطين للفقر يتم من خلالهما تقسيم المجتمع إلى من يقع إنفاقهم دون الخط (فقراء)، ومن يقع إنفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء). يعادل خط الفقر الأول دولار/يوم، ويعد بذلك معيارا لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقرا، وبالتالي فهو يمثل خط الفقر المدقع. أما الخط الثاني فيعادل دولارين/اليوم، ويقوم البنك الدولي بنشر وتحديث بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام سلة السلع الغذائية وغير الغذائية.

خلاصة الفصل الثاني:

يعبر مستوى المعيشة عن أسلوب أو طريقة للعيش، ويتضمن العديد من الأبعاد: بعد اقتصادي، بعد إنساني، بعد سياسي، بعد وقائي وبعد ثقافي. وتختلف مستويات معيشة السكان من بلد لآخر، وفي نفس البلد من منطقة لأخرى، ومن فئة اجتماعية لأخرى، وذلك لأسباب نظامية ترجع لعوامل دولية من جهة، وثروة البلاد وسياستها من جهة أخرى، ولأسباب غير نظامية تتعلق بالفرد والأسرة وخصائصهما مثل: انخفاض مستوى التعليم، حجم الأسرة وموقع الأسرة بين الريف والحضر.

يعد مستوى المعيشة ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة، وهذه الظاهرة لها خصوصيتها المجتمعية الإقليمية، ففي ظل البدايات الأولى للفكر الرأسمالي تم إهمال دراسة مستوى المعيشة باعتباره من المسلمات، أما في القرن التاسع عشر فقد تميز الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالراديكالية، حيث أقصي دراسة مستوى المعيشة باسم الحرية الاقتصادية، فحسبهم يعد النظام الاقتصادي الحر أحسن نظام اقتصادي ممكن أن يحقق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية. لكن في القرن العشرين بدأت ظاهرة دراسة مستوى المعيشة تندمج في النظرية الاقتصادية كامتداد للتحليل الاقتصادي، ومن ثم وبصفة تدريجية كمحل اهتمام للنظرية الاقتصادية، وبدأ مصطلح الفقر لا يفارق مصطلح الثروة، إضافة إلى ظهور أفكار كان هدفها بناء تصور مثالي للرفاهية الاجتماعية كهدف أساسي للمجتمع، وهو ما يطلق عليه اقتصاديات الرفاهية.

بالموازاة مع تطور النظام الرأسمالي في ظل الفكر التقليدي، والذي ترتبت عنه بروز طبقة عاملة بائسة، وطبقة غنية، ظهر تيار فكري قوي لمعارضة ونقد النظام الرأسمالي بدءا بالتيار الإصلاحية ثم الفكر الماركسي. وقد بينت الاشتراكية أن إنتاج الثروة يصاحبه خلق للفقر من خلال الاستغلال والقهر والبطالة، ومن هذا المنطلق فالحق على الفقر لا يتم إلا بالقضاء على الطبقة الغنية، ومصادرة أموالهم وحرمانهم من ثروتهم، وإلغاء الملكية الخاصة للوصول إلى مجتمع مثالي.

قسم الفكر الإسلامي مستوى المعيشة إلى ثلاثة أقسام مرتبة تصاعديا وهي: حد الكفاف، حد الكفاية وحد الرفاهية (تمام الكفاية)، وذلك تبعا لتقسيمه للحاجات انطلاقا من أهميتها للفرد، وذلك إلى ثلاث مستويات مرتبة تصاعديا هي الأخرى، وهي: الضروريات، الحاجيات والكماليات.

تتباين المقاربات الفكرية في نظرتها لمستوى المعيشة، وانعكاس ذلك على التوجهات والسياسات العامة الممكنة والمطروحة لمعالجة مشكل ما في الاقتصاد، ومن أهم هذه المقاربات نجد: مقارنة الرفاهية (المنفعة)، مقارنة الحاجات الأساسية، مقارنة الاستطاعة (القدرة) ومقارنة التنمية البشرية، وقد اختلفت هذه المقاربات فيما بينها

كنتيجة لانتقال مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى المفهوم الاجتماعي الإنساني الذي يركز على الفرد.

يتضمن مستوى المعيشة حدين مختلفين هما: الرفاهية أي الحصول على مستوى معيشي لائق ويتعلق الأمر بتوسيع نطاق الخيارات، أما الفقر أو تدني مستوى المعيشة فهو يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للإنسان، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين.

تسعى معظم الدول في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع لسكانها، فالارتفاع بمستوى المعيشة يعتبر من ضروريات الحياة، وحتى تتمكن الدول من التعرف على التقدم المحقق في مستوى الرفاه لا بد من قياس المستوى الذي وصلت إليه، وذلك بالاعتماد على العديد من المؤشرات: مؤشرات اقتصادية تتمثل في نصيب الفرد من الدخل، الاستهلاك وعدالة توزيع الدخل والإنفاق، مؤشرات اجتماعية كالتعليم والصحة والسكن وشروطه، مؤشرات ديموغرافية كمعدل الولادات والوفيات ونسب الإعالة، بالإضافة إلى خطوط الفقر المختلفة.

الفصل الثالث:

آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى
المعيشة

تمهيد:

تمثل دراسة آثار السياسة النقدية على مستوى المعيشة إحدى أهم الدراسات في إطار العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو وخفض الفقر، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. في هذا الشأن تتدخل السياسة النقدية لتصحيح الإختلالات ذات الطابع النقدي، بالتأثير على العرض النقدي لتحقيق الاستقرار في الأسعار بما يتيح نمو أفضل للناتج وأن يكون محابيا للفقراء، وتوزيع الثروة المحققة توزيعا عادلا لا يستثني الفئات الهشة والمحدودة منه.

وعليه، تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي من خلال الدور الذي تمارسه قنواتها في تخفيف التباين في الدخل، وخفض الفقر في المديين القصير والطويل، فعلى الرغم من الجدل القائم بين النقديين والكينزيين حول الفعالية النسبية للسياسة النقدية في المجال الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من الباحثين المطالبين بدور أوسع للسياسة النقدية من حيث تحفيز النمو وتخفيض البطالة، والتباين الحاصل في الدخل، كونها إستراتيجية فعالة لتخفيض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة سواء في الدول المتقدمة أو النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة.

وبغرض الإحاطة بالموضوع تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: آليات تأثير السياسة النقدية في التضخم ومستوى المعيشة؛

المبحث الثاني: آليات تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة؛

المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة عبر قناة سعر الصرف.

المبحث الأول: آليات تأثير السياسة النقدية في التضخم ومستوى المعيشة

يشكل انحراف المتغيرات الاقتصادية عن مستوياتها التوازنية أهم القنوات التي تمر من خلالها آثار التضخم في مكونات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي يتميز الفقر بكونه إحدى مكوناتها، حيث يعد التضخم أحد المتغيرات المفسرة لمستوى المعيشة في الاقتصادات العالمية، وخاصة تلك التي تشهد تسارعا في معدلاته، فهو يشكل عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يساهم في رفع معدلات الفقر وزيادة شدته.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر ظاهرة التضخم واحدة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بغض النظر عن درجة نموها ومستويات تطورها، وتباين أنظمتها الاقتصادية، واختلاف فلسفاتها الاقتصادية والاجتماعية، واختلاف الأسباب والمسببات، بحيث يمكن القول بأن موجة التضخم أصبحت ظاهرة عالمية، تسود معظم دول العالم، بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة، بحيث أصبحت هذه الظاهرة من أهم الموضوعات التي تحتل موضع الصدارة في الدراسات الاقتصادية والنقدية.

الفرع الأول: تعريف وأنواع التضخم

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة، أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية، وذلك بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأبعاد.

أولا: تعريف التضخم

على الرغم من الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة التضخم إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف هذه الظاهرة، فقد عرف التضخم بأنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات¹. كما يعرف أيضا بأنه تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد سواء على المستوى المحلي أو الدولي². كما يمكن تعريفه أيضا بأنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات عبر الزمن³.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص. 389.

² Alain Siaens, **Monnaie et Finance**, édition A. de Boeck, Bruxelles, 1981, p. 130.

³ Rudiger Dornbusch et autres, **Macroéconomie**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, p. 233.

إضافة إلى ذلك عرف التضخم بأنه ازدياد حجم السيولة النقدية المتداولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة لكمية السلع المعروضة للبيع، فينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار السلع¹. انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدته النقد.

إن التعريف السابق يحمل في طياته العديد من الملاحظات، والتي تتمثل فيما يلي:

1 - أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، وهذا لا يعني أن يكون الارتفاع في كافة أسعار السلع والخدمات، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون مستمراً، وأن يستبعد الارتفاع لمرة واحدة فقط²؛

2 - ليس كل ارتفاع في الأسعار يمكن أن يكون ظاهرة تضخمية، فزيادة المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع كافة أسعار السلع والخدمات في المجتمع لن يؤدي إلى اختلال في الأسعار النسبية أو الحقيقية، أي أنه مجرد انخفاض في قيمة النقود دون تحقيق أي انخفاض في القدرة الشرائية لحائزيها³، نتيجة ارتفاع مداخيلهم؛

3 - لا يمكن اعتبار زيادة الأسعار ظاهرة تضخمية إذا كانت هذه الزيادة تحمل في ثناياها آليات توقفها، فالزيادة التضخمية هي تلك التي تخضع لتطور أسي بمعنى أن الزيادة تؤدي إلى زيادة أخرى، دون أن تتوفر آليات التوقف الذاتي لهذه الظاهرة.

ثانياً: أنواع التضخم

هناك العديد من أنواع التضخم، إلا أن هذه الأنواع ليست منفصلة عن بعضها البعض، فقد يتضمن نوع ما من التضخم نوعاً أو أنواعاً أخرى، كما أن حدوث أحد الأنواع قد يفضي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى.

1- التضخم حسب القطاع الذي يحدث فيه: يختلف التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك عن التضخم الذي ينشأ في قطاع الاستثمار، ويفرق كينز بين هذين النوعين من التضخم ويستند في هذه التفرقة إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم، ومن هنا ينقسم التضخم إلى نوعين⁴:

¹ فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص. 145.

² مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص. 363.

³ ارجع إلى: - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص. 249؛

- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص. 71؛

- أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص. 79.

⁴ أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 365-366.

أ- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح قدرية عالية.

ب- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار، والذي يحقق للمنتجين في صناعات سلع الاستثمار أرباحا قدرية.

يجمع كينز بين نوعي التضخم السابقين ويطلق عليه اسم "التضخم الربحي"، وهذا النوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما الكامل والجزئي، أما الأول فهو تضخم حقيقي وهو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج، بحيث تصبح فيه مرونة عرض هذه العوامل صفرا، فإذا ازدادت كمية النقود فإن الأسعار سترتفع بمعدل يتناسب تماما مع الزيادة في كمية النقود، أما النوع الثاني فيظهر عند الزيادة في كمية النقود والتي يصحبها زيادة في نفقات الإنتاج للوحدة، وزيادة في حجم الإنتاج في نفس الوقت¹.

2- التضخم حسب درجة التشغيل في الاقتصاد الوطني: يميز كينز حسب هذا المعيار بين نوعين من التضخم²:

أ- التضخم غير الحقيقي: يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي وزيادة حجم التشغيل، أي أن زيادة الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا، ولذلك يطلق عليه أحيانا التضخم الجيد، الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار.

ب- التضخم الحقيقي: يطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعلي زيادة مماثلة في السلع والخدمات المتاحة للشراء، وذلك لانعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب ارتفاعا في المستوى العام للأسعار.

3- التضخم حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار: وفق هذا المعيار قد يكون هناك تضخم دون أن يصاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فقد توجد فعلا اتجاهات تضخمية في الأسواق، ومع ذلك فإن الأسعار لا ترتفع نظرا لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار، ويدخل في هذا النطاق ثلاثة أنواع من التضخم:

¹ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص. 43.

² أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 366.

أ- **التضخم الطليق**: إذا لم تتدخل السلطات العامة أو الدولة في مجرى حالة التضخم التي يعيشها الاقتصاد الوطني، وتركته ينمو حراً طليقاً، فستكون أمام ما يعرف بـ "التضخم الطليق أو المفتوح". وهذا النوع من التضخم يظهر أثره بصورة مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار، ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، ومن ثم ترتفع الدخول عموماً¹؛

ب- **التضخم المكبوت**: يحدث هذا النوع من التضخم في الأقطار التي تتدخل حكوماتها في الحياة الاقتصادية، وتعمل على تثبيت الأسعار وخاصة أسعار السلع الضرورية، وتمنعها من الارتفاع أو تسمح لها بالارتفاع في حدود ضيقة في خلال فترة من الزمن، بالرغم من وجود اتجاه واضح لارتفاعها بشدة لو تركت لقوى السوق الحر، أو تقوم الحكومة بتقديم أمانات مالية إلى المنتجين، أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم، و ذلك حتى يتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم ثابتة، ويحدث هذا على وجه الخصوص بالنسبة للسلع الضرورية.

ج- **التضخم الكامن**: التضخم الكامن يصيب الدخل الوطني النقدي في شكل زيادة كبيرة في هذه الدخول، دون أن يسمح لها بأن تجد منفذاً طبيعياً لها في شكل زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار، أي أنه ينشأ نتيجة تضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك بسبب تدخل الدولة في نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يشتري أكثر منها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل، حيث تعجز من أن تمكن الفرد من مبادلتها بسلع. ويسود هذا النوع من التضخم في أوقات خاصة كالحروب مثلاً.

4- **التضخم حسب مصدره**: وفق هذا المعيار يفرق بين نوعين من التضخم هما:

أ- **التضخم المحلي**: وهو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني، والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة تلك الاختلالات؛

ب- **التضخم المستورد**: وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة انتقال التضخم من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة عن طريق التصدير.

5- **التضخم حسب حدته**: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للتضخم:

أ- **التضخم الزاحف**: يطلق عليه البعض التضخم المتدرج، ويتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة تتراوح ما بين 2% إلى 3% سنوياً².

¹ مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 40.

² ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص. 406.

ب- التضخم الماشي: يحدث هذا التضخم عندما يكون هناك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود 5% إلى 10% سنويا.

ج- التضخم الراكض: يكون بين التضخم الماشي والتضخم الجامح، أي أن معدلات التضخم تكون بين 10% و50%.

د- التضخم الجامح (المفرط): يتمثل في ارتفاع عنيف وبمستويات كبيرة في أسعار كافة السلع، وبسرعة قد تصل إلى 50% سنويا أو أكثر¹، بحيث تدخل حركة ارتفاع أسعار السلع في حلقة مفرغة من الزيادات الكبيرة والمتتالية.

هـ- التضخم المتقلب: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بجرية وبمعدلات كبيرة في فترة تالية أخرى... وهكذا².

الفرع الثاني: أسباب التضخم

تعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أنها تستتر خلف الطلب، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم.

أولا: التضخم الناشئ عن الطلب

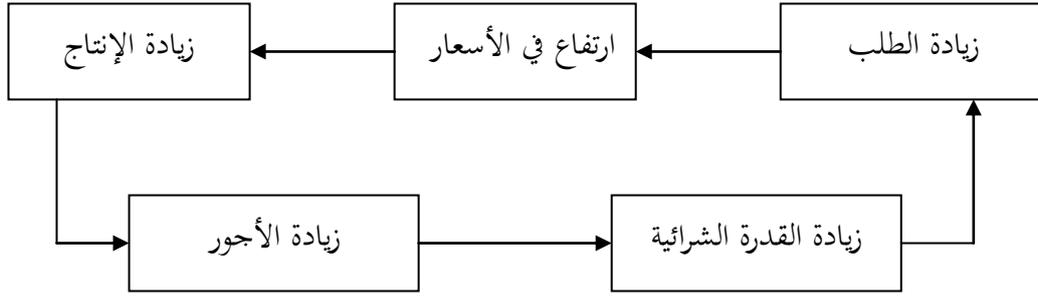
طبقا لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي³، وقد قدم كينز في تحليله لظاهرة التضخم صورة عن التضخم من خلال الطلب، والذي يأخذ شكل حلقة حلزونية، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض، سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة ستدفع المشروعات إلى الإنتاج وخاصة عنصر العمل، ومن ثم زيادة معدلات الأجور أي زيادة القوة الشرائية لكافة عناصر الإنتاج وخاصة العمل، وبالتالي زيادة الاستهلاك، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى، وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار... وهكذا. ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:

¹ بلعروز بن علي، مرجع سابق، ص. 148.

² أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 369.

³ مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص. 376.

شكل رقم (8): التضخم الناتج عن فائض الطلب



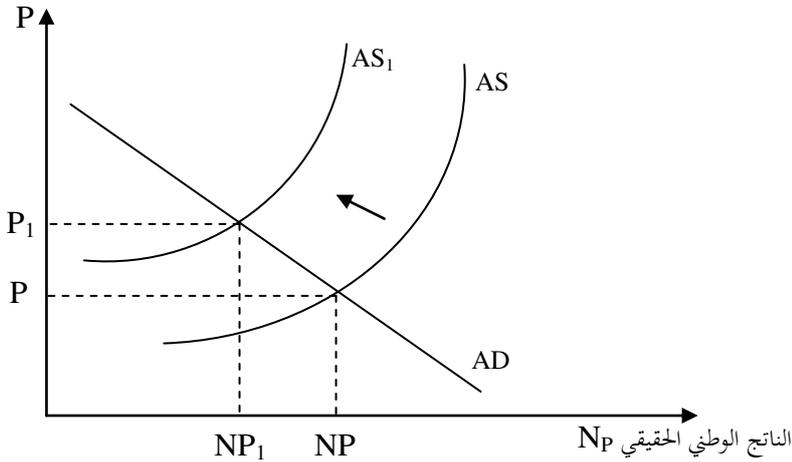
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

يوضح هذا الشكل كيف أن الزيادة الأولى أو الأصلية في الطلب (الدائرة الأولى) تؤدي إلى زيادة إضافية (الدائرة الثانية) وهكذا، فإذا لم تتوقف هذه الحركة فإننا ندخل فيما يسمى بـ "الطريق الجهنمي للتضخم".

ثانياً: التضخم الناشئ عن العرض

يحدث التضخم في هذه الحالة عن طريق زيادة في التكاليف، وذلك عندما تلجأ عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر من الناتج الكلي، وينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار نظراً لزيادة تكاليف عوامل الإنتاج. يمكن توضيح تأثير زيادة العرض الكلي على المستوى العام للأسعار باستخدام الشكل البياني التالي:

شكل رقم (9): التضخم الناشئ عن العرض



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص. 201.

يلاحظ من الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي (AS) مع بقاء الطلب الكلي ثابتاً، فترتفع الأسعار من (P) إلى (P₁).

ثالثا: نظرية التضخم الهيكلي

وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، ويتمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة التي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والتيارات الاقتصادية، وترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع¹، فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج، وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد مثل: السكان، أو شكل المشروعات، أو هيكل الأسواق، وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، فهو يرتب نتائج متميزة تنعكس على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية.

أولا: إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي

يمكن إيضاح آثار التضخم على أصحاب الدخل من خلال التطرق إلى تأثيره على كل فئة من فئاته.

1- تأثير التضخم على أصحاب الدخل الثابتة: تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والفوائد على الاستثمارات (فوائد سندات وغيرها)، والمعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة².

تعتبر هذه الفئة من بين الفئات الأكثر تضررا بفعل التضخم، ولذلك تحاول الحكومات التقليل من حدة هذه الآثار وخاصة على أصحاب المعاشات، وذلك بتعديل دخولهم بانتظام لتعكس التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومع ذلك فإن الجزء الأعظم من خطط المعاشات للعاملين في القطاع الخاص ولدى الحكومة غير الاتحادية لا تتمتع بحماية من التضخم³.

2- تأثير التضخم على أصحاب المرتبات: وتشتمل على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، وتتمتع دخول هذه الفئة بثبات نسبي أقل من الفئة الأولى.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. ص. 134 - 135.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 153.

³ باري سيحل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص. 594.

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة، ولكن عادة ما تحصل زيادات في الدخل النقدية (المرتبات)، التي قد تؤدي إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار على تناقص الدخل الحقيقية، وبالمقابل فإن الدخل الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار، وبما أن الانخفاض السريع والحاد في الأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوبا عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي والإنتاجي خاصة، فقد يتعرض البعض من أصحاب هذه الدخل إلى انقطاع دخولهم نتيجة لفقدانهم لعملهم.¹

3- تأثير التضخم على أصحاب الأجور: تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه الدخل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في الدخل النقدية لهذه الفئة، أما مدى توافق ارتفاع الدخل النقدية مع ارتفاع الأسعار فيتوقف على عوامل كثيرة قد يكون من بينها مقدرة الاتحادات العمالية على رفع معدلات الأجور بنسبة قريبة من معدل ارتفاع الأسعار، وبشكل سريع يتلوا ارتفاع الأسعار مباشرة.

4- تأثير التضخم على المشروعات: يختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة، لأن أصحاب المشروعات غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم، لأن هذه الدخل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار*، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فالأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

ثانيا: التضخم والبناء الاقتصادي

تتعدد آثار التضخم على العناصر الأساسية للهيكل الاقتصادي، كما تختلف هذه الآثار تبعا لنوعية التضخم ومدى رد فعل مختلف الجماعات والأجهزة الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في الأداء الوظيفي لتلك العناصر.

1- إعادة توزيع الثروات: تعتبر إعادة توزيع الثروات نتيجة للتضخم امتدادا للتغيرات في حصص فئات المجتمع من الناتج الوطني الحقيقي، والفئات التي انخفضت دخولها الحقيقية خلال التضخم قد تقوم بالتصرف في جزء من ثروتها أو كلها بالبيع، بهدف المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادت عليه سابقا، أو مساندة النمط الجديد للاستهلاك الذي أفرزه التضخم. ومن الأسباب التي تدفع أصحاب هذه الممتلكات إلى بيعها هو ارتفاع قيمتها

¹ مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص. 190.

* بشكل عام لا ترتفع النفقات بنفس معدل ارتفاع الأسعار بل بمعدل أقل، وإن كانت تختلف عن بعضها من حيث قرب أو بعد نسبة ارتفاعها من معدل ارتفاع الأسعار.

بمعدلات تفوق الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبهذا تنتقل ملكية هذه الأصول من فئة تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئة تزايدت دخولها الحقيقية بفعل التضخم.

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم، يؤدي إلى إلحاق الخسارة بالدائنين واستفادة المدينين، خاصة عندما تطول آجال مثل هذه الديون، أما مقدار خسارة الدائن أو ربح المدين فإنه يتوقف على عاملين¹ هما: معدل التضخم ومعدل الفائدة.

2- تأثير التضخم على جهاز الأثمان: يؤدي التضخم إلى حدوث ارتفاعات مستمرة ومنتتالية في مستويات الأسعار، إلا أن هذا الارتفاع ليس واحدا بالنسبة لكل السلع، فهناك سلع ترتفع أسعارها بنسبة أعلى من غيرها، وهذا ما يطلق عليه "الأثر التموجي للتضخم"². فعادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من أسعار السلع الإنتاجية، ويعني ذلك أن هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية يكون أكبر من هامش الربح بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، وينعكس ذلك على مقدرة القطاعات الاستهلاكية في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى حصول عناصر إنتاجها (الأجور، الفوائد والأرباح) على دخول مرتفعة، ومن ثم تحقق معدلات نمو مرتفعة، وذلك مقارنة بالقطاعات الإنتاجية التي تحقق أرباحا منخفضة، ولن تتوفر لها الإمكانيات المالية لزيادة الاستثمار، فيحدث نمو متواضع في هذه القطاعات الأخيرة من جهة، كما أن توزيع الدخل في داخل تلك القطاعات يتم لصالح رأس المال (الأرباح والفوائد) على حساب العمل (الأجور) من جهة أخرى³.

وبذلك يحدث تدهور في كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاستهلاكية، وبذلك يتعد هذا الجهاز عن الرّشادة الاقتصادية.

3- تأثير التضخم على هيكل التسويق والتوزيع: يؤدي التضخم عادة إلى تنشيط الدورة التجارية والصناعية، فتزدهر التجارة وتزداد قنوات التسويق وتزداد أسعار التجزئة بصورة أكبر من أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ومن ثم يزيد تضخم الأسعار. فالتضخم يساهم في خلق قطاع تجاري مكلف لا يضيف قيمة مضافة حقيقية للسلع، ولكنه يرفع من القيمة النقدية لأسعار السلع، وهو عادة قطاع ذو كفاءة اقتصادية متواضعة⁴.

¹ مروان عطون، أسعار صرف العملات، مرجع سابق، ص. 255.

² J. Huston Mc Culloch, **Money and inflation**, Academic press, New york , 1982, p. 95.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص. 142.

⁴ سلمان بوذياب، مرجع سابق، ص. 215.

ثالثا: التضخم والتوازنات الاقتصادية الكبرى

يؤثر التضخم على التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلال ما يلي:

1- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى، وما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على مستوى الاقتصاد.

أ- عندما يكون الاقتصاد بعيدا عن مستوى التشغيل الكامل: تزداد مرونة الإنتاج، لأن ارتفاع الأسعار يمكن أن يقابله زيادة في الإنتاج، طالما كانت هذه الزيادة تحقق لرؤوس الأموال الموظفة المعدلات المناسبة من الأرباح التي لا تقل كثيرا عن مجالات التوظيف الأخرى.

ب- عندما يقرب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل: هنا تقترب مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة الارتفاع في الأسعار، ويؤدي إلى انتشار المضاربة، وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا بدوره يزيد في ارتفاع الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي والعقارات. وتتميز هذه الفترة أيضا بانصراف رجال الأعمال عن توظيف أموالهم في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد، لأن الهدف يصبح تحقيق الربح، وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع التي قد تعتمد الحكومة إلى تجميد أسعارها، ويتجهون إلى إنتاج السلع الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال التضخم، الذي كلما اقترب الاقتصاد أكثر من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات، وانعكست آثارها سلبيا على النشاط الاقتصادي¹.

2- العلاقة بين التضخم والبطالة: من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد وهذا ما يطلق عليه "منحنى فيلبس"، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا والعكس صحيح، وفي ظل السياسات الاقتصادية فإن هذه العلاقة تحكمها توقعات الأفراد ومعدى السياسات الاقتصادية. غير أن هذه العلاقة توقفت خلال أزمة الركود التضخمي، ويرجع السبب وراء توقفها إلى صدمات العرض بجانب عامل التوقعات.

3- العلاقة بين التضخم وسعر الصرف: ينتج عن التضخم النقدي ارتفاع في أسعار تكلفة عناصر الإنتاج مما يرفع أسعار السلع الوطنية، فتراجع قدرتها التنافسية أمام السلع المستوردة التي تباع بأسعار أدنى، عندئذ يتراجع الطلب

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، عمان، 2002، ص. 316.

على السلع الوطنية في الأسواق الخارجية، فتتراجع الصادرات كما يتراجع الطلب على السلع الوطنية لصالح السلع المستوردة، فيزيد الاستيراد وينتج عن ذلك عجز في الميزان التجاري.

إن القدرة الشرائية للنقد الوطني تتراجع بذات معدل التضخم النقدي، وهذا ما يدفع المواطنين إلى التحلي عن العملة الوطنية مقابل الحصول على عملات أجنبية، وذلك للحفاظ على قدرتهم الشرائية، فيزداد الطلب على العملات الصعبة، ويرتفع سعر صرفها مقابل العملة الوطنية، مما يؤدي إلى تدهور في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية¹.

المطلب الثاني: قنوات تأثير التضخم على مستويات المعيشة

يعد التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل سلبي على معدلات الفقر، حيث تبرز بوضوح آثاره على فئات المجتمع التي توصف بمحدودية دخولها وتدني مستوياتها المعيشية، خصوصا في ظل تناقص قدرة هذه الفئات على حماية نفسها ومقاومة الضغوط التضخمية مقارنة مع فئات المجتمع الأخرى ذوي الدخل المرتفعة، وتتضح تبعات التضخم وتداعياته على معدلات الفقر من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة عبر قناتي النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل، الأمر الذي يقتضي من صانعي السياسة النقدية معالجة التضخم وإدارته على النحو الذي يضمن التوزيع العادل للثروات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي يخدم وضعية الفقراء ويحسن من مستواهم المعيشي.

الفرع الأول: تأثير التضخم عبر قناة النمو الاقتصادي وتأثيره على مستوى المعيشة

تؤكد معظم التجارب الدولية قدرة النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر، ورفع مستوى معيشة السكان من خلال الرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة الجدلية التي تربط معدلات التضخم بالنمو الاقتصادي، إلا أن معظم الاقتصاديون يميلون باتجاه التأثير الايجابي لمعدلات التضخم المنخفضة، بعكس تأثيره السلبي لمعدلاته المرتفعة، وهذا ما أثبتته دراسة قام بها كل من غوش وفيليبس على البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، كما أكد ذلك الدراسة التي أجراها البنك الدولي على 127 بلدا للفترة 1960-1992، والتي توصل من خلالها إلى أن ارتفاع معدلات التضخم بما يتراوح بين 20% و 25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم ما بين 25% و 30% قد كان له انعكاس واضح في انخفاض

¹ فؤاد حيدر، مرجع سابق، ص.ص. 147-148.

معدلات النمو الاقتصادي، وأصبحت معدلات النمو سالبة عند معدلات التضخم التي تزيد على النسبة المذكورة أي 30%¹، وعند سيادة حالات ارتفاع الأسعار بما يزيد عن 40% لمدة سنتين متتاليتين، فإن أزمة التضخم تؤدي إلى حالة الركود التضخمي.

استناداً إلى ما سبق، يمكن التمييز بين اتجاهين للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وهما: اتجاه سلبي واتجاه إيجابي.

أولاً: الاتجاه الإيجابي (حالة معدلات التضخم المنخفضة)

يعد وجود معدلات منخفضة للتضخم أو ما يطلق عليه "التضخم التدريجي" أحد العوامل المحفزة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وتحويل المدخرات الصغيرة إلى رأس مال نقدي، وتسهيل عملية تخفيف الضغط على منح القروض، مما يخلق طريقاً إضافياً للتوسع في الائتمان، وبالتالي يساعد على التحكم في الدورة الاقتصادية بإطالة فترة الانتعاش والتحكم في آلية تكوين الأسعار، متيحاً بذلك تحويل جزء أكبر من الأرباح إلى رأس المال، وبالتالي يتطلب الأمر من أجل الحصول على تراكم للثروات زيادة الادخار، مما يؤدي إلى تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي².

بالنسبة للبلدان النامية التي تساهم بالنسبة العظمى من فقراء العالم، وبسبب تباين الآليات الكامنة وراء توليد المعدلات المنخفضة للتضخم، ونتيجة الاختلالات المتأصلة في تركيبها الهيكلية، وما أفرزته من تشوهات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تصبح عملية السيطرة على المعدلات المنخفضة من التضخم واستثمارها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي مسألة يشوبها الكثير من عدم اليقين، كما أن الفقراء في البلدان النامية هم أكثر حساسية تجاه التضخم مما هو عليه في البلدان المتقدمة³.

ثانياً: الاتجاه السلبي (في حالة معدلات التضخم المرتفعة)

تمارس معدلات التضخم المرتفعة دوراً فاعلاً في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في تقييد الاستثمار الذي يعد العامل المحدد الأول له، فارتفاع معدلات التضخم وما يسببه من انخفاض في قيمة النقود سيدفع بالوحدات الاقتصادية باتجاه السير نحو تشبيط الميل لشراء الأصول المالية، أو الاحتفاظ بالحسابات الادخارية

¹ أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42، بيروت، 2008، ص. 75.

² Joseph H. Haslag, **Output, growth, welfare and inflation: a survey**, Economic review, 2nd quarter, 1997, p. 12.

³ أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي، مرجع سابق، ص. 74.

الذي ينعكس في نقص التمويل اللازم للاستثمار، فانخفاض نسب الادخار في ظل التضخم سيؤدي إلى خفض الإضافات إلى رأس المال، ومن ثم خفض معدلات النمو الاقتصادي.

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى شيوع حالة من عدم التأكد في حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية، دافعة الوحدات الاقتصادية إلى التخلي عن تلك المشاريع المتميزة بطول فترة تحقيقها للنتائج المرجوة، والاتجاه نحو النشاطات الاقتصادية ذات فترات استرداد رأس المال المنخفضة، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم ستدفع الموارد الاقتصادية إلى الابتعاد عن بعض القطاعات الاقتصادية، والميل نحو مجالات النشاط الاقتصادي التي تتميز بسرعة دوران رأس المال، وارتفاع معدلات الأرباح، متجاوزة مدى أهميتها ومساهمتها في توليد قيمة مضافة، أو توظيف قوى عاملة جديدة¹.

كما يساهم التضخم في تعويق عملية التنمية الاقتصادية، ومضاعفة تكلفتها، وتبديد عوائدها من خلال تخفيض القوة الشرائية للدخل، وإضعاف الثقة في العملة الصعبة، وارتفاع الميل إلى الاستهلاك، وزيادة أعباء الديون الخارجية، ومن ثم تشويه مسار التنمية بجانبها الاقتصادي والاجتماعي.

إضافة إلى ما سبق، يؤثر التضخم سلباً على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه في الكفاءة الاقتصادية، عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها بفاعلية، حيث أن انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج استناداً إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي بين الناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل².

الفرع الثاني: تأثير التضخم على قناة توزيع الدخل وأثره على مستوى المعيشة

يعد النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً ومهما لتقليص الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، غير أنه لا يعد شرطاً كافياً لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتوليد آلية مضادة لآليات الإفقر، حيث أن ارتفاع متوسط دخل الفرد بافتراض بقاء تفاوت المداحيل على حاله سيقود إلى الحد من الفقر، ويصبح تأثير النمو الاقتصادي سلبياً مما يحدث توسعاً في انتشار الفقر كما ونوعاً عندما يصاحبه تدهور في توزيع الدخل.

مما سبق، يتضح أهمية الدور الذي يمكن أن يمارسه التباين في توزيع الدخل في توسيع دائرة الفقر، حيث أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل والثروات يشكل أحد العوامل التي ساهمت تاريخياً في

¹ المرجع السابق، ص. 75.

² Joseph H. Haslag, op. cit, p. 15.

ظهور وتعميق الفقر، وأن أي محاولة لتقليص التباين في الدخل ربما يقود إلى تخفيض معدلات الفقر بصورة واضحة، وبالتالي فإن اختلال التوازن في المتغيرات الاقتصادية التي تعمل على إعادة توزيع الدخل باتجاه تعزيز التباين سينعكس سلبا على الفقر، بحيث يزيد من معدلاته¹.

تتأتى أهمية دور التضخم في التأثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر، وذلك من خلال ما يحدثه من هدم للعلاقات والأوضاع الداخلية بين الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع، ودفعها باتجاه تعميق التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع درجة اللامساواة فيه، حيث يمارس التضخم دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المؤلفة للمجتمع، نتيجة ما يسببه من تفاوت نمو الدخل النقدية لتلك الفئات، وغالبا ما يكون ذلك في غير صالح الطبقات الأضعف اقتصاديا في المجتمع، باعتبار أنهم أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية مقارنة بطبقات المجتمع الأخرى، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم ستعمل على خفض المستويات المعيشية للأفراد خصوصا لذوي الدخل المحدودة، التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم².

الفرع الثالث: تأثير التضخم عبر قناة الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وأثره على مستوى المعيشة

إن التأثير الأول والمباشر للتضخم يكون على حساب الدخل الحقيقية، وذلك انطلاقا من معادلة الدخل الحقيقي، حيث أن:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \text{الدخل الاسمي (النقدي)} / \text{المستوى العام للأسعار}$$

يعني هذا أن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم مع بقاء الدخل الاسمي ثابتا سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي. وانطلاقا من المعادلة فإن التأثير السلبي الكبير سوف يكون على ذوي الدخل الثابت، والذين ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية، وهم في الغالب موظفون حكوميون أو آخرون ذوي الدخل الثابت، وعليه سيكون للتضخم القدرة على إحداث تباينات هائلة في الدخل الحقيقية، والتي ستعكس في ارتفاع معدلات الفقر³.

¹ أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي، مرجع سابق، ص. 77.

² Easter and Fischer, **Inflation and the poor**, Journal of money: Credit and banking, April 2000, p. 6.

³ بن جلول خالد وسلمي جمال، تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 53، العراق، ص. 290.

المطلب الثالث: تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم ومستوى المعيشة

يعكس استفحال ظاهرة التضخم في الاقتصاد عجز السياسة النقدية وضعف فعاليتها وكفاءتها في تصحيح التشوهات وإعادة التوازنات، وبالتالي العجز عن تحقيق أحد أهم أهداف المربع السحري لكالدور المتمثل في استقرار الأسعار. ونظرا للآثار التي يحدثها التضخم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتي جعلت منه سببا رئيسيا في تفاقم الفقر واتساع رقعته، كان من الضروري على السلطات النقدية دعم جهود مكافحة الفقر من خلال وضع قيد التنفيذ كل الآليات والوسائل المتاحة في إطار السياسة النقدية، بغية التقليل من الضغوط التضخمية وتقلبات الأسعار، وتعزيز القدرة الشرائية للفئات الهشة¹.

ولتكون السياسة النقدية أكثر فعالية يمكن للسلطات النقدية اعتماد سياسة استهداف التضخم كآلية غير تقليدية في اعتماد التدابير النقدية لمواجهة الارتفاع العام في الأسعار، عبر التركيز على المعدلات.

الفرع الأول: سياسة استهداف التضخم

يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل، فقد ظهرت قناعات لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الأول للسياسة النقدية، كما تبين أيضا منذ نهاية الثمانينات أن التأثير في التضخم بطريقة غير مباشرة عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية لم يكن فعالا في تحقيق ذلك، الأمر الذي دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو النامية، وعرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وقد عرف مفهوم استهداف التضخم ثلاث مراحل بدأت من استهداف أسعار الصرف، إلى استهداف المجمعات النقدية، لتصل إلى استهداف رقم أو مجالات محددة لمعدل التضخم.

¹ ملين بليلة، ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع إشارة إلى واقع الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص. 105.

أولاً: تعريف وظروف ظهور سياسة استهداف التضخم

1- تعريف سياسة استهداف التضخم: وردت العديد من التعاريف لسياسة استهداف التضخم نذكر منها:

عرفت سياسة استهداف التضخم بأنها نظام السياسة النقدية التي تتميز بالإعلان العام للنطاقات الرسمية المستهدفة، أو الأهداف الكمية لزيادة مستوى الأسعار، والإقرار الصريح بأن انخفاض التضخم هو الهدف طويل المدى الأكثر أهمية للسياسة النقدية¹.

كما عرفت أيضاً بأنها إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة².

وعرفت بأنها نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الإعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية³.

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف سياسة استهداف التضخم بأنها من المفاهيم الحديثة نسبياً، لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية، من خلال التركيز على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد، أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير، وتحقيق استقراره في الأجل الطويل.

2- ظروف ظهور سياسة الاستهداف: واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة

تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين هما: زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيض معدل التضخم. وقد استندت تلك السياسة إلى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الأهداف. ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين:

- أن التناقض بين تلك الأهداف يخلق حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق، ما يؤدي إلى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه، خصوصاً فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه؛

¹ Englama A and Shehu, **Is Nigeria ready for inflation targeting?**, *Journal of money : investment and banking*, ISSN 1450-288X, Issue 11, Euro journal publishing, 2009.

² أنزو كروتشي ومحسن س. خان، الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 37، سبتمبر 2000، ص. 28.

³ Eser Tutar, **Inflation targeting in developing countries and its applicability to the Turkish economy**, 2005, p. 01.

http://scholarlib.vt.edu/theses/available/etd.080/2012-110233/unrestricted/thesis.pdf.

- أن المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج القومي، ومعدل التضخم من وقت إلى آخر.

ونتيجة لذلك بدأت أولى تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدءاً بنيوزيلندا في ديسمبر 1990، أين حققت نجاحاً كبيراً من حيث استقرار التضخم وتحقيق مستوى مرتفع للنشاط الاقتصادي، ثم كندا في فيفري 1991، تلتها المملكة المتحدة في سنة 1992، ثم بقية الدول الصناعية الأخرى كاستراليا والسويد في سنة 1993.

على الرغم من أن ألمانيا لم تكن من ضمن الدول المستهدفة للتضخم، إلا أنها تعتبر أول من طبق بعض المفاهيم المتعلقة بسياسة استهداف التضخم، وهذا قبل سنة 1990 مثل إعطاء بعض الشفافية والاستقلالية لبنكها المركزي في تنفيذ السياسة النقدية.

لقد مرت سياسة الاستهداف بثلاث مراحل أساسية من استهداف لسعر الصرف إلى استهداف المجمعات النقدية، ثم استهداف التضخم

أ- استهداف سعر الصرف: مع أن معظم الدول انتهجت منذ انهيءار نظام بروتون وودز في منتصف السبعينات سياسة سعر الصرف المرن، فقد ظلت بعض دول الأسواق الناشئة تعتمد سياسة سعر الصرف الثابت كمتغير وسيط للتحكم بمعدلات التضخم. من هذه الدول على سبيل المثال الأرجنتين سنة 1991 والبرازيل 1994-1998، حيث تمكنت هذه الأخيرة من خلال استخدام سعر صرف ثابت من التحكم في معدلات التضخم العالية خلال فترة وجيزة. ولكن في ظل الاندماج المالي العالمي، وتحرير التجارة، وسهولة تدفق الأموال عبر القارات، والأزمات المالية، أصبحت تلك الدول التي مازالت تصر على انتهاج سياسات سعر الصرف الثابت تحت ضغوط متزايدة للتحرك نحو سعر صرف أكثر مرونة، لتجنب مواجهة أوضاع خطيرة.

ب- استهداف التحكم بنمو القاعدة النقدية: في ظل سياسة تحرير أسعار الصرف يصبح التحكم بالقاعدة النقدية هو الهدف أو المتغير الوسيط، وقد أطلق على هذه المقاربة "سياسة الاستهداف النقدي"، حيث يقوم البنك المركزي بتحريك أدواته كسعر الفائدة مثلاً من أجل التحكم في نمو القاعدة النقدية، أو الجاميع النقدية ذات العلاقة، أو التي تعتبر محددات قويا لمعدلات التضخم على المدى الطويل. وتفترض هذه السياسة أن التحكم أو القدرة على التحكم في القاعدة النقدية تؤدي إلى تحكم مماثل في معدلات التضخم، أي إحداث ربط مباشر بين درجة التحكم في نمو تلك القاعدة ومدى الاستقرار المحقق في معدل التضخم، وتصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية أو الجاميع النقدية المختارة كأهداف وسيطة هي العنصر الفعال في تحقيق هدف استقرار الأسعار، وتصبح قدرة البنك المركزي مرهونة بمدى

معرفته التجريبية بفاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير على تلك المجاميع، وهذا هو العنصر الحاسم، وينتج ذلك كله من التجارب المتراكمة لدى البنك المركزي التي كونها عن مناخ وطبيعة القطاع النقدي والمصرفي، وعن الاقتصاد عموما.

ثانيا: أسباب ظهور سياسة الاستهداف

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها¹:

- 1- ارتفاع معدلات التضخم خلال الثمانينات ما أثر عكسيا على معدل النمو الاقتصادي، وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية؛
- 2- عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم مما خلق مشكلة لسياسة تستهدف المجمعات النقدية، مما نتج عن ذلك التقليل من تلك السياسة والتخلي عنها لصالح سياسة استهداف التضخم؛
- 3- هناك مشكلة في التحديد الإحصائي الدقيق للمجاميع النقدية كاستهدافات وسيطة، وأن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح أمرا معقدا في ظل محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية المستحدثة في الأسواق المالية إلى جانب عدم الاتفاق حول المجموع الأكثر دلالة وارتباطا بالتضخم؛
- 4- يحدد البنك المركزي معدل أو مجال التضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعر الصرف أو المجاميع النقدية)؛
- 5- أن تأثير الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية تكون غير محدودة، نتيجة لعدم استقرار الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية، وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي، لذا تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري، مما ينتج عنه الانحرافات في معدلات التضخم مما يستدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين. فالانحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لإزالة هذا الانحراف، من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة، مما يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم والنتائج عند المستوى المستهدف.

¹ محمد نشيد بوسيلة، استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص. ص. 59-60.

ثالثاً: تصميم سياسة الاستهداف

ترتبط فعالية استهداف التضخم بمدى قدرة السلطة النقدية على التحكم في نسبة التضخم أو المدى المستهدف كهدف أساس للسياسة النقدية في المدى الطويل، لأجل تحقيق هذا الغرض وحتى تكون سياسة الاستهداف أكثر فعالية، وجب توفر مجموعة من الشروط.

1- الشروط العامة لاستهداف التضخم: نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم، تتمثل هذه الشروط فيما يلي¹:

أ- الإعلان عن هدف رقمي أو مجال مستهدف لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم بموجبه السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيقه؛

ب- التزام مؤسساتي يقر بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساس للسياسة النقدية مقارنة بالأهداف الأخرى؛

ج- توفر معلومات شاملة عن مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، وكذلك الآليات اللازمة لتحقيق ذلك؛

د- تحري البنك المركزي الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية؛

هـ- إخضاع البنك المركزي للمساءلة حول مدى التقدم في تحقيق هدف استقرار الأسعار.

2- الشروط الأولية لاستهداف التضخم: تتمثل في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة الاستهداف فعالية أكبر في تطبيقها، وعلى عكس الشروط العامة فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالاً حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه. توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة الاستهداف وهي²:

أ- **استقلالية البنك المركزي:** يعد من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هدف التضخم المنخفض، وتعني ضمناً عدم قيام البنك المركزي بتمويل عجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي؛

ب- **وجود هدف وحيد للسياسة النقدية:** أي انعدام استهدافات أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي، التي تتعارض وتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل؛

¹ المرجع السابق، ص. 61.

² زيدان محمد بن أحمد، سياسات استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة للملتقى السنوي 17 لجمعية الاقتصاد السعودية (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع المأمول)، الرياض، ماي 2009، ص. 6.

ج- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: وأن تكون قابلة للتنبؤ بها.

الفرع الثاني: تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل القصير

يحدث هذا الأثر عبر القنوات التالية:

أولاً: قناة الدخل / البطالة

تواجه السياسة النقدية صعوبات كبيرة في تخفيف معدلات الفقر ورفع مستويات المعيشة، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية والمؤدية إلى مزيد من الاستثمار، ما يدفع بتشغيل المزيد من الموارد العاطلة واستغلالها على النحو الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ورفع الدخل في ظل استقرار الأسعار الناجم عن مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض الفقر في الأجل القصير. هذه الإجراءات تكون صحيحة وعلى نحو مؤقت، ولكن النتائج قد تكون مختلفة في الأجل الطويل، إذ يتسبب استمرار التوسع في عرض النقود إلى ارتفاع مستوى التضخم ويعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتهما الاعتيادية، ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأول، وبذلك كانت السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضاً للفقر في الأجل القصير على حساب ارتفاع التضخم. وعلى هذا الأساس، قد يلجأ صناع السياسة إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي، لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر، وعليه يكون من الضروري القبول بإحدى السياستين خفض التضخم مع ارتفاع البطالة، أو ارتفاع التضخم مع خفض البطالة¹.

أما في حالة الإجراءات النقدية الانكماشية فيعد ذلك سبباً في انخفاض الطلب الكلي، كما أن الأسعار لا تستجيب على الفور لهذا الانخفاض، إذ لا بد من وقت حتى يقتنع المنتجون ورجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابراً، وحتى يعدلوا من خطط إنتاجهم لجعل منتجاتهم أكثر تنافسية، كما أن العاطلين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فوراً بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم، وعلى ذلك نجدهم يرفضون الأعمال ذات الأجرة المنخفضة التي تعرض عليهم اعتقاداً منهم بأنهم سيجدون فرص عمل أفضل في وقت قريب، الأمر الذي يمدد من فترة بطالتهم، ويجعل دخولهم في انخفاض ينعكس على مستوى معيشتهم وعيش من يعولون، مع الإشارة أن البطالة تصيب العاملين الأقل مهارة وخبرة، ليعمق التفاوت في المجتمع وتزيد معه معدلات الفقر ومظاهره².

¹ سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 164.

² ملين بليلة، مرجع سابق، ص. 98-99.

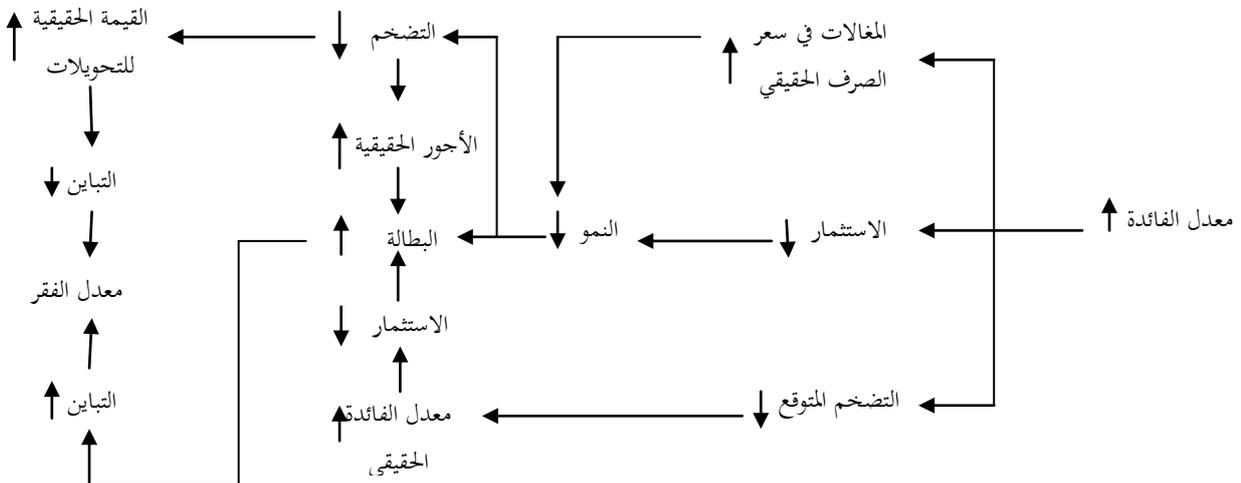
ثانيا: قناة معدلات الفائدة الحقيقية

تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى الرفع من معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية، لتعمل على إحداث تأثيرات حقيقية في خفض مستوى الاستثمار واستخدام الموارد، ولاسيما في ظل المرونة المرتفعة للاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة، لتولد تأثيرات مهمة في معدلات الفقر وتفاوت الدخل، كما أن زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية فضلا عن القيمة الحقيقية لأموال المقترضين تؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخل، ولاسيما في ظل تركيز المقرضين في قمة توزيع الدخل أكثر مما في قعره¹، والعكس بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية.

ثالثا: قناة تباطؤ معدلات التضخم

يؤدي التباطؤ في معدلات التضخم إلى إبطاء الحسائر الحاصلة في القوة الشرائية لقيمة الدخل الاسمية الثابتة، مثل رواتب المتقاعدين والتحويلات، ليؤدي إلى تخفيض التفاوت في الدخل على اعتبار أن الفقراء يتلقون الجزء الأكبر من دخلهم من تلك التحويلات، بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع. بناء على ذلك، تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى تأثيرات غير مرغوبة بالنسبة لتفاوت الدخل في الأجل القصير. أما المنافع التي يكتسبها الفقراء قد تتحقق من خلال تباطؤ معدلات التضخم التي تسمح بالمحافظة على القدرة الشرائية للتحويلات والدخول الثابتة. وفيما يلي شكل بياني يظهر أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل القصير.

شكل رقم (10): أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل القصير



المصدر: سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص. 167.

¹ سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 166.

الفرع الثالث: تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل الطويل

تتحكم السياسة النقدية في الأجل الطويل في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي، وذلك لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، ومن ثم في رفاهية الفقراء، ولاسيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة. فالتضخم المرتفع يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار في الاقتصاد الكلي، فضلا عن الاضطرابات في الأسواق المالية، كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال مما يحبط كل أنواع الاستثمار سواء في إطار رأس المال البشري أو المادي، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ليؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ولاسيما في ظل معدلات التضخم المرتفعة، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة. إن ارتفاع التضخم يؤثر في الفقراء من خلال توزيع الدخل، في حين تؤثر السياسة النقدية في توزيع الدخل في الأجل الطويل من خلال أربع قنوات رئيسية هي¹:

أولاً: عبر قناة إعادة التوزيع

هذه القناة ناتجة من التآرجحات الحاصلة في التضخم غير المتوقع التي يمكن أن تؤثر مباشرة في التباين في توزيع الدخل.

ثانياً: عبر قناة التخفيضات في رأس المال المادي

تتسبب التخفيضات في رأس المال المادي في حالة من عدم التأكد، واضطرابات في السوق المالي ما يؤدي إلى الرفع من متوسط العائد على رأس المال، وتخفيض الأجر الحقيقية، مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل.

ثالثاً: عبر الرؤية المعكوسة للقناة الثانية

وذلك من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيداً عن الأيدي العاملة باتجاه رأس المال، إلا أن تأثيرات العبء الضريبي غالباً ما يكون أكثر قسوة باتجاه الأفراد منخفضي الدخل بالمقارنة مع أصحاب رؤوس الأموال، مما يسبب زيادة في التباين.

¹ المرجع السابق، ص. 167.

رابعاً: عبر قناة عدم التأكد

تسبب حالة عدم التأكد تخفيض فاعلية الأسواق المالية المتأتية من التضخم وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والتخفيض الحاصل في كل من رأس المال المادي والبشري، مؤدياً إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيف التباين في الدخل.

بناء على ما سبق، يتبين أن الهدف الرئيسي من السياسة النقدية الانكماشية في الأجل الطويل هو تخفيض التضخم، وتحقيق مستوى ملائم للأسعار لتأثيرها الفاعل في تخفيض التباين في الدخل، وتخفيف الفقر من خلال القنوات سابقة الذكر، إذ أن التضخم المنخفض في الأجل الطويل يؤدي إلى إبطاء تآكل القدرة الشرائية للنقود، ومن ثم يمكن أن يؤثر في توزيع الدخل، ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (11): آثار السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل الطويل



المصدر: سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص. 169.

إذن للسياسة النقدية الانكماشية العديد من المزايا التي تمكن من تحسين مستوى معيشة الأفراد في الأجل الطويل، والتي تتمثل فيما يلي:

- يتميز الفقراء بكونهم أقل قدرة على حماية مستوياتهم المعيشية من الصدمات التضخمية مقارنة بغير الفقراء، فبسبب وجود حواجز الدخل في معظم الأسواق للأصول المالية غير النقدية، يحول الفقراء الجزء الأعظم من أصولهم نقداً مقارنة بما يفعله غير الفقراء (على اعتبار أن الجزء الأعظم من ثروة الفقراء هي في شكل سيولة نقدية)، الأمر الذي يعرضهم إلى تآكل القدرة الشرائية من جراء التضخم، ومن ثم فالسياسة النقدية الانكماشية تميل إلى تحسين توزيع الدخل عن طريق إبطاء تآكل الموجودات المالية النقدية؛

- أن معدلات التضخم المنخفضة تساهم في إبطاء تآكل القيمة الحقيقية للتحويلات العامة مثل تحويلات العاطلين عن العمل والرواتب التقاعدية، التي غالبا ما تشكل الجزء الأعظم من دخول الفقراء، فضلا عن كونه يبطئ تآكل القيمة الحقيقية للدين الخاص؛
- أن السياسة النقدية الانكماشية لها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل، عن طريق تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحفيز الاستثمار.

المبحث الثاني: آليات تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة. هذا ما جعل الاقتصاديين يبحثون عن كيفية إيجاد الوسائل والطرق التي تقود في النهاية إلى تحسين مستويات المعيشة، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وأيضا تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج في المجتمعات كافة، ومن هذا الجانب يكون للنمو الاقتصادي علاقة وطيدة بالفقر وبمستويات المعيشة فكل منهما يؤثر في الآخر، ولذلك تعلن كل الدول سعيها سواء كانت فقيرة أو غنية النهوض بالمستويات الاقتصادية كافة، وخصوصا النمو الاقتصادي بكافة أشكاله، لما له من أثر على تحقيق الرفاهية وتخفيف الفقر.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تبوّء النمو الاقتصادي موقع الأولوية في رسم السياسات الاقتصادية، حيث يمثل أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا في حياة الأفراد الحاضرة والمستقبلية، وأداة أساسية لازدياد حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشية في كل مجتمع.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه

يعدّ مصطلح النمو الاقتصادي حديثا نسبيا في التاريخ البشري، وقد اقترن بظهور الرأسمالية الصناعية، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تغيرات جذرية في المجتمع الذي كان قبلا بدائيا، يسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة في الإنتاج¹.

¹ Tadaro et smith, **Economic Development**, 2^{ème} édition, Addison wasley, 2003, p85.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

لا تختلف الكتابات الاقتصادية كثيراً في تحديدها لمفهوم النمو الاقتصادي، بحيث تركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على أنه الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني. وفيما يلي نورد أهم هذه التعاريف.

عرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي¹.

كما عرف أيضاً بأنه الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح².

وعرف بأنه الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي، وذلك في الأجل الطويل، ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة³.

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

بناءً على ما سبق، يمكن أن نستخلص شروط النمو الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني أي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يجب أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد} - \text{معدل التضخم}$$

- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة.

ثانياً: مقياس النمو الاقتصادي

استخدم الاقتصاديون في الغالب معايير الدخل كوسيلة لقياس النمو الاقتصادي، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والمحلية، واختلاف

¹ Shapiro and Edward, *Macroeconomic analysis*, Thomson learning, 1995, p.429.

² عبد الوهاب الأمين، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 371.

³ أسامة محمد باحنشل، *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي*، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص. 285.

الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به¹، و من المقاييس الممكنة للنمو الاقتصادي نجد:

1- الناتج المحلي الخام الحقيقي: يقصد به التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي ويسمى بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي²، وحسابه نقسم الناتج المحلي الاسمي على الرقم القياسي للأسعار (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)³. ويعبر عن الناتج المحلي الخام الحقيقي بالمعادلة⁴:

$$\frac{\text{الناتج المحلي الخام الاسمي}}{\text{مكمش الناتج المحلي الاجمالي}} = \text{الناتج المحلي الخام الحقيقي}$$

2- الدخل الوطني الكلي: اقترح بعض الاقتصاديين استخدام الدخل الوطني الكلي بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه قابل بالرفض في الوسط الاقتصادي لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، وكذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة⁴.

3- الدخل الوطني الكلي المتوقع: اقترح البعض من الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خاصة لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة غير مستغلة، وهي في بداية البحث والتنقيب عنها، مما يتيح لها فرصة تحسين دخلها.

4- متوسط نصيب الفرد: يعتبر متوسط نصيب الفرد من أكثر المعايير استخداما حسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه يعرف بعض المشاكل والصعاب في البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، فمنها ما يقوم بحسابه على أساس إجمالي السكان أو على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، أما حسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج حيث⁵:

$$\frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1} = \text{معدل النمو الاقتصادي}$$

¹ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000، ص.65.

² البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الجزائري، ص. 03. على الموقع:

http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf

³ المرجع السابق، ص. 05.

⁴ Stiglitz.J.E, **Principes d'économie moderne**, 2^{ème} édition, édition Deboeck, paris, 2000, p.16

⁴ محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص. 58.

⁵ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، مرجع سابق، ص. 90.

الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، والتي توضع في شكل مجموعات، تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

أولا: العمل

يتمثل في مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان العاملين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج، رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل تبقى على حالها¹.

ثانيا: رأس المال

يعبر عن مجموع الأصول المنتجة والتي تنتج سلعا أخرى كالألات والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، سواء زراعية أو صناعية أو خدمية التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين. بالإضافة إلى العمل، يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو الاقتصادي، فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى².

ثالثا: التقدم التقني

يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل أو لرأس المال، مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى، ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تعرضت الكثير من المدارس الفكرية لقضية النمو الاقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل بحيث يمكن إتباعه من قبل الدول للوصول إلى مستويات موجبة من النمو، والخروج من دائرة التخلف والركود التي ميزت الكثير منها، حيث كل نظرية جاءت على أعقاب نظرية أخرى محاولة في ذلك تصحيح نقائص الأخرى.

¹ وهيبية سراج وأسماء ناويس، التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد1، المجلد 03، 2017، ص. 70.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 468.

أولاً: النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي (نموذج هارود - دومار)

يعد نموذج "هارود - دومار" من أسهل وأكثر النماذج اتساقاً وشيوعاً، تم تطويره في الأربعينات ليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني هارود والأمريكي دومار، حيث يبين كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، أو بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار / الدخل)، وبالتالي فهذا النموذج يأخذ في الاعتبار كل من العرض والطلب.

يرى كل من هارود ودومار في نظريتهما المعروفة فيما بعد بنموذج "هارود - دومار" أن أي اقتصاد يجب أن يحتفظ بنسبة معينة من دخله لاستبدال مقدار الاهتلاك في السلع الرأسمالية، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة ترفع من تراكم رأس المال كي يتم النمو¹.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (y): (1) $g = \Delta y / y \dots\dots$

وبفرضية ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (v): (2) $v = k / y = \Delta k / \Delta y \dots\dots$

و(S) إجمالي الادخار هو نسبة من الدخل الكلي (sy): (3) $S = sy \dots\dots$

وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال: (4) $I = \Delta k \dots\dots$

وبافتراض التساوي الدائم للاستثمار المحقق مع الادخار المحقق: (5) $I = \Delta k = v \Delta y = sy = S \dots\dots$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقات السابقة نستنتج العلاقة التالية:

$$g = \Delta y / y = S / v \dots\dots (6)$$

حيث تشير العلاقة (6) أن معدل النمو الاقتصادي يكون محددًا بالعلاقة بين الادخار الوطني (S) ومعامل رأس المال / الناتج (v)، وعلى اعتبار أن الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال (δ) هي مقلوب معامل رأس المال

$$\delta = 1 / v = y / k = \Delta y / \Delta k \dots\dots (7)$$

ومن العلاقة (2) يمكن أن نستنتج أن معدل نمو الاستثمار (I^*): (8) $I^* = g = \Delta y / y = \Delta k / k \dots\dots$

$$I^* = g = \delta s \dots\dots (9)$$

من العلاقة (9) فإن النمو الاقتصادي يساوي معدل الادخار في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبافتراض ثبات معدل الادخار وثبات معامل رأس المال، فإنه من الضروري أن ينمو الاستثمار الصافي والناتج القومي بمعدل ثابت هو (δs)، حتى يمكن المحافظة على مستوى التشغيل الكامل، أما في حالة نمو الاستثمار بمعدل أقل من

¹ مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص. 36.

(δS) فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور البطالة، وإذا كان نمو الاستثمار بمعدل أكبر من (δS) فسيؤدي إلى زيادة الطلب بسرعة أكبر من زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية¹.

ثانيا: النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي (نموذج سولو)

إن الافتراض الذي بني عليه نموذج "هارود - دومار" بثبات نسبة الناتج إلى رأس المال لم يكن مقبولا لعدد من الاقتصاديين، ويعتبر نموذج "سولو" للنمو الاقتصادي من أشهر نماذج النيوكلاسيك التي تفترض أن الاقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل النمو الاقتصادي، ويفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت، وأن الادخار هو نسبة من الدخل يتم استثمارها وبدلا من افتراض ثبات نسبة الناتج على رأس المال، استخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل².

تكتب دالة الإنتاج النيوكلاسيكية بالعلاقة التالية:

$$y_t = F(K_t, L_t) = A \cdot K_t^\alpha \cdot L_t^{1-\alpha}$$

حيث أن:

α و $1 - \alpha$ حصة رأس المال والعمل من التكاليف الإجمالية، أو مرونة الإنتاج بالنسبة لكل منهما على الترتيب؛

y_t : الإنتاج الكلي؛

K_t : رأس المال؛

L_t : العمالة؛

A : الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

توصل سولو إلى نتيجة بأنه في الأجل الطويل عندما يغطي الاقتصاد مستوى حصة العامل من رصيد رأس

المال اللازم لحالة الاستقرار، وعندما ينمو الناتج بنفس معدل النمو السكاني (n) يكون:

$$\frac{y_{t+1}}{L_{t+1}} = \frac{y_t}{L_t} \Rightarrow \frac{y_{t+1}}{y_t} = \frac{L_{t+1}}{L_t} = (1 + n)$$

وبافتراض ثبات كل من معدل نمو الادخار ومعدل النمو السكاني مع بقاء غلة الحجم ثابتة، فإن نموذج

"سولو" يقرر أن النمو في المتغيرات الاقتصادية الكلية يتحدد بمعدل النمو السكاني مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس

المال، الأمر الذي يجعل النسبة (K) تتناقص في الأجل الطويل، ما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج

والدخل.

¹ المرجع السابق، ص. 36.

² مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النشاط الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص. 51.

فيما بعد وسع سولو نموذجيه بإضافة التغير التكنولوجي (g) لتصبح معادلة النمو الاقتصادي طويل الأجل على الشكل التالي:

$$y_{t+1}/y_t = A_{t+1} L_{t+1}/A_t L_t = (1+n)(1+g)$$

وعليه، وحسب سولو فإن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد¹:

- معدل النمو السكاني؛

- معدل الادخار؛

- معدل التغير التكنولوجي؛

- معدل إندثار رأس المال.

ثالثاً: نظريات النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك عوامل أخرى تجعل الاقتصاديات المختلفة تنمو لفترات طويلة، وهو ما يطلق عليه "متبقى سولو". هناك العديد من النماذج الحديثة التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي داخلياً نذكر منها: نموذج رومر، نموذج لوكاس ونموذج بارو.

1- نموذج رومر: وفق هذا النموذج يتأتى النمو الاقتصادي من رأس المال الفيزيائي، وهو الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات من خلال الرفع من التجهيزات أو المعارف التي تتيح لها زيادة إنتاجها من السلع والخدمات، كما تؤدي إلى زيادة إنتاج المؤسسات الأخرى المنافسة وغير المنافسة.

فالاستثمار الخاص الذي تقوم به مؤسسة ستستفيد منه مؤسسات أخرى عن طريق المحاكاة والتقليد والتمهين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن للاستثمار أثر مضاعف بالنسبة للاقتصاد، فهو يقوم بزيادة مباشرة لإنتاجية المؤسسة وبصفة غير مباشرة إنتاجية باقي المؤسسات الأخرى، ويساهم التقدم التقني وزيادة المعارف التي تستفيد منها مؤسسات أخرى، كما أن التمهين بواسطة التطبيق ونشر المعرفة يعملان على إبعاد وإلغاء تناقص العلة لأن لهما أثر خارجي إيجابي.

2- نموذج لوكاس: يعتمد نموذج لوكاس على رأسمال بشري كمصدر مهم للنمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي²:

$$h' = \beta (1 - \mu)h$$

¹ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص. 38.

² Guellec Dominique et Pierre Ralle, *Les nouvelles théories de la croissance*, Paris, 2003, p. 51.

حيث أن:

μ : الزمن المخصص للعمل؛

$(1 - \mu)$: الزمن المخصص للحصول على المعارف؛

β : مقدار الفعالية أو إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة.

ومنه: $h'/h = \beta(1 - \mu)$

أما دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس وهي:

$$Y = (k^\beta (hL)^{1-\beta})$$

إذ تؤدي h دور الرقي التقني فيه مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كافي للتكوين من قبل الأفراد.

وحسب لوكاس فان المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، لذا فأحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين.

وفقاً لنموذج لوكاس وحتى يتولد نمو ذاتي (أو داخلي) فإنه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري المخصص للتكوين والإعداد ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق¹.

استناداً إلى تحليل لوكاس فإن النمو المستمر والدائم يستلزم وجود قطاعين²:

أ- قطاع مخصص للإنتاج: فكل سلعة استهلاكية يتم إنتاجها انطلاقاً من تقنية إنتاج تقليدية، حيث يستخدم رأس المال البشري ورأس المال المادي.

ب- قطاع مخصص لتكوين رأس المال البشري: هو ذلك الذي يستخدم في نظام التكوين (أساتذة ومعلمين)، فحجم المكونين إلى الفئة النشيطة تشكل معدل الاستثمار في رأس المال البشري، بالرغم من عدم مساهمتهم مباشرة في القطاع الأول إلا أنهم يرفعون من الفعالية المستقبلية للأفراد العاملين في ذلك القطاع، وهو ما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي في ذلك القطاع.

3- نموذج بارو (رأس المال العمومي): جاء الاقتصادي بارو في سنة 1995 بمصدر آخر للنمو الداخلي وهو تدفق النفقات العمومية (G) من طرف الدولة، لتمويل المنشآت القاعدية التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. واعتبر بارو أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية يسمح وجوده بتفادي مشكل

¹ فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص. 17.

² مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص. 41.

المزاحمة، الذي يحد من نمو النشاط الاقتصادي مع فقدان حس المقاومة لدى أعوان القطاع الخاص، وهو ما يعطي دفعا قويا لتحسين إنتاجية رأس المال الخاص.

يعتمد نموذج بارو على دالة كوب دوغلاس بغلة حجم ثابتة حيث:

$$y = Ak^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

y ، k و L هي على التوالي حجم الإنتاج، مخزون رأس المال واليد العاملة على مستوى الاقتصاد القومي؛

G : حجم الإنفاق الكلي للدولة بالنسبة للهياكل القاعدية.

يرى العديد من الاقتصاديين أن الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في حجم مبالغ الإنفاق، حيث أن الأثر الايجابي يتوقف عندما يصبح حجم القطاع العام (مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني) 15%، وفي حالة تجاوز هذه النسبة سيكون له أثر سلبي¹.

تعتبر نماذج النمو الداخلي مختلفة عن نماذج النمو الخارجي لعدة اعتبارات:

- النمو يستمد قوته من الداخل "عوامل ذاتية"؛
- هناك تنوع في عوامل النمو وطبيعتها، فهناك عوامل غير مادية تجعل التراكم يقوم على المبادئ التالية:
 - اتصاف اقتصاديات الحجم بالتزايد أو الثبات على الأقل، نتيجة الوفورات الخارجية، التدريب بالممارسة..؛
 - الخبرة والتخصص المكتسب من العمال تسهم في تراكم رأس المال "رأس المال البشري"؛
 - المعرفة الفنية أو العلمية نتيجة البحث والتطوير "رأس المال التكنولوجي"؛
 - الاستثمار في البنية الأساسية العامة "رأس المال العام" له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، مما جعل المنظرين يعيدون النظر في مدى أهمية سياسة العجز الموازي.

المطلب الثاني: قنوات تأثير النمو الاقتصادي على مستوى المعيشة

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو الاقتصادي بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان، يعني الزيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد، والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل

¹ Martha Pascual and Santiago Garcia, **Government spending and economic growth in the European union countries**, Université d'Oviedo, Spain, juillet 2006, p. 4.

الفصل الثالث:.....آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة

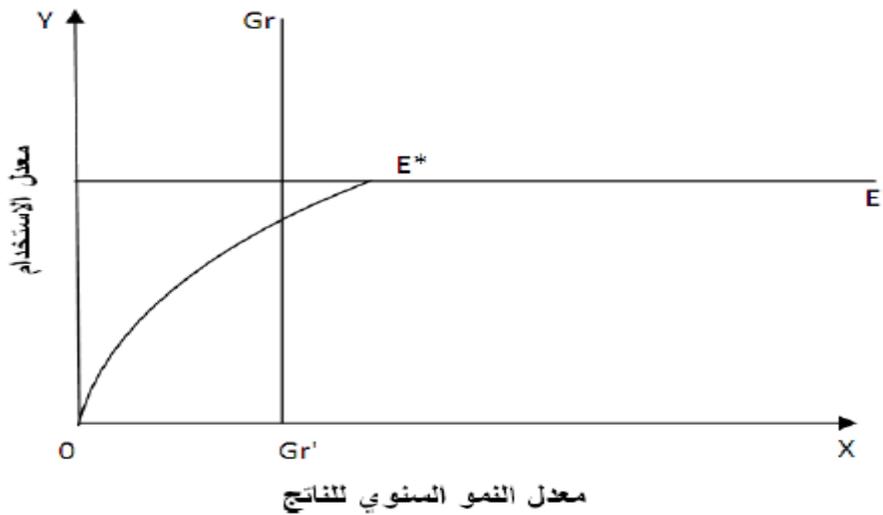
الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمى.

إضافة إلى ذلك يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات، والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج. هناك العديد من القنوات التي يمر من خلالها النمو الاقتصادي إلى مستوى المعيشة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

الفرع الأول: قناة النمو الاقتصادي - بطالة

يمكن توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على الفقر من خلال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام للأيدي العاملة، حيث تظهر الدراسات أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام هي علاقة تلقائية ومباشرة، وأن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يفترض بها أن تزيد من معدلات الاستخدام، وأن السبيل لتأكيد هذه العلاقة هو ضمان نمو الاقتصاد بدون أي تغيير في هيكله القطاعي، والتغيرات في معدلات الإحلال بين العمل ورأس المال تستعمل فقط في حالة زيادة الإنتاج، والشكل الموالي يوضح العلاقة المباشرة بين النمو والاستخدام.

شكل رقم (12): العلاقة المباشرة بين النمو والاستخدام



Source: Syamaprasad Gupta, A model of income distribution and growth, World Bank, John Hopkins university press, London, 1977, p. 4.

حيث أن:

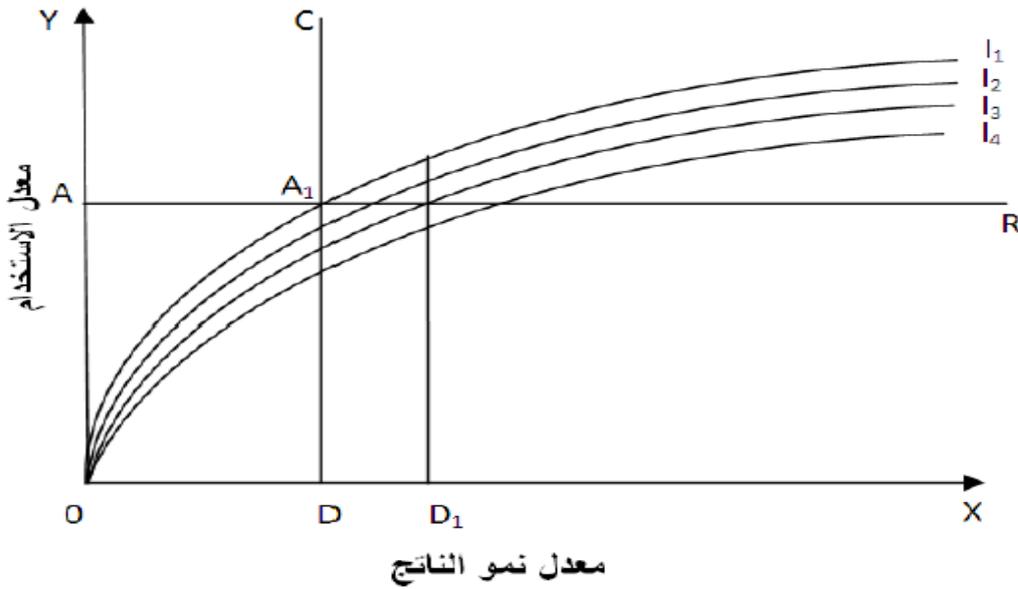
OE^*E' : تمثل منحنى الاستخدام - الناتج؛

E^*E' : الاستخدام الكامل؛

$G_r G_r'$: الكمية المعروضة من السلع والخدمات (العرض السلعي).

يبين الشكل أعلاه أن مستوى الاستخدام يزداد بزيادة النمو الاقتصادي في مرحلة أولى، إلا أنه يتوقف عن الزيادة في مرحلة لاحقة، حيث يكون النمو مقيدا إما بسبب الاستخدام الكامل، أو بسبب زيادة في العرض من مصادر أخرى غير العمل، من هنا نستنتج أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، على اعتبار أن المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي سيعمل على استخدام أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، وبالتالي تنخفض البطالة وخاصة تلك التي تعيش تحت خط الفقر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التخفيف من الفقر لا يقود إلى إزالة الفوارق في توزيع الدخل لكل فئات السكان تحت خط الفقر، غير أن حقيقة الأمر تبين أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام هي ليست بهذه الصورة المبسطة، إلا إذا كان هيكل الاقتصاد القومي يسمح بالتغيير في تقنيات الإنتاج¹، من هنا تصبح العلاقة بين النمو والاستخدام على الشكل التالي:

شكل رقم (13): النموذج الواقعي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام



Source: Syamaprasad Gupta, *A model of income distribution and growth*, World Bank, John Hopkins university press, London, 1977, p. 7.

من خلال الشكل أعلاه، يظهر لنا أن مستويات الاستخدام تتغير صعودا ونزولا نسبة إلى المسارات التنموية والفرن الإنتاجي، حيث يعتبر انخفاض مستوى الإنتاجية وتختلف وسائل الإنتاج، وتسرب جزء من المصادر الداخلية لتكوين رأس المال من أهم العوامل المؤدية إلى انخفاض معدل تكوين رأس المال في دول العالم الثالث، إضافة إلى ذلك

¹ فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص. 58.

فإن السبب الرئيسي لعجز الاقتصاديات المتخلفة في تعبئة الادخار تعبئة فعالة، هو الاتجاه السائد نحو الإنفاق غير المنتج¹.

الفرع الثاني: قناة نمو اقتصادي - تباين في توزيع الدخل

شكل دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتباين توزيع الدخل اهتمام العديد من الاقتصاديين، فقد ساد حتى وقت قريب اعتقاد راسخ لدى جل الاقتصاديين بأن هذه العلاقة عكسية، حيث أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء أمر طبيعي ملازم للزيادة في معدلات النمو الاقتصادي²، وأن البحث المستمر عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضر بالنمو الاقتصادي لعدة أسباب:

- تميل الفئات الغنية إلى ادخار جزء كبير من دخلها مقارنة بالفئات الفقيرة، الأمر الذي يساعدها في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة، ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه المجتمع بأكمله بما فيه الطبقات الفقيرة، من خلال الضرائب المعاد توزيعها في شكل إنفاق عام؛

- أن اللجوء إلى سياسات توزيعية غير كفؤة من خلال رفع الضرائب على الأغنياء من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار، مما قد يضر بالنمو ويزيد معدلات الفقر ويشوه الهيكل الاقتصادي للبلد ككل؛

- أن مباشرة السياسات التوزيعية المصممة للقضاء على الفقر والحرمان ومتابعتها يتطلب تحسين الدولة لمؤسساتها القائمة على ذلك، والقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ما يتطلب معه تمويلًا مستمرًا وغير منقطع لمشاريع العدالة الاجتماعية، الأمر الذي قد يزيد من ثقل الموازنة العامة لارتفاع تكلفتها، مما قد يحد من فعاليتها.

أولاً: فرضية كوزنيت "Kuznets"

يعتبر كوزنيت صاحب التحليل الريادي الذي أوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل، ففي سنة 1955 قدم مقالة يوضح فيها بأنه في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يتجه توزيع الدخل إلى التدهور إلى أن يصل إلى أقصى درجاته، بينما في المراحل المتقدمة من النمو سوف يميل توزيع الدخل إلى التحسن، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية³.

¹ عبد العزيز عبد الله القطيفي، النمو الاقتصادي: نظريات النمو، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999، ص. 145.

² عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة: النمو الاقتصادي-توزيع الدخل-مشكلة الفقر، روابط للنشر وتقنية المعلومات، مصر، 2016، ص. 93.

³ بربرة أنجرام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص. 191.

من جملة التفسيرات المحتملة الخاصة باتجاه عدم المساواة في توزيع الدخل نحو التدهور خلال المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي قبل أن تميل بعد ذلك إلى التحسن، هي عادة ما يشار إليها بطبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو، حيث وحسب نموذج لويس فإن المراحل الأولى للنمو تتركز حول القطاع الصناعي الحديث الذي يتميز بمحدودية التوظيف مع ارتفاع الأجور والإنتاجية. وعليه، فإن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية تتسع بسرعة في البداية، وذلك قبل أن تبدأ في الانكماش والضييق، كما أن درجة عدم المساواة الموجودة داخل القطاع الحديث تكون أكبر من مثيلتها في القطاع التقليدي الراكد، وأن عمليات تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، وبرامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تقليل الفقر ورفع مستويات معيشة الطبقات المنعدمة، تواجه صعوبات شديدة لدى البلدان منخفضة الدخل.

الواقع أنه مهما كانت التفسيرات لمنحنى كوزنيت، فإنها لا تبتعد عن صلب النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية، والتي تؤكد بأن التفاوت في توزيع الدخل هو من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة لجميع الأفراد في الأجل الطويل. وإذا كانت الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة تدعم صحة هذه النظرية، فهذا لا يعني بالضرورة صحة نتائجها بالنسبة للبلدان النامية¹، فقد توصلت بعض الدراسات التي أجريت على بعض البلدان مثل كوريا الجنوبية، الصين، كوستاريكا وسيريلانكا، بأن ارتفاع مستويات المعيشة يمكن أن يكون مصحوبا بانخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل وليس بارتفاعها، فالأمر يتوقف على طبيعة عملية التنمية وأهدافها.

ثانيا: قدرة نظام التوزيع وإعادة التوزيع على إحداث النمو الاقتصادي

إن التوزيع في النظرية الاقتصادية لا يخرج عن مفهوم حصص عناصر الإنتاج، ورغم أن سميث قدم النظرية الاقتصادية ولم يعمل على تنمية نظرية تخصيص الأجور والربح، إلا أن إسهاماته وتفصيل الاقتصاديين اللاحقين رسخت القيم المادية للنظرية الاقتصادية².

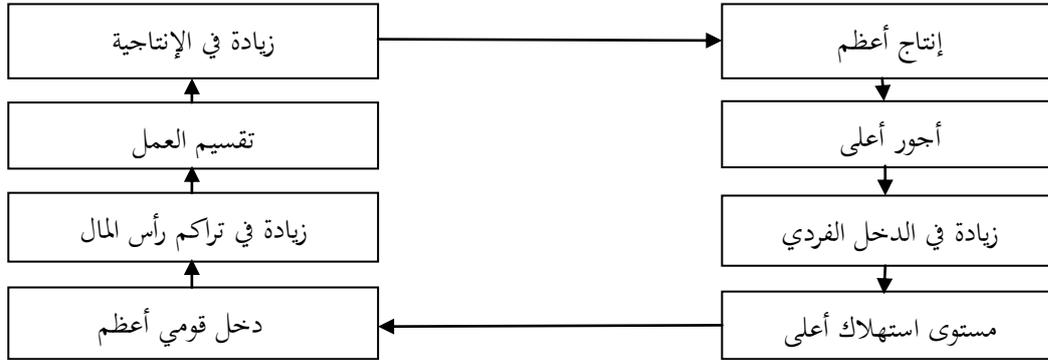
وقد بدأ سميث بمناقشة الأجور من خلال مناقشته للقيمة، فالأجور عنده في المجتمعات البدائية تكون وفق الإنتاجية، أما عند ظهور مفهوم الملكية الخاصة وارتفاع تراكم رأس المال نتج عن ذلك زيادة الرأسمالين، وقد أدى عرض سميث لهذه المفاهيم إلى ظهور مفهوم توزيعي للدخل، وهو مخصص للأجور. وعلى هذا الأساس، فإن المنظرين الاقتصاديين كانوا يرون في عملية التراكم الرأسمالي مولدا لبقية الفعاليات، إذ أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل حسب مفهوم رصيد مخصص للأجور، وهو المحرك الأساسي لعملية النمو، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة

¹ وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر، جامعة عين الشمس، مصر، ص. 90.

² أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص. 296.

الادخار، وبالتالي ارتفاع الاستثمار، وهو الجزء الذي يفسر الأجور والأرباح، والأجور حسب الفكر الكلاسيكي لا تخرج عن كونها أجور حد الكفاف من أجل البقاء على قيد الحياة. إذن، حسب هذا المفهوم فإن النمو الاقتصادي لا يحدث إلا إذا كان معدل تراكم رأس المال أكبر من مخصص رصيد الأجور، والشكل الموالي يظهر ذلك.

شكل رقم (14): أثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي



المصدر: أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص. 297.

حسب الشكل فإن الفعالية الاقتصادية تؤدي إلى نمو اقتصادي جراء التفاوت الكبير بين الأرباح والأجور، ولكن بمعنى كينز اهتم بدراسة جانب العرض الذي ينشط بجانب الطلب الذي يعتبر المشغل لعملية النمو الاقتصادي، وبذلك أصبح التوزيع الأولي للإنتاج بين أرباح تؤدي إلى تراكم يستثمر، وأجور حد الكفاف لا تؤدي إلى نمو اقتصادي منسبط للاستثمار، فكان لابد من إعادة الاعتبار لتدخل الدولة الاقتصادي من خلال إعادة التوزيع. وعليه، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل هي التي تحدد مستوى العدالة الذي يؤدي إلى الحد من التفاوت والتقليل من نسب الفقر.

إن التحليل السابق لم تتفق معه كل النماذج النظرية، فمنها من تعتبر بأن الفروقات مفيدة للنمو (علاقة إيجابية)، ونوع ثاني من النماذج تعتبر بوجود علاقة سلبية بينهما كما يلي¹:

1- فروقات - نمو اقتصادي (علاقة موجبة): بمعنى أن الفروقات في الدخل تغذي النمو الاقتصادي على أساس وجود علاقة موجبة بين معدل الادخار ومعدل النمو الاقتصادي، وأن الأغنياء ميلهم للادخار يكون أكبر، فوجود فروقات في المداخيل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء يكون في صالح النمو، كما أن تركيز الثروة لدى هذه الفئة من المجتمع يعد ضروريا، لأنهم هم الذين يبادرون إلى نشاطات صناعية جديدة، ومن ثم ترقية الابتكار التكنولوجي مصدر التطور التقني، الذي أجمعت نظريات النمو التقليدية منها والحديثة على أنه مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي،

¹ Patricia Crifo – Tillet, L'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène, revue défense nationale, volume XIV2, Paris, 1999, p. 201.

كما أن توزيع مداخيل متميزة على العمال وفقا لأدائهم يشجع الحافزية ويعظم الإنتاج، ومن ثم النمو الاقتصادي على الرغم من الفروقات.

2- فروقات - نمو اقتصادي (علاقة سالبة): تعتبر هذه النماذج أن تركز المداخيل لدى فئة صغيرة من السكان يخلق حالة من السخط العام، ويساعد على ظهور نشاطات غير رسمية، كما يكون مصدرا لعدم الاستقرار السياسي، فالمجتمعات المنقسمة داخليا ليس بإمكانها تطبيق برامج إصلاحية ترفع من احتمالات نموها، ويقع المجتمع في مصيدة الفقر وتلاشى الطبقات الوسطى من المجتمع، وتتراكم نسبة قليلة من رأس المال الاجتماعي، حيث تنشأ فئة من الأغنياء الأكثر تكويننا وفقراء بدون تكوين، ويتوارث الفقر من جيل إلى آخر مع إقصاء اجتماعي ينتهي بأثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. أما في ظل أنظمة سياسية ديمقراطية فمع توزيع غير عادل للمداخيل يرتفع الطلب الشعبي على إعادة التوزيع، ما يضطر لتبني نظام ضريبي تصاعدي تتقلص معه معدلات الادخار والاستثمار والتراكم، أي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

إن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري لتحسين مستوى معيشة كل الأفراد وتقليص الفقر، ولكنه غير كاف لتقليص الفروقات، ومن هنا تبرز أهمية سياسات إعادة التوزيع في تحقيق ذلك، على أن قادرا طبيعيا من الفروقات يبقى مطلوبا لأنه يضمن استمرارية التراكم والنمو، ويجنب المجتمع ضغوطات إعادة التوزيع التي قد ترهن الاستقرار الاجتماعي والنمو وخاصة في الدول النامية¹.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي المحابي للفقراء

يعرف النمو الاقتصادي المحابي للفقراء بأنه ذلك التحسن على مستوى الأداء الاقتصادي الذي يتزامن فيه النمو الاقتصادي مع تراجع معدل الفقر أو الاعدالة، من خلال آلية توزيع الدخل التي تعمل على نمو إنفاق الفرد. كما يعرف بأنه النمو المفيد المقلص للفقر، وهذا التعريف تبنته هيئات التمويل الدولية منها: الأمم المتحدة، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية².

إذن، يعتبر النمو الاقتصادي مخففا للفقر إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء. يرجع السبب في ظهور هذا المفهوم إلى سياسات الإصلاح التي تبنتها الدول النامية بتوصية من المؤسسات المالية الدولية، والتي تمحورت حول تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في الدول المستقبلية للكون، ومن ثم

¹ راضية بختاش، دراسة تحليلية للمثلث: فقر - نمو اقتصادي - فروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 18، الجلفة، أبريل 2014، ص. 58.

² Nanak Kakwani and others, **Pro-poor growth: Concepts and measurement with country case studies**, International poverty center, UNDP working paper, n°1, 2004, p. 03.

تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ولكن الشواهد التجريبية في عدد كبير من الدول النامية قد أوضحت أن النمو المأمول لم يتحقق، وأن الوقوع الاجتماعي لتطبيق البرامج الاقتصادية الموصى بها قد كان سلبيا للغاية خصوصا فيما يتعلق بمختلف مقاييس الفقر.

وكنتيجه لذلك، بدأ الاهتمام الدولي في البحث حول طبيعة النمو الاقتصادي الذي من شأنه إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء، وقد عبر عن مؤشر النمو المحايي للفقراء على النحو التالي¹:

$$\text{مؤشر النمو المحايي للفقراء} = 1 + \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة}}$$

حيث: المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع هي المرونة الفرعية مع درجة عدم العدالة مضروبة في مرونة درجة عدم عدالة التوزيع مع متوسط الإنفاق، أو ما يعرف بمرونة كوزنيت. على أساس هذا المؤشر اقترح كاكواي وبرنيا سنة 2000 القيم التالية للتعرف على مدى محاباة عملية النمو للفقراء.

جدول رقم (5): مدى محاباة عملية النمو للفقراء

حالة محاباة النمو	علامة وقيمة المؤشر
نمو اقتصادي ضد الفقراء	سالبة
نمو اقتصادي محايي للفقراء بطريقة ضعيفة	موجبة وأقل من 0.33
نمو اقتصادي محايي للفقراء بطريقة متوسطة	أكثر من 0.33 وأقل من 0.66
نمو اقتصادي محايي للفقراء	أكثر من 0.66 وأقل من الواحد
نمو اقتصادي محايي للفقراء وبشدة	واحد أو أكثر

المصدر: علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحايي للفقراء، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 82، 2009، ص. 6.

على الرغم من إمكانية تطبيق هذه المنهجية متى ما توفرت المعلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في أي دولة، وحول خط الفقر للفرد، إلا أنها لا توفر توصيفا دقيقا لعملية النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يكون محاييا للفقراء. من جانب آخر، يلاحظ استحالة محاباة النمو الاقتصادي للفقراء بشدة إذا ما كانت الدولة في المراحل الأولى للتنمية، حيث تتفاقم حالة عدم العدالة في التوزيع حسب أطروحة كوزنيت.

¹ علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحايي للفقراء، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 82، 2009، ص. 6.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة

من المتفق عليه بين علماء الاقتصاد أن التغيرات الهامة في العرض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد، وإذا كان هناك خلاف حول إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار النقدي، وتخفيض الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

يرى ميلتون فريدمان أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه، كما يعتقد بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، وقد لاحظ أن عرض النقود تزايد باستمرار خلال الفترة 1867-1960 في الولايات المتحدة الأمريكية مع قليل من الاستثناءات فقط، وقد انخفض العرض النقدي بشدة خلال ست سنوات اللاحقة، فقد تراوح الانخفاض بين 2.4% و 35.2%، وهذه الفترات هي فترات انكماش اقتصادي (حدوث فترات كساد).

إن الذروة في معدل نمو النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبالمثل فإن أدنى نقطة في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية. وقد خلص فريدمان وشوارتز إلى وجود علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية.

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض الفقر عبر عدة قنوات أهمها:

الفرع الأول: قناة أسعار الفائدة

تأتي أهمية هذه الأداة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي، وخلال مدى زمني قصير نسبياً، حيث أن تخفيض أسعار الفائدة عند إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة في كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي والنتائج من ناحية أخرى. إن الميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، وقد أكدت العديد من الدراسات على الأثر الكبير الذي يمارسه سعر الفائدة على نفقات الاستهلاك والاستثمار، مما يجعله ناقلاً هاماً لأثر السياسة النقدية إلى النمو الاقتصادي¹.

¹ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية: دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص. 120.

الفرع الثاني: قناة الائتمان

تؤدي البنوك دورا هاما في الاقتصاد من خلال تزويده بالموارد اللازمة لتمويل مشاريع الاستثمار الحقيقي ورأس المال العامل، فعند اتباع سياسة نقدية توسعية سيزيد حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي، وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة الدخول وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما ينعكس في زيادة الناتج الإجمالي. وقد لوحظ أن تأثير هذه القناة يكون على المشروعات الصغيرة التي غالبا ما لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل بخلاف الائتمان المصرفي.

من جانب آخر، فزيادة الائتمان يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي زيادة أسعار الأوراق المالية، ومن ثم زيادة صافي ثروتها مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، فيزيد الطلب الكلي والناتج. في الوقت نفسه، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية مما يزيد من التدفقات النقدية للشركات، فتتحسن مراكزها المالية.

الفرع الثالث: قناة سعر الصرف

يؤدي ارتفاع العرض النقدي على مستوى الاقتصاد باستخدام مختلف وسائل السياسة النقدية إلى تراجع في قيمة العملة ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يجعل السلع الوطنية أكثر تنافسية فيزيد الطلب عليها ويزيد الناتج، ولكن يجب أن يكون ذلك مع مراعاة شروط تخفيض العملة (سيتم التطرق له بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل).

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المتضمنات الاقتصادية المؤدية إلى التخفيف من الفقر، وترتبط هذه الظاهرة عكسيا بتزايد معدل النمو الاقتصادي، وهذا وفق اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** حيث أن تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب على استخدام الموارد (العمل)، وهو الأمر الذي يترتب عليه دخول فئات جديدة من الفقراء إلى سوق العمل، ويحصل ذلك نتيجة التوسع في قاعدة الاستثمارات من جهة، وارتفاع متوسط الأجور الحقيقية نتيجة التزايد في الطلب على العمل الماهر من جهة أخرى، وهذين الأمرين يؤديان إلى ارتفاع القدرة الشرائية للفئات المنخفضة الدخل، هذا ما يؤدي إلى تحسن أوضاع الفقراء باتجاه إشباع الحاجات الأساسية، ولاسيما أن المنفعة الحدية لذوي الدخل المنخفض تعد مرتفعة عنها مقارنة بالذين تكون دخولهم أعلى في المجتمع.

- **الاتجاه الثاني:** أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى تزايد الناتج القومي سواء كان تأثير هذا التزايد باتجاه الصادرات أو باتجاه الحاجات الرأسمالية، فإن تأثيرها غير المباشر يؤدي إلى خفض الفقر، وعوائد الصادرات يمكن استخدامها لتمويل عملية التنمية، كما أن ارتفاع معدل الصادرات يؤدي أيضا إلى تزايد معدل الطلب على العمل، خاصة إذا كانت السلع المصدرة كثيفة العمل، كما يعمل تزايد العرض من الحاجات الأساسية باتجاه خفض الفقر.

إن انتهاج سياسة اقتصادية تتميز بقدر من العدالة في توزيع الدخل يؤدي إلى تحسن دخول الفئات الفقيرة أكثر من استفادة أصحاب الدخل المرتفعة ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك سيزيد أكثر من الميل نحو رأس المال، إذ أن النمو في رأس المال يعتمد على حوافز الادخار وبنسبة كبيرة من التحسن سيصيب أوضاع الفقر. يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لخفض معدل الفقر وتحسين مستوى المعيشة لكنه غير كاف، إذ لا بد أن تفوق معدلات النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني.

المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة عبر قناة سعر الصرف

ترتبط أوضاع الفقر والجوع في العديد من الدول التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة فيها بمجموعة من أدوات السياسة النقدية، التي تنحصر تأثيراتها باتجاهات النمو وتوزيع الدخل، وتعتبر قناة سعر الصرف من تلك القنوات التي تعتمد عليها السياسة النقدية في ضبط الاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها على مستويات النمو الاقتصادي والفقر.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يعد سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي العام، هذا ما يدفع صانعي السياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية خاصة إلى أخذه بعين الاعتبار.

الفرع الأول: تعريف، وظائف وأنظمة سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياسا للقيمة، فإقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو ما يطلق عليه سعر الصرف.

أولاً: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية¹. كما عرف أيضاً بأنه سعر النقد المحلي معبر عنه بوحدات نقد أجنبية، ويتحدد هذا السعر في سوق الصرف وفق الشروط المتغيرة لنظام النقد الأجنبي².

وعرف أيضاً بأنه نسبة مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية³.

انطلاقاً مما سبق، نستخلص أن سعر الصرف يمثل عدد الوحدات المدفوعة من العملة الوطنية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة المحلية. وبذلك فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأجنبية.

ثانياً: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف العديد من الوظائف من بينها⁴:

- 1- وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، بالنسبة للمنتجين المحليين حينما يعتمدون على سعر الصرف من أجل مقارنة وقياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.
- 2- وظيفة توزيعية: يستخدم سعر الصرف لتطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، ومن جهة أخرى يمكن لسعر الصرف أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي فسعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.
- 3- وظيفة توزيعية: يقوم سعر الصرف بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات بين أقطار العالم لارتباطه بالتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد الدولي، كما أن التغير في القيمة الخارجية للعملة سواء بالزيادة أو النقصان سوف يؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بشكل رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى.

¹ هيل عجمي هيل الجناي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص.ص. 93-94.

² Alain Beitone et autres, **Dictionnaire des sciences économiques**, Armonol Collin , Paris, 1991, p. 319.

³ عادل أحمد حشيش وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1998، ص. 154.

⁴ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص.ص. 149-150.

ثالثا: أنظمة سعر الصرف

عرف نظام الصرف عدة تطورات كانت بدايتها من قاعدة الذهب، وانتهت بالنظام العائم على إثر انهيار نظام بريتون وودز، وعليه عرف نظام الصرف نمطين أساسيين وهما: أنظمة سعر الصرف الثابتة وأنظمة سعر الصرف المرنة.

1- أنظمة سعر الصرف الثابتة: في ظل هذه الأنظمة يتم تصنيف سعر صرف العملة إلى:

أ- **الربط بعملة واحدة:** يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الإرتكازية، والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار غالبا ما تكون الدولار الأمريكي، ويعود السبب في الاتجاه إلى هذا النوع من الأنظمة إلى المميزات التالية¹:

- تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدولة النامية وأكبر شركائها في التجارة الدولية، مما يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف، هذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الدول النامية، فضلا عن تشجيع التجارة بين البلدين؛

- يربط هذا الأسلوب السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الإرتكازية، حيث إذا كانت هذه الأخيرة تستهدف تحقيق استقرار الأسعار فإن ذلك يخلق الثقة في عملة الدولة النامية؛

- يقدم أسلوب الربط إلى عملة إرتكازية واحدة معيارا واضحا للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهذا التدخل يستهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الإرتكازية.

ب- **الربط بسلة من العملات:** هنا يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات التي يتم اختيارها انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، ويعتبر هذا النوع من أنواع أنظمة الربط آلية حديثة نسبيا ظهرت في أعقاب التعويم العام سنة 1973. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف الفعلي من خلال محاولة ربط قيمة العملة المحلية إلى سلة من العملات، كما قد يكون مكلفا نسبيا للبلدان الصغيرة.

ج- **ضمن هوامش معينة:** هنا يسمح للعملة أن تتذبذب لكن داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوربي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال $[-2.52\%; +2.52\%]$ مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

¹ محمد السيد العابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص. 180.

2- الأنظمة المرنة لسعر الصرف: تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل باتخاذ بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعلي، ومن خلالها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن التمييز بين نوعين من أنظمة التعويم:

أ- **التعويم الحر:** وهي حالة تسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف.

ب- **التعويم المدار:** لقد أصبح التعويم المدار من أكثر الأنظمة شيوعا واستخداما في الوقت الحالي، وفيه يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة على أساس مجموعة من المتغيرات كمستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب، التضخم، تطور سوق الصرف الموازي، وضعية ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: أسعار الصرف الثنائية وأسعار الصرف الفعلية.

أولا: أسعار الصرف الثنائية:

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين عملتين: العملة الوطنية و عملة بلد أجنبي. وفي هذا النطاق، يمكن التمييز بين سعر الصرف الاسمي، وسعر الصرف الحقيقي.

1- **سعر الصرف الاسمي:** يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة بلد ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض بدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة، هذا وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

أ- **سعر صرف رسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية؛

ب- **سعر صرف مواز:** وهو السعر المعمول به في الأسواق غير الرسمية أو الأسواق الموازية.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي بطريقتين¹:

أ- **على التأكد:** أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية؛

ب- **على عدم التأكد:** أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

¹ Philippe Bouhours, **Monnaie, Finance: Institutions et Mécanismes**, ellipses, Paris, 1993, p. 309.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية¹، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم²، ومنه فهو يعبر عن القدرة الشرائية للعملة ومقياس لدرجة تنافسية الاقتصاد³، بالإضافة إلى أنه مفيد في اتخاذ القرارات بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

يعبر عن سعر الصرف الحقيقي بحاصل جداء سعر الصرف الاسمي في النسبة بين مستوى الأسعار في الخارج ومستوى الأسعار المحلي. ما يمكن ملاحظته على هذا المؤشر هو أن أي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعني⁴، فلو أخذنا بلدين كالجائز و الولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي⁵:

$$TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي؛

TCN : سعر الصرف الاسمي؛

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجائز؛

P_{us} : مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية؛

$1\$ / P_{us}$: القوة الشرائية للدولار بالولايات المتحدة الأمريكية؛

TCN/P_{dz} : القوة الشرائية للدولار الأمريكي بالجائز.

وعليه، فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجائزي مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجائز، وكلما ارتفع الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائز؛ حيث أنه إذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي فإن المنتجات الأجنبية تصبح أعلى تكلفة من المنتجات المحلية، ما يتولد عنه انخفاض في الواردات وارتفاع في الصادرات. وعلى هذا الأساس، فإن انخفاضاً حقيقياً في قيمة العملة الوطنية يرفع من الرصيد الجاري لميزان المدفوعات، في حين ينخفض الرصيد في حالة الارتفاع الحقيقي في العملة

¹ Aftation .F, **Les taux de change**, 2^{ème} édition, press Universitaires de France, France, 1992, p. 50.

² Topscalion, **Pricipes de finance international**, Economica, 1992, p. 19.

³ Peryard Josette, **Gestion financière international**, 3^{ème} édition, Vuibert, Paris, 1995, p. 70.

⁴ علي توفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، من 5 إلى 7 أكتوبر 1999، أبو ظبي. ص. 45.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 106.

الوطنية. ويتحقق الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة الوطنية إذا ارتفع سعر الصرف الاسمي و/أو ارتفعت الأسعار الأجنبية بسرعة أكبر من الأسعار المحلية.

ثانيا: سعر الصرف الفعلي

يعرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم... إلخ¹.

يمكن تقسيم سعر الصرف الفعلي إلى قسمين: اسمي وحقيقي

1- سعر الصرف الفعلي الاسمي: هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي لتغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فمثلا قد يرتفع الدولار مقارنة بالأورو وتنخفض قيمته بدلالة الجنيه الإسترليني، ويبقى ثابتا بالنسبة للين الياباني، وعلى هذا الأساس يقيس سعر الصرف الفعلي الاسمي متوسط التغيرات التي حصلت في قيمة الدولار، وبالتالي يسمح بتتبع تطورات العملة المحلية مقابل مجموعة من عملات الشركاء والمنافسين².

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_P Z_P IRR_{pr} \times 100 \quad \text{لتصبح:} \quad TCRE = \sum_P \left[\frac{X_0^p(e^{pr})_t / X_0^p(e^{pr})_0}{(P_0^p / P_0^r) / (P_t^p / P_t^r)} \right] \times 100$$

حيث:

P_0^p و P_t^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

P_0^r و P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

IRR_{pr} : سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، أحذا بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 76.

² نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص. 123.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك الكثير من النظريات التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول، وأهم هذه النظريات نذكر:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل، الذي قام بصياغتها سنة 1921 عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف بعد سنة 1914"¹، والتي حاول فيها أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين مختلف البلدان². تنطلق الفكرة الرئيسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، بمعنى أن سعر الصرف يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج³.

بالنسبة لهذه النظرية تغير سعر الصرف يعود إلى التغير في القوة الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة. وبناء على ذلك، فإن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما⁴. هذه الاختلافات في القوة الشرائية للعملات يفترض أن تنعكس في أسعار العملات الدولية من خلال التجارة الدولية. هذه النظرية تبدو صحيحة من الوجهة النظرية لكنها غير ذلك من الناحية العملية، وذلك لأسباب عديدة أهمها: أن هناك كثيراً من السلع و الخدمات التي تؤثر أسعارها على القوة الشرائية داخل البلد المعني دون أن يكون لها أي أثر في سعر الصرف، لأن تلك السلع أو الخدمات لا يتم تبادلها عالمياً، ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية مثل: أسعار المنازل وأسعار السلع التي لا تنتقل بين الدول، والخدمات مثل: النقل والصحة والتعليم.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر الصرف فهي تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف⁵، وحسب كروجر يفترض أن يكون معدل التضخم المتوقع يساوي الصفر (0). في الواقع، إن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يجب أن يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية⁶. وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمر الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في

¹ عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984، ص. 46.

² سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص. 193.

³ Antoine parent, op.cit, p.97.

⁴ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص. 77.

⁵ Bernard, *Economie internationale*, 2^{ème} edition, Dunod, Paris, 1992, p.182.

⁶ Richard Boillie et Patrick McMahon, *Marché des changes*, édition Eska, Paris, 1997, p. 145.

الخارج عنها في السوق المحلي عند قيامه بتوظيف أمواله في الدول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك المعدل السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل¹. وتجدد الإشارة إلى أن استعمال الطريقتين الأخيرتين للتنبؤ بسعر الصرف لا يكون بمثل هذه البساطة التي رأيناها، حيث أنه في غالب الأحيان لا تكون النتائج دقيقة لاعتبارات نذكر منها²:

- اختلاف مقياس التضخم في مختلف الدول، حيث لا يكون هذا المقياس متجانسا؛

- التنبؤ بمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم لا يكون في حد ذاته دقيقا، مما يجعل كل النتائج المترتبة عنه كمقياس مرجعي غير دقيقة.

ثالثا: نظرية الأرصدة

تركز هذه النظرية على رصيد ميزان المدفوعات سواء كان موجبا أو سالبا، ففي حالة كون الرصيد موجبا أي وجود فائض، فهذا معناه وجود زيادة الطلب على عملة هذه الدولة، ومن ثم ارتفاع قيمتها الخارجية أو انخفاض في سعر صرف هذه العملة، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية³.

المطلب الثاني: قنوات تأثير سعر الصرف على مستوى المعيشة

يمارس سعر الصرف أثرا بالغا على مستوى المعيشة عبر العديد من القنوات التي سنأتي على ذكر أهمها.

الفرع الأول: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

أخفقت الدراسات التطبيقية التي تناولت إثبات العلاقة بين النمو الاقتصادي وأنظمة الصرف بسبب عدم وجود دليل تطبيقي يؤكد العلاقة، ويعود ذلك إلى اعتماد الدراسات السابقة على التصنيف الرسمي المعلن، والذي يختلف عن التصنيف الفعلي المطبق نتيجة الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد، وذلك حسب ما تفترضه نظريتي "الخوف من التعويم" و"الخوف من الجمود"، ونتيجة لذلك قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات تستند على

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.120.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 105.

³ Antoine Parent, Op.cit, p.100.

بيانات واقعية من سوق العملات الأجنبية، واستخرجوا أدلة تطبيقية تؤكد العلاقة رغم عدم تماثل المعلومات¹، من بين تلك الدراسات نجد:

- الدراسة التي قام بها Mudell في سنة 1995، والتي حاولت مقارنة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية قبل وبعد انهيار نظام بريتون وودز، وتوصل الباحث من خلالها إلى أن النمو الاقتصادي كان أكثر سرعة في الفترة الأولى أي في ظل سعر الصرف الثابت².

- دراسة قام بها Bailliu و Perrault و Lafrance في سنة 2001، والتي تخص 25 دولة من الاقتصاديات الناشئة للفترة 1973-1998، تبين أن نظام سعر الصرف العائم يصاحب نمو اقتصادي سريع جدا في الدول المفتوحة على تدفقات رأس المال والتي لها أسواق مالية متطورة، وفي سنة 2002 قام نفس الباحثين بدراسة أثر نظام الصرف على النمو الاقتصادي لـ 60 دولة للفترة 1973-1998، وبين أن نظام الصرف يكون في إطار سياسة نقدية صلبة تستهدف النمو الاقتصادي³.

- دراسة Ghosh وآخرون سنة 1997، والتي تقوم على اختبار العلاقة بين اختيار نظام سعر الصرف وتطايير الاقتصاد الكلي المقاس بتباين معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتباين مستوى العمالة، وقد توصل الباحثون إلى أن حجم الإنتاج والعمالة هي أكثر تطاييرا في ظل نظام الصرف الثابت من الأنظمة المعمومة، وأن قوة التغيرات غير مرتبطة بالصدمات المحتملة للاقتصاد⁴. وعليه، نقوم بتحليل أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال الأثر على الاستثمار، البطالة وتدفق رؤوس الأموال.

أولا: الأثر على الاستثمار

يعتبر نظام سعر الصرف الثابت من الأنظمة المساندة للنمو الاقتصادي، حيث أن تراكم رأس المال فيه سيكون أعلى، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض حالة عدم التأكد التي تعمل على زيادة معدل الاستثمار، وذلك بحكم الخصائص التي يتميز بها من توفير للمصدقية وانخفاض في معدلات التضخم، والحد من تقلبات سعر الصرف وتذبذبات أسعار الفائدة، وعليه سيكون معدل الاستثمار أعلى نظرا لانتفاء المخاطرة أو انخفاض تكلفة التغطية، والعكس بالنسبة لأنظمة سعر الصرف المرنة.

¹ علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص. 40.

² Mundell R, **Exchange rate systems and economic growth**, Revista di politica economica, Vol 85, 1995, p.p. 03-36

³ Bailliu J et autres, **les taux de change flottants: une nouvelle analyse**, Banque du Canada, Canada, 2001, p. 347-377.

⁴ Ghosh A and authors, **Does the nominal exchange rate regime matter?**, NBER working paper, n°5874, p. 13-26.

من جانب آخر، وفي ظل أنظمة الصرف المرنة يمكن للدولة المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من المعروض النقدي باستخدام سياسة نقدية توسعية، ما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية لتراجع حافز حيازتها، وهذا ما يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية في السوق العالمية، فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات، وبالتالي يزيد الاستثمار والنتاج.

ثانيا: الأثر على البطالة

في ظل أنظمة الصرف المرنة ينتقل الأثر التبادلي بين سعر الصرف والبطالة عن طريق العرض والطلب على العمل، حيث أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من معدل البطالة التوازني، ويخفض من العرض المحتمل، وذلك إذا كانت الأجور الاسمية تعتمد على أسعار المستهلك وليس على أسعار الإنتاج. فتخفيض سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى رفع أسعار الاستهلاك بالنسبة لأسعار الإنتاج، وخاصة في حالة ارتفاع التكاليف الاسمية للعمل بالنسبة لأسعار الإنتاج، وبهذا سترتفع تكلفة العمل، وينخفض الطلب عليه، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. لكن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومعدلات البطالة ليست أحادية، حيث أن هذه العلاقة تنتقل آثارها عن طريق العرض، فتخفيض سعر الصرف يحفز النشاط ويرفع الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من البطالة. وبالعودة إلى النظرية الكينزية فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يضعف من شروط التبادل، وهذا سيمس بأرباح الشركات، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على العمل من طرف المؤسسات، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة.

ثالثا: الأثر على تدفق رؤوس الأموال

يساهم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بالمقارنة مع نظيرتها الدولية في تدفق رؤوس الأموال باتجاه الدول التي ارتفعت فيها أسعار الفائدة، وذلك للاستفادة من الفرق في أسعار الفائدة. يساهم تدفق رؤوس الأموال على البلدان التي تعرف معدلات كبيرة للفقر في إنعاش الوضع الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بتحقيق مكاسب إيجابية على المستوى المعيشي والإقلال من تداعيات تراجع الدخول ونقص الفرص التي يعاني منها الفقراء خصوصا. إن عملية تخصيص رؤوس الأموال وانتقاله من الدول التي تتمتع بوفرتها مقارنة بالدول التي تعاني من ندرتها سيساهم في تشجيع زيادة الاستثمار في الدول المتلقية، الأمر الذي يحدث منافع اقتصادية واجتماعية منتظرة (زيادة الاحتياطات الدولية والاستثمار المحلي، النمو، الاستهلاك...) كفيلة بتحسين ظروف العيش وزيادة الرفاهية. وهذه النظرية تقوم على افتراض أساسي وهو أن العوائد على رأس المال تتناقص كلما ازدادت مصانع وآلات جديدة، غير أن الواقع أثبت غير ذلك، حيث أن الإنتاجية تكون أعلى في الدول التي تتوفر بها اليد العاملة الماهرة، والبنية الأساسية المادية المتقدمة.

إن التقلبات الحادة في سعر الصرف ستؤثر على تدفق رؤوس الأموال، وهذا ما يخفض من عرض النقود الحقيقي وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، وهنا يلعب عنصر التوقعات دورا جوهريا في تدفق رؤوس الأموال، فالمستثمرون يتخذون قراراتهم بناء على تحليل العائد والمخاطرة، فإذا كانت العوائد المتوقعة تزيد عن تكلفة تقلبات أسعار الصرف فإنهم يوجهون استثماراتهم إلى تلك البلدان، أما إذا زادت تكلفة تقلبات أسعار الصرف عن الأرباح المتوقعة من استثماراتهم فلن يوجهوا رؤوس أموالهم إلى تلك الدول¹.

الفرع الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

يعتبر التضخم واحدا من بين أهم العوامل المساهمة في تفاقم ظاهرة الفقر، وهذا عبر الآثار السلبية التي يمارسها على القدرة الشرائية لدخول الفئات الهشة، ومساهمته في خلق بيئة غير ملائمة للاستثمارات العمومية والخاصة، وتداعيات ذلك على البطالة وتخفيض الطلب الكلي. تتدخل السلطات العمومية من خلال سياسة سعر الصرف للتأثير على الأسعار المحلية من خلال ثلاث قنوات أساسية هي²:

أولا: عبر نظرية تعادل القوة الشرائية

وفقا لذلك فإن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الانخفاض بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله³.

ثانيا: عبر قناة تخفيض قيمة العملة

يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل جدل، وذلك راجع إلى أن قوة التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها: نسبة الواردات إلى إجمالي السلع

¹ فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 93، المجلد 31، العراق، 2009، ص. 171.

² لمين بليلة، مرجع سابق، ص. 119.

³ عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص. 68.

المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، وزيادة درجة المنافسة في الصناعة¹.

ثالثا: عبر قناة الأجور

تعتمد الآثار المرغوبة من تخفيض العملة بمدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغيير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار سيكون أثر تغيير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

الفرع الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والدخل

يعد الدخل من أهم المؤثرات في مستوى المعيشة وأحد الرهانات الأساسية في سياسة الإقلال من الفقر وتداعياته، ويبرز أثر الدخل في سعر الصرف في سياق المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد في اتجاهين²:

أولاً: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بالمقارنة مع أسعار الفائدة السائدة في الدول الأخرى، سيؤدي ذلك إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال ما يؤدي إلى ارتفاع المداخيل فيها، مما يؤدي إلى زيادة طلبها الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات من البلد الذي صدرت منه تلك الأموال، كذلك يؤدي ذلك التدفق لانخفاض الدخل النقدي في البلد الذي صدرت منه تلك الأموال، ويؤدي بذلك إلى انخفاض طلبها الداخلي بما في ذلك الطلب على الواردات، ونتيجة الحاليتين السابقتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المصدر لرأس المال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري معوضا العجز الذي حدث في حساب رأس المال طويل الأجل الناتج من التدفق الرأسمالي للخارج مؤديا لارتفاع سعر صرف عملتها المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابلها.

ثانيا: تؤدي الزيادة في الدخل المتأتية من ارتفاع أسعار الفائدة محليا أو تخفيض قيمة العملة عبر الرفع من العرض النقدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ضمنه الإنفاق على الواردات لأنها تقع ضمن الإنفاق الاستهلاكي، لذا فزيادة النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العملة

¹ حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 9، الرياض، 1997، ص. 335.

² لمين بليلة، مرجع سابق، ص. 121-122.

الأجنبية لتمويل الطلب على الواردات، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية¹.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على سعر الصرف ومستوى المعيشة

تمارس السياسة النقدية تأثيراتها على مستوى المعيشة عبر قناة سعر الصرف من خلال العديد من الآليات أهمها: الكتلة النقدية وأسعار الفائدة.

الفرع الأول: الكتلة النقدية

تمارس أسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني.

أولاً: في ظل اعتماد سعر صرف يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد

في ظل هذا الاتجاه وعند تخفيض قيمة العملة عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية من خلال الرفع من المعروض النقدي باستخدام مختلف أدواتها الكمية والكيفية، فإن ذلك سوف يحقق قدرة تنافسية للاقتصاد في السوق الدولية، وسيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها، إضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي بدلا من السلع المستوردة، مما يترتب عليه تأثيرات موجبة باتجاه تخفيف الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد في الأجل الطويل، وذلك عبر اتجاهين:

1- يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي (كون الصادرات دالة في النمو الاقتصادي) في الأجل القصير، والتأثيرات المتبادلة فيما بينها في الأجل الطويل؛

2- بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد المؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد، مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة.

ثانياً: في ظل اعتماد أسعار صرف مغالى بها

في ظل اعتماد أسعار صرف مغالى بها فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية، من خلال إعادة نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، مما قد يؤدي إلى انحراف

¹ أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص. 368.

جزء كبير من الموارد الاقتصادية عن تكاليف الفرصة البديلة، وقد تتجه الموارد إلى إنتاج سلع غير متاجر بها، مما يترتب عليه من تأثيرات سالبة باتجاه زيادة معدلات الفقر، التي تمارس تأثيرها باتجاهين رئيسيين¹:

1- التراجع الحاصل في الصادرات نتيجة لإعادة نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، وما يترتب عليها من آثار سلبية في النمو الاقتصادي؛

2- ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المستوردة مما قد ينعكس باتجاه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي، وتراجع دخول المنتجين فضلا عن تزايد معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ولاسيما إذا ما تمحورت معدلات البطالة المتزايدة في إطار العمالة غير الماهرة، لتؤدي إلى زيادة تباين الدخل وتزايد فجوة الفقر في هذه البلدان. وعلى الرغم من أن المغالاة في أسعار الصرف لها تأثيرات سالبة، فإنها قد تمتلك جوانب إيجابية في معدلات الفقر تتباين بين الحضر والريف، من خلال توفيرها المتطلبات الغذائية لفئات الدخل المنخفض والفقراء، كما أنها تعزز من قدراتهم الإنفاقية في الأجل القصير².

لذلك، فغالبا ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازناته الحقيقية، لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع، ومن ثم زيادة عوائد منتجها. أما القطاع الريفي، فإنه يؤدي إلى زيادة عوائد المنتجين للسلع، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع توفير المستلزمات الرئيسية لمدخلات الإنتاج، وتحسين شروط النقل وفاعلية النظام التسويقي.

وبناء على ذلك، فإن سياسة أسعار الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين، وتخفيف معدلات الفقر، إلا أن تحديد أسعار الصرف في أطرها التوازنية وبما يحقق أهداف السياسة النقدية، معرض للعديد من التأثيرات والصدمات أو القيود الاقتصادية وفي مقدمتها الصدمات النقدية، فضلا عن التغييرات الهيكلية، وتدهور شروط التبادل التجاري في الأجل القصير، وربما تأخذ هذه المتغيرات حالات استقرارية أفضل بالنسبة إلى الفقراء في الأجل الطويل، كما أن ضيق السوق المالي، والقيود الموضوعية على حركة رأس المال يشكلان عائقا إضافيا في طريق تكييف أسواق الصرف، بالشكل الذي يعكس سعر التوازن، وهذا المناخ قد يشكل تأثيرات غير مرغوب فيها بالنسبة إلى معدلات الفقر.

¹ سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 181.

² سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومآزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص. 25-26.

الفرع الثاني: أسعار الفائدة

يعد سعر الفائدة أحد أدوات سعر الصرف المؤثرة في معدلات الفقر، من خلال العديد من المتغيرات التي يعد الفقر دالة لها، إلا أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تعد ضئيلة، وذلك للتأثيرات غير المباشرة التي تمارسها أسعار الفائدة في معدلات الفقر. وعليه، فقد انبثقت رؤى ومسارات يمكن أن تؤثر أسعار الفائدة من خلالها في الفقر، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: تأثير سعر الفائدة في معدل نمو الاستثمار

تمارس السياسة النقدية التوسعية آثاراً مباشرة في أسعار الفائدة والاستثمار وتزايد معدلات الإنتاج والاستخدام (ولاسيما في اقتصاديات تحت التشغيل)، ومن ثم التخفيف من معدلات الفقر من خلال خفض معدلات البطالة، وزيادة متوسط دخول الفقراء، في حين يؤدي الانخفاض الحاصل في الاستثمار والطلب الكلي إلى خفض مستوى الدخل والاستخدام ومستوى الأسعار، وبافتراض بقاء مستوى الأجور الاسمية عند مستواها السائد (في ظل جمود الأجور)، لتؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية ستولد تأثيرات دورية في انخفاض مستوى الاستخدام، وهذا يترتب عليه آثار سلبية في معدلات الفقر¹.

بعبارة أخرى، فإن سعر الفائدة يؤدي دوراً مهماً باتجاه التخفيف من معدلات الفقر بوصفه إحدى أدوات السياسة النقدية، إذ أنه يعمل على توسيع النشاطات الاستثمارية المرتبطة بالسلع الأساسية للفقراء. فإذا كانت سياسات إدارة الطلب على قدر من كفاءة الأداء لتحقيق معدل موجب لسعر الفائدة أكبر من التضخم، فإن جانباً كبيراً من الاستثمار يمكن توجيهه نحو إستراتيجية كثافة العمل، وهذا يعني في مضمونه خلق فرص عمل جديدة لكل وحدة من رأس المال المستخدم في النشاط الإنتاجي، وبالتالي فإن هذا التوسع في استخدام العمل يؤثر في الفقر باتجاهين²:

1- أن زيادة الطلب على العمل تؤثر في اتجاه رفع مستوى الأجور.

2- أن هذه الزيادات في الطلب سوف توسع قاعدة استخدام عنصر العمل. ومن ثم فإن المحصلة النهائية لإستراتيجية كثافة العمل هو خفض معدل زيادة رأس المال إلى الناتج، والمساهمة في تسريع النمو الاقتصادي للناتج .

¹ سالم توفيق النحفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 184.

² المرجع السابق، ص. 185.

ثانيا: تأثير سعر الفائدة في معدلات الفقر

من خلال تأثيراتها الايجابية في زيادة الاستثمار المحلي إذ تمتد تأثيراتها في حركة رأس المال الأجنبي، مما يساعد في توسيع قاعدة النشاطات الاستثمارية ومنها تلك المرتبطة بالحاجات الأساسية، فضلا عن توسيع قاعدة الاستخدام التي بدورها تساعد في خفض الفقر، حيث أن قرار الاستثمار الأجنبي وتدفعه يعتمدان على مقارنة معدل العوائد المتوقعة من هذه الأصول محليا وخارجيا، نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة، فضلا عن التغيرات التي تضفيها أسعار الصرف الأجنبي على تلك العوائد، سواء في إطار النشاطات الاستثمارية القصيرة أو طويلة الأجل. وفي السياق نفسه، فإن لأسعار الفائدة آثارها في معدل الفقر الذي يتمثل من خلال تأثيرها غير المباشر في أسعار الصرف¹.

ثالثا: تأثير سعر الفائدة على تدفق رؤوس الأموال

تمارس التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة أثرا كبيرا باتجاه تدفق رأس المال الأجنبي، وما يولده من تحقيق التحسينات في ميزان المدفوعات، وتجاوز النقص الحاصل في الادخار المحلي، مما قد ينعكس باتجاهين:

- 1- يتمثل في التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف وما يتولد عنها من تغيرات في الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها، وقد يترك آثاره باتجاه تزايد معدلات الفقر أو تخفيضها.
- 2- يتمثل في الفوائد المتحققة من تدفق الاستثمار الأجنبي ولاسيما في الأجل الطويل، ودوره في زيادة مستوى الاستخدام والنمو الاقتصادي، وما يترتب عنهما من نتائج إيجابية في تخفيف الفقر.

الفرع الثالث: فعالية تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في ظل أنظمة الصرف المختلفة

تمارس السياسة النقدية آثارا متباينة على مستوى المعيشة تبعا لأنظمة الصرف السائدة في الدولة بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المعومة.

أولا: تأثير السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف الثابتة

في ظل أسعار الصرف الثابتة تأثير السياسة النقدية يتبع حركة رؤوس الأموال بين الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال، وحالة الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال.

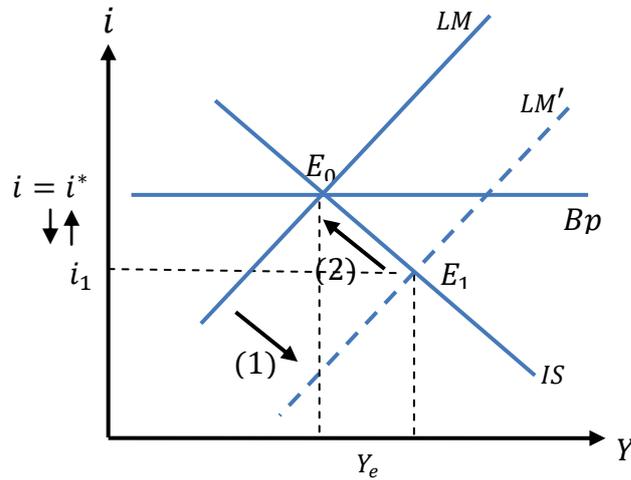
1- حالة الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال: في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة تتدخل البنوك المركزية للحفاظ على قيمة النقد المحلي عند المستويات التي تم تحديدها عن طريق الاتفاقات الدولية، وفي ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال فإن الفروقات في أسعار الفائدة تشجع على تدفق رؤوس الأموال، وعليه فمن غير الممكن على البنوك المركزية أن تتبع

¹ المرجع السابق، ص. 184.

سياسة نقدية مستقلة، وعليه فهو يعتبر متغير خارجي، ولا يمكن لسعر الفائدة أن يتحرك بعيدا عن سعر الفائدة الأجنبي، ومنه فالعرض النقدي يعتبر متغير داخلي يتبع وضعية ميزان المدفوعات، فالفائض فيه يستلزم توسعا نقديا أما العجز فيناسبه الانكماش النقدي¹.

يبين الشكل أدناه منحنيات (IS) منحني توازن سوق السلع والخدمات، (LM) منحني توازن سوق النقد و(Bp) منحني توازن ميزان المدفوعات والذي يمثل بخط أفقي بسبب الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال، ويكون ميزان المدفوعات متوازنا ($Bp = 0$) عندما يكون سعر الفائدة المحلي يساوي سعر الفائدة الأجنبي $i = i^*$ ، وعند أي مستوى لسعر الفائدة تكون تدفقات رؤوس الأموال قوية بحيث يكون Bp غير متوازن، ومنه فعلى البنك المركزي التدخل للحفاظ على ثبات سعر الصرف وهذا ما يحرك منحني LM إلى LM' .

شكل رقم (15): أثر التوسع النقدي في إطار نظام سعر صرف ثابت وحركة تامة لرؤوس الأموال



Source: Didiere Marteau, Monnaie, **Banque et marchés financiers**, Economica, Paris, 2008, p.256.

إن التوسع النقدي الذي يبدأ من النقطة الأصلية (E_0)، ينقل منحني (LM) إلى اليمين، يتحرك الاقتصاد في الأجل القصير إلى النقطة (E_1) مع دخل مرتفع يقدر بـ Y_1 . لكن عند النقطة (E_1) يشهد ميزان المدفوعات عجزا كبيرا، ما يحدث ضغط على سعر الصرف ليتدهور، وبما أننا في ظل نظام سعر الصرف الثابت، فيجب على البنك المركزي أن يتدخل لبيع النقود الأجنبية ويحصل مقابلها على النقود المحلية، وبالتالي ينخفض العرض النقدي، وكنتيجة لذلك يعود منحني (LM') في الأجل الطويل إلى اليسار حتى يصل إلى مستوى التوازن الأصلي (E_0). عمليا مع الحركة التامة لرؤوس الأموال، لا يصل الاقتصاد (أبدا) إلى النقطة (E_1)، لأن تجاوب رؤوس الأموال يكون سريعا وقويا

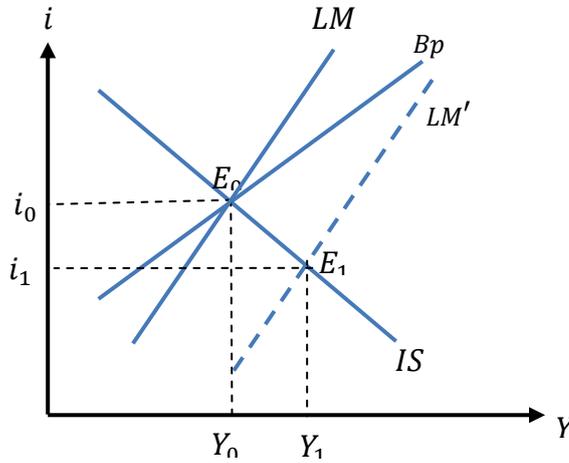
¹ صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009، ص. 223.

جدا، بحيث يكون البنك المركزي مجبرا على معاكسة التوسع النقدي الأصلي لتجنب هروب رؤوس الأموال، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات¹.

إن السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت تمارس أثرا مؤقتا على مستوى الدخل التوازني، وهذا بشرط عدم تدخل البنك المركزي لتعويض الانخفاض في العرض النقدي الناتج عن العجز في ميزان المدفوعات، ومنه فإن حالة ميزان المدفوعات تؤثر مباشرة في العرض النقدي، حيث يؤدي العجز فيه إلى انخفاض العرض النقدي، بينما الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة في العرض النقدي، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية صعب التحكم فيها خاصة في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير فإن السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية سيكون لها أثر مؤقت، وهذا الأثر سرعان ما يزول نتيجة استعادة التوازن في ميزان المدفوعات².

2- في حالة الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال: عندما يمارس البنك المركزي سياسة نقدية توسعية الهدف منها هو تقليل الفقر والرفع من مستوى المعيشة، فإنه يرفع من مستوى العرض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية كالتدخل مشتريا للسندات العمومية في السوق المفتوحة فينتقل منحنى LM إلى LM' ، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، ما يؤدي ذلك إلى زيادة في المستوى التوازني للدخل. وهذا ما يظهره الشكل التالي.

شكل رقم (16): السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركة غير تامة لرؤوس الأموال



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009، ص.227.

¹ حسبية مداني، مرجع سابق، ص. 192.

² أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص. 253.

إن الارتفاع في مستوى العرض النقدي والانخفاض في سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1 في الأجل القصير، ويؤدي الانخفاض في معدل الفائدة المحلي إلى عجز في ميزان المدفوعات، والتوسع النقدي يؤدي إلى مشكل التعقيم، ومع قلة الاحتياطات من العملة الأجنبية إما يجب أن يعدّل مخزون النقود ويرجع للوضع الأصلي، أو يجب التخفيض من العملة لغرض تحريك $Bp = 0$ بحيث يمر إلى النقطة $E_1(i_1, Y_1)$. إذا احتفظ سعر الصرف بمستواه الأصلي (E_0) فإن نتيجة الأجل الطويل للزيادة في مخزون النقود هي أن البنك المركزي يحتفظ بمديونية أكبر وباحتياطي أجنبي أقل، فالدخل العالمي وسعر الفائدة المحلي وكذا مخزون النقود كلها سوف تعود إلى وضع التوازن الأصلي.

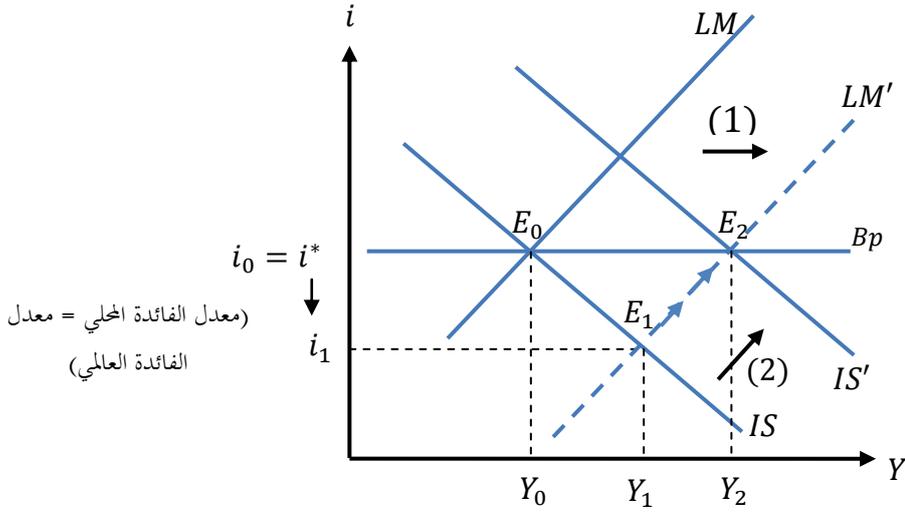
من خلال ما سبق، يتضح أن للسياسة النقدية أثر على حجم المعروض النقدي المحلي أي أنها غير عقيمة، ومنه فالتخفيض في قيمة العملة سوف يرفع من الدخل ويقلص من أسعار الفائدة، ويتنقل ميزان المدفوعات إلى وضعية فائض خلال مسار التعديل في الأجل القصير، لكنه يعود في الأجل الطويل إلى وضعية التوازن.

ثانياً: تأثير السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة.

يلجأ البنك المركزي إلى استخدام سياسة نقدية توسعية من أجل الرفع من الناتج التوازني، وفي ظل سعر الصرف المرن يستطيع البنك المركزي أن يتحكم في المعروض النقدي، إذ أن آلية سعر الصرف ستتكفل بتوازن ميزان المدفوعات دون التأثير على الاحتياطات من النقد الأجنبي. وبافتراض وجود اقتصاد صغير مفتوح، وعدم حدوث تغيير في مستوى الأسعار، نستعرض فعالية السياسة النقدية في ظل الحركة التامة وغير التامة لرؤوس الأموال.

1- حالة الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال: في ظل سعر الصرف المرن يكون مخزون النقود بما فيها احتياطات الصرف الأجنبي والائتمان المحلي محددًا بواسطة البنك المركزي، ومنه فإن وضعية منحنى (LM) تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية. و الشكل أدناه يبيّن أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال.

شكل رقم (17): أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009، ص.231.

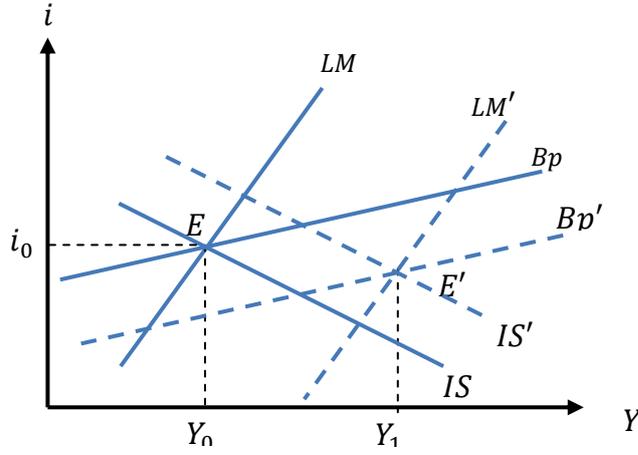
تمثل النقطة (E_0) التوازن الأصلي للأسواق الثلاثة، إن زيادة الكمية الاسمية للنقود \bar{M} (مع ثبات p) ينتج زيادة في مخزون النقود الحقيقي ويصبح عند (E_0) فائض في عرض الأرصدة الحقيقية. للوصول إلى التوازن يجب انخفاض معدل الفائدة الذي يؤدي إلى تحرك التوازن نحو النقطة (E_1). عند هذه الأخيرة يكون معدل الفائدة الأجنبي i^* أكبر من معدلات الفائدة المحلية، فيكون هناك هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج، فتتدهور العملة ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات وتصبح بذلك السلع المحلية أكثر تنافسية ليتوسع الطلب على السلع المحلية، فيتحرك منحنى (IS) إلى اليمين (IS') ويتواصل تحركه لغاية الوصول إلى النقطة (E_2)، وعند هذه النقطة تتوازن الأسواق الثلاثة¹.

بناء على ما سبق، نستنتج أن السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة تكون أكثر فعالية في زيادة الدخل، لكون أن التوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المحلي ما يؤدي إلى مزيد من التوظيف، وبالتالي تتحسن مستويات معيشة الأفراد ويتقلص الفقر.

2- في حالة الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال: في هذه الحالة احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي لا تتغير، ومنه فعرض النقد يمكن التحكم فيه من طرف السلطة النقدية في الأجلين القصير والطويل، حيث تعتبر التغيرات في الأجور الحقيقية وأسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية من أهم القنوات التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي. والشكل الموالي يوضح تأثير السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال.

¹ حسبية مداني، مرجع سابق، ص. 195.

شكل رقم (18): أثر السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة والحركة غير التامة لرؤوس الأموال



المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009، ص.232.

إنَّ التوسع النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن، تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى (LM') كما هو موضح في الشكل أدناه، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة المحلية ما يحدث تدهورا في حساب رأس المال، وعليه فسعر الصرف يجب أن ينخفض بشكل كافٍ لإلغاء الزيادة في الحساب الجاري من أجل الحفاظ على توازن سوق الصرف الأجنبي. إن الانخفاض في سعر الصرف يسبب انتقال منحنى (Bp) إلى اليمين (Bp')، وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين (IS') كنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي من Y_0 إلى Y_1 .

إذن، في ظل أسعار الصرف المرنة تكون القناة المهمة التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على الاقتصاد هو عن طريق التغيرات في الأجور الحقيقية، والسعر النسبي للسلع المحلية بالمقارنة مع الأجنبية التي تنتج عن تغير سعر الصرف، فالتوسع النقدي يؤدي إلى تدهور العملة ما يرفع الصادرات ويقلص الواردات، وبالتالي يرتفع الدخل، وهو ما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد.

¹ المرجع السابق، ص. 203.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي من خلال الدور الذي تمارسه قنواتها في خفض الفقر في المدين القصير والطويل، وتحسين مستوى المعيشة.

يؤثر التضخم بشكل سلبي على مستوى المعيشة، حيث تبرز بوضوح آثاره على فئات المجتمع التي توصف بمحدودية دخولها وتدني مستوياتها المعيشية، وتتضح تبعات التضخم وتداعياته على معدلات الفقر من خلال تأثيراته المباشرة وغير المباشرة عبر قناتي النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل، الأمر الذي يقتضي من صانعي السياسة النقدية معالجة التضخم وإدارته على النحو الذي يضمن التوزيع العادل للثروات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي يخدم وضعية الفقراء ويحسن من مستوياتهم المعيشية عبر تطبيق سياسة نقدية انكماشية.

تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى تأثيرات غير مرغوبة بالنسبة لتفاوت الدخل في الأجل القصير. أما المنافع التي يكتسبها الفقراء قد تتحقق من خلال تباطؤ معدلات التضخم التي تسمح بالمحافظة على القدرة الشرائية للتحويلات والدخول الثابتة. أما في الأجل الطويل فالسياسة النقدية تتحكم في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي، وذلك لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، ومن ثم في رفاهية الفقراء، ولاسيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة.

للمنمو الاقتصادي علاقة وطيدة بالفقر وبمستويات المعيشة فكل منهما يؤثر في الآخر، ولذلك تعلن كل الدول سعيها سواء كانت فقيرة أو غنية النهوض بالمستويات الاقتصادية كافة، وخصوصا النمو الاقتصادي بكافة أشكاله، لما له من أثر على تحقيق الرفاهية وتخفيف الفقر. فالنمو الاقتصادي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، إضافة إلى ذلك يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخل النقدي، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات، والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النمو الاقتصادي، وبالتالي على مستوى المعيشة عبر عدة قنوات أهمها قناة أسعار الفائدة، قناة الائتمان وقناة سعر الصرف، ويمكن تحقيق ذلك بانتهاج سياسة نقدية توسعية، غير أنها تواجه صعوبات عديدة في اتجاه تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الفقر، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية والمؤدية إلى رفع دخول الفقراء وتخفيف معدلات الفقر في الأجل القصير، قد تختلف في نتائجها في الأجل الطويل، ويعود معدل الفقر إلى مستواه الأول، وبذلك قد تكون السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضا للفقر على حساب ارتفاع التضخم، مما يتطلب اعتماد سياسة نقدية انكماشية لإعادة معدل التضخم إلى مستواه الابتدائي.

تمارس أسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني، وتمارس السياسة النقدية تأثيراتها على مستوى المعيشة عبر قناة سعر الصرف من خلال العديد من الآليات أهمها: الكتلة النقدية وأسعار الفائدة، ففي ظل أسعار الصرف المرنة تكون القناة المهمة التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على الاقتصاد هو عن طريق التغيرات في الأجور الحقيقية، والسعر النسبي للسلع المحلية بالمقارنة مع الأجنبية التي تنتج عن تغير سعر الصرف، فالتوسع النقدي يؤدي إلى تدهور العملة ما يرفع الصادرات ويقلص الواردات، وبالتالي يرتفع الدخل، وهو ما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد. أما في ظل أسعار الصرف الثابتة فتكون السياسة النقدية عديمة الفعالية.

الفصل الرابع:
واقع السياسة النقدية في الجزائر

تمهيد:

عرفت السياسة النقدية المتبعة في الجزائر جملة من التغيرات والتطورات التي ترجع أساسا إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية السائدة، وإلى تغيير طبيعة النظام الاقتصادي المتبع آنذاك، فبعد تجربة دامت ثلاثة عقود تقريبا من التخطيط المركزي وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى مراجعة طريقة تسيير اقتصادها الوطني، حيث أثبتت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة فشلها، على غرار السياسة النقدية التي تميزت بالحيادية وتداخلها مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى تجريدتها من الأهداف الموكلة إليها. هذا ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الجزائري وتدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية فيه، مما جعل حتمية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق أمرا لا مفر منه. هذا الانتقال أعاد للسياسة النقدية مكانتها ودورها المحوري في تسيير الاقتصاد من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية سواء الذاتية أو تلك المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية.

ويعتبر قانون النقد والقرض 10/90 منعطفا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ منتصف الثمانينات بهدف تكريس اقتصاد السوق أو التوجه الليبرالي، حيث أعاد الاعتبار للمنظومة المصرفية والعملية والسياسة النقدية. وبغرض الإلمام أكثر بتطور السياسة النقدية في الجزائر، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90؛

المبحث الثاني: الإصلاحات النقدية في ظل قانون النقد والقرض وتعديلاته وفي ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية؛

المبحث الثالث: السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

المبحث الأول: السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90

بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام التسيير المركزي المدعم لفكرة توجيه الاقتصاد، معتمدة في ذلك على النمط المركزي في تسيير وإدارة المؤسسات النقدية، الاقتصادية والاجتماعية، ليفسح المجال أمام تنامي دور الدولة سواء من ناحية تنظيم النشاط الاقتصادي أو من حيث إنشاء المشاريع الإستراتيجية، إذ سمحت بتأسيس قاعدة صناعية ضخمة، كل هذا كان له تأثير على الجهاز المصرفي وعلى السياسة النقدية المطبقة آنذاك، والتي نبرز خصائصها فيما سيأتي.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر وقائم على أساس اقتصاد ليبرالي، غير أنها واجهت وضعًا اقتصاديا صعبا بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية إلى جانب المغادرة الجماعية للمعمرين الأوربيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد. نتيجة لذلك قامت الحكومة بإضفاء السيادة خلال الفترة (1962-1965) تلتها مرحلة التأميم (1966-1969)، ثم إصلاح 1971، وبعدها الإصلاح النقدي 12/86 وتكييف الإصلاح 06/88.

الفرع الأول: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1965)

تميزت بإنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية وهي: الخزينة العمومية، البنك المركزي الجزائري، الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) مع تأسيس العملة الوطنية.

أولا: الخزينة العمومية

تم تأسيسها في 1962/08/29¹ والتي تكفلت بمنح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

ثانيا: البنك المركزي الجزائري (BCA)

تأسس بموجب القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/12/13، وباشر نشاطه الفعلي في 1963/01/01، حدد مقر البنك المركزي الجزائري بالعاصمة، في شكل إدارة عمومية وطنية لها شخصيتها المالية واستقلالها المالي بشكل بعيد عن تلك المعنية بتنظيمات المحاسبة العمومية. يتكون هذا البنك من مجلس إدارة يضم محافظ البنك المركزي

¹ الجريدة الرسمية رقم 10 الصادرة في 1962/08/28

الجزائري وهو رئيسه، يقترحه وزير الاقتصاد ليعينه رئيس الجمهورية بمرسوم رئاسي، يساعد المحافظ مدير عام يقترحه المحافظ ليوافق عليه وزير الاقتصاد ويعين بمرسوم رئاسي هو الآخر، إضافة إلى ذلك نجد أعضاء مستشارين متنوع اختصاصاتهم لتجسيد مجال شوري تناقش فيه القضايا النقدية، يتكون هؤلاء المستشارين من¹:

- من 2 إلى 5 أعضاء معينين تبعا لخبرتهم في مجالات عديدة (الفلاحة، الصناعة والتجارة)؛
- من 2 إلى 3 أعضاء يمثلون شريحة العمال والموظفين أحدهم من بين موظفي البنك المركزي؛
- من 4 إلى 10 أعضاء يعينون بناء على وظائفهم في الدولة وخبرة شؤون القرض والمساهمة في تنمية الاقتصاد (المؤسسات الاقتصادية والإدارات والهيئات العمومية وشبه العمومية).

لقد أسندت للبنك المركزي الجزائري المهام التالية²:

- إصدار العملة الوطنية مع الاحتكار التام لها؛ وتم ذلك بإصدار عملة وطنية ممثلة في الدينار الجزائري في 10 أبريل 1964 بموجب القانون رقم 111/64؛
 - تسيير احتياطات العملة الأجنبية والذهب بيعا وشراء واحتفاظا؛
 - منح القروض للبنوك التجارية وإدارتها ومراقبتها بتغيير معدلات الفائدة والاحتياطي الإجباري، وتداول بعض الأوراق المالية؛
 - إعادة خصم السندات العمومية وبصفة استثنائية السندات الخاصة؛
 - منح الخزينة العمومية تسبيقات مالية على حسابها الجاري لديه بنسبة لا تتعدى 5% من الإيرادات العامة العادية المحققة من السنة المالية السابقة.
- بالإضافة إلى مهامه التقليدية تكفل البنك المركزي الجزائري خلال الفترة (1963-1964) بمنح مباشر للقروض على شكل تسبيقات خصوصا للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، وبموجب قانون المالية لسنة 1965 وضع هذا البنك كلية تحت تصرف الخزينة العمومية بمنحها تسبيقات غير محدودة، وبالتالي اقتصر دوره على وظيفة المحاسب البسيط للخزينة العمومية، مما نتج عنه لا مبالاة في إصدار النقود.

¹ مختار بن عابد، فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة: مقارنة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص. 250.

² ارجع إلى: - المواد 9-15 من القانون الأساسي للبنك المركزي رقم 62-144 ل 13 ديسمبر 1962، جريدة رسمية عدد 10، ص. 110؛ - القانون رقم 64-111 ماضي في 10 أبريل 1964 عن رئاسة الجمهورية، جريدة رسمية عدد 13 مؤرخة في 10 أبريل والمتضمنة إنشاء العملة النقدية الوطنية 1964، ص. 443؛ - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 127-129.

ثالثا: الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)

تأسس بمقتضى القانون رقم 165/63 الصادر في 1963/05/07 بمهمة أساسية وهي المساعدة على تمويل الاستثمارات الإنتاجية، ووضع مخططات وبرامج استثمارية بهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الانطلاق الصناعي، كما ساهم هذا الصندوق في تمويل المؤسسات العمومية المتواجدة آنذاك وفي كل الميادين، فنشاط هذا الصندوق كان متركزا أساسا حول مركزة الموارد المتأتية من ميزانية الدولة، وكذلك الموارد المتأتية عن طريق المساعدات الخارجية والمقدمة في مجملها من فرنسا عن طريق منظمات التعاون¹.

فالصندوق الوطني للتنمية ظهر كوسيط فعلي بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية، ولم يلعب دوره كبنك إلا بموجب المرسوم رقم 47/71 حيث حل محل الخزينة العمومية في منح القروض طويلة الأجل.

رابعا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)

تم تأسيسه في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 227/64، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تمويل البناء، تمويل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى تمويل بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

ولكن ابتداء من سنة 1971، وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن، حيث يقوم بمنح قروض إما لبناء سكن، أو لشراء سكن جديد، أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

الفرع الثاني: مرحلة التأميم (1966-1969)

لم يلعب البنك المركزي الجزائري في السنوات الأولى للاستقلال دوره بصورة فعالة، وذلك لوجود العديد من البنوك الأجنبية ضمن مكونات الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك، ولذلك ظهرت مرحلة جديدة من مراحل تكوين النظام المصرفي الجزائري عرفت بمرحلة التأميمات، حيث تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أصبحت تعمل إلى جانب البنك المركزي الذي عرف تحولا مباشرا في تلك المرحلة من مركز رقابي إداري إلى مركز رقابي مالي، كما أعطيت بعض وظائفه إلى مجلس القرض الجزائري ولجان البنوك.

في هذه المرحلة تم إنشاء ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت بنوك أولية، وتتمثل في كل من البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA) حيث أصبح الهدف من هذه البنوك هو محاولة تغطية كل حاجيات التمويل في جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني، حيث كانت النظرة

¹ Mourad Goumiri, L'offre de monnaie en Algérie, édition Enag, 1993, p.71.

السائدة آنذاك هي ضرورة أن يتكفل كل بنك من هذه البنوك أثناء التمويل بعدد من الفروع الاقتصادية، وهذا ما يسمى بالتخصص في النظام البنكي، غير أن هذا المبدأ ألغي سنة 1968. إذا خلال هذه المرحلة تم إنشاء البنوك التالية:

أولاً: البنك الوطني الجزائري (BNA)

أنشئ هذا البنك وفق المرسوم الصادر في 13 جوان 1966¹، ليكون أداة للتخطيط المالي، وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له، والتي نعددها فيما يلي²:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966؛
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967؛
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968؛
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

ومن أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع، تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا.

ثانياً: القرض الشعبي الجزائري (CPA)

تم تأسيسه في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر بوهراة وقسنطينة وعنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مرسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وأخيرا البنك المختلط الجزائري - مصر³.

يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام وخاصة السياحة والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري، كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة، قصد تدعيم الصناعات المحلية والتقليدية والمهن الحرة⁴.

¹ شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 59.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص. 130.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 189.

⁴ محمود حميدات، مرجع سابق، ص. 132.

ثالثا: البنك الخارجي الجزائري (BEA)

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967، بموجب الأمر 204/67، وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والمتوسط، وبنك باركليز¹.

يعتبر البنك الخارجي الجزائري ثاني أكبر بنك في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري، يهتم بتمويل التجارة الخارجية، وذلك بقصد النهوض بهذه التجارة، وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي يقدمها، كما يتعامل مع الأفراد بوضع ودائعهم فيه. له عدة فروع في الخارج خاصة في الدول العربية، كما أنه مندمج مع بعض البنوك الأجنبية في الخارج².

الفرع الثالث: النظام المصرفي وإصلاح 1971

نظرا للإختلالات الكبيرة التي شهدتها النظام المصرفي خلال الفترة السابقة، كان لزاما على السلطات أن تقوم بإصلاحات تساير وضعها الاقتصادي.

أولا: دوافع الإصلاح

من بين أهم الدوافع التي أدت إلى إصلاح 1971 ما يلي³:

- غياب قانون مصرفي عضوي: لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1970 أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، بل كانت هناك قوانين مبعثرة وغير منسجمة بالاستناد إلى القانون التشريعي، وهو ما انعكس سلبا على الواقع العملي؛

- وجود نزاعات على مستوى السلطات النقدية حيث أن القانون لم يحدد بدقة مهام البنك المركزي، والحالات التي يمكن لوزارة المالية التدخل فيها، ما ساهم في بروز تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من قبلهما؛

- وجود العديد من النزاعات سواء على مستوى السلطات النقدية أو على مستوى البنوك الأولية بسبب تدخل الوظائف والمهام؛

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 190.

² عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 221.

³ صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العملي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، 08-

09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص. 108.

- التدخل المباشر لمؤسسات الوساطة المالية في التمويل، بالإضافة إلى قيام الخزينة العمومية هي الأخرى بتمويل الاستثمار، أما البنوك فكانت عملياتها الإقراضية خاصة بقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد التي تتمتع بها، ولكنها كانت توظف في مجالات محدودة.

ثانيا: مبادئ الإصلاح المالي لسنة 1971

من أهم النقاط التي جاء بها هذا الإصلاح ما يلي¹:

- إجبار البنوك على تمويل المؤسسات العمومية، فالبنك ليس له سلطة القرار في هذا المجال عن طريق دراسة ملفات القرض وتحليل وضعيته، ولكنه يستجيب لطلب المؤسسات العمومية مهما كانت وضعيتها المالية، وتقوم البنوك خلال هذه المرحلة بمنح قروض متوسطة وقصيرة الأجل؛
- إجبار المؤسسات العمومية على التوطين البنكي؛ معنى ذلك أنه من الواجب على كل مؤسسة أن تقوم بفتح حساب وحيد على مستوى بنك وحيد، يتضمن حسابا للاستثمار وآخر للاستغلال؛
- إجبار المؤسسات العمومية والشركات الوطنية على المساهمة في ميزانية الدولة، وذلك إلى جانب الدفع العادي للضرائب، وقد تم إيقاف العمل بهذا الإجراء سنة 1977 بموجب قانون المالية السنوي؛
- منع المؤسسات من استعمال أموال التمويل الذاتي، حيث يتم إيداعها لدى الخزينة وتصدر مقابلها سندات تجهيز، تدفع عليها فوائد سنوية؛
- منع كل تعامل ما بين المؤسسات فيما يخص تقديم القروض والتسيقات لبعضها البعض، بالشكل الذي يجعل كل مؤسسة مجبرة على اللجوء مباشرة إلى بنكها؛
- إمكانية حصول المؤسسات العمومية على قروض أجنبية، ولكن بشرط الحصول على موافقة البنك المركزي أولا؛
- وزارة التخطيط هي المسؤولة عن اتخاذ قرار الاستثمار؛
- تأسيس مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئات مراقبة للبنوك بعد إدماجها في التنمية الاقتصادية؛
- تم إسناد مهام جديدة للصندوق الجزائري للتنمية، وفي سنة 1972 جاء الأمر رقم 26/72 المؤرخ في 07 يونيو 1972 المتضمن تغيير إسم الصندوق الجزائري للتنمية إلى البنك الجزائري للتنمية.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. ص. 177-184.

تباعا لعملية الإصلاح قامت الدولة بإعادة هيكلة المنظومة المصرفية بإضافة بنكين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL)، ليصبح الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة الجهاز المصرفي* يتكون من¹:

- بنك مركزي؛
- البنك الجزائري للتنمية (بنك الاستثمارات)؛
- القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري وهي بنوك أولية مهمتها تمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهمته تمويل القطاع الفلاحي؛
- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذي يؤدي دور بنك السكن.

ثالثا: نتائج إصلاح 1971

لقد ترتب عن هذا الإصلاح النتائج التالية:

- تحويل البنوك التجارية إلى أداة لتنفيذ القرارات المتخذة من طرف الخزينة والبنك الجزائري للتنمية؛
 - تحويل البنك المركزي الجزائري إلى آلة لطبع الأوراق النقدية والنقود المساعدة، دون أن تكون له سلطة رفض ذلك؛
 - إهمال البنوك لدورها التقليدي في تعبئة الادخار، نظرا لإمكانية إعادة التمويل من طرف البنك المركزي وبالخصوص مع انخفاض معدلات إعادة الخصم؛
 - تراكم ديون الخزينة تجاه البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية، نظرا لعدم تمكن المؤسسات العمومية من تسديد ديونها تجاه الخزينة، الشيء الذي كان يؤدي بها إلى اللجوء للبنوك لتغطية العجز، وهذه القروض نفسها لم تكن تسدد، مما أدخلها في دائرة العجز الدائم.
- بصفة عامة، نجد في هذا النوع من التنظيم الاقتصادي خلطا كليا بين الدائرة الحقيقية والدائرة المالية والنقدية مع التسلط الكلي للأولى على الثانية، وهذه هي سمة التخطيط المركزي الذي يعبر عنه فيزيائيا أو عينيا، وفي هذه الحالة

* يتكون النظام المصرفي الجزائري في سنة 2015 من 20 بنكاً تجارياً منها 06 بنوك عمومية، وبنك مختلط و 13 بنك خاص أجنبي. 09 مؤسسات مالية، 07 مكاتب تمثيل، انظر: سليمان ناصر وآدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 12، جوان 2015، ص. 15.

¹ حسيبة مداني، مرجع سابق، ص. 227-228.

يتقلص دور النقد إلى دور المتغير المرافق للخطة العينية، بينما تأخذ السياسة النقدية شكل "سياسة المراقبة"، ولا تعدوا في الواقع أن تكون وسيلة لتحقيق هذه الخطة، فدور النقد إذن سلبي والسياسة النقدية حيادية.

الفرع الرابع: مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية (الإصلاح النقدي 12/86 وتكييف الإصلاح 06/88)

أظهرت الإصلاحات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، في ظل هيمنة الخزينة العمومية واقتصار دور البنك المركزي الجزائري على إصدار النقود فقط، أما البنوك فكانت مجرد صناديق لتسجيل العمليات. وعليه، كان إصلاح الوضع أمر حتمي من جانب منهج التسيير أو من حيث المهام الموكلة إليها، وهذا ما تم تجسيده في قانون 12/86 المتعلق بنظام القرض والبنك، وقانون 06/88 الخاص باستقلالية الجهاز المصرفي في إطار استقلالية المؤسسات المالية¹.

أولا: الإصلاح النقدي لسنة 1986 "12/86"

لقد تعرضت الجزائر سنة 1986 إلى أزمة اقتصادية كان سببها الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول، نتج عنها اختلال على مستوى ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات.

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، قامت الحكومة الجزائرية بإدخال جملة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي ومبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، ولذلك تم إصدار قانون بنكي جديد هو القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشياً وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معتمداً في ذلك على المخطط الوطني للقرض، ومستعملا آليات وأدوات نقدية لإحداث التوسع أو الانكماش المطلوب².

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي، وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة الاسمية المطبقة من طرف البنوك، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان.

¹ المرجع السابق، ص. 228.

² ارجع إلى: - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. ص. 183-184؛
- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. ص. 194-195.

وبموجب هذا القانون تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون بإرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية¹:

1- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، إلا أن هذه المهام تبدوا في أحيان كثيرة مقيدة، والتي تتمثل فيما يلي:

- ممارسة حق الإصدار وتحديد شروطه؛

- مسؤولا عن وضع الخطة الوطنية للقرض، والسهر على تنفيذها؛

- الإنفراد بكل العمليات التي تخص الاستيراد والتصدير للذهب والمعادن النفيسة؛

- استرجاع حق تملك أدوات السياسة النقدية مثل تحديد معدلات إعادة الخصم؛

- تقديم تسبيقات للخصونة، ولكن في إطار ما يحدده المخطط الوطني للقرض؛

2- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض وردة؛

3- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير، وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛

4- تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات، وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988. وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86.

¹ Ammour Ben halima, le système bancaire Algérien (textes et réalité), 2^{ème} édition, édition Dahlab, 2001, p. p. 62-63.

ثانيا: قانون 1988 وتكييف الإصلاح

شرعت الجزائر في تجسيد برنامج إصلاححي موسع بداية من سنة 1988، وهذا بصدر القانون رقم 01/88 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث منحه حرية اتخاذ القرار بشكل حقيقي لمسيرة المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وأصبح من اللازم أن يتكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06/88 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 السابق الذكر¹. المبدأ الأساسي لهذا القانون هو تطبيق الاستقلال المالي للمؤسسات المالية وجعل البنوك التجارية كمساهم وشريك مالي بخصص كاملة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، مع تمتعها بحرية التصرف في التمويل أو رفض ملفات القرض وفق معيار المردودية، كما أكد هذا القانون على الطابع التجاري للبنوك، التي تتميز بالشخصية المعنوية والالتزام والقدرة على إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها. ويأخذ البنك من الناحية القانونية صفة شركة مساهمة، يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة ترجع ملكيتها للدولة².

1- مبادئ القانون: يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 06/88 في النقاط التالية³:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- التخلي عن مبدأ التوطن البنكي؛
- يعتبر البنك شخصية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من تاريخ إصدار هذا القانون إلى قواعد التجارة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي، كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه. يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛
- وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 195.

² حسبية مداني، مرجع سابق، ص. 230.

³ ارجع إلى: - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 184؛

- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 195.

2- العلاقات التنظيمية للمؤسسات البنكية: يعتبر هذا القانون تكميلاً للقانون السابق، والذي يهدف إلى إصلاح

الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية وديناميكية من خلال تنظيمه للعلاقات التالية¹:

أ- العلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية: سعى هذا القانون إلى تنظيم العلاقة التمويلية

بين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية، وذلك من خلال توسيع مهام البنوك، فلم يعد البنك ملزماً بتمويل هذه المؤسسات بل أصبح بإمكانه تقييم المخاطرة ووضع حدود للقروض التي يمنحها، للحد من تصاعد ديون المؤسسات العمومية تجاه النظام البنكي.

كما أصبح للبنك الحرية في اختياره لتمويل المشاريع الاستثمارية ذات المردودية العالية، فالقروض لا تمنح للمؤسسات إلا على أساس مردوديتها المالية وقدرتها على التسديد، أما بالنسبة للاستثمارات الإستراتيجية بعيدة المدى وغير مؤكدة المردودية فإن تمويلها يتكلف به البنك الجزائري للتنمية، ولكن يمكن للبنوك الأولية المساهمة في تمويلها، ولكن في ظل شروط مالية خاصة.

أصبحت البنوك كذلك تأخذ بمبدأ الرشادة البنكية، وذلك لصعوبة التحكم في التوطن والتخصص البنكي، ومن ثم أصبح للمؤسسات العمومية الحرية في اختيار البنك الذي يحقق لها منافع أكبر خصوصاً بعد استقلاليتها. كما أن البنك من جهته أصبح بإمكانه تحديد معدلات الفائدة باستثناء المعدلات المدارة التي يحددها البنك المركزي، والتي تتمثل في تحديده للحدود القصوى والدنيا لمعدلات الفائدة والتي حولها تحدد كل المعدلات الأخرى، وهذا ما يوحي بالتحريز التدريجي لمعدلات الفائدة بعد أن كان يتم تحديدها إدارياً ولفترة معينة، ومن جهة أخرى أصبح للبنوك الحق في رفض التمويل الذي لا يناسبها، وكذلك حرية اختيار الزبائن.

ب- العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأولية: منح هذا القانون للبنك المركزي الجزائري دور المنظم والمراقب

للنظام المالي، فهو يحتل المكانة الأولى باعتباره عوناً استشارياً وتنفيذياً للمخطط الوطني للقرض، كما أن لهذا البنك سلطة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الاستقرار النقدي. ووفقاً لنص المادة 03 من نفس القانون فإن البنك المركزي هو المسؤول الأول والأخير عن تسيير أدوات السياسة النقدية، تحديد أسقف معدلات إعادة الخصم للمؤسسات القرضية، وتحديد معدلات الفائدة المدارة.

كما يؤدي البنك المركزي الجزائري وفقاً لهذا القانون دوره في تحفيز البنوك الأولية على حشد الموارد المالية من طرف المتعاملين الاقتصاديين، خصوصاً من طرف العائلات. كما يسند هذا القانون خلق النقود إلى معايير مضبوطة

¹ ليلى اسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص. ص. 251-253.

حتى لا تؤدي القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك مستقبلا إلى تضخم السيولة دون مقابل مادي، ومن ثم ظهور التضخم النقدي.

ج- العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية: اهتم قانون 06/88 بتنظيم العلاقة بين الطرفين من خلال تنظيمه لتغطية الذمم غير المدفوعة، الحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية، خصوصا بعد رفع العبء عنها تدريجيا فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الذي أصبح شيئا فشيئا من اختصاص البنوك. كما يخول هذا القانون للخزينة العمومية إمكانية الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها عن طريق إصدار أذونات الخزينة أو سندات التجهيز مع إمكانية مشاركتها في السوق النقدية.

من خلال ما سبق، يظهر جليا رغبة السلطات الجزائرية في تفعيل الوساطة المالية من خلال منح الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري باعتباره منظما نقديا وماليا ومنفذا للمخطط الوطني للقرض. ولكن هذه المحاولات للإصلاح كانت فاشلة جراء التطبيق السيء لها، ما استلزم إعادة النظر من جديد في الميكانيزمات المالية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التسعينات.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (1970-1989)

تتأثر المتغيرات النقدية في الاقتصاد بطبيعة النظام الاقتصادي المنتهج في الدولة، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

الفرع الأول: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري

إن عرض النقود غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة، وبما أن الجزائر منذ 1965 انتهجت التسيير الاقتصادي المركزي، فإنها أرادت أن تقيم تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات، الأمر الذي أدى بها في كثير من الأحيان إلى الاعتماد في تمويل الاستثمارات على المزيد من الإصدار النقدي، الشيء الذي نتج عنه عدم توازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية، وقلة مردوديتها سواء قطاع الفلاحة أو الصناعة أو الخدمات، وهو ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع في الأسعار، وقلة في السلع وتنامي الأسواق غير الرسمية¹.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 166.

ولما كان عرض النقود يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، والتي تتمثل في بنك الإصدار والخزينة العمومية والبنوك الأولية*. فالجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت هذا النهج أوكلت مهمة الإصدار بالدرجة الأولى إلى وزارة المالية، التي تقوم بالوصاية على كل الأعوان النقديين والماليين، أي أن دراسة عرض النقود يرجع أساسا إلى تقدير كمية النقود الواجب إصداره، حتى تسمح بتمويل وتسيير الاقتصاد وفقا للأهداف المخططة.

أولا: تطور الكتلة النقدية

تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفوري الموجودة بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية. هناك العديد من المجمعات النقدية التي اهتمت بدراسة ظاهرة عرض النقود، إذ تتباين هذه الأخيرة من دولة لأخرى سواء من حيث مكونات كل مجموع، وتختلف أيضا من حيث تعددها حسب طبيعة وتطور النظام المالي والنقدي لكل دولة. ففي الجزائر نجد ثلاثة مجتمعات نقدية فقط وهي M1، M2 و M3.

1- تمثل M1 المتاحات النقدية وتضم: النقود الائتمانية في التداول خارج الجهاز المصرفي والتي تشمل على:

- الأوراق النقدية؛

- النقود المعدنية المساعدة؛

- ودائع تحت الطلب لدى البنوك؛

- ودائع لدى الخزينة العامة ومصالح الصكوك البريدية (CCP).

2- المجمع النقدي M2: ويمثل الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، ويضم كل من:

- المتاحات النقدية M1؛

- أشباه النقود التي يمكننا الحصول عليها من ميزانيات البنوك التجارية، وتشتمل على التوظيفات قصيرة الأجل (الودائع لأجل وأذونات الخزينة).

3- المجمع النقدي M3: سيولة الاقتصاد، ويضم:

- الكتلة النقدية M2؛

- التوظيفات قصيرة الأجل الأقل من ثلاث سنوات لدى مختلف المؤسسات المالية الأخرى كصناديق الادخار وسندات الخزينة طويلة الأجل.

* قبل الإصلاح النقدي والمالي لسنة 1971 كانت الخزينة العمومية هي المصدر الرئيسي لإصدار وتسيير العملة الوطنية عوض البنك المركزي، هذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من كونه مؤسسة إصدار وتسيير للنقود.

ونشير هنا إلى أن المجموع الأساسي الذي تعتمده الجزائر هو مؤشر الكتلة النقدية M2، وفيما يلي جدول يظهر تطور المتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

جدول رقم (6): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)

الوحدة: مليار دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
M1	11.6	12.9	16.7	21.4	24.2	32	41.1	48.5	62.2	72.1
M2	13.1	13.9	18.1	20.4	28.5	33.7	43.6	52	67.5	79.7
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
M1	84.4	97.9	125.3	152.8	180.4	202.2	204.8	223.9	252.2	250
M2	93.6	109.2	137.9	165.9	194.7	223.9	227	257.9	293	308.1

Source: Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 138-146.

لقد عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا مذهلا في الجزائر، حيث انتقلت من 11.6 مليار دج سنة 1970 إلى 250 مليار دج سنة 1989 بالنسبة للمتاحات النقدية (M1)، أي أن حجمها الإجمالي قد تضاعف بـ 21.55 مرة، كما عرفت الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) ارتفاعا مضاعفا حيث انتقلت من 13.1 مليار دج سنة 1970 إلى 308.1 مليار دج سنة 1989، أي أنها تضاعفت بـ 23.51 مرة. إن هذا الارتفاع الكبير في معدل الكتلة النقدية يرجع إلى تطبيق الجزائر لمجموعة من المخططات التنموية التي تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني.

ثانيا: تطور مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية¹:

- 1- النقود الورقية:** تتمثل في النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر؛
- 2- النقود الكتابية:** تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، وتتكون أساسا من الودائع تحت الطلب لدى البنوك، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير؛
- 3- أشباه النقود:** تتكون من الودائع لأجل المودعة بغرض الحصول على فوائد، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم "السيولة المحلية".

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 167.

إن تداول النقود الورقية في الجزائر قد تضاعف بـ 30.6 مرة خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى غاية 1985، بينما تداول النقود الكتابية فقد تضاعف بـ 62.8 مرة خلال نفس الفترة، في حين سجلت أشباه النقود زيادة معتبرة وصلت إلى 254.5 مرة في الفترة نفسها، وعليه فقد ظهر تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1964-1989) كما يلي:

جدول رقم (7): هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1964 - 1989)

الوحدة: %

المرحلة الرابعة 1989-1986	المرحلة الثالثة 1985-1979	المرحلة الثانية 1978-1972	المرحلة الأولى 1971-1964	عناصر الكتلة النقدية
38.3	37.9	40.3	40	النقود الورقية
47.42	53.2	53	52.3	النقود الكتابية
14.28	8.9	6.7	7.7	أشباه النقود
100	100	100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p.p. 138-146.

من خلال الجدول يلاحظ أن مكونات الكتلة النقدية تميزت بالثبات النسبي خلال الفترة (1964-1989)، غير أنه يلاحظ أن النقود الكتابية احتلت حصة الأسد ضمن مكونات الكتلة النقدية، على العكس من ذلك تشكل أشباه النقود نسبة ضئيلة من مكونات الكتلة النقدية بالرغم من تطورها الطفيف خلال المرحلة الثالثة والرابعة التي امتدت من 1979 إلى 1989.

الفرع الثاني: المتغيرات النقدية

المتغيرات النقدية التي سنحاول إبراز تطورها في هذه الفترة هي:

- القاعدة النقدية؛
 - المضاعف النقدي؛
 - سيولة الاقتصاد؛
 - سرعة دوران النقود.
- تعتبر هذه المتغيرات النقدية جد حساسة، بحيث يمكن أن تشكل خطرا كبيرا على توازن الاقتصاد الكلي إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطات النقدية.

أولاً: القاعدة النقدية

تتألف القاعدة النقدية من النقود الموجودة خارج الجهاز المصرفي والنقود الموجودة لدى البنوك التجارية في خزائنها، إضافة للحسابات الجارية المفتوحة لها على مستوى البنك المركزي، وهي تشكل ما يعرف بالاحتياطات البنكية، والجدول الموالي يظهر تطور القاعدة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

جدول رقم (8): تطور القاعدة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989) الوحدة: مليار دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
القاعدة النقدية	8.4	6.0	7.2	9.3	10.6	13.6	18.6	21.9	28.7	35.8
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القاعدة النقدية	43.3	48.6	50.6	61.0	69.9	78.7	91.1	102.4	111.5	125.0

Source: Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 138-146.

من خلال الجدول نلاحظ أن القاعدة النقدية تطورت بشكل كبير خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 4.8 مليار دج سنة 1970 إلى 125 مليار دج سنة 1989، أي أنها تضاعفت بـ 26.04 مرة، ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق مخططات التنمية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية؛ ففي المخطط الرباعي الأول (1970-1973) تضاعفت القاعدة النقدية بما يقارب مرتين، وخلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بقي معدل الزيادة في نمو القاعدة النقدية ثابتا حيث بلغ مرتين تقريبا.

شهدت الفترة (1980-1985) أي مرحلة المخطط الخماسي الأول زيادة في نمو القاعدة النقدية، حيث أنها تضاعفت بـ 1.82 مرة، لكن الملاحظ أن وتيرة نموها أقل من المراحل السابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض المسجل في وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، حيث دخلت الجزائر في مرحلة تطهير مالي للمؤسسات بداية من سنة 1982، أما خلال الفترة (1986-1989) فقد شهدت القاعدة النقدية ارتفاعا قدر بـ 1.37 مرة، غير أن نموها انخفض مقارنة بالمراحل السابقة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

إذن، لقد عرفت القاعدة النقدية في الجزائر نموا متواصلا، وهي مكونة في أغلبها من النقود المتداولة لدى الجمهور، وبالتالي ارتفاع نسبة التفضيل النقدي من جهة وانخفاض نسبة الاحتياطات لدى البنوك من جهة أخرى، وهو ما سوف ينعكس على المضاعف النقدي كما سنرى في العنصر الموالي.

ثانيا: المضاعف النقدي

يظهر الجدول الموالي تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989).

جدول رقم (9): تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989) الوحدة: مرة

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
المضاعف النقدي	2.7	2.3	2.5	2.2	2.4	2.5	2.3	2.4	2.4	2.2
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المضاعف النقدي	2.2	2.2	2.7	2.7	2.8	2.8	2.5	2.5	2.6	2.5

Source: Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 138-146.

من خلال الجدول نلاحظ أن المضاعف النقدي ضعيف إذ لم يتجاوز الثلاثة (3)، حيث بلغ سنتي 1984 و1985 أقصى قيمة له بـ 2.8 مرة، ويرجع الضعف في قيمة المضاعف النقدي إلى ضعف الجهاز المصرفي، كما أن دوره في توفير وسائل الدفع يبقى ضعيفا جدا، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التفضيل النقدي لدى المتعاملين الاقتصاديين، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التسرب من الودائع، إذ وصلت إلى 82.68 % سنة 1980. إذن، يمكن القول بأن المضاعف النقدي تميز بالاستقرار النسبي، وهذا ما فتح المجال أمام البنك المركزي لاستخدامه في التأثير على الكتلة النقدية من خلال التحكم في القاعدة النقدية.

ثالثا: سيولة الاقتصاد

إن نمو الكتلة النقدية مرتبط بمستوى النمو الاقتصادي الذي يعكس مدى تطور الناتج الداخلي الخام، كون أن الفائدة الاقتصادية من دراسة الكتلة النقدية إنما تكمن بقياسها بكمية الناتج، إذ يمكن إجراء مقارنة بين هذين المتغيرين في آن واحد، باستعمال معدل سيولة الاقتصاد الذي يقيس نسبة مخزون الكتلة النقدية M2 إلى الناتج الداخلي الاسمي، أو بالأحرى أنها تقيس درجة استخدام مخزون وسائل الدفع المتاحة لمختلف الوحدات الاقتصادية للحصول على ذلك المستوى من الناتج الداخلي الخام.

إذن يمكن قياس سيولة الاقتصاد بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{سيولة الاقتصاد} = \frac{\text{الكتلة النقدية (M2)}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

وفيما يلي جدول يظهر تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989)

جدول رقم (10): تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1970- 1989) الموحدة: %

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سيولة الاقتصاد	54.3	55.59	59.65	58.86	46.36	54.8	58.86	59.55	64.35	62.16
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سيولة الاقتصاد	57.57	57.01	66.44	70.99	73.80	76.77	77	82	84	73

Source: Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 138-146.

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل سيولة الاقتصاد قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة، وقد وصل سنة 1988 إلى 84% وهي أعلى قيمة له خلال هذه الفترة، وهذه النسبة مرتفعة نسبيا، وتفسر لنا ضعف دوران النقود بين الوحدات الاقتصادية.

من جانب آخر، يعتبر ارتفاع سيولة الاقتصاد مؤشرا لتطور الوساطة المالية، حيث أن نقدنة الاقتصاد يعتبر عنصر مهم في المراحل الأولى للنمو، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تتميز بتمويل تضخمي للاستثمارات خلال هذه الفترة.

إن مؤشر سيولة الاقتصاد يعطي لنا صورة واضحة عن نسبة احتفاظ الوحدات الاقتصادية بالوحدات النقدية خلال وحدة الزمن (عادة السنة)، وبالتالي يحتفظ الأفراد بأرصدة كبيرة نسبيا خلال السنة، وتتأثر هذه الأخيرة من الناحية النظرية بالتغيرات التي يعرفها المستوى العام للأسعار، فعندما يزيد مستوى الأسعار فإن ذلك يمارس تأثيره في تخفيض القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة النقدية، أو بالأحرى أن مقدار ما تحوزه هذه الأرصدة من سلع وخدمات سيشهد انخفاضا عن مستواه السابق، أو حدوث العكس في حالة انخفاض الأسعار، إذ سترتفع القوة الشرائية للوحدات النقدية.

رابعا: سرعة دوران النقود

يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الكميات النقدية، أو بالأحرى متوسط عدد المرات التي يتم بموجبها استخدام مخزون كمية النقود خلال مجال زمني معين (عادة سنة).

إن المقارنة بين تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) كمتغير يمثل النشاطات الاقتصادية، والكتلة النقدية ممثلة في (M2) يمكننا من الحصول على سرعة دوران النقود (V) حسب العلاقة التالية:

$$V = PIB / M2$$

وفيما يلي جدول يظهر سرعة دوران النقود (V)، بالإضافة إلى المدة المتوسطة للاحتفاظ بالنقود في شكل عاطل.

جدول رقم (11): تطور سرعة دوران النقود ومدة الاحتفاظ بها في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

الوحدة: V (مرة)، K (يوم)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
V	1.8	1.8	1.7	1.7	2.1	1.8	1.7	1.7	1.5	1.6
K	200	200	212	212	171	200	212	212	240	225
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
V	1.7	1.8	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	1.2	1.2	1.4
K	212	200	240	257	257	277	277	300	300	257

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 138-146.

حيث: $k = 1/v \times 360$

لقد عرفت سرعة دوران النقود تذبذبا كبيرا، ولكنها تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز 2.1 مرة، حيث في بعض السنوات ارتفعت سرعتها وانخفضت في البعض الآخر، وكل ارتفاع أو انخفاض سيعزز اتجاهها معينا.

فعندما تزيد سرعة دوران النقود فإن ذلك يعني انخفاض حجم الأرصدة العاطلة، وزيادة حجم الأرصدة النشطة، ومرد ذلك إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بمعدل أكبر من معدل زيادة الكتلة النقدية. وعندما تنخفض سرعة دوران النقود فإن ذلك سيعزز حجم الأرصدة العاطلة، وبالتالي تقلص الأرصدة النشطة لكون معدل زيادة الناتج الداخلي الخام أقل من معدل نمو الكتلة النقدية.

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول أن سرعة دوران النقود تكون كبيرة عند بداية تطبيق المخططات التنموية سواء المخطط الرباعي الأول أو الثاني أو المخطط الخماسي الأول، ثم تبدأ بالانخفاض بمرور سنوات التطبيق. في الجهة المقابلة نجد أن الفترة المتوسطة التي يتم الاحتفاظ فيها بالنقود عاطلة كبيرة جدا، إذ أنها بلغت في المتوسط 233 يوم من السنة.

يمكن تفسير انخفاض سرعة دوران النقود وارتفاع متوسط المدة الزمنية التي يتم الاحتفاظ فيها بالنقود عاطلة

إلى العوامل التالية:

1- انخفاض دوران النقود البنكية، وهذا تحت تأثير:

- انحصار التعامل بالنقود البنكية في قطاع الإنتاج بالخصوص؛

- ضعف شبكة البنوك وتمركزها في مناطق جغرافية محدودة؛

- التفضيل الكبير للسيولة بسبب ندرة السلع الاستهلاكية، الأمر الذي أدى إلى احتفاظ الأفراد بالنقود من أجل انتهاز كل فرصة يتيحها السوق؛
- 2- وجود ميل كبير للاكتناز من طرف العائلات الجزائرية.

الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

إن تولي السلطات النقدية مسؤولية إصدار النقود لا يتم بصفة عشوائية، وإنما يتم ذلك في حالة حصول الجهاز المصرفي على عدة عناصر يتم تقييدها ضمن أصوله، ثم يتكفل بعملية الإصدار، ويمكن أن نميز بين ثلاثة مجموعات من الأصول التي تشكل دينا على جهات وطنية مختلفة وأجنبية هي: الذمم على الخارج، قروض للاقتصاد وقروض للدولة.

أولاً: الذمم على الخارج

تمثل الذمم على الخارج في الأرصدة الصافية للبنك المركزي والبنوك التجارية على الخارج، وتتضمن الأصول التالية¹:

- 1- الذهب: الذي يخضع لإعادة تقييمه حسب أسعاره في أسواق التبادل الدولي، حيث يقيم الاحتياطي من الذهب كل ستة أشهر حسب سعره في سوق لندن الدولي.
- 2- أصول جاهزة تحت الطلب على الخارج: يضم هذا البند كل العملات الأجنبية والتي تخضع أسعارها إلى السوق حسب العرض والطلب عليها.
- 3- قروض لصندوق استقرار الصرف: هذه القروض تكون بالعملة الوطنية، لكنها أصول يحتفظ بها بالعملات الأجنبية، حيث يقوم الصندوق ببيع العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أو يقوم بطلب قروض من البنك المركزي بالعملة الوطنية، وتمنح هذه القروض للصندوق عندما يقوم بما يلي:
 - تقديم قروض لصندوق النقد الدولي؛
 - شراء العملات الصعبة المخصصة لتزويده باحتياطات خزينته؛
 - حيازة حقوق السحب الخاصة، فيقوم الصندوق بشرائها من الخزينة العامة مقابل النقد الوطني؛
 - تسديد الالتزامات التي تم اقتراضها من بنوك أجنبية؛
 - إقراضها في سوق عملات الأورو.

¹ وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 151.

ثانيا: الذمم على الدولة

تمثل هذه القروض العون الذي يوفره البنك المركزي للخبزينة، فبشراء سندات الخبزينة من قبل البنك المركزي يبدوا بمثابة قروض غير مباشرة ممنوحة لصالح هذه الأخيرة. تتمثل القروض المقدمة للخبزينة العامة فيما يلي¹:

- 1- كسور النقود: مبلغها المدون في الموجودات يمثل قيمة القطع المشتراة من الخبزينة؛
- 2- الحسابات الجارية البريدية في بعض الدول: يقوم البنك المركزي بفتح حسابات جارية لدى مراكز الشيكات البريدية. الرصيد الدائن للحسابات التي يفتحها البنك المركزي يشكل مساعدة مالية للخبزينة؛
- 3- المساعدات للخبزينة: يحدد سقف لهذه القروض، ويجري تمويل هذا السقف صعودا أو هبوطا بحسب رصيد صندوق استقرار الصرف.

ثالثا: قروض للاقتصاد

تمثل هذه القروض مساعدات البنك المركزي للقطاع المصرفي، والتي تأخذ شكل إعادة خصم أو التدخل في السوق النقدي أو باقي الأشكال الأخرى الأقل أهمية، هذه المساعدات توضع في الميزانية تحت بند²:

- 1- الأوراق المالية الصادرة عن الدولة (سندات الخبزينة وباقي سندات الدين)؛
- 2- باقي الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدي وسوق السندات؛
- 3- الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص؛
- 4- أوراق مالية قيد التحصيل: تتمثل بشكل أساسي في الشيكات التي يسحبها المدينون للخبزينة على مصارفهم، ويجررونها لأمر الخبزينة التي تحصلها بواسطة البنك المركزي، وباقي الأوراق المالية التي حان ميعاد استحقاقها. فيما يلي جدول يظهر تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

¹ المرجع السابق، ص. 155.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص. 83.

جدول رقم (12): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

الوحدة: مليار دج

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الذمم على الخارج	1.5	1.5	2.2	4.6	7.1	6.5	9.8	9.1	11.0	12.3
الذمم على الدولة	6.0	6.0	5.2	5.2	3.8	7.3	8.9	14.4	24.9	26.6
قروض للاقتصاد	6.9	8.4	13.6	18.5	21.8	29.0	37.3	40.1	51.7	59.9
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الذمم على الخارج	16.5	18.8	14.0	11.3	9.3	14.8	9.3	9.1	9.3	6.5
الذمم على الدولة	33.0	25.2	36.2	52.7	67.7	76.6	101.1	123.2	147.3	157.2
قروض للاقتصاد	68.5	88.6	112.8	133.0	156.0	174.6	176.9	180.6	192.0	209.4

Source: Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 138-146.

أولاً: الذمم على الخارج

من خلال الجدول يلاحظ بأن الذمم على الخارج هي في ارتفاع مستمر خلال الفترة (1970-1985)، حيث انتقلت من 1.5 مليار دج سنة 1970 إلى 14.8 مليار دج سنة 1985، غير أنها عرفت انخفاضا كبيرا بعد ذلك حيث وصلت إلى 6.5 مليار دج سنة 1989، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد للعائدات البترولية التي تشكل المورد الرئيسي لتحصيل العملة الصعبة بفعل الانخفاض الشديد في أسعار البترول، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية التي تمتص جزءا كبيرا من الأرصدة الخارجية.

ثانياً: الذمم على الدولة

من خلال الجدول يلاحظ بأن الذمم على الدولة قد نمت بشكل كبير إذ انتقلت من 6.0 مليار دج سنة 1970 إلى 157.2 مليار دج سنة 1989، حيث تضاعفت بـ 26.2 مرة، لكن بالرجوع إلى فترة الدراسة نجد أنها عرفت تغيرات كبيرة نحو الزيادة أو الانخفاض، وهذا التغير راجع إلى التغير في رصيد الميزانية العامة للدولة، فكلما كان هناك عجز في الميزانية العامة للدولة أدى ذلك إلى زيادة الذمم على الدولة في الجهة المقابلة، وهذا راجع إلى تنقيد العجز الحكومي، أما في الحالة العكسية فتتخفف الذمم على الدولة نتيجة تراجع مديونية الخزينة تجاه دائئتها.

تتميز الذمم على الدولة خلال الفترة (1970-1989) بطابعها المتنامي بصفة عامة، ويرجع السبب في ذلك إلى توجه الاقتصاد الجزائري نحو تعميق نظام التسيير المركزي خصوصا قبل سنة 1986 الذي يقتضي ملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج، فكل المؤسسات الإنتاجية كانت خاضعة إلى رقابة الدولة أو بالأحرى لقرارات الخزينة العامة، فكل احتياج للكميات النقدية من قبل مختلف الوحدات الاقتصادية ستتكفل الخزينة العامة بتمويله.

وفي ظل محدودية الموارد العامة التي تعتمد عليها الخزينة العامة، وتوليها مسؤولية تمويل حجم هائل من النفقات سواء للقطاعات المنتجة أو غير المنتجة، وتكفلها بتغطية العجز الذي تعاني منه مختلف المؤسسات العمومية في إطار انتهاج الدولة لسياسة تدعيم الأسعار الرامية إلى المحافظة على أسعار إدارية في حدود معينة، ولا تستطيع المؤسسات في ظل هذه المعطيات بيع منتجاتها بأسعار السوق، بل يتم بأسعار أقل وبكثير من أسعار التكلفة، وهو ما أسهم في تنامي عجز المؤسسات وما ترتب عنه من استمرار تحقق العجز في الميزانية، أين تدفع هذه الوضعية بالخزينة العمومية إلى اللجوء للجهاز المصرفي للحصول على مختلف الموارد المالية التي تحتاجها.

ثالثا: قروض للاقتصاد

من خلال الجدول يلاحظ بأن القروض للاقتصاد شهدت نموا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 6.9 مليار دج سنة 1970 إلى 209.4 مليار دج سنة 1989، أي أنها تضاعفت بـ30.35 مرة. إن هذا النمو الكبير في حجم القروض المقدمة للاقتصاد يدل على مدى أهمية الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد، وما يترتب عنه من إصدار للنقود من قبل السلطات النقدية، فتكفل البنوك التجارية بتلبية احتياجات مختلف المؤسسات الاقتصادية، خدمة في ذلك لنظام التسيير المركزي؛ فخلال مرحلة السبعينات كانت البنوك التجارية أداة لتوزيع القروض على المؤسسات العمومية ما دام البنك المركزي يضمن عملية إعادة التمويل، أما عن مصدر سيولة البنوك التجارية فهو البنك المركزي، وذلك في ظل إهمال البنوك لدورها في تعبئة الادخار، أما في مرحلة الثمانينات فتراجعت أهمية البنوك التجارية في منح القروض للاقتصاد نتيجة تنامي دور الخزينة العمومية، أما نوعية القروض المقدمة فهي قروض موجهة أساسا لتغطية العجز الذي كانت تعاني منه المؤسسات العمومية آنذاك.

المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (1962-1989)

تميزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة بمجموعة من الخصائص وذلك تماشيا مع الأهداف المرجوة منها، والأدوات التي استخدمتها السلطات النقدية آنذاك.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

لقد انعكس نمط تسيير الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي على توجيه وإدارة السياسة النقدية بما يخدم أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة المرسومة من طرف الدولة، فأبعدت الدائرة النقدية كموجه ومرشد للقرارات الاقتصادية، والسياسة النقدية عبارة عن سياسة ائتمانية يأخذ فيها القرض الأولوية في تمويل النشاطات

الاقتصادية وفي ضبط النشاط النقدي للبنوك، وهو الوسيلة المستعملة لمراقبة الكتلة النقدية. وعلى العموم، تتمثل أهداف السياسة النقدية خلال هذه المرحلة في تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحقيق التنمية الوطنية الشاملة باستعمال جميع موارد الإنتاج؛
- ضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا (استقرار سعر الصرف).

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

بالنسبة لأدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال هذه الفترة فتمثلت أساسا في الأدوات المباشرة المتمثلة في سياسة تطهير القروض، كما تم الاعتماد على سياسة إعادة الخضم من خلال التنازل عن السندات العمومية والخاصة، وكذلك تسليفات رهنية على الذهب أو العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التدخل في السوق النقدية بغرض تنظيم سيولة البنوك بالبيع لها والشراء منها سندات عمومية أي ما يسمى عمليات السوق المفتوحة، ورغم هذه الأدوات المستعملة والأهداف المعلنة إلا أن الواقع يؤكد على عدم وجود سياسة نقدية حقيقية.

الفرع الثالث: خصائص السياسة النقدية خلال الفترة (1962-1989)

إن السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الجزائري، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام الموكلة لها، والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تتعدى كونها مفهوم نظري منصوص عليها في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي الجزائري على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان الممنوح من طرف جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة¹، ويمكن تلخيص خصائص السياسة النقدية خلال هذه الفترة في الخصائص التالية:

أولا: التحديد المسبق لسعر الفائدة

كانت السلطات النقدية تحدد أسعار الفائدة في أغلب الحالات، كما تميزت أسعار الفائدة في تلك المرحلة بالثبات والمستوى المنخفض، وأنها سلبية لم تغطي معدل التضخم الرسمي، فخلال الفترة (1972-1986) كان سعر

¹ حول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص. 16، متاح على الموقع:

الخصم لا يتجاوز 2.75% وأسعار الفائدة على الودائع بين 2.6% و 2.9%، بينما أسعار الفائدة على القروض تراوحت بين 4% و 6%، في حين تراوحت معدلات التضخم بين 6% و 17% خلال نفس الفترة.

ثانيا: تكريس مبدأ التفريق في توزيع القروض

حيث يتم التفريق على أساس أسعار الفائدة بين القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص والممنوحة للمؤسسات العمومية، حيث كانت أسعار الفائدة الممنوحة للقطاع العام أقل بـ 2.5% عن المطبقة على القطاع الخاص، وأدت هذه السياسة إلى غلق المجال أمام إنشاء البنوك الخاصة، بالإضافة إلى عدم استقلالية البنك المركزي، مما نتج عنه نظام مركزي لتخصيص الموارد المالية أدى إلى تبذيرها، حيث أن توفير موارد مالية نادرة بطريقة غير مثلى وبتكلفة تكاد تكون منعدمة للمؤسسات العمومية لم يمثل حافزا لها لوضع المردودية المالية كهدف أساسي للإدارة، بل كان سببا في عدم انضباطها.

ثالثا: غياب وظائف النقود التقليدية

كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تلعب دورها كمخزن للقيمة، كما أنها لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، فقد كانت النقود خاضعة للخطة التنموية المنتهجة، ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على البترول فالنقود لم تعد أداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من الصادرات البترولية؛ أي أن النقود لم تعد تتداول كرأس مال بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

المبحث الثاني: الإصلاحات النقدية في ظل قانون النقد والقرض وتعديلاته وفي ظل الاتفاق مع المؤسسات

المالية الدولية

على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية خلال فترة السبعينات والثمانينات إلا أن نتائجها كانت غير مرضية، وعليه وبهدف تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته، كان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي. وعليه، قامت السلطات بإصدار القانون رقم 10/90 المتعلق بالقرض والنقد والتعديلات الواردة عليه، والذي يمثل صدوره منعطفا حاسما فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى القيام بالعديد من الإصلاحات النقدية بالاتفاق مع المنظمات الدولية.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوننا 1986 و1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.

الفرع الأول: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض 10/90 إلى تحقيق ما يلي¹:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي، مع رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض وتحرير الخزينة العمومية من ثقل منح الائتمان؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز البنكي والمؤسسات العمومية أساسها الاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي؛
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض 10/90

يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أولا: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدير التمويل اللازم، من خلال اللجوء إلى الموارد المتأتية من الإصدار النقدي الجديد، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافها التي لا تكون دوما متجانسة.

¹ ارجع إلى: - تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المالية والمصرفية في تحسين الأداء الاقتصادي، جامعة وهران، متاح على الموقع:

www.9alam.com

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: إشكالية إصلاح المنظومة

المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص. ص. 19-20.

بناء على ما سبق، اعتمد قانون النقد والقرض على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية¹:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ثانيا: الفصل بين دائرة الخزينة العمومية ودائرة الائتمان

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي، وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من قبل الدولة².

يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية³:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

ثالثا: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

في النظام السابق الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات النقدية تتخذ

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 197.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 188.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 198.

على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد، والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها. إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي¹:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

رابعا: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية مشتتة في عدة مستويات (وزارة المالية، البنك المركزي والخزينة العمومية)، لكن بموجب قانون النقد والقرض 10/90 ألغي هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشائه سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت أطلق عليها اسم مجلس النقد والقرض، فقد جعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة بما يضمن التحكم في تسيير النقد، ويتفادى التعارض في الأهداف².

خامسا: وضع نظام مصرفي على مستويين

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على مستويين، بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك؛ يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي.

¹ ارجع إلى: - المرجع السابق، ص. 197؛

- محمد الشريف إلمان، الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص. ص. 420-419.

² Mohamed Cherif Ilmane, **Transition de l'économie Algérienne : vue l'économie de marche**, banque d'ALGERIE, 1991,p. 31.

الفرع الثالث: الهياكل والتنظيمات الجديدة التي استحدثها قانون النقد والقرض 10/90

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكل النظام النقدي وتنظيماته، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: بنك الجزائر

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"¹.

يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل إلى الدولة. وعلى الرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضاً لأحكام القانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ويستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضرورياً².

يتولى إدارة بنك الجزائر المحافظ ونوابه، حيث يعين كل من المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة 6 سنوات و5 سنوات على التوالي، وهي قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضاً ويكون ذلك في حالتين فقط، إما العجز الصحي المثبت بقوانين أو الخطأ الفادح.

تتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي (اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس إدارة المؤسسات الأخرى...)، كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة لدول أخرى والهيئات المالية الدولية، كما يمكن أن تستشير الحكومة في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض.

ثانياً: مجلس النقد والقرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام الموكلة إليه، والسلطات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين، مجلس إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتكون هذا المجلس من محافظ رئيساً ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، كما يعين ثلاث مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة،

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.199.

² المرجع السابق، ص.200.

ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين الأعضاء لجانا استشارية، ويحق له استشارة أي مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا. يتمتع مجلس النقد والقرض بصلاحيات واسعة وفيما يلي أهمها¹:

1- باعتباره مجلس إدارة البنك: يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم بنك الجزائر والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يتمتع أيضا بصلاحيات بيع وشراء الأموال المنقولة والثابتة، ضف إلى ذلك قيامه بتحديد ميزانية البنك وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات.

2- باعتباره سلطة نقدية: يقوم بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية، يسير السياسة النقدية، يضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن، وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف.

ثالثا: هيآت الرقابة المصرفية

لقد تم بموجب قانون النقد والقرض إنشاء هيآت تعمل على مراقبة النظام البنكي، وذلك من أجل الحفاظ على السير الحسن وكذلك الحفاظ على أموال الجمهور، وتتمثل هذه الهيآت فيما يلي:

1- لجنة الرقابة المصرفية: هي لجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، ومعاينة المخالفات المثبتة.

تتمثل أهم وظائف اللجنة المصرفية فيما يلي²:

- تلعب دورا وقائيا، حيث لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية؛
- القيام بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات أو التنقل إلى عين المكان؛
- تنظيم العمل بما يتماشى والتحويلات الهيكلية للنظام المالي؛
- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر والمتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها؛
- التحري حول تسيير وتنظيم البنوك وتصحيح الأخطاء المرتكبة إن وجدت.

2- مركزية المخاطر: في إطار الوضع الجديد الذي يتميز بجرية المبادرة وقواعد السوق في العمل البنكي، تتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض، ويحاول بنك الجزائر أن يجمع كل المعلومات بغية مساعدة النظام البنكي على التقليل من

¹ مختار بن عابد، مرجع سابق، ص. 275.

² تشام فاروق، مرجع سابق، ص. 9.

هذه المخاطر. بناء على ذلك، تم تأسيس مصلحة مركزية المخاطر تدعى "مركز المخاطر" تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة، والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية. وعليه، لا يمكن لأي بنك أن يمنح قرضا إلا بعد استشارتها، فهذا الإجراء من شأنه كشف ودراسة المخاطر المرتبطة بالقرض، ومنح البنوك والمؤسسات المالية المعلومات المرتبطة بالقروض والزيائن التي تشكل مخاطر محتملة.

بالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر، فإن وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة نذكر منها¹:

- منح البنوك والمؤسسات المالية فرصة الاختيار ما بين القروض المتاحة بناء على معطيات سليمة نسبيا؛
- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة ببنك الجزائر ما يسمح بتسيير أفضل لسياسة القرض؛
- مراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل، خاصة فيما يتعلق بقواعد الحذر والتي يحددها بنك الجزائر.

3- مركزية عوارض الدفع: على الرغم من وجود هيئة "مركزية المخاطر" على مستوى بنك الجزائر، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بالقروض، ولذلك قام بنك الجزائر بموجب القانون رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع²، وفرض على كل هيئة مالية الانضمام إليها، وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتمثل في:

- تنظيم وتسيير بطاقة مركزية لعوارض الدفع، والتي تتضمن جميع الحوادث المسجلة المرتبطة بمشاكل الدفع أو تسديد القروض؛
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجر عنها من تبعات، وتبليغها للوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى تهتم بهذا الشأن.

4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: جاء هذا الجهاز ليكمل عمل بقية الهيئات التي سبق ذكرها، وذلك بضبط قواعد العمل بأهم أدوات الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 من أجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويهدف مركز الوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد إلى

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. ص. 207-208.

² القانون رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية عوارض الدفع، جريدة رسمية عدد 08، 1993، ص. 13.

تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على عنصر الغش وخلق قواعد للتعامل المالي الذي يقوم على مبدأ الاستفادة من مزايا التعامل بها.

5- هيئة التأمين على الودائع: تم تأسيسها بمقتضى المادة 170 من قانون النقد والقرض، ولكن تم العمل بها فعليا بموجب القانون رقم 10/03 للأمر الرئاسي الصادر في 26 أوت 2003 المعدل لقانون النقد والقرض.

المطلب الثاني: التعديلات الواردة على قانون النقد والقرض

شهدت الفترة التي تلت 1990 إدخال بعض التعديلات الجزئية على قانون النقد والقرض بغية معالجة الإختلالات التي شهدتها هذه المرحلة، وكذلك تكييف الأوضاع النقدية مع المتطلبات الاقتصادية، وتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

الفرع الأول: الأمر رقم 01/01 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر في 27 فيفري 2001 ليعدل ويتمم القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أدخل بعض التعديلات على قانون النقد والقرض وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية، فبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعدته ثلاث نواب، ومجلس الإدارة ومراقبان، حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية. أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية¹.

الفرع الثاني: الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض

استجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي ومواصلة تحرير النظام المصرفي وقيام الجزائر بالتزاماتها في الجانب المالي والمصرفي، وتكييف نظام أمنها المالي مع المعايير العالمية، أصبح من اللازم وضع شروط ومقاييس صارمة خاصة بإنشاء البنوك ومراقبتها، وجاء هذا التعديل بعد إفلاس بنكين خاصين وظهور فضائح مالية كبيرة بهما، وهما بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وكان لهذه الإفلاسات الأثر السلبي على مصداقية النظام البنكي ككل، ولم يكن أمام السلطات العمومية سوى إعادة النظر في القوانين التي تحكم النظام المالي والمصرفي بتصحيح الثغرات التي ما زالت

¹ الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المؤرخ في 2001/02/27.

تسيء للعمل المصرفي، وتكون سببا للكثير من المشاكل، وهذه الأسباب جعلت رئيس الجمهورية يصدر أمرا رئاسيا تحت رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك وخاصة النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة، والسوق النقدية؛
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة؛
- تنشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- ينظم سيولة أفضل في إنسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبييض الأموال"؛
- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللشاحنة المالية والادخار العمومي الذي من شأنه أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك، ومسيري البنوك، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبوا المخالفات؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة؛
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

¹ رحمان موسى ومسمش نحة، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، خطر، تقنيات، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.

الفرع الثالث: الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر في 26 أوت 2010 لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك، وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية. أما عن أهم ما جاء به هذا الأمر يمكن تلخيصه فيما يلي¹:

- لا يخضع بنك الجزائر إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، وتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الائتمانية توزيع القرض، وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته؛

- يمكن لبنك الجزائر أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية، وكل شخص معني تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة لعرض الوضعية المالية؛

- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها، كما تحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض؛

- تلزم البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره مجلس النقد والقرض بوضع جهاز رقابة داخلي يهدف إلى التأكد من التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، وكذا السير الحسن للمسارات الداخلية وخاصة تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها، وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها، وتتبع صحة المعلومات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار بصفة ملائمة بمحمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية؛

- ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات، ومركزية مخاطر العملاء ومركزية المستحقات غير المدفوعة، كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزيات المخاطر، ويجب تزويدها بالمعلومات اللازمة.

¹ كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر (1990-2012)-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص. 99.

الفرع الرابع: الأمر 10/17 المتعلق بالنقد والقرض

نظرا للانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014، وما انجر عنه من تراجع في الإيرادات المالية للدولة تم إصدار أمر رئاسي رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يعدل ويتمم المادة 45 من الأمر رقم 11/03¹، وذلك بقيام بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛

- تمويل الدين الداخلي العمومي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

يتمثل الهدف من هذا التعديل في مرافقة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية التي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة:

- توازن خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: الإصلاحات النقدية في ظل الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية

على إثر الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وعلى مختلف الأصعدة، وجدت الجزائر نفسها أمام خيار التوجه نحو اقتصاد السوق المدعوم من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وعلى إثر ذلك قامت بالعديد من الإصلاحات إما بصفة ذاتية المتمثلة أساسا في قانون النقد والقرض 10/90 ومختلف التعديلات الواردة عليه مثلما سبقت الإشارة إليه، أو بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، والتي تمثلت فيما يلي:

¹ الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 57 الصادرة في 12 أكتوبر 2017، ص.

الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989)

عقد هذا الاتفاق في 30 ماي 1989 في سرية تامة، وحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، ومن أهم الشروط النقدية المتخذة في هذا الاتفاق نذكر¹:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- العمل على تحرير الأسعار؛
- تطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من الضغوط التضخمية؛
- مواصلة تخفيض أو انزلاق الدينار الجزائري مع السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال.

أحدث هذا الاتفاق تغيرا جذريا على الصعيد النقدي خصوصا من الناحية التشريعية والتنظيمية، ذلك أن محاولة تطبيق شروط الاتفاق توجت بصدور قانون النقد والقرض 10/90، والذي أعاد للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية مكانته ضمن النظام المصرفي، لتظهر بذلك أولى ملامح سياسة نقدية حقيقية.

الفرع الثاني: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991)

تم التوقيع على هذا الاتفاق في 03 جوان 1991 ولمدة 10 أشهر، وتم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح، كل شريحة بـ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لم تحصل الجزائر على الشريحة الرابعة بسبب عدم التزامها بنود الاتفاق. أما عن الإجراءات النقدية التي اشترطت في هذا الاتفاق فتمثلت فيما يلي²:

- العمل على الحد من تطور الكتلة النقدية يجعلها في حدود 41 مليار دج؛
- تحويل العديد من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى، وتحويل العديد من السلع إلى نظام الأسعار الحرة وهذا في إطار القانون رقم 12/89؛
- تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الموازية على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%؛

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص. 224.

² دحمان عبد الفتاح، أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، ملتقى دولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ص. 557.

- تعديل المعدلات المطبقة على إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5%، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ17%.

ابتداء من سنة 1992 وفي ظل انعدام اليقين السياسي وارتفاع الصراع المدني، وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، اتسع نطاق الإختلالات الاقتصادية الكلية مع ارتفاع خدمة الدين (بلغت 82%). في ظل هذه الأوضاع لم يكن هناك من حل سوى التوجه إلى إعادة جدولة الديون العمومية والخاصة التي أصبحت ضرورة حتمية لا مفر منها.

الفرع الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994)

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع صندوق النقد الدولي، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية التي عرفتتها الجزائر خلال بداية التسعينات، كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي والذي يمتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995.

أولاً: أهداف البرنامج النقدية

يمكن اختصارها فيما يلي¹:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقاً لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛

- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة؛

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 195.

- تحرير أسعار الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليته، وذلك بالرفع من إنتاجية رأس المال ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه خلال هذه الفترة؛
- جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛

- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

ثانيا: نتائج البرنامج النقدية

بعد انتهاء تطبيق البرنامج تم تحقيق النتائج التالية¹:

- تراجع معدل سيولة الاقتصاد من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995؛
- تحقيق معدل نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4% سنة 1994؛
- انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995؛
- اعتماد سعر إعادة الخصم دون المعدل المحدد دوليا لتحفيز التوسع في الائتمان؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994؛
- وصول نسبة الأسعار المحررة إلى حدود 84% من مجموع السلع؛
- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.4 دينار للدولار إلى 35.1 دينار للدولار؛
- انخفاض عجز الموازنة العامة إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- تخفيض الحكومة لمديونيتها تجاه الجهاز المصرفي، حيث انخفض معدل الديون الموجهة إلى الحكومة بنسبة 11.2% و13.4% لسنتي 1994 و1995 على التوالي؛
- انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 بعدما كانت 82% سنة 1993؛
- تسجيل عجز إجمالي في ميزان المدفوعات قدره 4.71 مليار دولار سنة 1995؛
- الإعلان فعليا عن إقامة سوق صرف بين البنوك في ديسمبر 1995.

¹ارجع إلى: - لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص. 226؛

- دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 559-560.

إذن، يمكن القول بأن السياسة النقدية في الجزائر تمكنت إلى حد بعيد من بلوغ أهدافها الكمية على إثر تطبيق ما جاء من إجراءات في برنامج الاستقرار الاقتصادي، ليعود التوازن والاستقرار تدريجياً¹.

الفرع الرابع: اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 – ماي 1998)

بعد انتهاء برنامج الاستقرار الاقتصادي شرعت الجزائر في تطبيق اتفاق القرض الموسع الذي يمتد على ثلاث سنوات بدءاً من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، تحصلت بموجبه على 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة، أي 127.8% من حصة الجزائر، كما ينص الاتفاق كذلك على إعادة جدولة ثانية للقروض متوسطة وطويلة الأجل مع نادي باريس و نادي لندن.

أولاً: أهداف برنامج القرض الموسع

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي²:

- متابعة وتدعيم النتائج المحققة في برنامج الاستقرار الاقتصادي السابق؛
- تسريع النمو الاقتصادي؛
- متابعة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للتثبيت أو الاستقرار، فعلى الصعيد الداخلي تتمثل هذه الإصلاحات في متابعة تحرير الأسعار، إصلاح النظام البنكي وخصوصة المؤسسات العمومية (بما فيها البنوك)، أما على الصعيد الخارجي فيتعلق الأمر بمتابعة تحرير التجارة الخارجية وإرساء سعر الصرف المرن من خلال إقامة سوق صرف ما بين البنوك، بالإضافة إلى تقليص الحماية الجمركية.

ثانياً: التدابير النقدية المتخذة ضمن برنامج القرض الموسع

بغرض تحقيق الأهداف سابقة الذكر، أوكل للسياسة النقدية مهمة تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال تخفيض مستوياتها من خلال متابعة الهدف الوسيط المتمثل في الحد من تطور الكتلة النقدية. ولتحقيق ذلك اتخذت التدابير النقدية التالية³:

- متابعة تطوير السوق النقدية؛

¹ بقيق ليلي اسمهان، مرجع سابق، ص. 294.

² Mohamed Cherif Ilman , **Effacité de la politique monétaire en Algérie (1990-2006) ; une appréciation critique**, contribution aux 11^{èmes} rencontres Euro –Méditerranéennes sur: le financement des économies des pays riverains de la méditerranée, Université de Nice, 15 et 16 novembre 2009, France, p. 15.

³ لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص. 229.

- اعتماد معدلات فائدة دائنة حقيقية موجبة مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع لسنة 1995؛

- اعتماد هيكله المعدلات الموجهة خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة؛

- تطوير تقنية المزايدة على القروض؛

- إدخال تقنية المزايدة على أذونات الخزينة؛

- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة؛

- إنشاء وتطوير سوق الصرف ما بين البنوك؛

- إدخال عمليات السوق المفتوحة؛

- دعم التدابير الاحترازية؛

- إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات والتي توقفت في منتصف 1996، والهدف

من هذه العملية هو تهيئة البنوك لتطبيق قواعد التنظيم الاحترازي؛

- إعادة هيكله البنوك بهدف تحفيز مشاركة القطاع الخاص في رأسمالها؛

- وضع نظام للتأمين على الودائع؛

- إنجاز الأعمال التمهيديّة لإقامة سوق رؤوس الأموال.

ثالثا: نتائج البرنامج في المجال النقدي

إن تطبيق برنامج القرض الموسع سمح بعودة ملحوظة للسياسة النقدية كوسيلة ضبط نقدية واقتصادية، وكسياسة لإدارة الطلب، وهو ما يظهر جليا من خلال بلوغ هذه السياسة لمعظم أهدافها وخصوصا الهدف الخاص بتحقيق الاستقرار في الأسعار، وعموما يمكن تلخيص أهم الانجازات المحققة في إطار هذا البرنامج من خلال المؤشرات التالية¹:

- بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي 3.8% سنة 1996 لينخفض إلى 1.2% سنة 1997؛

- معدل سيولة الاقتصاد بلغ 38.6% سنة 1995 و36.3% سنة 1996؛

- ارتفاع كبير في معدل البطالة حيث بلغ 28% سنة 1996 ليرتفع إلى 28.3% سنة 1997؛

- انخفاض معدل التضخم حيث انتقل من 18.6% سنة 1996 إلى 5.7% في نهاية 1997؛

- الرصيد الموازني أصبح موجبا حيث بلغ 3% سنة 1996 و2.4% سنة 1997؛

¹ ليلي بقبق اسمهان، مرجع سابق، ص. ص. 296-297.

- ارتفاع احتياطات الصرف ببلوغها 4.2 مليار دولار سنة 1996 و 8 مليار دولار سنة 1997؛
- ابتداء من سنة 1997 أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة.

من خلال ما سبق وعلى الرغم من التوازنات النقدية والمالية الكلية المحققة في ظل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، إلا أنه على الصعيد الاجتماعي قد تسبب في تراجع كبير في الأوضاع الاجتماعية ما دفع السلطات إلى العودة مجدداً إلى الإصلاحات الذاتية مع بداية 1999. وعليه، فبرنامج التمويل الموسع وعلى الرغم من نتائجه الايجابية من الناحية النقدية والمالية إلا أنه لم يمثل استمرارية لسياسة تنمية شاملة بالبلاد.

المبحث الثالث: السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

لقد كانت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1990 حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها، والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضاً لكون تلك الأخيرة لم تكن سوى مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيداً عن الواقع، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور الموكل له، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة.

لكن بصدور قانون النقد والقرض 10/90 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990.

المطلب الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (1990-2016)

لاشك أن النهج الذي اعتمده الجزائر في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي ارتكزت في جانبها النقدي على قانون النقد والقرض 10/90 بالغ الأثر على مستوى التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية، وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية، سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية وعناصر مكوناتها، وكذا مقابلاتها.

الفرع الأول: الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)

أولاً: تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2016)

يمكننا تتبع أهم التطورات التي مرت بها الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (13): تطور المتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 ومكوناتهما خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	النقود الورقية	النقود الكتابية	M1	أشباه النقود	M2	معدل نمو M2
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.0	11.31
1991	157.2	167.79	325	90.27	415.27	21.07
1992	184.85	184.86	369.7	146.2	515.9	24.23
1993	211.3	235.6	446.9	180.5	627.42	21.62
1994	222.98	252.84	475.8	247.7	723.51	15.31
1995	249.76	269.3	519.1	280.45	799.56	10.51
1996	290.9	298.2	589.1	325.95	915.05	14.44
1997	337.6	334.0	671.6	410.0	1081.5	18.19
1998	390.4	436.0	826.4	766.1	1592.5	47.25
1999	440.0	465.2	905.2	884.2	1789.4	12.36
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13.03
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	862.1	1643.5	1656.0	3299.5	13.72
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	10.45
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.69
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7	21.21
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.04
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.12
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.44
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.91
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.94
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.41
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.0	5153.1	9261.1	4443.4	13704.5	0.13
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.81

المصدر: ارجع إلى:

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 13^{ème} chapitre : Monnaie et crédit;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2006-2008, n° 39, Edition 2009, p.54;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2009-2011, n° 42, Edition 2012, p.60;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2013-2015, n° 46, Edition 2016, p.67;

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017، ص. 11.

من خلال الجدول نلاحظ أن المتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 ومكوناتها في تطور مستمر، حيث انتقلت المتاحات النقدية من 270.08 مليار دج سنة 1990 إلى 9407 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت بـ34.83 مرة، أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد ارتفعت هي الأخرى من 343 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 13816.3 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت بـ40.28 مرة.

شهدت الكتلة النقدية نموا كبيرا خلال الفترة (1993-1990) حيث قدر معدل نموها في المتوسط بـ20.73%، ويرجع السبب في ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي تطلب تطبيق سياسة نقدية توسعية. أما خلال الفترة (1997-1994) فنلاحظ تراجعا في معدلات نمو الكتلة النقدية حيث قدرت في المتوسط بـ12.36%، ويفسر هذا بالقيود والشروط الصارمة التي فرضت على الجزائر في إطار إعادة الجدولة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت السياسة النقدية فيه انكماشية، والتي تهدف إلى خفض معدل نمو الكتلة النقدية والبحث عن أساليب تمويل جديدة بدل الإصدار النقدي، بالإضافة إلى تطبيق برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية¹.

عرفت الفترة (2004-2001) نموا سريعا للمتاحات النقدية وللكتلة النقدية، فخلال هذه الفترة قدر معدل نمو الكتلة النقدية في المتوسط بـ11.83%، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وما نتج عنه من ارتفاع في الادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة أشباه النقود بالعملة الوطنية نتيجة ارتفاع حجم ادخار الأسر نتيجة الثقة في العملة الوطنية الراجع إلى الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ يقدر بحوالي 7 ملايين دولار (520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004.

خلال الفترة (2014-2005) وهي فترة دعم النمو الاقتصادي شهدت الكتلة النقدية ارتفاعا متواصلا حيث انتقلت من 4070.4 مليار دج سنة 2005 لتصبح 13686.7 مليار دج سنة 2014، إن هذا التوسع في حجم الكتلة النقدية راجع إلى انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية جراء البرامج التنموية التي طبقت خلال هذه الفترة.

بالنسبة لمعدلات نمو الكتلة النقدية فقد شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد بلغ معدل نموها في سنة 2005 ما قيمته 11.69% وهي أدنى من المعدل المستهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 190.

ما بين 15.8% و 16.5%¹، لينتقل معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21.21% سنة 2006 ثم إلى 21.5% سنة 2007. إن هذه المعدلات هي أعلى من المعدلات المستهدفة التي حددها مجلس النقد والقرض والتي تراوحت ما بين 14.8% و 15.5% سنة 2006² وما بين 17.5% و 18.5% سنة 2007³، لقد تم التخفيف من حدة ارتفاع الكتلة النقدية من خلال التسديد المسبق للمديونية الخارجية سنتي 2005 و 2006.

عرف معدل نمو الكتلة النقدية تراجعاً في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 حيث قدر بـ 16.04% وذلك راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية، وانخفاض الأرصدة المالية الخارجية.

في سنة 2009 انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى أدنى مستوياتها، إذ وصلت إلى 3.12% حيث انخفض معدل نموها بـ 80% مقارنة بسنة 2008، وهذا المعدل بعيد عن المعدل المستهدف والذي يتراوح ما بين 12% و 13%⁴، ويفسر هذا التراجع بانخفاض نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك والذي يعود إلى التقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس أثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، حيث عرفت أسعار البترول انخفاضاً من 99.99 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009، كما تراجعت قيمة العملة بـ 13%.

تميزت الفترة (2010-2011) بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الفترة (2006-2008)، حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية بـ 15.44% سنة 2010 و 19.91% سنة 2011، وقد ترافق هذا الارتفاع مع استرجاع الموجودات الصافية الخارجية دورها في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد. خلال الفترة (2012-2013) تراجع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ 10.94% سنة 2012 ليواصل انخفاضه سنة 2013 حيث بلغ معدل نموها 8.41%، إن هذا التراجع راجع أساساً إلى التأثير بالأزمة الأوربية، وإلى الانخفاض في ودائع قطاع المحروقات، وأيضاً الانخفاض الكبير في معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، حيث بلغ معدل نموها 7.3% سنة 2012 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه معدلاً جديداً ضعيفاً قدر بـ 1.9%. إن هذا التراجع الكبير في وتيرة النمو النقدي ساهم في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، خاصة أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكلية المجمع النقدي M2، حيث بلغت نسبة الموجودات الخارجية إلى M2 ما يعادل 135.6% نهاية 2012 مقابل 85.58% نهاية سنة 2004⁵.

¹ Banque d'Algérie , **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2005, 16 Avril 2006, p.160.

² Banque d'Algérie , **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2006, juillet 2007, p.146.

³ Banque d'Algérie , **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2007, juillet 2008, p.168.

⁴ Banque d'Algérie , **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2009, juillet 2010, p.166.

⁵ وليد بشيشي، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 125، جانفي 2016، ص. 274.

خلال الفترة (2015-2016) عرف معدل نمو الكتلة النقدية نمواً شبيه معدوم حيث بلغ 0.13% و 0.81% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول بداية من السداسي الثاني لسنة 2014، وما ترتب عنه من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، وإلى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل لقطاع المحروقات (-41.1%)¹.

ثانياً: تطور مكونات الكتلة النقدية

بعدما تطرقنا إلى تطور الكتلة النقدية وأهم العوامل المتحركة فيها خلال الفترة (1990-2016)، سنتطرق الآن إلى العناصر التي تتكون منها.

إن تداول النقود الورقية في الجزائر قد تضاعف بـ 33.33 مرة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، بينما تداول النقود الكتابية فقد تضاعف بـ 36.33 مرة خلال نفس الفترة، في حين سجلت أشباه النقود زيادة معتبرة وصلت إلى 60.47 مرة في الفترة نفسها، وفيما يلي جدول يظهر تطور هيكل الكتلة النقدية للفترة (1990-2016).

جدول رقم (14): هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: %

المرحلة السادسة 2016-2015	المرحلة الخامسة 2014-2010	المرحلة الرابعة 2009-2005	المرحلة الثالثة 2004-2001	المرحلة الثانية 2000-1994	المرحلة الأولى 1993-1990	عناصر الكتلة النقدية
31.27	26.41	22.85	23.52	27.07	36.2	النقود الورقية
36.56	43.66	44.95	28.95	29.35	38.04	النقود الكتابية
32.17	29.93	32.2	47.53	43.58	25.76	أشباه النقود
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (13)

من خلال الجدول يلاحظ جلياً التغير الذي حدث في هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)، فخلال الفترة (1994-2004) يلاحظ ميول الجمهور إلى حيازة أشباه النقود التي احتلت حصة الأسد بداية من تطبيق الإصلاحات المسطرة من قبل صندوق النقد الدولي أي بداية من سنة 1994، بعدما كانت تمثل حصة ضئيلة من مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (1986-1989) إذ بلغت 14.28%، وتفسير ذلك لا يتعلق بفاعلية الجهاز المصرفي أو تغير السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى:

- تحرير أسعار الفائدة، وتجاوزها لمعدلات التضخم؛

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص. 27.

- زيادة مداخيل المؤسسات البترولية من العملة الصعبة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية على طول الفترة الأخيرة؛

- استقرار أسعار صرف الدينار، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات فائدة موجبة.

خلال الفترة (2005-2016) نلاحظ تراجعاً كبيراً في نصيب أشباه النقود ضمن مكونات الكتلة النقدية مقابل ارتفاع حصة النقود الكتابية التي أصبحت تشكل الحصة الأعظم خاصة خلال الفترة (2005-2016) وذلك بـ 44.4%، إن هذا الانخفاض الكبير في حجم أشباه النقود راجع أساساً إلى:

- ضعف الثقة في الجهاز المصرفي خاصة بعد إفلاس بنكين خاصين هما: بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري في سنة 2003؛

- غياب الثقة في قيمة العملة وتأكلها نتيجة ارتفاع معدل التضخم؛

- على الرغم من أن أسعار الفائدة موجبة إلا أنها غير مجزية بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

خلال الفترة (2015-2016) يلاحظ استمرار ارتفاع حصة النقود الورقية ضمن مكونات الكتلة النقدية حيث شكلت 31.27% مع انخفاض حصة النقود الكتابية التي شكلت في هذه الفترة 36.56%، وهذا ما يدل على تفضيل الأسر للأرصدة النقدية السائلة، والتي تتميز سلوكيات الطلب النقدي في الجزائر رغم تحديث أنظمة الدفع (نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة، والمدفوعات المستعجلة ونظام المقاصة الإلكترونية).

الفرع الثاني: المتغيرات النقدية

المتغيرات النقدية التي سنتطرق إليها في هذه الفترة هي:

- المضاعف النقدي؛

- سيولة الاقتصاد؛

- سرعة دوران النقود؛

- معامل الاستقرار النقدي.

أولاً: المضاعف النقدي

لقد بقي المضاعف النقدي ضعيفاً خلال الفترة (1990-2015) إذ بلغت أقصى قيمة وصل إليها أربعة (4,0) سنة 1999، وفي ما يلي جدول يظهر تطور المضاعف النقدي على طول فترة الدراسة.

جدول رقم (15): تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: مرة

السنة	1990	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المضاعف النقدي	2.5	4.0	3.7	3.2	3.4	2.9	3.2	3.5	3.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المضاعف النقدي	3.5	3.6	3.2	3.1	3.2	3.0	2.9	2.9	2.6

المصدر: ارجع إلى:

- Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005, p. p. 149-163;

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص. 163؛
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص. 214؛
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، ص. 242.

لقد عرف المضاعف النقدي ارتفاعا خلال الفترة (1999-1990)، حيث انتقل من 2.5 مرة سنة 1990 إلى 4.0 مرة سنة 1999 ويرجع السبب في هذا التحسن إلى الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري، غير أنه عرف تراجعاً بعد ذلك وخاصة بعد سنة 2008 حيث وصل إلى 2.6 مرة سنة 2015، وذلك بسبب ارتفاع نسبة التفضيل النقدي لدى المتعاملين الاقتصاديين، وضعف المنظومة المصرفية بالشكل الذي جعلها عاجزة عن جمع ادخار الجمهور.

على الرغم من تجاوز المضاعف النقدي للقيمة ثلاثة (3,0) في كثير من السنوات بعد سنة 1990، إلا أن هذا المعدل يبقى ضعيفا، وهذا رغم الإصلاحات المصرفية الكثيرة التي حدثت خلال هذه الفترة.

ثانيا: سيولة الاقتصاد

لقد عرفت سيولة الاقتصاد ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2000-2016)، وهذا ما يظهره الجدول التالي.

جدول رقم (16): تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: %

السنة	1990	1994	1996	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سيولة الاقتصاد	0.62	0.49	0.36	0.49	0.58	0.64	0.62	0.59	0.53	0.58
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سيولة الاقتصاد	0.64	0.63	0.72	0.69	0.68	0.68	0.71	0.79	0.82	0.79

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (13)؛

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 14^{ème} chapitre: comptes économiques, p.p. 262-263;
- ONS, **Les comptes économiques de 2011 à 2016**, n° 786, aout 2017, p. 14.

لقد عرفت سيولة الاقتصاد انخفاضا خلال الفترة (1996-1990) حيث انتقلت من 62% سنة 1990 إلى 36% سنة 1996، وهي أدنى نسبة وصلت إليها سيولة الاقتصاد خلال الفترة (1990-2016)، ويرجع السبب وراء هذا الانخفاض إلى الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1990-1992)، وإلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة ضمن شروط صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي. عاودت سيولة الاقتصاد الارتفاع بعد ذلك حيث بلغت 56% سنة 1998 و 49% سنة 2000 بسبب سياسة التوسع النقدي، لتستمر في الارتفاع خلال الفترة (2001-2014) ماعدا بعض السنوات التي انخفضت فيها قليلا حيث بلغت 58% سنة 2001 و 79% سنة 2014 وهي نسب جد مرتفعة تعبر عن الارتفاع الكبير في السيولة الموجودة في الاقتصاد. إن هذا الارتفاع الكبير في سيولة الاقتصاد راجع أساسا إلى فائض رصيد الميزان التجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة، وإلى التطبيق الفعلي للبرامج التنموية التي أقرها رئيس الجمهورية، والتي انطلقت في أفريل 2001 واستمرت إلى غاية 2014.

على الرغم من انخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 والذي استمر خلال سنة 2015 و 2016 إلا أن سيولة الاقتصاد استمرت في الارتفاع حيث بلغت 82% سنة 2015 و 79% سنة 2016، وهذا ما يدل على انتهاج سياسة التوسع النقدي في الاقتصاد.

إن ارتفاع سيولة الاقتصاد يوحي بوجود قوة شرائية كبيرة تمارس ضغطا على سوق السلع والخدمات في حالة استخدامها.

ثالثا: سرعة دوران النقود

يمكننا ملاحظة مختلف المستجدات التي طرأت على سرعة دوران النقود من خلال الجدول التالي، والذي يوضح لنا تطورها خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (17): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: V (مرة)، K (يوم)

السنة	1990	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
V	1.62	2.81	1.78	2.04	1.71	1.56	1.59	1.69	1.86	1.72
$k=1/v \times 360$	222	128	202	176	210	230	226	213	193	209
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
V	1.56	1.59	1.39	1.45	1.47	1.47	1.39	1.26	1.21	1.26
$k=1/v \times 360$	230	226	259	248	245	245	259	285	297	285

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (13)؛

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 14^{ème} chapitre: comptes économiques, p.p. 262-263;
- ONS, **Les comptes économiques de 2011 à 2016**, n° 786, aout 2017, p. 14.

لقد عرفت سرعة دوران النقود ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة (1990-1996) حيث انتقلت من 1.62 مرة سنة 1990 لتصبح 2.81 مرة سنة 1996، ويرجع ذلك إلى ظروف الأزمة الاقتصادية التي حتمت على الأفراد التنازل على الكميات النقدية الموجودة في أرصدهم الخاصة لتغطية عجزهم، كانعكاس يفسر لنا نسبيا ردود أفعال الأفراد لذلك الارتفاع الشديد في مستوى الأسعار، مما دفعهم إلى تقليص حجم الأرصدة العاطلة لديهم، بسبب انتهاج الجزائر لسياسة إلغاء الدعم السلعي، وتحرير الأسعار في إطار سياسة الحكومة المتعلقة بتنفيذ بنود اتفاقيات برنامج التعديل الهيكلي.

لقد انخفضت سرعة دوران النقود بعد سنة 1996 حيث بلغت 1.78 مرة و1.81 مرة سنتي 1998 و1999 على التوالي، ويرجع ذلك إلى دخول الجزائر في مرحلة استرجاع نسبي للتوازن الكلي بعد إعادة جدولة الديون، الأمر الذي سمح فيما بعد باستقرار مستوى الأسعار، ومن ثم استقرار في سلوك الجمهور تجاه حيازة الكميات النقدية، أو في كيفية استخدامها.

ارتفعت سرعة دوران النقود قليلا سنة 2000 حيث بلغت 2.04 مرة، غير أن اتجاهها العام بعد ذلك هو الانخفاض حيث بلغت 1.39 مرة سنة 2009 و1.26 مرة سنة 2016، وتفسيرنا لذلك مرتبط بسلوك الجمهور الذي يميل إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة بدل استخدامها، مدعما بذلك مستوى الأرصدة النقدية العاطلة.

رابعا: معامل الاستقرار النقدي

$$B = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta Y/Y}$$

يعبر عنه بالعلاقة التالية:

وحسب فريدمان فإنه إذا كان $B = 1$ فهناك استقرار نقدي كامل، أما إذا كان $B < 1$ فالاقتصاد في حالة انكماش وفي الحالة العكسية يكون الاقتصاد في وضعية تضخم. وفيما يلي جدول يظهر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (18): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنة	1990	1992	1993	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005
B	0.36	0.98	2.02	0.3	26.1	0.48	8.88	2.47	0.85	0.61	0.51
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
B	1.71	2.15	0.89	0.32-	0.76	0.92	0.98	3.09	4.1	0.03-	0.16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (13)؛

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 14^{ème} chapitre: comptes économiques, p.p. 262-263;
- ONS, **Les comptes économiques de 2011 à 2016**, n° 786, aout 2017, p. 14.

من خلال الجدول يلاحظ وجود تذبذب كبير في معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (1990-2016)، فخلال سنة 1992 حققت الجزائر استقرارا نقديا شبه كامل وهو وضع مثالي بالنسبة للاقتصاد، حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي 0.98، ويرجع السبب في ذلك إلى الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1992-1990)، لكن سرعان ما ارتفع معامل الاستقرار النقدي حيث وصل إلى 2.02 في سنة 1993 وهو ما يدل على وجود وضع تضخمي في الاقتصاد، ليعاود الانخفاض بعد ذلك خلال السنوات 1994، 1995 و1996 حيث بلغ 0.61، 0.3 و0.51 على التوالي، وهو ما يدل على وجود وضع انكماش في الاقتصاد.

ارتفع معامل الاستقرار النقدي كثيرا خلال سنة 1998 حيث بلغ 26.10 وهو ما يدل على عدم وجود استقرار نقدي، حيث نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية أكبر بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يدفع لارتفاع أكبر في معدل التضخم.

انخفض معامل الاستقرار النقدي خلال سنتي 1999 و2000 حيث بلغ 0.86 و0.48 على التوالي، غير أنه ارتفع سنة 2001 حيث بلغ 8.88 وهو معدل مرتفع ناتج عن تطبيق سياسة نقدية توسعية كنتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

حققت الجزائر نوعا من الاستقرار النقدي خلال الفترة (2003-2012) ما عدا بعض السنوات التي حققت فيها وضع تضخمي كسنتي 2006 و 2007 غير أنها حققت معامل استقرار نقدي سالب خلال سنة 2009 حيث بلغ -0.32، ففي هذه السنة واجه الاقتصاد وضع انكماشى ناتج عن تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ولذلك ظهرت الإشارة السالبة، وقد كان ذلك ناتج عن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة 2008 وما انجر عنها من تبعات على الاقتصاد الجزائري في سنة 2009 من تراجع في أسعار البترول، حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 وبالتالي تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 11043.7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009.

خلال سنتي 2013 و 2014 ارتفع معامل الاستقرار النقدي حيث بلغ 3.09 و 4.10 على التوالي، وهو ما يدل على وجود وضع تضخمي في الاقتصاد ناتج أساسا عن تمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال هاتين السنتين باستخدام سياسة نقدية توسعية دون مقابل من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لانخفاض أسعار البترول خلالهما. أما خلال السنتين 2015 و 2016 فنلاحظ تراجعا كبيرا في معامل الاستقرار النقدي حيث بلغ -0.03 و 0.16 على التوالي وهو ما يدل على وجود وضع انكماشى في الاقتصاد الجزائري، فالكتلة النقدية نمت بمعدلات جد ضعيفة خلال هاتين السنتين حيث بلغ معدل نموهما 0.13% و 0.81% مقابل تراجع في قيمة الناتج في سنة 2015 حيث بلغ معدل نموه -3.77% ولذلك ظهرت النتيجة سالبة، أما في سنة 2016 فقد نما الناتج لكن بمعدل ضعيف حيث بلغ 4.91% كنتيجة لاستمرار انخفاض أسعار البترول.

الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2016)

كما سبقت الإشارة إليه تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الذمم على الخارج، الذمم على الدولة والذمم على الاقتصاد، والتي تشكل العناصر الأساسية لعملية إصدار النقود. وفيما يلي جدول يظهر تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (19): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	الذمم على الخارج	الذمم على الدولة	الذمم على الاقتصاد	السنة	الذمم على الخارج	الذمم على الدولة	الذمم على الاقتصاد
1990	6.535	167.043	246.979	2004	3119.2	20.6 -	1535.0
1991	24.286	158.97	325.848	2005	4179.7	933.2 -	1779.8
1992	22.641	226.933	412.31	2006	5515.0	1304.1 -	1905.4
1993	19.618	527.835	220.249	2007	7415.5	2193.1 -	2205.2
1994	60.399	468.537	305.843	2008	10246.9	3627.3 -	2615.5
1995	26.298	401.587	565.644	2009	10885.7	3488.9 -	3086.5
1996	133.949	280.548	776.843	2010	11996.5	3392.9 -	3268.1
1997	350.309	423.650	741.281	2011	13922.4	3406.6 -	3726.5
1998	280.710	723.181	906.181	2012	14940.0	3334.0 -	4287.6
1999	169.618	847.899	1150.733	2013	15225.2	3235.4 -	5156.3
2000	775.9	677.5	993.7	2014	15734.5	1992.3 -	6504.6
2001	1310.7	569.7	1078.4	2015	15375.4	567.5	7277.2
2002	1755.7	578.6	1266.8	2016	12596.0	2682.2	7909.9
2003	2342.6	423.4	1380.2				

المصدر: ارجع إلى:

- Office Nationale des statistique ONS, **Rétrospective statistique 1962-2011**, 13^{ème} chapitre: Monnaie et crédit;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2006-2008, n° 39, Edition 2009, p.54;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2009-2011, n° 42, Edition 2012, p.60;
- ONS, **l'Algérie en quelques chiffres**, résultats 2013-2015, n° 46, Edition 2016, p.67;
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017، ص. 10.

أولا: الذمم على الخارج

ترتبط الذمم على الخارج ارتباطا وثيقا بالصادرات من البترول، حيث أن أي تذبذب في أسعار هذا الأخير يؤثر إما سلبا أو إيجابا على مجموع الأصول الخارجية. وبالرجوع إلى معطيات الجدول نلاحظ تذبذبا كبيرا في قيم الأرصدة الخارجية خلال الفترة (1990-1999) حيث انتقلت من 6.53 مليار دج سنة 1990 إلى 169.62 مليار دج سنة 1999، أي أنه تضاعف بـ 26 مرة خلال هذه الفترة.

لقد ارتفعت الذمم على الخارج في سنة 1991 حيث بلغت 24.28 مليار دج أي بزيادة قدرت بـ 271.63% بين سنتي 1990 و1991، غير أنها انخفضت بعد ذلك حيث بلغ مجموع الأرصدة الخارجية 19.62

مليار دج سنة 1993 كنتيجة لانخفاض أسعار البترول الذي بلغ 17.8 دولار للبرميل في هذه السنة بعدما كان سعره 20.05 دولار سنة 1992.

على الرغم من انخفاض أسعار البترول في سنة 1994 إلا أن مقدار الأرصدة الخارجية ارتفع حيث بلغ 60.4 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى إعادة ترمين أصول بنك الجزائر والبنوك التجارية على إثر خفض قيمة العملة الوطنية الذي يهدف إلى امتصاص الطلب الداخلي المتنامي والعمل على رفع مستوى العرض، كما يرمي إلى رفع مستوى الصادرات وخفض الواردات، وبالتالي تحسين رصيد الذمم على الخارج.

عرفت نهاية سنة 1996 ارتفاعا كبيرا للموجودات الخارجية التي قدرت بـ 133.95 مليار دج مقابل 26.27 مليار دج في نهاية سنة 1995، أي أنها تضاعفت بحوالي 5.09 مرة، كما بلغت سنة 1997 ما يقارب 350.309 مليار دج، لتصبح بذلك الذمم على الخارج من أهم مصادر النمو النقدي.

خلال الفترة الموالية (1998-1999) أدى انخفاض أسعار البترول إلى تقلص حجم الأصول الخارجية لتصل إلى 169.618 مليار دج سنة 1999.

خلال الفترة (2000-2008) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في حجم الذمم على الخارج حيث انتقلت من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 10246.9 مليار دج سنة 2008 أي بزيادة سنوية متوسطة قدرت بـ 135.62%، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي انتقل من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008.

بعد الصدمة الخارجية لسنة 2008 وما أنجر عنها من تبعات على الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2009 من انخفاض في أسعار البترول الذي انتقل من 99.97 دولار للبرميل إلى 62.25 دولار للبرميل أي انخفاض بـ 37.8%، ولكن وعلى الرغم من ذلك ارتفعت الذمم على الخارج من 10246.9 مليار دج إلى 10885.7 مليار دج سنة 2009.

خلال الفترة (2010-2011) شهدت الموجودات الخارجية ارتفاعا حيث بلغت 11996.5 مليار دج و13922.4 مليار دج سنتي 2010 و2011 على التوالي، وجاء ذلك على إثر ارتفاع أسعار البترول التي انتقلت من 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011، وهو أعلى سعر بلغه البترول منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2016.

خلال الفترة (2012-2014) وعلى الرغم من انخفاض أسعار البترول والذي انتقل من 110.7 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 99.1 دولار للبرميل سنة 2014، وعلى الرغم من الأزمة المالية التي شهدتها الولايات المتحدة

الأمريكية وأوروبا سنة 2012 من انخفاض الطلب على المحروقات وانخفاض قيمة الدولار، إلا أن الذمم على الخارج استمرت في الارتفاع خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 14940 مليار دج سنة 2012 لتبلغ 15734.5 مليار دج سنة 2014.

شهدت الفترة (2015-2016) انخفاضا كبيرا في قيمة الأرصدة الخارجية التي انتقلت من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 12596 مليار دج سنة 2016 بمعدل نمو قدر ب-2.28% و-18.08% سنتي 2015 و2016 على التوالي. إن هذا الانخفاض جاء كنتيجة حتمية للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول بداية من منتصف 2014 والذي بلغ 52.8 دولار للبرميل سنة 2015 و44.7 دولار للبرميل سنة 2016 بعدما بلغ 99.1 نهاية سنة 2014.

ثانيا: الذمم على الدولة

لقد عرفت الذمم على الدولة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1990-1993)، حيث انتقلت من 167.04 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 527.8 مليار دج سنة 1993، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى انخفاض الأرصدة على الخارج بسبب ارتفاع المديونية الخارجية التي تستهلك جزءا كبيرا من الصادرات، بالإضافة إلى قيام الخزينة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية كالمحروقات، والاستثمارات ذات الطابع الخدمي من جهة أخرى، بالإضافة إلى قيامها بشراء ديون البنوك على المؤسسات العمومية في إطار ما يسمى بعملية تطهير المؤسسات العمومية.

خلال الفترة (1994-1996) عرفت الذمم على الدولة تراجعا كبيرا حيث انتقلت من 468.6 مليار دج سنة 1994 إلى 280.6 مليار دج سنة 1996، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة، وإلى الانطلاق في تطبيق الإصلاحات النقدية المقررة من قبل صندوق النقد الدولي من جهة أخرى.

خلال الفترة (1997-1999) عرفت الذمم على الدولة ارتفاعا حيث انتقلت من 423.65 مليار دج سنة 1997 لتصل إلى 847.9 مليار دج سنة 1999، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف وأسعار البترول، مما أدى إلى عجز الخزينة العمومية، حيث قامت هذه الأخيرة باستعمال موارد إعادة الجدولة التي بقيت في بنك الجزائر في شكل تسبيقات للخزينة في الحساب الجاري، وعن طريق الاقتراض من السوق النقدية.

خلال الفترة (2000-2003) نلاحظ تراجعا في الذمم على الدولة حيث انتقلت من 677.5 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003، وهذا ما يدل على تراجع اعتماد الخزينة العمومية على القروض بهدف الإصدار النقدي.

إن ارتفاع رصيد الذمم على الدولة خلال المرحلة (1990-2003) راجع أساسا إلى:

- تحمل الدولة للأعباء الاجتماعية الناتجة عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وما فرضه من شروط كتخفيض قيمة العملة، تجميد الأجور، تحرير الأسعار، تسريح العمال... الخ، وما نتج عنه من انخفاض في مستوى المعيشة لفئات واسعة من السكان؛
- قيام الخزينة العمومية بشراء ديون المؤسسات العمومية على البنوك؛
- تغطية خسائر الصرف.

انطلاقا من سنة 2004 وإلى غاية سنة 2014 نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة أصبحت ذات إشارة سالبة، حيث انتقلت من -20.6 مليار دج سنة 2004 إلى -192.3 مليار دج سنة 2014، ما يعني تراجع تحويل القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية (حقوق) لدى النظام المصرفي، حيث انطلاقا من سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائما صافيا لدى النظام المصرفي (بنك الجزائر والبنوك التجارية)، ونتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية في النظام المصرفي للدولة في خلق النقود منذ سنة 2004 وإلى غاية سنة 2014، لأن ودائع الخزينة العمومية في بنك الجزائر لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية M2¹.

إن هذا التراجع المستمر يعبر عن تحول هذه القروض إلى حقوق تحت تأثير التقلص التدريجي لمديونية الخزينة، فجزء منها كان بشكل تسديد مسبق، فضلا عن تراكم الادخار المالي من طرفها في ظل وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ في سنة 2001، وهذا الدين الصافي للخزينة العمومية تجاه مجموع النظام المصرفي الذي وصل أقصاه سنة 2008 بـ 3627.3 مليار دج².

خلال الفترة (2015-2016) نلاحظ عودة القروض للدولة لتشكيل جزءا من مقابلات الكتلة النقدية M2، حيث بلغت 567.5 مليار دج سنة 2015 لتنتقل إلى 2682.2 مليار دج سنة 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الأرصدة الخارجية كنتيجة للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014، وتراجع الموارد المالية لصندوق الإيرادات، واستمرار الدولة في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم الانطلاق فيها قبل ظهور بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب العمل.

¹ وليد بشيشي، أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014): دراسة قياسية باستخدام نموذج Engle

Granger two step method، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 11، المجلد 6، 2016، ص. 170.

² المرجع السابق.

ثالثا: الذمم على الاقتصاد

من خلال الجدول رقم (19) يلاحظ أن الذمم على الاقتصاد عرفت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (1990-1992) حيث انتقلت من 246.98 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 412.31 مليار دج سنة 1992، لتتخف في سنة 1993 حيث بلغت 220.25 مليار دج، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي عاشتها الجزائر خلال هذه المرحلة.

خلال الفترة (1994-1999) نلاحظ ارتفاعا متواصلا في حجم القروض الموجهة للاقتصاد ماعدا سنة 1997 التي سجلت تراجعا طفيفا، حيث انتقلت من 305.84 مليار دج سنة 1994 لتبلغ 1150.73 مليار دج سنة 1999، بمعدل نمو سنوي قدر بـ 46.04% خلال هذه الفترة.

انخفض حجم الذمم على الاقتصاد خلال سنة 2000 إذ بلغ 993.7 مليار دج، غير أنه أخذ اتجاه متصاعدا بعد ذلك انطلاقا من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2016، حيث انتقل من 1078.4 مليار دج سنة 2001 إلى 7909.9 مليار دج سنة 2016، بمعدل نمو سنوي متوسط قدر بـ 39.59% خلال هذه الفترة.

خلال سنة 2001 نمت القروض للاقتصاد لكن بمعدل ضعيف قدر بـ 8.5%، ويتعلق هذا التطور بالأثر الناتج عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية. أما خلال سنة 2002 فقد أدت السيولة الفائضة لدى البنوك إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد، وذلك في إطار تحسن ظروف تمويل الاستثمار والذي استقطب فيه القطاع الخاص نسبة 42.58% من مجموع القروض، حيث انتقلت من 1078.4 مليار دج سنة 2001 إلى 1266.8 مليار دج سنة 2002 بمعدل نمو قدر بـ 17.47%.

استمر ارتفاع مقدار القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة التالية لسنة 2002، فخلال سنة 2007 ارتفع مقدار هذه القروض كنتيجة لارتفاع حجم الاستثمار الموجه للمؤسسات المختلطة في قطاع الطاقة والماء. أما في سنة 2008 فقد ترافق تعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتيرة توسع الكتلة النقدية M2، حيث يبرز هذا الظرف الجديد أهمية قناة القرض في انتقال آثار آخر التطورات النقدية، على الرغم من أن حصة القروض الموزعة للقطاع الخاص توجده في حالة انخفاض طفيف حيث بلغت 52.14% نهاية سنة 2008¹.

خلال سنة 2009 وعلى الرغم من الأزمة المالية، ارتفعت القروض الموزعة من طرف البنوك العاملة للمؤسسات والأسر مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات بـ 15.6% في سنة 2010، وهذا خارج إعادة شراء القروض غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية والمقدرة بـ 298.6 مليار دج، حيث

¹ إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص. 209.

يعتبر هذا زيادة قوية للقروض بالمعنى الحقيقي¹، أما من زاوية النشاط فإن الحصة الكبرى من هذه القروض منحت لقطاع الصناعة المعملية، إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز وكذا التجارة وتصليح السيارات والمواد المنزلية.

خلال سنتي 2011 و2012 تزايدت القروض للاقتصاد بما فيها إعادة شراء القروض غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية، وسجلت القروض الموجهة للأسر ارتفاعا وخاصة ما تعلق منها بالحصول على السكن والسيارات، أما خلال سنتي 2013 و2014 فقد استمر ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل مع انخفاض حصة القروض قصيرة الأجل، وهذا ما يدل على تحسن هيكل وشروط التمويل تزامنا مع التدابير التسهيلية التي جعلت تدابير دعم الدولة أكثر فعالية في إطار تشجيع تطور القروض السليمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

إن استمرار ديناميكية ارتفاع القروض للاقتصاد يتضمن مخاطر كامنة قد تخل بالاستقرار المالي، والتي ينبغي على الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي في إطار توجه إشرافي من زاوية المخاطر أن تأخذها بعين الاعتبار، وقد بدأت الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي المركز على المخاطر ابتداء من سنة 2013 التكفل بها، والتي خفت بفضل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية³.

خلال الفترة (2015-2016) استمر ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد حيث بلغت 7277.2 مليار دج سنة 2015 و7909.9 مليار دج سنة 2016، لكن الملاحظ هو تراجع معدل نمو هذه القروض فقد بلغ 11.88% سنة 2015 بعدما كان 26.14% سنة 2014 لينخفض أكثر سنة 2016 حيث بلغ 8.69%، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري جراء تراجع أسعار البترول، وما انجر عنه من تراجع في حجم الاستثمارات خاصة الممولة من طرف الدولة، بالإضافة إلى الانخفاض الشديد في حجم السيولة الموجودة على مستوى البنوك.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر سنة 2010، جويلية 2011، ص.169.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر سنة 2013، نوفمبر 2014، ص.157.

³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 آخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

لقد أعاد قانون النقد والقرض 10/90 الاعتبار للمنظومة المصرفية والعملية والسياسة النقدية، وقد شكل هذا القانون منعطفا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ منتصف الثمانينات بهدف تكريس اقتصاد السوق أو التوجه الليبرالي¹.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية وفق قانون النقد والقرض 10/90

لقد نص قانون النقد والقرض 10/90 بشأن أهداف السياسة النقدية التي يسعى بنك الجزائر لتحقيقها، وأوضح أنها تتمثل في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني، من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد، والحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة².

من خلال نص المادة يمكن استخلاص أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

- التطوير المنتظم للاقتصاد: بمعنى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة؛
 - استغلال كل الموارد المنتجة للبلاد: بمعنى الاستخدام التام للموارد البشرية والمادية، مما يعني زيادة التشغيل والنمو الاقتصادي والذي لا يتأتى إلا في الأجل المتوسط أو الطويل؛
 - الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة: أي الحد من التضخم واستقرار سعر صرف العملة.
- بتاريخ 1994/04/09 صدرت التعليمات رقم 94/16 المتعلقة بأدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك، وحسب ما ورد في الفقرة الخامسة أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو التحكم في التضخم من خلال المراقبة الحذرة للتوسع النقدي والقرض بالنظر لهدف التضخم والنمو، لهذا الغرض تم وضع سقف لنمو الأرصدة الخارجية للمنظومة المصرفية، وسقف لنمو الأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزائر³.

رغم عمومية الفقرة الخامسة إلا أننا نستخلص ما يلي:

- أن الهدف النهائي هو التحكم في التضخم الذي يمكن أن يتوسع نتيجة التعديل الهام لسعر صرف الدينار، إلى جانب تحرير بعض الأسعار؛
- لتحقيق هذا الهدف النهائي تم إبراز هدفين وسيطين هما: تحديد نمو الكتلة النقدية M2 وكتلة القرض.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005، ص. 32.

² المرجع السابق، ص. 39.

³ المرجع السابق، ص. 43.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية وفق الأمر 11/03

إن الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض قام بإلغاء الأمر 10/90 وتعويضه، وتضمن هذا القانون المصرفي الجديد معظم الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية، وترك مرونة لمجلس النقد والقرض في مجال تطور الاستخدام. أما فيما يتعلق بالصلاحيات العامة لبنك الجزائر فقد حددت مهامه الرئيسية في المادة 35 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والتي تنص على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف"¹.

من خلال نص المادة 35 يمكن أن نستخلص أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

- نمو سريع للاقتصاد: وهذا يعني أن الهدف النهائي الأول للسياسة النقدية هو الحد من الركود ودعم النشاط الاقتصادي للرفع من معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة التشغيل وتخفيض البطالة؛
- السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد: أي الحد من التوترات التضخمية وتحقيق استقرار سعر الصرف.

انطلاقا مما سبق يمكن تقديم ملاحظتين أساسيتين حول أهداف السياسة النقدية التي حملها الأمر 11/03 والتي تتمثل فيما يلي:

- أن نص المادة 35 استخدم عبارة النمو السريع ذو الدلالة الكمية بدلا من مصطلح منتظم ذو الدلالة الكيفية (الوارد في الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون النقد والقرض)، يدل هذا التغيير في المصطلحات على فقدان صنع السياسات لطابعها الاستراتيجي طويل الأجل، واقتصارها على تحقيق هدف قصير أو متوسط الأجل ممثلا في النمو الاقتصادي السريع. يترتب على ذلك أن تكون الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي استقرار الأسعار داخليا وخارجيا، بما يتوافق مع معدلات النمو الأعلى الممكن تحقيقها لتعزيز التنمية السريعة للاقتصاد²؛
- أن الأمر 11/03 أبقى على تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ولكن في الواقع العملي يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في استقرار الأسعار، إذ احتفظ به بنك الجزائر بصراحة كهدف نهائي وحيد منذ سنة

¹ المادة 35 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

² عميروش شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 08، مارس 2017، ص.36.

2001، وهذا ما يدل على وجود مشكلة في التناسق والمصادقية المؤسساتية وأهميتها لحسن سير المرحلة الانتقالية¹، وهذا ما يتعارض ونص المادة 35 من الأمر 11/03، فقد ورد في تقرير بنك الجزائر لسنتي 2001 و2002 أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار، والذي يعرف بأنه ارتفاع محدود في مؤشر أسعار المستهلكين. كما ورد في تقرير بنك الجزائر لسنة 2003 أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار. ضمن نفس التقرير لسنة 2003 حدد بنك الجزائر معدلا مستهدفا للهدف النهائي والذي يتمثل في بلوغ معدل التضخم أقل من 3%، وقد تم تحقيقه في نفس السنة². استمر بنك الجزائر بالتصريح بنفس النسبة لمعدل التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية إلى غاية نهاية سنة 2006، وانطلاقا من سنة 2007 أصبح بنك الجزائر يصرح بمجال لمعدل التضخم ما بين 3% و4%، واستمر إلى غاية نهاية سنة 2008³، وأصبح يستهدف بدءا من سنة 2009 معدل 4%⁴.

مما سبق، نلاحظ أن بنك الجزائر انتقل من التصريح باستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلى تحديد معدل مستهدف، ثم مجال ثم معدل. يتعارض ذلك مع الأهداف النهائية الواردة في المادة 35 من الأمر 11/03، لأنه استثنى استقرار سعر الصرف وهدف النمو السريع للاقتصاد. واستمر الأمر إلى غاية إصدار الأمر رقم 04/10.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية وفق الأمر 04/10

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الأمر رقم 04/10 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر 11/03 على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته"⁵.

¹ Mohamed Cherif Ilman , *Efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990-2006) ; une appréciation critique*, op. cit, p.80.

² Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2003, Avril 2004.

³ Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2007, juillet 2008.

⁴ Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2009, juillet 2010.

⁵ الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل و يتمم الأمر رقم 11/03 ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد 50، ص.

من خلال نص المادة يمكن استخلاص أهداف السياسة النقدية المتمثلة فيما يلي:

- استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأول للسياسة النقدية؛

- تحقيق معدل نمو سريع للاقتصاد.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

بغرض معالجة الإختلالات الاقتصادية استعمل بنك الجزائر مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية من خلال استحداث أدوات غير مباشرة جديدة.

الفرع الأول: سياسة سعر إعادة الخصم

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان.

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان بنك الجزائر يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق سعر إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لسعر إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده¹، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض، ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.

بالنسبة لشروط استخدام أداة إعادة الخصم لدى بنك الجزائر فقد نصت المواد 69، 70، 71 و 72 من قانون النقد والقرض 10/90 على ذلك.

أولا: إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية

لقد نص قانون النقد والقرض 10/90 على شروط إعادة خصم السندات التي تمثل عمليات تجارية وذلك في المادة 69 التي نصت على ما يلي: "يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) أن يعيد الخصم أو يأخذ تحت الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل بنك الجزائر، أو من قبل الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة من بينهم المظهر، يجب أن لا تتعدى مدة الضمان ستة

¹ المادة 41 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

أشهر، يمكن أن تستبدل أحد التوقيعات بإحدى الضمانات التالية: سندات الخزينة، بيان استلام البضائع، وثيقة شحن لحامله تثبت تصدير بضائع من الجزائر ومصحوبة بالمستندات المألوفة الأخرى¹.

ثانيا: إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل

إذ ينص نفس القانون في مادته 70 على ما يلي: "يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية أو أن يقبل تحت نظام الأمانة لمدة ستة أشهر على الأكثر من البنوك والمؤسسات المالية مستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذي ملاءة أكيدة وأحدهما مظهر السند، يمكن تجديد هذه العمليات على أنه لا يتعدى مجموعة مهامه المساعدة التي يسدها البنك المركزي اثني عشر شهرا²".

ثالثا: إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة الأجل

تنص المادة 71 من القانون 10/90 على أنه: "يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل يمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاثة سنوات، ويجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة ويجب أن تهدف القروض متوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات، إنجاز السكن"³.

رابعا: خصم السندات العمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية

إذ تنص المادة 72 على أنه: "يمكن للبنك المركزي أن يقوم بالعمليات التالية على سندات عمومية تصدرها الدولة أو تكفلها⁴:"

- خصم سندات للبنوك والمؤسسات المالية لا تتعدى الفترة المتبقية على استحقاقها ثلاثة أشهر؛
- إعطاء قروض على ثلاثين يوم وخصم لمدة محدودة تعاقديا، وقبول بحق نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات لم يتبقى لاستحقاقها أكثر من ثلاثة أشهر؛
- منح قروض مضمونة لغاية مبلغ يحدده المجلس ولمدة لا يمكن أن تتعدى السنة، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تجرى هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات العمومية".

¹ المادة 69 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

² المرجع السابق، المادة 70.

³ المرجع السابق، المادة 71.

⁴ المرجع السابق، المادة 72.

وفيما يلي جدول يظهر تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1993-2017)

جدول رقم (20): تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1993-2017)

المعدل (%)	إلى	يحتسب ابتداء	المعدل (%)	إلى	يحتسب ابتداء
12	1997/11/17	1997/06/29	3.75	1971/12/31	1963/01/01
11	1998/02/08	1997/11/18	2.75	1986/09/30	1972/01/01
9.5	1999/09/08	1998/02/09	5	1989/05/01	1986/10/01
8.5	2000/01/26	1999/09/09	7	1990/05/21	1989/05/02
7.5	2000/10/21	2000/01/27	10.5	1991/09/30	1990/05/22
6	2002/01/19	2002/10/22	11.5	1994/04/09	1991/10/01
5.5	2003/05/31	2002/01/20	15	1995/08/01	1994/04/10
4.5	2004/03/06	2003/06/01	14	1996/08/27	1995/08/02
4	2016/09/30	2004/03/07	13	1997/04/20	1996/08/28
3.5	2017	2016/09/30	12.5	1997/06/28	1997/04/21

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 39، سبتمبر 2017، ص. 19.

من خلال الجدول يلاحظ ثبات سعر إعادة الخصم خلال الفترة 1963 إلى غاية 1971/12/31 إذ بلغ 3.75% لينخفض إلى 2.75% خلال الفترة 1972/01/01 إلى 1986/09/30 أي أثناء تطبيق البرامج التنموية، غير أنه شهد ارتفاعات متواصلة بداية من 1986/10/01 إلى 1995/08/01، حيث بلغ 15%، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة النقدية الانكماشية التي مارسها البنك المركزي وذلك بغرض الحد من الطلب على حجم الأوراق المالية، وللحد من التوسع في الائتمان وبغية التحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في تلك الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم، مما أفقد هذه الأداة فعاليتها¹.

خلال الفترة 1995/08/02 إلى غاية 2004/03/06 عرف سعر إعادة الخصم انخفاضا مستمرا، حيث انخفض من 14% إلى 4.5% خلال نفس الفترة، وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي نوعا من المصدقية لهذه الأداة.

أما خلال الفترة 2004/03/07 إلى غاية 2016/09/30 فنلاحظ ثبات سعر إعادة الخصم عند 4%، وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك التجارية، وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى عدم اللجوء إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بداية من سنة 2001.

مع الانخفاض الحاد لأسعار البترول في منتصف 2014 انخفضت السيولة الموجودة على مستوى البنوك تدريجيا، مما حفز بنك الجزائر على إعادة تنشيط هذه الأداة بتخفيض سعر إعادة الخصم إلى 3.5% خلال الفترة

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، 2004، ص. 14.

الممتدة من 2016/09/30 إلى غاية سبتمبر 2017 بغرض دفع البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالتالي تسترجع سياسة سعر إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية.

الفرع الثاني: تقنية الاحتياطي الإجباري

تلعب آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية، من خلال ارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي الإجباري في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي.

في الجزائر تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون رقم 10/90 حيث خصص لها مادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات البنك المركزي في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له حق استخدامه كإحدى أدوات السياسة النقدية¹. إلا أن الأمر 11/03 الذي ألغى القانون 10/90 لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، إلا أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004²، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشروطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) بمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر.

ما يميز هذه السياسة في الجزائر هو منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر، بشرط أن لا تتجاوز نسبة الفائدة النسبة المتوسطة لعمليات إعادة تمويل بنك الجزائر، ويمكن أن تساوي هذه النسبة 0%³، على أن يتم دفعها في أجل أقصاه اليوم الواحد والعشرون من كل شهر، أي سبعة أيام بعد انقضاء فترة تكوين الاحتياطي⁴.

لقد تم إدخال أداة نظام الاحتياطي القانوني سنة 1994 حسب التعليم رقم 94/16 الصادرة بتاريخ 19/04/1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية. وعليه، فالبنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالاحتفاظ بمبالغ

¹ المادة 93 من القانون 10/90، جريدة رسمية، عدد 16، 18 أبريل 1990، ص.531.

² النظام رقم 02/04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري.

³ المادة 9 من النظام رقم 02/04.

⁴ المادة 10 من النظام 02/04.

معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73/94 الصادرة بتاريخ 1994/12/28، وأن أي نقص في الاحتياطي الإجباري يلزم البنوك والمؤسسات المالية بغرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص، هذه الأخيرة تخضع للمراجعة وفق المادة 50¹. وفيما يلي جدول يظهر تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدل المكافأة الممنوحة عليها منذ سنة 2001.

جدول رقم (21): تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدل المكافأة الممنوحة عليها خلال الفترة (2017-2001)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00	9.00
معدل المكافأة على الاحتياطي	4.00	2.50	1.75	1.75	1.00	1.00	1.00	0.75	0.50
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل الاحتياطي الإجباري	9.00	9.00	11.00	12.00	12.00	12.00	8.00	8.00	
معدل المكافأة على الاحتياطي	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 17، ماي 2012، ص. 9.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 39، سبتمبر 2017، ص. 17.

من خلال الجدول يلاحظ أن هذه الأداة دخلت حيز التطبيق الفعلي منذ سنة 2001، بمعدل 3% ومعدل فائدة 4% لترتفع بصورة متتالية حيث بلغت 12% خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى أبريل 2016، وهذا ما يدل على التشديد من قبل السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية المتأتمية من الفوائض البترولية المتحققة جراء ارتفاع أسعار البترول.

انطلاقاً من منتصف سنة 2014 عرفت الجزائر انخفاضاً حاداً في أسعار البترول، أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات المالية للدولة والسيولة المصرفية، هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة الاحتياطي الإجباري حيث بلغت 8% بداية من ماي 2016 إلى غاية 2017.

الفرع الثالث: سياسة السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 10/90 على استخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها 6 أشهر، على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي

¹ المادة 93 من قانون النقد والقرض 10/90.

الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة¹، غير أن صدور القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط تسقيف المبلغ الإجمالي للسندات بـ 20% وجعله مفتوحا، حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية². وقد طبقت عملية السوق المفتوحة في الجزائر لأول مرة في 1996/12/30، عندما قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها 6 أشهر (أذونات الخزينة لمدة 13 أسبوع وأذونات الخزينة لمدة 26 أسبوع) بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4 ملايين دج، بمعدل فائدة متوسط قدر بـ 14.94%.

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بالعمليات التالية:

أولاً: الأخذ لأجل (الأخذ لأجل 24 ساعة ولسبعة أيام)

هذه الطريقة يستند إليها بنك الجزائر بتدخله يوميا في السوق النقدية عن طريق الأخذ لأجل 24 ساعة أو أكثر، ويقوم بهذا قصد توفير السيولة أو خفضها في السوق، وذلك بغرض الحفاظ على المستوى المرغوب فيه من معدلات الفائدة التي تخدم مصالح السياسة النقدية، فبنك الجزائر يمكنه الإعلان بشكل مؤقت عن القيام بالأخذ لأجل لعدة أيام، والمبدأ هو لمدة 24 ساعة³.

ثانيا: مناقصات القروض بإعلان العروض

تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة للاقتصاد، وأحدثت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، وتنظم المادة الرابعة من التعليمات رقم 95/28 هذه العملية، التي تبين عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة، وطبقا لهذا النظام يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن سعر فائدة أدنى قبل المزاد، وتتقدم بعد ذلك البنوك والمؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان، وكانت في البداية تعقد كل 6 أسابيع، ومنذ سنة 1996 أصبحت تعقد كل 3 أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل في السوق النقدية، وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس، وقد تم تصنيف المؤسسات التي تستفيد من القروض إلى ثلاثة أصناف حسب التعليمات رقم 94/74 المؤرخة في 02/11/1994 والمتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك كما يلي:

- مؤسسات لها ديون جارية وبدون مشاكل؛
- مؤسسات لها ديون ذات مشاكل محتملة الوقوع؛
- مؤسسات لها ديون وبمخاطر كبيرة جدا.

¹ المادة 77 من قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/04/1990.

² المادة 41 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض.

³ L'instruction N° 91/08 du 14/08/1991 portant organisation du marché monétaire.

تعطى الأولوية للبنوك على المؤسسات المالية، حيث يتم تقديم القروض يوم المناقصة من الساعة 9:00 صباحا إلى الساعة 11:00 صباحا، وتعلن النتائج في نفس اليوم قبل الساعة 15:00 مساء، يعلم بنك الجزائر المشاركين ويقوم بتصيد قيمة القروض التي اشتراها في الجانب الدائن في حسابات البنوك المفتوحة لديه، ويوم الاستحقاق تكون البنوك مدينة بالمبالغ المستحقة مضافا إليها الفوائد، ولكن السعر المرجعي الذي يحدده بنك الجزائر قد تراجع من 8.25% أي خلال السنوات 2000، 2001 و2002 على الترتيب، ثم ارتفع إلى 8.75% سنة 2003 ثم انخفض مباشرة إلى 4.5% سنة 2004 ليستمر في الانخفاض إلى 4.25% سنة 2005، مع العلم أنه منذ سنة 2005 لم يعد بنك الجزائر يستعمل هذه الأداة إلى غاية الآن¹.

ثالثا: عمليات الأمانة

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخم للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، ولذلك ومنذ أن عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم، ولكن وبتتبع سعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي ومرجعي نجده قد عرف تراجعا مستمرا فمن 10.75% سنة 2000 إلى 8.75% سنتي 2001 و2002، لينتقل إلى 4.5% سنة 2003 وبقي ثابتا إلى غاية سنة 2006² أين توقفت عن العمل بشكل نهائي بسبب فائض السيولة التي عرفها الاقتصاد آنذاك.

رابعا: العمليات النهائية

وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو بيع نهائي في سوق السندات المقبولة، ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية و/ أو لغرض الضبط الدقيق، يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) يعتبر تكرار هذه العمليات غير موحد، تقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية، يمكن أن يقن تاريخ استحقاقات التنازل كما يمكن أن لا يقن³.

¹ إكن لونيس، مرجع سابق، ص. 183.

² المرجع السابق.

³ المادة 24 من قانون النقد والقرض 10/90.

خامسا: آلية استرجاع السيولة بمناقصة

تعتبر آلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة من طرف بنك الجزائر أحد التقنيات التي استحدثتها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002.

تعتمد آلية استرجاع السيولة على بياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، بأن تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر¹.

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوب مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر انطلاقا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حينما كانت تعاني عجز في السيولة، إلا أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001 حتمت على بنك الجزائر أن يستخدم ذات الأسلوب لكن بعكس الأطراف، إذ أنه يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض.

تعتبر هذه الأداة إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، وما يميز هذه الأداة هي تمتعها بمرونة كبيرة، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد سمحت هذه الأداة في امتصاص كمية هامة من السيولة النقدية الفائضة، وبالتالي تعتبر عنصر التنظيم الأكثر فعالية وسمحت لبنك الجزائر بتوظيف موارد جامدة لتحكم أفضل في العرض النقدي، وقد استخدمت هذه الأداة بشكل كثيف ودائم وكأداة تنظيم لمساندة أداة الاحتياطي الإجباري وأداة إعادة الخصم. وفيما يلي جدول يظهر معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام، 3 أشهر و6 أشهر.

جدول رقم (22): تطور معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام، 3 أشهر و6 أشهر

الوحدة: %

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	استرجاع السيولة
0.75	1.25	1.75	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	لمدة 7 أيام
1.25	2	2.5	2	1.9	-	-	-	لمدة 3 أشهر
-	-	-	-	-	-	-	-	لمدة 6 أشهر
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	استرجاع السيولة
0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	لمدة 7 أيام
1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	لمدة 3 أشهر
1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	-	-	-	لمدة 6 أشهر

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2008، 2011، 2013، 2016، 2017.

¹ Instruction banque d' Algérie n° 02-2002 du 11Avril 2002 portant introduction de la reprise de liquidité sur le marche monétaire.

من خلال الجدول يلاحظ أن أداة استرجاع السيولة تميزت بنشاط كبير خلال هذه الفترة، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الانخفاض والارتفاع، فاسترجاع السيولة لـ 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75% لينخفض إلى 0.75% سنة 2009 ولغاية فيفري 2017.

فيما يخص استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005 بمعدل 1.9% فقد شهدت ارتفاعا بين سنتي 2005 و2007 حيث بلغت 2.5% لتعاود الانخفاض وتستقر عند 1.25% إلى غاية فيفري 2017.

أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 6 أشهر فقد دخلت حيز التطبيق سنة 2013 بمعدل 1.5%، وبقيت ضمن نفس المعدل إلى غاية فيفري 2017.

في فيفري 2017 توقفت أداة استرجاع السيولة بمناقصة لـ 7 أيام، 3 أشهر و6 أشهر، وذلك بسبب ضعف السيولة المصرفية التي تأثرت بتراجع أسعار البترول.

سادسا: تقنية التسهيلات الدائمة

تنص المادة 26 من النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 أن التسهيلات الدائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها، وهي عمليات تتم بمبادرة من البنوك على شكل¹:

1- تسهيلات القرض الهامشي: والتي تمثل العملية التي يمكن من خلالها لبنك ما أن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق مقبولة، تتم المساهمة بالسيولة في إطار القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة؛

2- تسهيلات الودائع المدرة للفائدة: تمثل عملية إيداع لـ 24 ساعة لدى بنك الجزائر، ويمكن للبنوك الدخول إلى تسهيلة الودائع المدرة للفائدة في كل يوم عمل بناء على طلبها لدى بنك الجزائر، ويجدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الودائع المدرة للفائدة بـ 30 دقيقة بعد غلق السوق النقدي ما بين البنوك.

تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع من سحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي منذ بداية تطبيقها سنة 2005، فانتقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار في ديسمبر 2010 إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011²، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ حسبية مداني، مرجع سابق، ص. 259.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق، ص. 178.

جدول رقم (23): تطور معدلات تسهيلات الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة: %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009-سبتمبر 2016	أكتوبر 2016-2017
معدل تسهيلات الودائع	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	00

المصدر: ارجع إلى:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2011، ص. 17؛
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2017، ص. 17.

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل تسهيلات الودائع قد استقر عند 0.3% وذلك عند سنتي 2005 و2006، ليرتفع إلى 0.75% خلال سنتي 2007 و2008 تحفيزا لاستثمار أموال البنوك في هذه الأداة، غير أنه انخفض خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سبتمبر 2016 حيث بلغ 0.3%. الملاحظ هو توقف هذه الأداة عن العمل انطلاقا من أكتوبر 2016 وذلك بسبب التراجع الكبير لحجم السيولة المصرفية، مما يشكل دافعا قويا لعودة العمل بأداة سعر إعادة الخصم.

الفرع الرابع: الأدوات المباشرة

من بين أهم ما اعتمده السلطة النقدية في هذا المجال ما يلي:

أولا: تأطير القروض المقدمة للدولة

من خلال قانون النقد والقرض تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخرينة بـ 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، كما أن آجال تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوما في مجموعها، ولا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة وإنما بعمولة تسيير يتم التفاوض بين بنك الجزائر ووزارة المالية عليها، غير أن هذه الأداة انتهى العمل بها بصدور الأمر رقم 10/17 الذي أزال الحد الأقصى للمكشوفات الممنوحة للخرينة العمومية.

وقد حدد قانون النقد والقرض حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخصم أو للعمليات التي تمارسها في السوق النقدية، وحدد المبلغ الإجمالي الأقصى لهذه السندات بـ 20% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، أما استحقاقها فحدد بـ 6 أشهر¹.

¹ المادتين 77 و78 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

ثانيا: تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة

يعتبر هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، حتى تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة، فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات، كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك، إلا أنه في سنة 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى، وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد، حيث شرع بنك الجزائر في نهاية سنة 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق رأس المال¹.

ثالثا: تأطير القروض المقدمة للاقتصاد

وضع قانون النقد والقرض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل بـ 3 سنوات على الأكثر، مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 6 أشهر، مع العلم أن هذه القروض متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج، تمويل الاستغلال وبناء العمارات السكنية².

إلى جانب هذه القروض يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخزينة وقروض موسمية لفترات تتراوح بين 6 أشهر و12 شهرا، ويتم تحديد تأطير القروض بالنسبة لكل بنك على حدى تبعا لمعايير معينة تتمثل في³:

- جهد كل بنك في تكوين الادخار؛
- مستوى تطهير محفظة كل بنك؛
- مدى تدخل كل بنك في تمويل الاستثمار المنتج.

¹ كرم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 58.

² المادة 71 من قانون النقد والقرض.

³ ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011، ص. 373.

خلاصة الفصل الرابع:

مرت السياسة النقدية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما: السياسة النقدية في ظل نظام التسيير المركزي والسياسة النقدية في ظل اقتصاد السوق، وكان قانون النقد والقرض رقم 10/90 نقطة التحول الأساسية، فخلال المرحلة الأولى التي امتدت من سنة 1962 إلى غاية سنة 1990 كانت السياسة النقدية حيادية بسبب الدور السلي للنفود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها، والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا لكون تلك الأخيرة لم تكن سوى مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع، إضافة إلى اعتماد البنك المركزي الجزائري على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور الموكل له، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة.

ولكن انطلاقا من صدور قانون النقد والقرض استعادت السياسة النقدية مكانتها، من حيث أنها الوسيلة الأساسية المكلفة بمراقبة حجم السيولة في الاقتصاد، ويعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.

وبغرض معالجة الإختلالات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري استعمل بنك الجزائر مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية من خلال استحداث أدوات غير مباشرة جديدة. وبغرض مسايرة التطورات التي تشهدها الوضعية النقدية والاقتصادية الجزائرية أدخل على قانون النقد والقرض العديد من التعديلات المتمثلة في:

- الأمر رقم 01/01 المتعلق بالنقد والقرض؛
- الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض؛
- الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض؛
- الأمر 10/17 المتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الخامس:
واقع مستوى المعيشة في الجزائر ومؤشراته

تمهيد:

غداة الاستقلال ورثت الجزائر وضعا يتميز بانتشار مظاهر البؤس والشقاء، وتدهور الوضع الاجتماعي عامة، وذلك نتيجة سياسة التمييز والإقصاء التي مارسها المستعمر الفرنسي على الجزائريين، والتي أدت إلى تدهور مستوى المعيشة مع قلة فرص العمل والخدمات الصحية والتربوية، ونقص الرعاية الاجتماعية.

ومع الاستقلال جاء السعي للتنمية الوطنية عبر إقامة العديد من المخططات التنموية في إطار النهج الاشتراكي المتبنى آنذاك، وهذا ما أدى إلى تراجع في نسب الفقر وتحسن في المستوى المعيشي خاصة خلال السبعينات وبداية الثمانينات. إلا أن الأوضاع الاجتماعية المتردية عادت للظهور والانتشار في الفترة الموالية، نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة منذ تدهور أسعار النفط سنة 1986 في السوق العالمية، وازدادت حدتها بفعل التطبيق الصارم لبرنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي من جهة وحالة اللاأمن والصراع السياسي في البلاد من جهة أخرى.

ومع حلول الألفية الثالثة واصلت الجزائر مسيرتها الإصلاحية بتبنيها للعديد من برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد واكب ذلك تحسن في المدخيل البترولية نتيجة لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية خاصة الفترة التي امتدت إلى غاية منتصف سنة 2014 أين شهدت انخفاضا حادا في أسعاره، هذا ما أعاد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، وضبط الإختلالات الاجتماعية لاسيما ما تعلق بظاهرة الفقر.

وبغرض الإلمام أكثر بتطور المستوى المعيشي في الجزائر ومؤشراته تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور مستوى المعيشة في الجزائر؛

المبحث الثاني: أثر البرامج التنموية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر؛

المبحث الثالث: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى المعيشة في الجزائر.

المبحث الأول: تطور مستوى المعيشة في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة اختلفت فيها السياسات باختلاف المراحل التي مر بها بداية بفترة البناء والتشييد التي أعقبت الاستقلال، وقد حاولت من خلالها الدولة الجزائرية وضع أسس الدولة العصرية عن طريق استرجاع سيادتها الكاملة، تخلصتها مخططات تنموية عديدة وإقامة قاعدة صناعية تماشى والنهج الاشتراكي المختار آنذاك، مروراً بفترة الانهيار الاقتصادي سنوات التسعينات وما زامنهما من تردّي في الوضع الأمني والاقتصادي، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، وصولاً إلى التحولات الاقتصادية لبداية الألفية الثالثة وما واكبها من برامج للإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: مستوى المعيشة خلال الفترة (1962-1986)

غداة الاستقلال ورثت الجزائر وضعاً يتميز بانتشار مظاهر البؤس والشقاء، وتدهور الوضع الاجتماعي عامة، وذلك نتيجة سياسة التمييز والإقصاء التي مارسها المستعمر الفرنسي على الجزائريين، والتي أدت إلى انتشار الفقر، وقلة فرص العمل والخدمات الصحية والتربوية، ونقص الرعاية الاجتماعية (70% منهم سكان الريف)¹.

ومع الاستقلال جاء السعي للتنمية الوطنية، والذي ارتكز في البداية على التأميم الذي أدى إلى زيادة تدخل الدولة وتحكمها في النمو الاقتصادي من خلال التنمية الزراعية، التي تفضل إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير للحصول على العملة الصعبة، وتنمية البنى التحتية (النقل والمواصلات) التي ستؤدي للتصنيع، وقد أدت الاستثمارات في تنمية البنى التحتية إلى الحاجة للحصول على القروض من الخارج، وبالتالي البدء في دورة معقدة من المديونية والتبعية المتجددة. وقد تم التركيز بعد الاستقلال على التعليم في كافة مستوياته حيث افتتحت مدارس جديدة بسرعة مطردة، وقد أدى ذلك إلى تخفيض معدلات الأمية بين الرجال والنساء، كما أدخلت تحسينات على قطاعات اجتماعية أخرى كالرعاية الصحية، وإمدادات الماء، والمرافق الصحية علاوة على النقل العام، وكان الشعور الفوري بهذه التحسينات أكثر في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.

وعليه، انبثقت توجهات جديدة تدل على تدخل الدولة القوي في مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كالاعتماد على عوائد تصدير البترول، والتحيز ضد التنمية الريفية، وإعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي باعتباره سبيلاً إلى التنمية الوطنية، والتوزيع غير العادل لعائدات النمو الاقتصادي، وبالرغم من ذلك جرت محاولات وطنية لإعادة

¹ M.A. chiheb, **Communication: pauvreté et exclusion en Algérie**, conseil national économique et social , Alger, 2000, p. 5.

توجيه السياسات الاقتصادية الكلية للقضاء على جوانب قصور السوق في السنوات اللاحقة، ويمكن ملاحظة ازدياد هذه الأنماط في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي¹.

بعد الاستقلال كانت أغلبية السكان يعانون من حالة مماثلة لما قبلها من مظاهر الحرمان الشديد وتدهور الوضع الاجتماعي عامة، لكن هذه الوضعية لم تستمر خاصة مع انتهاج الجزائر لمبدأ التنمية البشرية في سياسة التنمية، والتي جمعت فيها بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية بشكل وطيد، واعتبار مبدأ التنمية البشرية هدفا نبيلًا لكل إستراتيجية اقتصادية.

في هذا السياق، طبقت برامج تنموية متعددة كانت البداية مع المخطط الثلاثي (1967-1969)، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، تلاه المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وأخيرا المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وقد رمت هذه المخططات إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى فك العزلة عن المناطق المحرومة وتزويدها بالمرافق اللازمة، كما خصصت موارد مالية معتبرة للتنمية الاجتماعية، وغيرها من السياسات التي تساهم في رفع مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر.

أما عن جيوب الفقر فقد كانت منتشرة عبر كامل أرجاء الوطن، وتتركز أساسا في المناطق الريفية الجبلية والمناطق المحيطة بالمدن والنواحي المعزولة، والتي تفتقد أساسا إلى الهياكل القاعدية (كالطرق)، وهكذا تضاعف عدد المرافق الصحية تدريجيا، كما تحسنت بشكل ملحوظ الاستفادة من وسائل العلاج العصبي، كما أعلن عن مجانية العلاج في منتصف السبعينات، وفي نفس الوقت انتشر التعليم وأصبح مجانيا وإلزاميا لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و15 سنة، وقد سمحت الاستثمارات العمومية في مجال الصناعة وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية من توفير عدد هائل من مناصب الشغل، وبالتالي تراجع البطالة بشكل محسوس².

أما عن مستوى المعيشة للشعب الجزائري بعد الاستقلال، فسنركز على بعض المؤشرات الدالة عليه كالصحة والتعليم والتشغيل.

¹ عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص. ص. 95-98.

² حصوري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية في ولاية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص. 73.

الفرع الأول: التعليم

إن المظهر السائد خلال فترة الاستعمار في مجال التعليم هو انتشار الأمية لأن المستعمر كان يعمل على تجهيل الجزائريين، حيث اصطدمت الجزائر بمشكل عويص في بداية استقلالها، ويتعلق الأمر بالأمية المتفشية بين العدد الأكبر من المواطنين والمواطنات، وهو أكبر الموارث الذي خلفه المستعمر، والذي زاد في تعميق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عنه كذلك.

ونتيجة لسياسة الاستعمار الرامية إلى تجهيل الجزائريين كان ما يقارب 90% من أفراد الشعب الجزائري أميون لا يقرؤون ولا يكتبون عادة الاستقلال¹، لكن بعد الاستقلال سعت الدولة إلى جعل التعليم أحد الأهداف الأولية وترسيخه، فتبنت لأجل ذلك مبدأ ديمقراطية التعليم من خلال توفير هياكل تعليمية ومؤطرين، وجعل التعليم إجباريا ابتداء من 6 سنوات، وهذا ما أدى إلى تراجع نسبة الأمية من 74.6% سنة 1966 إلى 58.10% سنة 1977، وأصبح 43.62% سنة 1987². كما قامت الدولة أيضا بفرض محاربة الأمية بإنشاء مراكز محو الأمية سنة 1964، وإنشاء مراكز التكوين المهني.

كما أن النظام التربوي تم تقسيمه إلى ثلاث مستويات، وأصبح التعليم مجانيا وإجباريا لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 سنوات و15 سنة، نتيجة لإصلاح النظام التربوي الذي شرع فيه بداية من سنة 1976. وقد حققت الجزائر ارتفاعا في النسبة الإجمالية للتمدرس منذ سنة 1962، حيث التحق أكثر من ربع السكان بالمدارس الابتدائية والإكماليات والثانويات والجامعات، وكذا مؤسسات التكوين الأخرى، ولمواجهة الزيادة المتسارعة لعدد التلاميذ شرع في إنجاز برامج طموحة ببناء المنشآت القاعدية وتجهيزها، وهكذا تم إنشاء حوالي 19000 مؤسسة تربوية في الفترة الممتدة بين 1962 و1987، من بينها 15000 مدرسة ابتدائية و2900 إكمالية و1000 ثانوية ومتقنة³.

وقد خصصت الدولة لقطاع التربية مبالغ مالية تتراوح ما بين 20% و26% من ميزانيتها للتسيير، وما بين 10% و20% من ميزانيتها للتجهيز، ويمثل هذا الجهود نسبة تتراوح ما بين 5% و7% من الناتج الوطني الإجمالي للبلاد، وقد خصص القسط الأكبر من هذه الموارد لإنجاز الهياكل القاعدية، والتجهيزات والأجور، والوسائل التعليمية وتكوين المتعلمين.

¹ CENEAP, *Elément de réflexion pour une politique de population*, la revue du CENEAP: analyse et prospective, CENEAP, n° 14, Alger, 1999, p. 72.

² N. Dekkar et autres, *La démographie Algérienne en Algérie*, CENEAP, Alger, Mai 1999, p. 3.

³ حصروري نادية، مرجع سابق، ص. 75.

الفرع الثاني: الصحة

في السبعينات بذلت الدولة جهودا معتبرة لتوسيع توفير الخدمات الصحية للأغلبية العظمى بين سكانها، هذا ما أدى إلى ارتفاع النمو الديموغرافي، وانخفاض معدل الوفيات. كما ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد كنتيجة لمضاعفة المرافق الصحية في كامل أرجاء الوطن، والتغطية الجيدة بأعوان الصحة من جهة، وتنفيذ برامج مكافحة الأمراض المتفشية، وتلقيح الأطفال، والوقاية من الأمراض، وتباعد الولادات، إلى جانب تحسين الحصص الغذائية المتوسطة من جهة أخرى، وكانت السياسة الصحية التي انتهجتها السلطات العمومية ابتداء من نهاية الستينات تهدف أساسا إلى تحسين استفادة السكان من العلاج عن طريق إقرار الطب المجاني (1974) من جهة، وإقامة العديد من المراكز الصحية اللامركزية، لاسيما في المناطق الريفية التي تفتقر إلى مراكز العلاج من جهة أخرى.

وهكذا تضاعف عدد المراكز الصحية خلال الفترة الممتدة من نهاية الستينات ونهاية الثمانينات، كما تنوعت في آن واحد، وانتقل عدد المؤسسات الصحية العمومية من 143 مركزا استشفائيا سنة 1969 إلى 208 مركزا استشفائيا سنة 1989 (منها 13 مركز استشفائي جامعي)، يضاف إليها 276 عيادة ولادة و433 عيادة متعددة الاختصاص، و1075 مركز صحي. وموازية مع ذلك، ارتفع عدد مستخدمي الصحة بشكل معتبر، حيث تضاعف عدد الأطباء العاميين بـ 11.5 مرة في الفترة الممتدة بين 1969 و1989، كما تضاعف عدد جراحي الأسنان بـ 30 مرة والصيادلة بـ 5.1 مرة¹.

شرع في نهاية الستينات في أول حملة للتلقيح الجماعي ضد مرض السل ومرض الجدري، وفي سنة 1969 أصبح التلقيح إجباريا ومجانيا ضد أمراض السل، الذباج، الكزاز، السعال الديكي، شلل الأطفال وكذا مرض الجدري. وخلال الثمانينات كانت السياسة الوقائية تهدف أساسا إلى تقليص انعكاس الأمراض التي يمكن التحكم فيها بواسطة التلقيح².

من خلال هذه الإجراءات التي قامت بها الدولة في المجال الصحي نجد تراجع بعض الأمراض، هذا ما يؤكد على التحسن الملحوظ في المستوى الصحي، إذ أن التغطية الجيدة للسكان في مجال مستخدمي الصحة ومراكز العلاج، وكذا الطب المجاني ساهما إلى جانب برامج مكافحة الأمراض في تحسين الوضعية الصحية للسكان بصفة عامة، فباعتبار أن الصحة هي من مؤشرات قياس مستوى المعيشة، فإن تراجع انتشار الأمراض وتحسن المستوى الصحي يدل على تحسن مستوى المعيشة لدى معظم فئات المجتمع.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، 1999، ص. 40.

² حصوري نادية، مرجع سابق، ص. 77.

الفرع الثالث: التشغيل

يعود الانخفاض المستمر لنسب البطالة خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات إلى ارتفاع الاستثمارات العمومية في القطاع الاقتصادي، حيث تم إنشاء حوالي 140000 منصب عمل سنويا خلال النصف الأول من الثمانينات، وهذا ما ترتب عنه انخفاض في نسبة البطالة من 33% سنة 1966 إلى 22% سنة 1977 ثم 16% سنة 1985¹، ورافق هذا التطور ارتفاع مستمر في الأجور الحقيقية نتيجة لارتفاع إيرادات الدولة المتأتية عن ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 1974، التي سمحت بإنشاء مصانع متنوعة ومتعددة خاصة في قطاع البترول الذي يشغل 63000 عامل في سنة 1977²، هذا يعني أنه هناك تحويل مناصب العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إذن، مع حلول السبعينات كانت الجزائر من بين الدول الأسرع نموا في العالم، ولكن مع حلول الثمانينات برزت إلى الواجهة الاختلالات الاقتصادية الكلية مع تدهور الأسعار العالمية للبترول وعوائده، مما أدخلها في سلسلة من الإصلاحات إما بصفة ذاتية أو مع الهيئات الدولية.

رغم التحسينات الملاحظة في الوضع المعيشي للسكان، إلا أن ظاهرة الفقر كانت متواجدة في هذه المرحلة، وازدادت الأوضاع سوءا في بداية الثمانينات أين عجزت التنمية عن مسايرة التدفق الهائل للسكان، فكانت من نتائجها الارتفاع التدريجي للبطالين، وتواصل ضعف مردود التعليم نتيجة الاكتظاظ في الأقسام، وقلة السكنات ونقص هياكل الصحة، وهذه الأوضاع الاجتماعية التي تزداد سوءا كانت مقدمة لمرحلة ثانية فجرتها الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات.

المطلب الثاني: مستوى المعيشة خلال الفترة (1986-2000)

ابتداء من منتصف الثمانينات عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة كشفت عن هشاشة الاقتصاد الوطني، وضعف النظام الصناعي الذي غلبه القطاع العام، والذي كان يعتمد على إيرادات المحروقات كمورد رئيسي. إن الاعتماد الكبير على عوائد المحروقات في تسيير الاقتصاد الوطني، واللجوء إلى الاستدانة من الخارج للقيام بمشروعات كبيرة تتطلب موارد مالية ضخمة أدى إلى ارتفاع حجم المديونية، إذ انتقلت من 17.32 مليار دولار سنة 1985 لتصبح 26.85 مليار دولار سنة 1989.

¹ Abdelmagid Bouzidi, les Année 90 de l'économie Algérienne, ENAG, Alger, p. 144.

² أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 53.

في ظل الوضع الداخلي غير المستقر وشح الموارد المالية وتضاعف خدمات الدين الخارجي وفشل الإصلاحات الذاتية، وتزايد الضغوطات الدولية المتمثلة في الهيئات المالية العالمية، اضطرت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بهذه الهيئات لإنعاش الاقتصاد الوطني، بإجراء تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي كي يسهل الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، وقد وقعت الجزائر في هذا الإطار على اتفاقيتين للاستقرار الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1989-1993)، واتفاقيتين أخريين خلال الفترة (1994-1998).

وعلى غرار الدول النامية التي طبقت الإصلاحات المدعومة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد عانت الجزائر من انعكاساتها السلبية المباشرة على الوضعية الاجتماعية للمواطنين من حيث الدخل، التشغيل، الاستهلاك... إلخ، وبصفة عامة زيادة حدة الفقر وانتشار رقعته.

الفرع الأول: تراجع القدرة الشرائية للعملة وانتشار الفقر

أولاً: تراجع القدرة الشرائية للعملة

لا يوجد تعريف موحد لقيمة النقود، فهناك من ينظر إليها على أنها قيمة النقود الوطنية بالنسبة للنقود الأجنبية، أو ما يطلق عليه سعر الصرف، وهو مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الاتجاه الغالب هو الذي يأخذ بقيمة النقود الداخلية، وهي القوة الشرائية للنقود الوطنية من السلع والخدمات، أي مقدار السلع والخدمات التي تقتنيها وحدة النقد، كما تعرف كذلك على أنها مدى قدرة وحدة النقد على التحول إلى سلع وخدمات.

إن القياس الكمي لقيمة النقود يتم عن طريق مقلوب المستوى العام للأسعار، بمعنى أن:

$$\text{القدرة الشرائية للنقود (قيمة النقود)} = 1 / \text{المستوى العام للأسعار}$$

من خلال المعادلة السابقة يلاحظ وجود علاقة عكسية بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار، لأنه كلما زاد المستوى العام للأسعار نقصت كمية السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد، والعكس عند انخفاض هذا المستوى، لكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن إحدى الظاهرتين سببا للأخرى، ففي الواقع هما يعبران عن شيء واحد¹. وفيما يلي جدول يظهر قيمة النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، بيروت، ص. 70.

جدول رقم (24): تطور قيمة النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

الأساس: 1989، الوحدة: %1

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة النقود	0.83	0.66	0.51	0.42	0.32	0.25	0.2	0.19	0.18	0.18	0.18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات متاح على الموقع: www.ons.dz

من خلال الجدول يلاحظ انخفاض القدرة الشرائية للنقود، حيث انتقلت من 0.83 سنة 1990 إلى 0.18 سنة 2000، ما يعني أنها فقدت 65% من قيمتها خلال هذه الفترة، وهذا ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصة ذلك المنتمي إلى الفئة البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار بعد تحريرها، ورفع الدعم عن المواد الأساسية واسعة الاستهلاك بداية من سنة 1992، وذلك بالرغم من انتقال الأجر الوطني الأدنى المضمون من 1000 دج سنة 1990 إلى حوالي 6000 دج سنة 2000، فحسب الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مستوى المعيشة في الجزائر سنة 1995 تبين أن هناك انخفاض حقيقي في القدرة الشرائية للأجور خلال الفترة (1986-1994) بأكثر من 45%، كما أفرزت هذه الدراسة عن ظهور فقراء جدد بسبب تراجع الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين سنتي 1994 و1996، أما حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد فقدت الأجور حوالي 30% من قدرتها الشرائية خلال الفترة (1996-1990)، وعرفت تدهورا مستمرا ب (-10%) سنة 1994، وحوالي 0.7% سنة 1995 و(-3.5%) سنة 1996، و(-0.5%) سنة 1997¹.

ثانيا: انتشار الفقر

كنتيجة حتمية لتدهور الوضعية الاجتماعية المترتبة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي انتشر الفقر والحرمان في أوساط واسعة في المجتمع، فحسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ارتفع معدل الفقر من 8% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات، ليصل إلى حوالي 30% في نهاية التسعينات². أما حسب الدراسة التي أعدها البنك الدولي سنة 1999 على أساس التحقيق الميداني لمستوى المعيشة الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 كانت نتائجه كما يلي:

¹ خليل عبد القادر، محاولة لتقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص. 457.

² بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمت، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد 2، تلمسان، مارس 2003، ص. 203.

جدول رقم (25): تقديرات الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995

1995			1988			المؤشر
وطني	ريفي	حضري	وطني	ريفي	حضري	
1094	10895	10991	2172	2165	2181	عتبة خط الفقر (دج/فرد/نسمة)
14827	14946	14706	2791	2809	2771	- خط الفقر الغذائي
18191	18709	17666	3215	3265	3158	- خط الفقر الأدنى
						- خط الفقر الأعلى
1611.4	1107.1	504.3	849.9	639.5	210.5	عدد الفقراء (1000 نسمة)
3986.2	2739.3	1246.8	1884.6	1352.7	531.7	- الفقر المدقع
6360.0	4300.6	2059.4	2850.1	2041.4	808.6	- فقير جدا
						- فقير
5.4	7.8	3.6	3.6	5.2	1.9	النسبة المئوية للفقراء
19.3	19.3	8.9	8.1	11	4.8	- الفقر المدقع
22.6	30.3	14.7	12.2	16.6	7.3	- فقير جدا
						- فقير

Source: Banque Mondiale, Croissance, emploi et réduction de la pauvreté, Novembre 1998.

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع عدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة (1995-1988)، فقد انتقل عدد الفقراء حسب خط الفقر الغذائي من 849.9 ألف سنة 1988 إلى 1611.40 ألف سنة 1995 (5.4%). كما انتقل عدد الفقراء حسب خط الفقر الأعلى من 1884.60 ألف سنة 1988 (8.1%) ليصبح 3986.20 ألف سنة 1995 ونسبة 19.3%، كما انتقل عدد الفقراء بحسب تقديرات خط الفقر الأعلى من 2850.10 ألف فقير سنة 1988 على مستوى الوطني (12.2%) إلى 6360 ألف سنة 1995 (22.6%). من خلال تتبع أعداد ونسب الفقراء يلاحظ ارتفاع واشتداد الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-1988)، هذا بالإضافة إلى انتشاره بدرجة كبيرة في الوسط الريفي مقارنة بالحضري.

الفرع الثاني: التعليم والصحة

أولا: التعليم

انعكس الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة على أداء قطاع التعليم، حيث زاد حجم التسرب المدرسي والذي قدر بين 500000 و600000 متسرب سنويا، وبالخصوص بعد سنة 1995، حيث كان الانفصال طوعيا عن الدراسة بسبب ثقل أعباء التمدرس الناتج عن تراجع القدرة الشرائية للأولياء، أو بسبب الطرد

من المدرسة التي تشكوا من قلة وسائل التكفل بالعدد المتزايد للتلاميذ¹. هو ما زاد من تدهور مستوى المعيشة وذلك بتوجه هذه الفئة إلى العمالة في الأنشطة الموازية لدعم ميزانية أسرهم، فضلا عن تفاقم الانحراف، كما أثر تكسب الأقسام في جميع الأطوار التعليمية على مستوى التكوين، ما جعل نسب الإخفاق المدرسي تتخذ معدلات مرتفعة، وتساهم في التسرب المدرسي قبل المرحلة النهائية من التعليم الثانوي.

جدول رقم (26): معدلات الرسوب والإخفاق المدرسي في الجزائر لسنة 1998

الطور	المعدل
السنة السادسة أساسي	18%
السنة التاسعة أساسي	31%
السنة الثالثة ثانوي	43%

Source: Echerif Chakib, **Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie**, revue sciences humaines, n°18, décembre 2002, p. 53.

ثانيا: الصحة

أثرت سياسة الإنفاق العام الانكماشية على القطاع الصحي، ومدى استفادة الأفراد من هذه الخدمات التي تقدمها الدولة ومصالحها المختصة، فقد انخفض الإنفاق الصحي لكل فرد بـ 18% بين سنتي 1993 و1997 أي من 620 دج إلى 508 دج للفرد²، كما ساهم انخفاض العملة وتخريب الأسعار في ارتفاع تكلفة الأدوية، ما جعل الإنفاق على الصحة من طرف الفرد يتضاعف 32 مرة خلال فترة التسعينات، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على الوضع الصحي للفقراء والفئات الهشة ومحدودة الدخل، فقد نشرت وزارة الصحة العمومية آنذاك إحصائية صحية مفادها أن عدد الوفيات في مصالح طب الأطفال بلغ 9.13 حالة لكل 1000 مولود سنة 1989، لينتقل إلى 14.09 حالة سنة 1996 أي بزيادة قدرت بـ 54.32%، كما سجل عودة ما يسمى بأمراض الفقر كالسل والدفتيريا والحصبة، حيث انتقل عدد مرضى السل من 32.12 حالة لكل 100.000 نسمة سنة 1993 ليلعب 36.39 حالة سنة 1994، و39 حالة سنة 1996، وتم إحصاء 3.51 حالة دفتيريا سنة 1994 و3.49 حالة سنة 1995، بينما داء الحصبة فكان انتشاره متزايدا أين تم تسجيل 7.46 حالة من أصل 100.000 نسمة سنة 1990، لينتقل إلى 34.51 حالة سنة 1995 و62.48 حالة سنة 1996، أما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه على غرار التيفوئيد فعرفت هي الأخرى

¹ Echerif Chakib, **Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie**, revue sciences humaines, n°18, décembre 2002, p. 53.

² CNES, **Rapport préliminaire sue les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, 2^{ème} session, 1998.

ارتفاعاً، حيث انتقلت من 28.66 حالة إلى 35.45 حالة ما بين سنتي 1993 و1996، وكانت حمى التيفوئيد تمثل ما بين 44% و47% من مجموع الأمراض المتنقلة عبر المياه¹.

الفرع الثالث: التشغيل والبطالة

شهد سوق العمل في الجزائر تشوهات كبيرة نتاج تطبيق سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، فقد عرف النصف الأول من التسعينات طلباً قوياً مقابل عرض ضعيف للعمل، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات بلغت مناصب العمل الجديدة للفترة (1985-1989) ما يقارب 75 ألف منصب عمل، ليتراجع إلى 50 ألف منصب عمل بين سنتي 1990 و1994، حيث انتقل معدل النمو المتوسط لحجم العمالة من 4.2% إلى 1.2% لنفس الفترة، ليقارب سنة 1996 نسبة 1%².

لقد عرفت معدلات البطالة خلال هذه الفترة ارتفاعاً مستمراً بحيث انتقلت من 18.1% سنة 1989 إلى 29.5% سنة 1997 و29.94% سنة 1999³، مما يفسر فشل الإصلاحات في ضبط الاختلالات الحاصلة في سوق العمل، بل ساهمت في اتساع الفجوة الحاصلة ما بين طالبي العمل ومناصب العمل المفتوحة، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفت الجزائر خلال فترة الإصلاحات، إذ قدرت في المتوسط بـ 2.8% سنوياً مع تزايد معدلات الطلب على العمل، إضافة إلى التسريح الكبير للعمال نتيجة لخصوصية بعض المؤسسات العمومية، وحل وتصفية بعضها الآخر، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (27): تطور عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1997)

المجموع	1997	1996	1995	1994	البيان
985	503	162	300	20	عدد المؤسسات التي تم حلها
519881	162175	100498	236300	20908	عدد العمال المسرحين

Source: Maatouk Bellataf, *Algérie quelques effets socio-économiques*, Colloque P.A.S et perspectives de l'économie Algérienne, CREAD, Alger, 1998.

لقد أحصت وزارة العمل والحماية الاجتماعية خسارة 637200 منصب عمل بين سنتي 1994 و1998، وأصبحت البطالة تعني على الأقل واحد من كل ثلاثة جزائريين، فحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي معدل البطالة تراوح بين 33% و40% من الفئة النشيطة، أي حوالي 8 ملايين شخص، وهو المعدل المسجل مطلع

¹ ملين بليلة، مرجع سابق، ص. 182.

² Boutaleb kouider, *le marché du travail en Algérie, le poids de l'emploi informel*, revue économie et management, n°1, mars 2002, p.108.

³ الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz

الستينات من القرن الماضي، حيث 80% من هؤلاء البطالين هم أقل من 30 سنة، وحوالي 75% يتقدمون لأول مرة بطلبات عمل، و70% تأهيلهم غير كاف¹. وما زاد من الضغط على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة تردي الوضع الأمني خلال فترة الإصلاحات، بحيث خربت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة على حد سواء، مما أدى إلى فقدان الكثير من السكان لمناصب عملهم ومصادر رزقهم وممتلكاتهم ومسكنهم، ليحالوا بدورهم إلى البطالة، كما فقد ومات واختفى الآلاف من المواطنين تاركين ورائهم الآلاف من الأسر والعائلات دون مداخيل، كما ساهمت الوضعية اللأمنية المتدهورة في عزوف المستثمر المحلي والأجنبي عن الإقبال على الاستثمار في الجزائر بصفة عامة رغم التسهيلات والامتيازات الممنوحة آنذاك في هذا المجال، مما حد من توسع سوق العمل، وحال دون خلق مناصب شغل جديدة².

المطلب الثالث: البرامج التنموية الرامية لتحسين مستوى المعيشة بعد سنة 2000

لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكن في المقابل أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية للمواطن من حيث الدخل، التشغيل، الاستهلاك، الصحة والتعليم، مما أدى إلى تراجع كبير في مستوى المعيشة وتفشي ظاهرة الفقر واتساع رقعتها، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تطبيق برامج إنمائية على المدى الطويل، والتكفل بالبعد الاجتماعي للتنمية قصد تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو، وكذا خلق مناصب شغل إضافة إلى محاربة الفقر.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، تميز الوضع الاقتصادي بتباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع في نسب البطالة من جهة، وتحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية على إثر ارتفاع أسعار البترول كاحتياطي الصرف، رصيد ميزان المدفوعات، معدل التضخم من جهة أخرى، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ لمين بليلة، مرجع سابق، ص. 184.

² بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 217.

جدول رقم (28): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999- 2000)

السنوات	1999	2000
النمو الاقتصادي (%)	3.2	2.2
البطالة (%)	28.89	29.77
رصيد ميزان المدفوعات "مليار دولار"	- 2.38	7.57
احتياطي الصرف "مليار دولار"	4.4	11.9
حجم المديونية "مليار دولار"	28.32	25.27
سعر البرميل من البترول "دولار أمريكي"	17.9	28.5
معدل التضخم (%)	2.6	0.3

Source: www. ons.dz

في ظل هذه الظروف، قامت الجزائر بتبني سياسة جديدة مغايرة للسياسة النقدية المتبعة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وهي سياسة مالية تعتمد على رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة فعالة لإنعاش معدلات النمو الاقتصادي. وعليه، تم الإعلان عن برنامج تنموي سمي "برنامج الإنعاش الاقتصادي"، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل يمتد على مدى 4 سنوات، انطلق في أبريل 2001 وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار، بحيث كان الهدف منه الدفع بالأنشطة الاقتصادية إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية في إطار تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التوازن الجهوي، ضمن إستراتيجية إنعاش شاملة تعتمد على استمرارية الإصلاحات، من خلال الإصلاح المؤسسي والهيكلية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج السريع والفعال في الاقتصاد العالمي، وجعل المؤسسات الوطنية المصدر الرئيسي للثروة، مع تهمين عائدات النفط للمحافظة على نمو اقتصادي موجب ومستقر¹.

أولاً: مضمون البرنامج

يتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

¹ اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 219.

جدول رقم (29): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

المجموع %	المجموع "مبالغ"	2004	2003	2002	2001	القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
38.9	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.1	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص. 139.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى وهيكل القاعدية قد خص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد برنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ 1986، والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات، والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة.

كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة، من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة، وبالتالي تقليص نسبة البطالة، كما سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، ما يساعد على رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد احتل المرتبة الثانية من حيث حجم المخصصات المالية بنسبة 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد هذا مؤشرا على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما أن دعم الموارد البشرية سيعمل على رفع معدلات التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

عادت المرتبة الثالثة من حيث حجم المخصصات المالية إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، والتي بلغت مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA"، وهو برنامج مستقل

عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فالمبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق¹.

وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقدر بـ 45 مليار دج، أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وقد وجه لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

ثانيا: أهداف البرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي، وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ثالثا: محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد تمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، الأنشطة الإنتاجية التجارية والفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة من توفير لمياه الشرب الصالحة، النقل والمرافق العامة لتحسين الظروف المعيشية اللائقة، والدفع بعجلة التنمية.

1- دعم الأنشطة الإنتاجية: لقد تم التركيز على قطاعين هامين معنيان مباشرة بضمان الأمن الغذائي للمواطن، وهما قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري، فالأول خصص له دعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA"، وقد رصد له كلفة إجمالية قدرت بـ 6.5 مليار دج لأجل النهوض بالقطاع وتكثيف الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية من جهة أخرى، مع تحقيق الاستقرار للسكان في الأرياف، ومحاربة الفقر والحرمان والتهميش في الوسط الريفي².

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص. 293.

² اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 219.

أما القطاع الثاني فهو قطاع الصيد البحري وتربية المائيات الذي همش لسنوات طويلة، وتميز بعدم الاستقرار والتذبذب مما جعله أكثر القطاعات الاقتصادية عجزا وفقرا بقدرات إنتاجية غير كافية، وضعف في التجهيز والهيكل القاعدية مع غياب المنافسة وسيطرة الخواص، وذلك بالرغم من تمتع القطاع من إمكانات طبيعية وقدرات هائلة من شأنها أن ترفع التحدي لتجعل منه قطاعا رائدا لخلق الثروة، والمساهمة في محاربة الفقر وتنمية المناطق الساحلية والريفية، والمحافظة على التوازن البيئي، ولتحقيق ذلك رصدت له اعتمادات بقيمة 9.5 مليار دج، كما تم رسم إستراتيجية محددة تركز على ثلاثة مخططات خماسية (المخطط الخماسي لتربية المائيات، المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات، المخطط الخماسي لدعم الصيد التقليدي)¹.

2- التنمية المحلية والبشرية: خصص لهذا المحور مبلغ 204.20 مليار دج، وزع على ثلاثة برامج فرعية؛ يتمثل البرنامج الأول في برنامج التنمية المحلية الذي خصص له مبلغ 97 مليار دج، يهدف إلى الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي، كما يهدف إلى دعم المخططات البلدية للتنمية "PCD"، وذلك من أجل التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ذلك يهتم البرنامج بإنجاز وصيانة الطرق الولائية والبلدية ومشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة، إضافة إلى إنجاز هياكل خاصة بالاتصالات على المستوى المحلي، ومنشآت إدارية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن على المستوى المحلي.

أما البرنامج الثاني فيتمثل في برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية الذي خصص له مبلغ 17 مليار دج، يهدف هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من أجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"، وتوفير النقل المدرسي في المناطق الريفية والمعزولة، والتكفل بفئة المعوقين والعجزة والمحرومين عن طريق تقديم منح وتحويلات اجتماعية لهذه الفئات، وتأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل بها.

أما البرنامج الثالث فيتمثل في برنامج تنمية الموارد البشرية والذي خصص له مبلغ 90.2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة والشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

¹ المرجع السابق.

3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: حظي هذا المحور بغلاف مالي ضخم قدر بحوالي 210.5 مليار دج نظرا لضخامة المشاريع المدرجة في هذا البرنامج، وقد قسم إلى جانبين أساسيين؛ إهتم الجانب الأول بالتجهيزات الهيكلية والتهيئة العمرانية، وقد استفاد من اعتماد مالي قدره 142.9 مليار دج لتأهيل المناطق الحضرية الكبرى، لاسيما تلك المتميزة بالفقر والتهemis مع العمل على الحد من الهجرة الداخلية والتدافع نحو هذه المناطق، وقد تركزت المشاريع المدرجة في هذا البرنامج حول البنى التحتية للموارد المائية، الهياكل القاعدية للسكك الحديدية، شبكة الاتصالات والأشغال العمومية وتأمين المداخل الخاصة بالموانئ البرية والبحرية والجوية. أما الجانب الثاني المعني بالتطوير في هذا المحور فيتعلق بإحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والغابات، وقد استفاد بدوره من غلاف مالي قدره 67.6 مليار دج.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحققة، وقد تم تقييد هذا البرنامج بفترة زمنية قدرت بـ 5 سنوات، وخصص له 114 مليار دولار، يتم من خلالها تنفيذ حزمة من البرامج بهدف تحقيق جملة من الأهداف من شأنها التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحسين الوضع الاجتماعي، ودعم مكاسب الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

أولا: مضمون البرنامج

وزعت المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على النحو التالي:

جدول رقم (30): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

النسب	المبالغ "مليار دج"	القطاعات
45.4	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ص. 2.

من خلال الجدول يلاحظ أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه، حيث نجد أن تحسين ظروف معيشة السكان قد تلقى أكبر قدر من التمويل قدر بـ 45.4% من المبالغ

المخصصة للبرنامج، كما خصص لتطوير المنشآت الأساسية حصة قدرت بـ 40.5% من مخصصات البرنامج، في حين خصص لدعم التنمية المحلية وتطوير الخدمة العمومية وتطوير تكنولوجيات الاتصال 8%، و4.8% و1.1% على التوالي.

ثانيا: أهداف البرنامج

تتمثل أهم أهداف هذا البرنامج في تحقيق ما يلي¹:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد في جوانبه الصحية، التعليمية والأمنية؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي الذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة سابقة الذكر.

ثالثا: محاور البرنامج

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق من حيث قيمته والتي بلغت في شكلها الأصلي 4202.7 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه يصبح المجموع النهائي للبرنامج ما قيمته 8705 مليار دج².

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي، وذلك في شكل محاور تتمثل فيما يلي:

1- تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% (1908.5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش

¹ ارجع إلى:- فتحة مخرناش وناحية صالح، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة حمة الأخضر، العدد 3، الوادي، ديسمبر 2012، ص. 171؛

- عمار عماري ووليد محمادي، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات

العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

² بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص. 2.

الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل، ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن بـ 555 مليار دج، يليه قطاع التربية الوطنية بـ 200 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بـ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة الجزائرية. وفيما يلي جدول يظهر توزيع مخصصات برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

جدول رقم (31): توزيع مخصصات برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

المبلغ	القطاع
555.0	السكنات
141.0	الجامعة
200.0	التربية الوطنية
58.5	التكوين المهني
85.0	الصحة العمومية
127.0	تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال العمومية)
60.0	الشباب والرياضة
16.0	الثقافة
65.0	إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت
95.0	أعمال التضامن الوطني
19.1	تطوير الإذاعة والتلفزيون
10.0	إنجاز منشآت للعبادة
26.4	عمليات تهيئة الإقليم
200.0	برامج بلدية للتنمية
100.0	تنمية مناطق الجنوب
150.0	تنمية مناطق الهضاب العليا
1908.5	المجموع

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

2- تطوير المنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703.1 مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية كما يلي: النقل 700 مليار دج، الأشغال العمومية 600 مليار دج، الماء (السدود والتحويلات) 393 مليار دج، تهيئة الإقليم 10.15 مليار دج.

3- دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في القطاعات التالية¹:

أ- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له قيمة 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات.

ب- الصناعة: حيث خصص له ما يقارب 13.5 مليار دج، وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

ج- ترقية الاستثمار: خصص له مبلغ 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

هـ- السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بإنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

و- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت له الدولة ما قيمته 4 مليار دج.

ي- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على قطاعات البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

اعتمد هذا البرنامج في اجتماع الوزراء يوم 24 ماي 2010، حيث تم تخصيص ما قيمته 21214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار لتنفيذ هذا المخطط التنموي، ويشمل هذا البرنامج على ما يلي²:

¹ نجية صالحى وفتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

² مبارك بوعشة، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية-، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق برامج جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار، مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن، والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية، مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، كما يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذا تحسين الخدمات العمومية (الوصول للعدالة، إيصال الكهرباء والماء والغاز) إلى جانب فك العزلة عن المناطق النائية، وكذا مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية وإصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها.

أولا: مضمون البرنامج

يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (32): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

النسب %	المبالغ "مليار دج"	القطاعات
49.6	10122	التنمية البشرية
31.6	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.1	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)
1.2	250	البحث العلمي وتكنولوجيات الاتصال
100	20412	المجموع

المصدر: بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 2، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

من خلال الجدول يلاحظ استحواذ قطاع التنمية البشرية على أكبر حصة من المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي، وذلك بنسبة 49.5%، يليه المنشآت القاعدية بـ 31.5%، ثم تحسين وتطوير الخدمات العمومية بـ 8.16%، تليها التنمية الاقتصادية بـ 7.7%، أما الحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فخصص لهما 1.8% و 1.2% على التوالي.

ثانيا: أهداف البرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها¹:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين الخدمات العمومية؛
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي؛
- ترقية اقتصاد المعرفة؛
- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- الاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين (الصحة، التعليم، السكن...إلخ).

ثالثا: محتوى البرنامج

رصد لهذا البرنامج ميزانية ضخمة قدرت بـ 21214 مليار دينار، وهذا لتطبيق محاور البرنامج المتمثلة فيما يلي:

- 1- تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين في إطار التنمية البشرية: رصد له نسبة قدرت بـ 49.5% من المخصصات المالية للبرنامج، وذلك من خلال²:
 - إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية)، و600000 مقعد بيداغوجي جامعي، و400000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
 - إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا، و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
 - مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
 - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
 - تحسين التزود بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد، و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

¹ عمار عماري ووليد محمادي، مرجع سابق، ص. 9.

² ملين بليلة، مرجع سابق، ص. 308.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعب، و160 قاعة متعددة الرياضات، و400 مسبح، وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

- إقامة برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال.

2- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية: خصص له ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، وتحسين الخدمة العمومية وذلك بتخصيص¹:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات، وزيادة قدرات الموانئ؛

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛

- ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة، وإدارات ضبط الضرائب، والتجارة والعمل.

3- دعم التنمية الاقتصادية: خصص له أكثر من 1500 مليار دج من خلال²:

- دعم التنمية الفلاحية والريفية بمبلغ فاق 1000 مليار دج؛

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض. كما ستعنى التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيميائية، وتحديث المؤسسات العمومية .

4- الحد من البطالة: خصص له مبلغ 360 مليار دج من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

5- دعم نشاط البحث والتطوير : خصص له 250 مليار دج من خلال إنشاء مخابر البحث لاستغلال نتائجهم لصالح النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

¹ مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

² المرجع السابق.

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، وقد انطلق في تنفيذه بداية من سنة 2015، وقد تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو، وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي¹:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية، ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج الداخلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- منح اهتمام أكبر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الريفية والفلاحية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة، ومناصب العمل؛
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة.
- ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد الإنفاق العام، ومنه تم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج²، والذي يعطي صورة عن انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة

¹ بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص. ص. 10-15.

² الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في 17 جانفي 2017 يحدد كفاءات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد الثالث، المادة 3، ص. 4.

ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كان البرنامج يطمح إلى تحقيقها خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل¹.

المبحث الثاني: أثر البرامج التنموية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر

من أجل التعرف على مستوى المعيشة في الجزائر سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المركبة المتمثلة في المؤشرات الديموغرافية، المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الاجتماعية، وخطوط الفقر.

المطلب الأول: المؤشرات الديموغرافية

بهدف التعرف على الوضعية الديموغرافية للجزائر، لابد من دراسة النمو الديموغرافي، الولادات والخصوبة، الوفيات وكذا العمر المتوقع للحياة (احتمال البقاء).

الفرع الأول: النمو الديموغرافي

قدر عدد السكان المقيمين في الجزائر في 2017/01/01 ما يعادل 41.3 مليون نسمة بعدما كان 40.84 مليون نسمة في منتصف سنة 2016²، وقد تجاوزت نسبة النمو الطبيعي للسكان عتبة 2% المسجلة في التسعينات، ليلعب حجم هذا النمو ما يقارب 886000 نسمة سنة 2016، وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (33): تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر خلال الفترة (2016-2001)

السنة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
عدد السكان (بالمليون)	34.59	34.1	33.48	32.91	32.36	31.85	31.36	30.88
معدل النمو السكاني (%)	1.92	1.86	1.78	1.69	1.63	1.58	1.53	1.55
السنة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
عدد السكان (بالمليون)	40.84	39.96	39.11	38.3	37.49	36.72	35.98	35.27
معدل النمو السكاني (%)	2.17	2.15	2.15	2.07	2.16	2.04	2.03	1.96

Source: ONS, Démographie Algérienne 2016, n°779, Juin 2017, p. 20, site web : www.ons.dz

من خلال الجدول يلاحظ الارتفاع المستمر لعدد السكان في الجزائر، حيث انتقل من 30.88 مليون نسمة سنة 2001 ليصبح 35.98 مليون نسمة سنة 2010 و 40.84 مليون نسمة سنة 2016، بمعدل نمو سنوي فاق 2% بداية من سنة 2010، وتعود الأسباب وراء التزايد المستمر للسكان إلى عامل الاستقرار السياسي والأمني

¹ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2016-2001، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس، جوان 2017، ص. ص. 221-222.

² ONS, Démographie Algérienne 2016, n°779, Juin 2017, p. 1, site web : www.ons.dz

والاقتصادي (تطبيق البرامج التنموية) الذي شهد تحسنا خلال هذه الفترة من استتباب الأمن وارتفاع أسعار البترول وزيادة مناصب الشغل، وانخفاض معدلات البطالة بالإضافة إلى ارتفاع الأجور، كل هذا انعكس على زيادة القدرة الشرائية للمواطن وتحسن الوضعية الصحية، وارتفاع نسب الزواج.

الفرع الثاني: الولادات والخصوبة

سجلت الجزائر سنة 2016 حوالي 1067000 ولادة حية بعدما كانت 589000 ولادة حية سنة 2000 و775000 سنة 1990، وبذلك تجاوزت الجزائر عتبة المليون مولود بداية من سنة 2014 بـ1014000 ولادة حية، كما ارتفع معدل الخصوبة الكلي من 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2000 ليبلغ 2.9 طفل/امرأة سنة 2010، و3.1 طفل /امرأة سنة 2016، وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (34): تطور الولادات والخصوبة خلال الفترة (2009-2016)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الولادات (بالآلاف)	849	888	910	978	963	1014	1040	1067
المعدل الخام للولادات (‰)	24.07	24.68	24.78	26.08	25.14	25.93	26.03	26.12
معدل الخصوبة (طفل/امرأة)	2.8	2.9	2.9	3.0	2.9	3.0	3.1	3.1

Source: ONS, Démographie Algérienne 2016, n°779, Juin 2017, p. 20, site web : www.ons.dz

الفرع الثالث: الوفيات والعمر المتوقع للحياة (احتمال البقاء)

أولا: الوفيات

لقد عرف معدل الوفيات بصفة عامة ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (2009-2016)، إذ انتقل من 159000 وفاة سنة 2009 ليصبح 180000 وفاة سنة 2016، غير أن المعدل الخام للوفيات انخفض إذ انتقل من 4.51‰ إلى 4.42‰ سنة 2016. نفس الشيء بالنسبة لعدد وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات إذ عرفت الوفيات ارتفاعا خلال الفترة (2009-2016)، إذ انتقلت من 21076 وفاة سنة 2009 لتصبح 22271 وفاة سنة 2016، غير أن معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات انخفض خلال نفس الفترة إذ انتقل من 2.48‰ ليصبح 2.09‰ سنة 2016. وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (35): تطور الوفيات خلال الفترة (2009-2016)

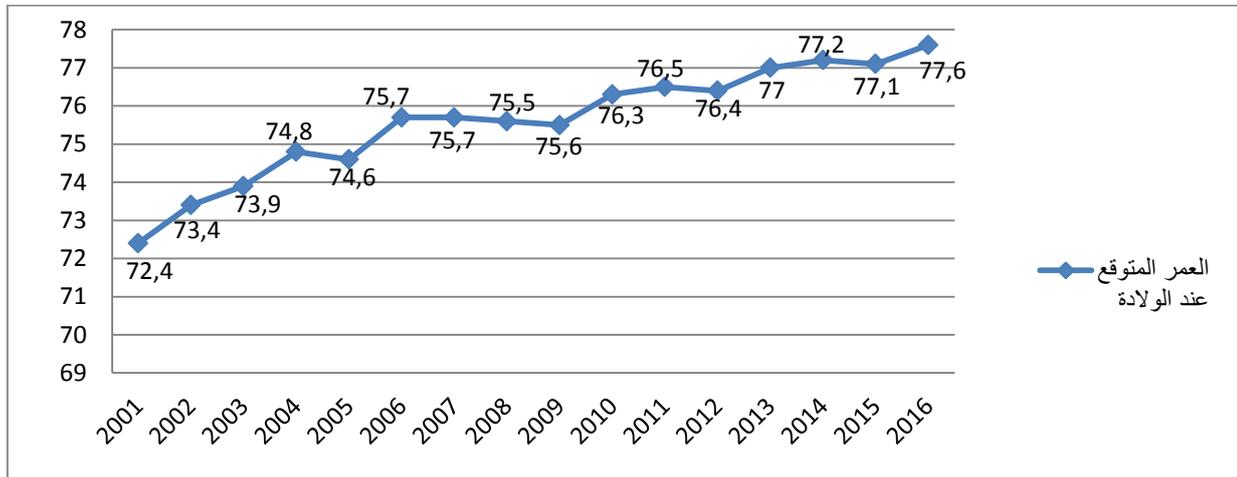
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوفيات (بالآلاف)	159	157	162	170	168	174	183	180
المعدل الخام للوفيات (‰)	4.51	4.37	4.41	4.53	4.39	4.44	4.57	4.42
عدد وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات (بالآلاف)	21.08	21.05	21.05	22.09	21.59	22.28	23.15	22.27
معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات (%)	2.48	2.37	2.31	2.26	2.24	2.20	2.23	2.09

Source: ONS, Démographie Algérienne 2016, n°779, Juin 2017, p. 20, site web : www.ons.dz

ثانيا: العمر المتوقع للحياة

يعتبر العمر المتوقع للحياة في التنمية البشرية مؤشرا جيدا لقياس الحالة الصحية العامة للسكان، والشكل البياني الموالي يظهر ذلك.

شكل رقم (19): العمر المتوقع للحياة (الأمل في الحياة) خلال الفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

ONS, Démographie Algérienne 2016, n°779, Juin 2017, p. 20, site web : www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العمر المتوقع عند الولادة قد عرف تحسنا خلال الفترة (2001-2016) حيث انتقل من 72.4 سنة 2001، ليصبح 76.3 سنة 2010، و77.6 سنة 2016، حيث كان لا يتجاوز 45 سنة غداة الاستقلال، ويعود السبب في ذلك إلى أن الحياة الطويلة هي نتاج تحسن مستوى معيشة السكان جراء العديد من العوامل المتشابهة كالتغذية الكافية، والصحة الجيدة وغيرها من العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

يعتبر نصيب الفرد من الدخل القومي، الاستهلاك العام والخاص بالإضافة إلى عدالة توزيع الدخل من أهم المؤشرات الدالة على مستوى المعيشة في بلد ما، حيث يتم الاعتماد عليها من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينها منظمة الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الإنمائي، من خلال مؤشر التنمية البشرية للدول الذي تصدره سنويا للاستدلال على مستوى المعيشة في بلد ما، وفيما يلي عرض لآخر تطورات إحصائيات هذه المؤشرات.

الفرع الأول: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والذي يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج) على عدد السكان¹، من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن المستوى المعيشي للأفراد، حيث يستعمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبعد من أبعاد مؤشر دليل التنمية البشرية. وفيما يلي جدول يظهر تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (36): نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (2016-1990)

الوحدة: دولار أمريكي (وفقا لتعديل القوة الشرائية)

السنة	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد من الدخل القومي	6390	7690	8170	8570	9270	9760	10430	10880	11670
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نصيب الفرد من الدخل القومي	12070	12120	12580	12850	13160	13420	13880	14230	14720

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع: data.albankaldawli.org/country/Algeria

من خلال الجدول السابق يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)، إذ انتقل من 7690 دولار وفق تعادل القوة الشرائية سنة 2000 إلى 14720 دولار وفق تعادل القوة الشرائية سنة 2016، ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع المستمر في نصيب الفرد من الدخل القومي إلى:

- الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول خلال هذه الفترة على الرغم من بعض الانخفاضات التي سجلت كالانخفاض الحاصل بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وكذا الانخفاض الحاد المسجل في النصف الثاني من سنة 2014 والذي استمر إلى غاية سنة 2016؛
- تحسن أداء الاقتصاد الجزائري بسبب البرامج التنموية المطبقة خلال هذه الفترة.

¹ محمد الطاهر قادي، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص. 182.

الفرع الثاني: الاستهلاك العام والخاص

يستخدم الاستهلاك كمؤشر مهم للتعبير عن مستوى الرفاهية التي يتمتع بها أي مجتمع، لذا اهتمت به الدول المختلفة من خلال خططها التنموية سعياً منها لرفع مستوى معيشة مواطنيها، وتتركب البنية الهيكلية للإنفاق الاستهلاكي من الاستهلاك العائلي (الخاص) والاستهلاك العام.

يعرف الإنفاق الاستهلاكي الخاص من قبل المنظمات والهيئات الدولية باسم "نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية"، حيث تعرف الأسرة المعيشية على أنها فرد أو أكثر يقيمون في مسكن واحد، تربطهم أو لا تربطهم صلة، ولكن يشتركون في المأكل والمشرب وغيره من شؤون المعيشة، تنفق على احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات من الإيراد النقدي المجتمع لديها بغض النظر عن مصدر الإيراد¹.

أما نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية فهي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات شاملة المنتجات المعمرة كالسيارات والغسالات، التي تشتريها الأسر المعيشية، وهي لا تتضمن مشتريات المساكن لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها، وتشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والرخص وكذلك نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

أولاً: تطور الاستهلاك الحكومي والخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يشكل الاستهلاك الخاص جزءاً مهماً من إجمالي الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) حيث انتقلت نسبة الاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك الكلي من 75.37% سنة 1990 لتصبح 69.48% سنة 2016. وفيما يلي جدول يظهر حجم الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص والاستهلاك الكلي.

¹ أمل محمد الخروف، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 3، المجلد 39، الأردن، 2012، ص. 662.

جدول رقم (37): الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الكلي	الاستهلاك الخاص/ الاستهلاك الكلي (%)
2000	650.13	1714.19	2274.32	75.37
2001	624.55	1847.73	2472.29	74.74
2002	700.44	1989.32	2689.77	73.96
2003	777.52	2126.3	2903.82	73.22
2004	846.89	2371.02	3217.92	73.68
2005	865.9	2553.03	3418.91	74.67
2006	954.87	2695.58	3650.45	73.84
2007	1089.0	2963.82	4052.82	73.13
2008	1458.51	3333.29	4791.8	69.56
2009	1609.37	3743.92	5353.28	69.94
2010	2065.76	4115.57	6181.32	66.58
2011	3015.17	4548.23	7563.4	60.13
2012	3293.47	5210.99	8504.46	61.27
2013	3185.71	5769.78	8955.49	64.42
2014	3364.92	6264.72	9629.65	65.06
2015	3446.77	6853.95	10300.7	66.54
2016	3370.42	7121.24	10249.6	69.48

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع: data.albankaldawli.org/country/Algeria

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض حصة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الكلي بعد سنة 2000، وقد كان ذلك لمصلحة الاستهلاك العام (الحكومي) حيث ازدادت مساهمته ضمن الاستهلاك الكلي، ويرجع السبب في ذلك إلى البرامج التنموية التي شهدتها الفترة (2001-2014)، والتي استخدمت الإنفاق الحكومي كأداة رئيسية لدعم الاستهلاك ومنه الناتج المحلي الإجمالي.

يظهر التأثير المباشر للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتببات لعمالها وموظفيها، ويخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك، وينعكس التزايد في حجم الإنفاق على الرواتب والأجور على الزيادة في الاستهلاك، إذ يقدر أن 69.7% (الميل الحدي للاستهلاك) من هذه الأجور تذهب إلى الاستهلاك الخاص¹.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص. 316.

ثانيا: هيكل وتوزيع الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر

يمثل الجدول أسفله تطور تركيبة النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية مابين سنتي 1980 و2011، وتقسّم النفقات الاستهلاكية حسب الديوان الوطني للإحصائيات إلى ثمانية أصناف كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (38): تطور تركيبة وتوزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية

الوحدة: %

البيان	1980	1988	1995	2000	2011
مواد غذائية	55.7	51.32	58.46	44.6	41.8
السكن	5.4	6.63	3.5	13.5	20.4
الأثاث والتجهيزات	6.4	3.63	0.37	3.4	2.7
النقل والاتصالات	6.6	11.35	9.53	9.4	12.00
الملابس والأحذية	9.2	8.7	13.94	8.6	8.1
الصحة والدواء	3.1	2.9	4.39	6.2	4.8
التربية والثقافة	3.4	2.41	1.72	3.9	3.2
سلع أخرى	10.2	13.06	8.09	10.4	7.0
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن العائلات الجزائرية توجه معظم إنفاقها الاستهلاكي نحو المواد الغذائية، حيث مثلت نسبة النفقات الاستهلاكية للمواد الغذائية 58.46% سنة 1995 بسبب تدني مستويات المعيشة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ 29.78% سنة 1995. انخفضت حصة المواد الغذائية من الإنفاق الكلي سنة 2000 حيث شكلت 44.6%، لتتخف أكثر سنة 2011 حيث بلغت 41.8% جراء تحسن مستويات المعيشة للأسر الجزائرية بسبب زيادة المداخل وانخفاض معدلات التضخم.

حل في المرتبة الثانية من حيث تفضيلات الأسر الجزائرية لسنة 2011 السكن ولوازمه، حيث قدر نصيب إنفاق الأسر الجزائرية على السكن 20.4% بعدما كان 13.5% سنة 2000، وهذا راجع إلى ارتفاع مستويات الأجور وتحسن مستوى المعيشة، وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى سياسة الدولة الرامية إلى تدعيم البنية التحتية، وإنشاء المشاريع السكنية لمعالجة النمو السكاني المتصاعد.

بالنسبة للنقل والاتصالات فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث تفضيلات الأسر الجزائرية لسنة 2011 بنسبة قدرت بـ 12% بعدما كانت تحتل المرتبة الرابعة لسنة 2000 تليها الملابس والأحذية في المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بـ 8.1%.

من خلال الجدول يلاحظ أن ما خصصته العائلات الجزائرية للإنفاق على الغذاء والسكن والنقل والاتصالات قد تجاوز 74% من الإنفاق الكلي لسنة 2011، مما يدل على أن هذه المجمعات الثلاث تعتبر أوليات ضرورية كما هو الحال في أغلب الدول النامية، أما المجمعات الأخرى فنسبها متقاربة مما يدل على أنها في درجة الكماليات بالنسبة للمستهلك ولا تقارن بنسبة الإنفاق على الغذاء.

ثالثا: توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الحضر والريف

ينعكس متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي الفردي بصفة مختلفة على مستويات المعيشة حسب أذواق وعادات الاستهلاك في المجتمع، فبالرغم من أهمية مؤشر متوسط توزيع الإنفاق الاستهلاكي إلا أن فائدته محدودة في كشف نمط توزيع الإنفاق الأسري حسب الجماع السلية، والتغير في نمط هذا التوزيع بين المناطق (الريف والحضر)، بما يخدم أغراض تحليل مستوى التكافؤ أو التفاوت في مستوى رفاة المجتمع. الجدول الموالي يظهر متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسر حسب المناطق، وكذا النسب السنوية التي تشكلها من المجموع الكلي للإنفاق، حسب نتائج المسح لسنة 2011.

جدول رقم (39): هيكل وتوزيع الإنفاق الكلي السنوي للعائلات حسب المناطق

البيان	حضر		ريف		المجموع	
	النسبة	المبلغ (مليار دج)	النسبة	المبلغ (مليار دج)	النسبة	المبلغ (مليار دج)
مواد غذائية	40.1	1281.1	45.9	594.3	41.8	1875.3
الملابس والأحذية	8.2	261.9	7.8	101.6	8.1	363.5
السكن ولوازمه	22.0	703.9	16.3	211.7	20.4	915.5
الأثاث والتجهيزات	2.8	90.1	2.5	32.1	2.7	122.2
الصحة	5.0	158.2	4.3	55.9	4.8	214.2
نقل واتصالات	11.5	366.8	13.4	173.2	12.0	540.0
تعليم وثقافة	3.6	113.6	2.2	29.1	3.2	142.7
سلع أخرى	6.8	218.5	7.5	97.5	7.0	316.1
المجموع	100	3194.1	100	1295.4	100	4489.5

Source: ONS, Dépenses de consommation des ménages Algériens en 2011, Collections statistiques n°183, Mars 2014, p. 26.

من خلال الجدول يلاحظ أن متوسط الإنفاق للأسر في الحضر أعلى بـ 2.4 مرة عن إنفاق الأسر في الريف، وهذا بالنسبة لكل المجمعات السلية، وهذا ما يفسر انتشار الفقر وتدهور مستوى المعيشة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

الفرع الثالث: عدالة توزيع الدخل والإنفاق

تعد مشكلة توزيع الدخل والإنفاق من أبرز وأخطر المشاكل التي واجهتها ولا زالت تواجهها المجتمعات بما فيها الجزائر، فدراسة حجم الناتج القومي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يعطينا نظرة كافية عن مدى استفادة كل أفراد المجتمع منه، وخاصة الفئات الفقيرة لذلك لابد من قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل.

أولاً: معامل جيني

يعتبر معامل جيني من أهم المعاملات المستخدمة لقياس عدالة توزيع الدخل، فكلما اقترب المعامل من الصفر كلما دل ذلك على عدالة التوزيع، والعكس إذا اقترب من الواحد الصحيح. وفيما يلي جدول يظهر تطور معامل جيني في الجزائر.

جدول رقم (40): تطور معامل جيني في الجزائر

البيان	1988	1995	2000	2005	2011
معامل جيني	0.403	0.357	0.369	0.318	0.305

المصدر: ارجع إلى: - مسح الإنفاق (1988، 2000، 2011)؛

- LSMS (1995, 2005) .

قدر معامل جيني في سنة 1988 بـ 0.403 وهو ما يدل على عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين أفراد المجتمع، فمن خلال المسح الذي أجري في هذه السنة تبين أن ظاهرة الفقر انتشرت بشكل كبير وخاصة في الريف مقارنة بالحضر، إذ قدر مؤشر الفقر في الريف بـ 5.2% بالنسبة للأفراد الذين هم في فقر مدقع، 11% بالنسبة للفقراء جدا و 16.6% بالنسبة للفقراء.

بالمقابل نجد أن الأفراد الذين يقطنون في المدن والذين هم في حالة فقر مدقع يمثلون 1.9% و 4.8% للفقراء جدا و 7.3% بالنسبة للأشخاص الذين هم في حالة فقر.

خلال السنوات 2000، 2005 و 2011 يلاحظ تحسن معامل جيني مقارنة بالفترة السابقة، إلا أنه يبقى بعيدا عن العدالة في توزيع الدخل والإنفاق، فمثلا بالنسبة للمسح الذي أجري سنة 1995 بلغ معامل جيني 0.357، وهذا يدل على أن ظاهرة الفقر بقيت متفشية في أوساط غالبية السكان، حيث ارتفعت نسبة الفقر على المستوى الوطني إلى 5.7% للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع مقارنة بسنة 1988 فكانت تقدر بـ 3.6%، وتبقى هذه الظاهرة تمس بشكل كبير الوسط الريفي مقارنة بالحضر، والذي قدر فيه مؤشر الفقر بـ 7.8% بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة فقر مدقع، و 19.3% بالنسبة للفقراء¹.

¹ CNES, Rapport nationale sur le développement humain, 23^{ème} session plénière, p. 53.

بالنسبة للمسح الذي أجري سنة 2000 بلغ معامل جيني 0.369% وهو يدل على عدم عدالة التوزيع حيث ينفق أفقر 20% من السكان ما نسبته 7.8% من الإنفاق الإجمالي، بينما ينفق أغنى 20% من السكان ما نسبته 43.1%، أي مرة 5.5 ما ينفقه أفقر 20% من السكان، مما يدل على أن الدخل يتركز في يد فئة قليلة من السكان.

أما بالنسبة للمسح الذي أجري سنة 2011 فبلغ فيه معامل جيني 0.305، وهو ما يدل على تحسن عدالة توزيع الدخل والإنفاق مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه يبقى بعيدا عن عدالة التوزيع، إذ ينفق أفقر 20% من السكان 8.4%، بينما ينفق أغنى 20% من السكان 40.7%، أي مرة 4.8 ما ينفقه أفقر 20% من السكان.

ثانيا: توزيع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (للعائلات) حسب أعشار السكان

بهدف معرفة نصيب مختلف أعشار المجتمع من الإنفاق الاستهلاكي نورد الجدول التالي.

جدول رقم (41): نصيب الأسر من الإنفاق حسب أعشار السكان

الوحدة: %

الأعشار	1988	1995	2000	2011
العشير الأول	2.58	2.67	3.2	3.5
العشير الثاني	3.96	4.12	4.6	4.9
العشير الثالث	4.94	5.24	5.3	5.9
العشير الرابع	5.94	6.25	6.4	6.7
العشير الخامس	6.84	7.35	7.5	7.7
العشير السادس	7.95	8.66	8.3	8.8
العشير السابع	9.32	10.27	10	10
العشير الثامن	11.27	12.40	11.6	11.8
العشير التاسع	14.58	15.84	14.5	14.7
العشير العاشر	32.62	27.2	28.6	26
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع: www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ توزيعا غير عادل للإنفاق بين مختلف شرائح المجتمع، وتطورا شبه مستقر خلال

سنوات الدراسة 1988، 1995، 2000، 2011.

خلال سنة 1988 نلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا في توزيع الإنفاق بين شرائح المجتمع، حيث ينفق أفقر 10% من السكان ما نسبته 2.58%، بينما ينفق أغنى 10% من السكان ما نسبته 32.62% من إجمالي الاستهلاك، أي ينفقون أكثر من 12 ضعف ما ينفقه أفقر 10% من السكان، أو بمفهوم آخر ما ينفقه 60% من السكان والمقدر بـ 32.23% يعادل ما ينفقه أغنى 10% من السكان، وهذا ما يؤكد حدة التفاوت في توزيع الدخل

في الجزائر خلال هذه السنة، ويرجع هذا التباين في التوزيع إلى النظام الاشتراكي المتبع من طرف الدولة والذي يقوم على تحديد أجور ومرتبات الموظفين في القطاع العام، فالإطارات العليا يتحصلون على أجور ومرتبات مرتفعة عكس أعوان التنفيذ الذين يتحصلون على مرتبات منخفضة، إضافة إلى ارتفاع مداخيل الخواص نتيجة الأعمال الحرّة التي يزاولونها¹.

خلال سنة 1995 قدر الإنفاق الاستهلاكي السنوي للعائلات الجزائرية بـ 1097.4 مليار دج، حيث بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي السنوي لأفقر 10% من السكان 2.67%، في حين قدر إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي لأغنى 10% من السكان 27.2% أي تقريبا 10 أضعاف ما أنفقه أفقر 10% من السكان، وهذا ما يدل على حدة التفاوت الموجودة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين مختلف شرائح المجتمع، ويمكن إرجاع سوء عدالة التوزيع إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي سادت خلال هذه الفترة (تطبيق برنامج التعديل الهيكلي).

بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2000 ما قيمته 1714.19 مليار دج، إذ قدر حجم ما أنفقه أفقر 20% من السكان نسبة 7.8%، بينما أنفق أغنى 20% من السكان ما نسبته 43.1% أي أكثر من 5 أضعاف ما أنفقه الفقراء، وهذا ما يدل على استمرار سوء توزيع الدخل والإنفاق في الجزائر، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

خلال سنة 2011 قدر حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات 4548.23 مليار دج، إذ قدر حجم ما أنفقه 10% من السكان نسبة 3.5% من إجمالي الإنفاق، بينما أنفق أغنى 10% من السكان ما نسبته 26% من إجمالي الإنفاق، أي أنفقوا 7.4 مرة ما أنفقه أفقر 10% من السكان، وهذا ما يدل على استمرار سوء توزيع الدخل والإنفاق في الاقتصاد الجزائري. وفيما يلي جدول يظهر تطور حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني في الجزائر لبعض السنوات.

جدول رقم (42): تطور حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني

السنوات	1988	1995	2000	2005	2008	2009	2011	2015
حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني (%)	6.54	6.79	7.8	7.3	7.4	7.5	8.4	7.8

Source: Rapport national des objectifs du millénaire pour le développement, 2^{ème} rapports, p. 26.

من خلال الجدول نلاحظ أن حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني لم تتجاوز في أحسن الأحوال 8.4% سنة 2011، رغم أنها عرفت بعض التحسن قبل سنة 2000، إذ ارتفعت من 6.54% سنة

¹ وهيبة سراج، هيكل توزيع الدخل وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر -دراسة قياسية-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، 2015/2016، ص. 159.

1988 إلى 7.8% سنة 2000، لكن عادت وتراجعت إذ سجلت 7.3% سنة 2005 و7.5% سنة 2009، لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2011 بـ 8.4% لتتراجع إلى 7.8% سنة 2015، وتبقى هذه النسب ضعيفة نوعا ما.

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية

للقوف على الأبعاد المختلفة والمتعددة لمستوى المعيشة، كان لزاما التعرف على أهم المؤشرات الاجتماعية للجزائر المتمثلة في: الصحة، التعليم والسكن من خلال متابعة تطور هذه المؤشرات وتحليلها.

الفرع الأول: المنظومة الصحية

لقد أصبحت مسألة الصحة من المسائل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإنها تعتبر عاملا أساسيا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، فالاهتمام بصحة الأفراد يعتبر عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها.

ضمن هذا الإطار، حاولت الجزائر منذ الاستقلال تحسين الخدمات الصحية وتسهيل الحصول عليها من خلال العمل بمجانبة الصحة العمومية وضمانها لكافة أفراد المجتمع، وأطلقت عدة برامج لمكافحة الأمراض وحماية الأمومة والطفولة والعمل على تقليص الوفيات، وبذلك زاد الإنفاق على الصحة وتضاعفت الميزانية المخصصة لها، كما ارتفعت قيمة وحجم الاستثمارات في القطاع الصحي من سنة إلى أخرى. وفيما يلي بيان لأهم العوامل المحددة لتطور القطاع الصحي.

أولا: الهياكل القاعدية والمنشآت الصحية

تضاعفت عدد المنشآت القاعدية الصحية وتنوعت خدماتها خلال الفترة المحصورة ما بين نهاية الستينات ونهاية الثمانينات، بحيث انتقل عدد المنشآت العمومية من 143 منشأة صحية إلى 208 منشأة منها 13 مستشفى، و276 عيادة توليد و433 عيادة متعددة الخدمات، و1075 مركز صحي بالإضافة إلى 4830 عيادة طبية، و1550 عيادة طب أسنان تابعة للقطاع الخاص¹. أما خلال الفترة (1999-2015) فقد سجلت الأرقام الموضحة في الجدول أدناه.

¹ CNES, Rapport national sur le développement humain, 1999, p. p. 42-43.

جدول رقم (43): الهياكل الصحية المنجزة خلال الفترة (1999-2015)

المجموع	2015-2012	2011-2009	2008-2004	2003-1999	البيان
71	26	12	22	11	مستشفيات
258	108	43	59	48	عيادات متعددة الخدمات
352	/	145	78	129	مراكز صحية
1400	271	51	530	548	قاعات العلاج
18	/	13	5	/	عيادات التوليد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بوابة الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية 2013، حصيلة المنجزات الاقتصادية 2011؛

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2011-2013, n°44, édition 2014, p.26 ;

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p.26 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الهياكل القاعدية للصحة قد عرفت تطورا معتبرا خلال الفترة (1999-2015)، وهذا بفضل تطبيق البرامج التنموية، فقد ارتفع عدد المستشفيات المنجزة من 11 مستشفى خلال الفترة (2003-1999) إلى 22 مستشفى جديد خلال الفترة (2008-2004)، و 12 مستشفى جديد خلال الفترة (2011-2009)، وعرفت الفترة (2015-2012) لوحدها إنجاز 26 مستشفى جديد، كما عرفت العيادات متعددة الخدمات والمراكز الصحية زيادات معتبرة، إذ بلغ إجمالي ما تم إنجازه 258 و 352 على التوالي خلال الفترة (1999-2015). أما بالنسبة لعيادات التوليد ومركبات الأمومة والطفولة فقد تم إنجاز خمسة منها خلال الفترة (2004-2008)، و 13 خلال الفترة (2011-2009)، غير أن عددها الإجمالي تراجع خلال الفترة (2015-2012) بـ 22 منشأة، فقد انتقل عددها من 437 عيادة توليد سنة 2011 ليصبح 415 عيادة توليد سنة 2015.

ما يعاب على هذه الهياكل هو سوء توزيعها على مستوى التراب الوطني إذ تستحوذ العاصمة لوحدها على 55% من الهياكل الصحية، في حين لا يتعدى ذلك في الشرق 22% والغرب 20% بينما الجنوب 3% فقط¹. أما فيما يتعلق بالمستشفيات ف61% منها موجود في الشمال، مع 28.4% في المنطقة الوسطى الشمالية مقابل 16.7% في الشمال الغربي. بالمقابل، تحتوي المرتفعات على 27.3% من جميع المستشفيات، والجنوب يتلقى 11.7% فقط، بما في ذلك 1.4% في منطقة الجنوب الكبير².

¹ عمار عماري وإلياس بومعروف، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010-2009، ص. 33.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "CNES"، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر 2013-2015، 2016، ص.120.

ثانيا: نصيب السكان من الصيادلة والأطباء وجراحي الأسنان

من بين المؤشرات الدالة على تحسن مستوى المعيشة من الجانب الصحي هو زيادة عدد الإطارات المؤهلة من ممارسين عامين ومتخصصين وشبه طبيين، وفيما يلي جدول يظهر تطور عدد السكان لكل طبيب، صيدلي وجراح أسنان.

جدول رقم (44): تطور عدد الأطباء، الصيادلة وجراحي الأسنان خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	عدد الأطباء	عدد السكان لكل طبيب	عدد جراحي الأسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان	عدد الصيادلة	عدد السكان لكل صيدلي
2000	32332	941	8197	3711	4814	6318
2001	33654	918	8408	3673	4976	6206
2002	35368	887	8618	3639	5198	6033
2003	36347	876	8651	3681	5705	5582
2004	37720	858	8842	3660	6082	5321
2005	/	/	/	/	/	/
2006	39459	849	9648	3457	7267	4607
2007	/	/	/	/	/	/
2008	47915	721	10649	3248	8019	4314
2009	52071	677	11135	3167	8503	4148
2010	56209	640	11633	3093	9081	3962
2011	59618	616	12092	3036	9588	3829
2012	63534	590	12422	3018	10171	3686
2013	66236	578	12782	2996	10538	3634
2014	69076	566	13168	2970	11078	3531
2015	73431	544	13645	2929	11475	3483

Source: - ONS, *Rétrospective statistique*, Chapitre 05, Sante 1962-2011, p.p.108-110;

- ONS, *L'Algérie en quelques chiffres*, Résultats 2009-2011, n°42, édition 2012, p.22;

- ONS, *L'Algérie en quelques chiffres*, Résultats 2012-2014, n°45, édition 2015, p.25;

- ONS, *L'Algérie en quelques chiffres*, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p.25.

من خلال الجدول السابق يلاحظ التطور المستمر لعدد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، فقد انتقل عدد الأطباء من 32332 طبيب سنة 2000 ليصبح 73431 طبيب سنة 2015، وبمعدل تغطية قدر بـ طبيب لكل 941 نسمة سنة 2000، ليصبح طبيب لكل 544 نسمة سنة 2015.

بالنسبة لجراحي الأسنان فقد انتقل عددهم من 8197 سنة 2000 ليصبح 13645 سنة 2015 بمعدل تغطية قدر بجراح أسنان لكل 3711 نسمة سنة 2000، ليصبح جراح أسنان لكل 2929 نسمة سنة 2015. نفس الأمر بالنسبة للصيادلة، حيث شهد عددهم هو الآخر ارتفاعا مستمرا على طول فترة الدراسة، حيث انتقل من

4814 صيدلي سنة 2000 ليصبح 11475 صيدلي سنة 2015، أما بالنسبة لمعدل التغطية فقد انتقل من صيدلي لكل 6318 نسمة سنة 2000 ليصبح صيدلي لكل 3483 نسمة سنة 2015.

إن هذه الأرقام تبين أن نسبة التغطية من الأطباء وجراحي الأسنان والصيدالة قد تحسنت، إلا أنها تبقى ضعيفة في ظل النمو السكاني المتزايد.

ثالثا: تطور الإنفاق العام على قطاع الصحة في الجزائر

من بين السياسات الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر في سبيل تحسين ظروف معيشة مواطنيها وتوفير ظروف لائقة تكفل لهم العيش الكريم، وتحقيق المساواة فيما بينهم نجد الإنفاق العام على قطاع الصحة، والذي أولت له الدولة أهمية لا تقل عن باقي القطاعات الأخرى، وبطبيعة الحال فسياسة الدولة مكنت من تحسين ظروف العمل في القطاع الصحي من خلال الزيادات في الأجور، وتوظيف الإطارات اللازمة والمؤهلة بما يضمن تقديم خدمات على قدر عال من الجودة.

على الرغم من التحسن الذي عرفته المنظومة الصحية، إلا أن ذلك لا يزال يكتنفه الكثير من العراقيل والمعوقات التي تستلزم على الدولة مراعاتها للخروج بنظام صحي يفي بالمتطلبات، فالاحتياجات الصحية في تغير وارتفاع مستمر، عدد السكان يتزايد في ظل التحول الديموغرافي، كما أن خريطة الأمراض في تغير كلي، فإلى جانب الأمراض المتنقلة هناك تنامي للأمراض غير المتنقلة كالسكري وضغط الدم وأمراض الحساسية، ولذلك فالتكاليف والنفقات العمومية الموجهة لقطاع الصحة عرفت زيادات مستمرة لكن دون تحسن في نوعية الخدمات. وفيما يلي جدول يظهر تطور الإنفاق العمومي على قطاع الصحة خلال الفترة (1995-2014).

جدول رقم (45): تطور الإنفاق العمومي على قطاع الصحة خلال الفترة (1995-2014)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإنفاق العام على الصحة كنسبة من PIB	2.67	2.50	2.55	2.53	2.38	2.56	2.97	2.85	2.80	2.57
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق العام على الصحة كنسبة من PIB	2.28	2.33	2.71	3.06	3.84	3.59	3.76	4.52	5.19	5.24

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع: data.albankaldawli.org/country/Algeria

على الرغم من الاهتمام الكبير للدولة بالإنفاق على الصحة وهو ما يتضح من الجدول السابق، إلا أنها بقيت دون 5% (وهي النسبة الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية)¹ منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2012، أين وصلت إلى 5.19% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 و 5.24% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014،

¹ رحيمة حوالف، تطبيق إدارة الجودة الشاملة: دراسة تحليلية لموقف الأطباء والمرضى في المستشفى الجامعي بتلمسان باستخدام نظرية السلوك المخطط، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص. 149.

غير أنها بقيت دون المعدل المحقق في الدول المتقدمة الذي يتراوح ما بين 11.5% و 12.5%، وهو ما يعني أنه على الجزائر بذل جهودات أكبر لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية من جهة، لكن من جهة أخرى فإن النسبة المخصصة للمنظومة الصحية من إجمالي الناتج الداخلي الخام وعلى الرغم من أهميتها، فهي لا تظهر نوع الإنفاق العام على تقديم خدمات الرعاية الصحية¹.

رابعاً: الأمومة والطفولة

أولت الجزائر عناية خاصة للأم والطفل منذ الستينات، سواء فيما يتعلق بالعلاج أو الوقاية أو المتابعة أو التكفل بأمراض الأطفال أو مشاكل سوء التغذية، سعياً منها للتقليل من وفيات الأمهات والأطفال، وزاد الاهتمام في الثمانينات بإدراج البرنامج الوطني للحد من وفيات الأطفال سنة 1985، والذي أدرج بدوره كأحد الأهداف العالمية سنة 2000 بشعار الصحة للجميع.

1- وفيات الأمهات: يضمن قطاع الصحة في مجال تحسين وضع الأمومة والطفولة تأمين الصحة الإنجابية عن طريق التكفل بصحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة، ففي سنة 2000 تم تطبيق برنامج خاص بالولادة بدون مخاطر على المستوى الوطني، وفي سنة 2006 شرعت وزارة الصحة في تطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها، وطب المواليد حديثي الولادة، كما تم إنشاء وحدات للعلاج المكثف للحوامل على مستوى كل ولاية، وإعادة تأهيل قاعات الولادة مع تكوين ورسكلة الإطارات الطبية وشبه الطبية، هذا بالإضافة إلى المراكز والعيادات الموجودة على مستوى كافة التراب الوطني، كل هذه الإجراءات من شأنها تحسين صحة الأم وتقليل نسب الوفيات. وفيما يلي جدول يظهر تطور وفيات الأمهات خلال الفترة (1985-2014).

جدول رقم (46): تطور وفيات الأمهات خلال الفترة (1985-2014)

البيان	1989-1985	1990	1999	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الوفيات لكل 100000 ولادة حية	230	215	117.4	88.9	86.2	76.9	73.9	70.3	69.9	60.3

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "CNES"، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر 2013-2015، 2016، ص. 64؛
- Gouvernement Algérien, Algérie 2^{ème} rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, Alger, 2010, p. 81.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي قد انخفضت في الجزائر، فبينما كانت تقدر بـ 215 سنة 1990 تراجعت إلى 60.3 وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 2014.

¹ اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 228.

على الرغم من الانخفاض الذي شهدته نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي، إلا أنها ما تزال مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية كالأردن (19 وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 2009)، والسعودية (100000/14.6) سنة 2007¹.

يرجع هذا الانخفاض في وفيات الأمهات إلى تحسن الخدمات الصحية المقدمة خاصة وأن أغلب الولادات أصبحت تتم تحت إشراف جهاز صحي متخصص، ففي سنة 1992 بلغت نسبة الولادات التي يشرف عليها جهاز طبي متخصص 76.5% في حين بلغت 92.6% سنة 2000، 95.9% سنة 2002، 95.2% سنة 2006 و96.6% سنتي 2012 و2013².

2- وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من 5 سنوات: فيما يتعلق بصحة ورفاهية الأطفال فقد سجلت الجزائر تحسنا، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات خلال الفترة (2000-2016)، مما يؤكد أن هناك تحسنا مستمرا لحالة الأطفال الصحية، حيث انخفض العدد من 43 متوفي للألف سنة 2000 إلى 25.4 متوفي للألف سنة 2016. كما أن هناك انخفاضا في معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 36.9 متوفي/الألف المولودين أحياء سنة 2000 إلى 20.9 متوفي/1000 المولودين أحياء سنة 2016، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (47): تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من 5 سنوات للفترة (1990-2016)

البيان	معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة (‰)	معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات (‰)	البيان	معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة (‰)	معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات (‰)
1990	46.8	55.7	2008	25.5	29.7
2000	36.9	43.0	2009	24.8	29.0
2001	37.5	43.5	2010	23.7	27.5
2002	34.7	40.2	2011	23.1	26.8
2003	32.5	38.0	2012	22.6	26.1
2004	30.4	35.7	2013	22.4	26.1
2005	30.4	35.5	2014	22.0	25.6
2006	26.9	31.6	2015	22.3	25.7
2007	26.2	31.0	2016	20.9	25.4

Source: ONS, Démographie Algérienne 2016, n° 779, p.p. 20-21.

3- التحصين ضد الحصبة للأطفال البالغين سنة: بالنسبة للتحصين ضد الحصبة للأطفال البالغين سنة والذي يعد مؤشرا ضمن مؤشرات تحقيق تخفيض معدل وفيات الأطفال، والذي يعد من الضروري أن يغطي أكثر من 90% من أجل وقف انتقال هذا المرض الخطير، فقد سخرت وزارة الصحة جهودات كبيرة لأجل تحقيق ذلك.

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص. 344.

² البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع: data.albankaldawli.org/country/Algeria

لقد انتقل معدل التلقيح ضد الحصبة من 83% سنة 1990 إلى 92% سنة 2009، ليصبح 94% سنة 2016، ويعود السبب إلى عدم التغطية الكلية وتراجع نسب التغطية في بعض السنوات إلى نقص الوعي لدى الأسر بأهمية التحصين ضد الحصبة وغيرها من اللقاحات، إلى جانب نقص هذه اللقاحات في بعض الأحيان، وبعد المراكز الصحية عن السكان في المناطق الريفية والمناطق المعزولة. وفيما يلي جدول يظهر نسبة التغطية بالتلقيح ضد الحصبة خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (48): نسبة التلقيح ضد الحصبة للأطفال البالغين سنة

السنة	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التلقيح ضد الحصبة (%)	83	80	83	81	84	81	83	91	92
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التلقيح ضد الحصبة (%)	88	92	95	95	95	95	95	95	94

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع: data.albankaldawli.org/country/Algeria

على الرغم من النتائج المحققة في قطاع الصحة، إلا أن الوضع الصحي للجزائريين قد تدهور في الآونة الأخيرة، وهو ما يفسر عودة بعض الأمراض القديمة التي تمكنت الجزائر من القضاء عليها في سياساتها الصحية المنتهجة خلال السبعينات مثل الجرب، السل، الرمد الحبيبي، وقد ساعدت عدة عوامل على ظهور هذه الأوضاع وهي:

- حذف معونات الدولة للأدوية، ما جعل أسعارها ترتفع بدرجة كبيرة؛
- ارتفاع الأتعاب الطبية التي لا تتوافق عموما مع التعريفات المنصوص عليها في التنظيم، والتي تشكل أساسا لتسديدات التأمين الاجتماعي؛
- مساهمة المرضى في مصاريف الفحص في المستشفيات، بعد أن كانت هذه الفحوص مجانية؛
- انخفاض مبلغ العلاجات التي يسدها التأمين الاجتماعي، حيث أثر ذلك على أصحاب الدخل الضعيف؛
- ضعف تمويل القطاع الصحي، حيث أنه على الرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني إلا أنه لا يزال بعيدا عن المستويات المحققة في بعض الدول، وهذا ما ينعكس على نصيب الفرد من الإنفاق الصحي؛
- الارتفاع المتزايد في عدد السكان الذي لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية؛
- قدم التجهيزات والبنى التحتية ونقص الأسرة والعاملين في القطاع الصحي، وعدم توافق نظام الخريطة الصحية والاحتياجات المطروحة، هذه المعوقات ترفع من مسؤولية القطاع الصحي تجاه الفئات الفقيرة، فالفقر يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى زيادة تفشي الأمراض.

الفرع الثاني: المنظومة التعليمية

يعتبر قطاع التعليم من بين القطاعات الأساسية التي تولي لها الدولة اهتماما كبيرا، ولعل أهم ما يميز التشريع المتعلق بميدان التربية والتكوين في الجزائر هو إلزامية وإجبارية التعليم، إضافة إلى مجانيته لكل طفل بلغ 6 سنوات كاملة ولمدة 9 سنوات.

أولا: الهياكل البيداغوجية

يعتبر قطاع التربية والتعليم بما في ذلك التكوين المهني أحد أولويات الدولة، ويتضح ذلك من خلال إنجاز العديد من الهياكل البيداغوجية التربوية عبر الوطن، وقد ارتفعت وتيرة الإنجاز خلال البرامج التنموية، وهو ما يظهره الجدول التالي.

جدول رقم (49): حصيلة المنشآت التربوية المنجزة خلال الفترة (1999-2015)

المجموع	2015-2009	2008-2004	2003-1999	نوع المنشأة
5014	1036	1535	2443	التربية الوطنية
2227	760	904	563	- المدارس الابتدائية
1146	593	321	232	- الإكماليات
				- الثانويات
65	46	9	10	التعليم والتكوين المهني
289	155	76	58	- معاهد التكوين المهني
243	/	128	115	- مراكز التكوين المهني والتمهين
				- ملحقات المعاهد والمراكز المهنية
52	46	5	1	التعليم العالي والبحث العلمي
				- الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس

المصدر: ارجع إلى: - بوابة الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية.

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2006-2008, n°39, édition 2009, p.p. 22-24;

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p.p. 28-32.

تشير إحصائيات الجدول السابق إلى المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الدولة في قطاع التربية والتعليم، وقد سمحت وتيرة الانجاز هذه باستلام حوالي 2443 مدرسة خلال الفترة (1999-2003)، كما سمحت باستلام 1535 مدرسة خلال الفترة (2004-2008)، أما في الفترة الأخيرة فقد تراجعت وتيرة الانجاز لتستلم وزارة التربية 1036 مدرسة خلال الفترة (2009-2015)، ليصل عدد المدارس خلال الموسم الدراسي 2015/2016 ما يقدر بـ 18588 مدرسة.

نفس الشيء بالنسبة للإكماليات والثانويات فقد ارتفعت وتيرة الانجاز خلال الفترة (1999-2015)، فبالنسبة للثانويات مثلا بلغ عدد الثانويات المستلمة خلال الفترة الأخيرة (2009-2015) ما يقدر بـ 593 ثانوية

جديدة، ليصل عدد الثانويات خلال الموسم الدراسي 2016/2015 ما يقدر بـ 2251 ثانوية بعد ما كان 1658 ثانوية خلال الموسم الدراسي 2009/2008.

بالنسبة للإكماليات استلمت مديرية التربية والتعليم خلال الفترة (2009-2015) ما قيمته 760 إكمالية، ليصل عدد الإكماليات خلال الموسم الدراسي 2016/2015 ما يقدر بـ 5339 إكمالية.

أما عن قطاع التعليم والتكوين المهني فقد تزود القطاع بـ 46 معهد جديد و155 مركز تكوين مهني، ليصل عددها خلال الموسم 2016/2015 ما يقدر بـ 150 معهد تكوين مهني، 794 مركز تكوين مهني و205 ملحق معهد ومركز مهني.

بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد استفاد من 46 جامعة ومركز جامعي ومدرسة جديدة خلال الفترة (2009-2015)، ليصل عددها الكلي خلال الموسم الجامعي 2016/2015 ما قيمته 106 جامعة ومركز جامعي ومدرسة. بالموازاة مع ارتفاع عدد الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس المتخصصة فقد ارتفع عدد الأساتذة الجامعيين الدائمين من 51299 أستاذ خلال الموسم الجامعي 2014/2013 ليصل إلى 55989 أستاذ خلال الموسم الجامعي 2016/2015، وعلى العكس من ذلك تراجع عدد أساتذة التعليم المتواصل من 1081 أستاذ دائم خلال الموسم الجامعي 2014/2013 ليصل إلى 761 أستاذ دائم خلال الموسم الجامعي 2016/2015. وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (50): تطور عدد الأساتذة في الجامعة خلال الفترة (2016-2013)

الموسم الجامعي	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الجامعة			
- الأساتذة الدائمون	51299	53622	55989
- الأساتذة المتعاقدون	2158	2284	1668
جامعة التكوين المتواصل			
- الأساتذة الدائمون	1081	761	761
- الأساتذة المتعاقدون	998	682	682

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 30.

ثانيا: القيد في التعليم

1- التعليم: يعتبر معدل التمدرس لدى الأطفال ذوي 6 سنوات أحد أهم المؤشرات التعليمية وأكثرها دلالة، إذ تشير الإحصائيات أن هذا المعدل عرف تطورا ملحوظا في الجزائر، فبعد أن سجل حوالي 43% سنة 1966 أصبح 93% سنة 1999 ليبلغ 97.96% خلال الموسم 2010/2009¹، مما يضعها في نفس مستوى بعض الدول المتقدمة،

¹ تقرير الجزائر حول تحقيق أهداف الألفية، الجزائر، 2010، ص. 46.

كما يعني أيضا أن الهدف "التعليم للجميع" المرافق لتعميم التمدرس قد حقق من طرف الدولة. وفيما يلي جدول يظهر تطور عدد المتعلمين وعدد الأساتذة في مختلف الأطوار.

جدول رقم (51): تطور عدد التلاميذ وعدد الأساتذة في مختلف الأطوار لبعض السنوات

البيان	2009/2008	2011/2010	2014/2013	2016/2015
عدد التلاميذ				
- ابتدائي	3247258	3345885	3730460	4081546
- متوسط	3158117	2980325	2605540	2614393
- ثانوي	974736	1198880	1499740	1378860
عدد الأساتذة				
- ابتدائي	142332	144885	156737	168230
- متوسط	135744	140098	145655	151044
- ثانوي	65598	74550	95382	99746

Source : - ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2006-2008, n°39, édition 2009, p. 22 ;
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2009-2011, n°42, édition 2012, p. 26 ;
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 28.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد التلاميذ في مختلف الأطوار في كل سنة، وبالموازاة مع ذلك ارتفع معامل التأطير، حيث ارتفع عدد الأساتذة خلال نفس الفترة، وترجع هذه الزيادات سواء في عدد التلاميذ أو عدد الأساتذة أو عدد المدارس والإكليات والثانويات إلى اهتمام الحكومة الجزائرية بتحقيق برنامج التعليم للجميع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

كما يتضح الاهتمام بالتعليم بصفة عامة، والسعي لتجنب التسرب المدرسي أو عدم الالتحاق بالمدرسة من خلال المساعدات المادية والعينية التي تقدمها الدولة كل سنة للعائلات الفقيرة والتي تتمثل أهمها في¹ :
أ- الإطعام المدرسي: تأمين الإطعام المدرسي في الطور الابتدائي، حيث بلغت نسبة التغطية في الشمال بـ 89% من مجموع التلاميذ في سنة 2014، أما في ولايات الجنوب فقد بلغت النسبة 100%. من جهة أخرى عرف نظام نصف الداخلي في طوري المتوسط والثانوي ارتفاعا في عدد المستفيدين حيث بلغت نسبة التغطية في سنة 2014 ما يقارب 27%، وسجلت ولاية أدرار المعدل الأكبر للتغطية بـ 54%، فيما سجل المعدل الأضعف في ولاية الجزائر بـ 2%؛

ب- الإعانات النقدية: حيث يتم تقديم منحة مدرسية تقدر بـ 3000 دج لصالح 3 ملايين معوز في سنة 2013؛

ج- مجانية الكتاب المدرسي: يستفيد من هذا الإجراء 4 ملايين تلميذ من المعوزين وأبناء موظفي القطاع؛

د- مجانية الأدوات المدرسية: وقد استفاد من هذا الإجراء 2579859 تلميذ سنة 2011؛

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص. 97-98.

هـ- النقل المدرسي: ارتفع عدد الحافلات المدرسية من 1052 حافلة سنة 2000 إلى 5594 حافلة سنة 2014، وقد تم تشجيع البلديات على عقد اتفاقيات مع الخواص لضمان النقل المدرسي.

2- التكوين المهني: فيما يتعلق بالتكوين المهني والذي تضاغت هيكله، وأصبح بذلك قطاعا هاما له وزنه في المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر، لما له من تأثير مباشر على سوق العمل، وهو بدوره عرف تطورا سريعا من حيث المنتمين، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (52): تطور عدد المسجلين في التكوين والتعليم المهني

السنة	التكوين الإقامي	التمهين	التكوين المسائي	التكوين عن بعد	المجموع
2000	162025	113141	14897	13501	303564
2001	187413	119144	16610	10334	333501
2002	185980	120165	17714	14938	338797
2003	171043	120900	16636	14853	323432
2004	225723	170968	22922	13771	433384
2005	223758	198883	23874	20938	467453
2006	210943	202579	20136	29866	463524
2007	176052	183899	21179	31505	412635
2008	261365	262460	25923	34204	583952
2009	261117	254416	25112	41065	581710
2010	219049	246570	20997	34897	521513
2011	205184	244167	24879	38125	512355
2012	200813	242667	27031	43404	513915
2013	201660	254093	32229	41409	529391
2014	202731	296232	33796	35778	568537
2015	208553	333599	33181	38221	613554

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ تضاغف عدد الطلبة المسجلين في التكوين والتعليم المهني حيث انتقل من 303564 متربص سنة 2000 ليلبغ 613554 متربص سنة 2015، بمعدل زيادة قدر ب 102.12% بين سنتي 2000 و2015، كما يلاحظ أن نسبة الزيادة كانت جد هامة فيما يخص التمهين، التكوين المسائي والتكوين عن بعد، حيث بلغت نسب الزيادة بين سنتي 2000 و2015 ما يلي 194.85%، 122.74%، و183.1% على التوالي، وهذا يدل على رغبة المتربصين في اكتساب مهن تساعد على ولوج عالم الشغل، أما بالنسبة للموظفين والعاملين والذين ينتسبون إلى التكوين المسائي والتكوين عن بعد، فهم يرغبون في التكوين من أجل المحافظة على مناصب عملهم من جهة، وتطوير مهاراتهم تماشيا مع التطور التكنولوجي والأكاديمي من جهة أخرى.

3- التعليم العالي: بلغ عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي حوالي 1103823 طالب خلال الموسم الجامعي 2009/2008 ليقفز إلى 1392705 طالب خلال الموسم الجامعي 2016/2015 بمعدل زيادة يقدر بـ 26.17%، والجدول التالي يوضح تطور عدد الطلبة والمؤطرين خلال الفترة (2008-2016).

جدول رقم (53): تطور عدد الطلبة والمؤطرين خلال الفترة (2008-2016)

السنة الجامعية	المسجلين (تدرج وما بعد التدرج)	عدد الأساتذة	معامل التأطير
2009-2008	1103823	34470	32.2
2010-2009	1093258	37688	29
2011-2010	1138562	40140	28.36
2012-2011	1154804	44448	25.98
2013-2012	1192105	48398	24.63
2014-2013	1190249	51299	23.20
2015-2014	1241550	53622	23.15
2016-2015	1392705	55989	24.87

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع عدد الطلبة الجامعيين في التدرج وما بعد التدرج، وفي نفس الوقت ارتفع عدد المؤطرين إذ انتقل عددهم من 34470 أستاذ خلال الموسم الجامعي 2009/2008، ليصبح 55989 أستاذ دائم خلال الموسم الجامعي 2016/2015 بمعدل زيادة يقدر بـ 62.43%، ونتيجة لذلك تحسن معامل التأطير إذ انتقل من 32 طالب لكل أستاذ خلال الموسم الجامعي 2009/2008 ليصبح 24 طالب لكل أستاذ خلال الموسم الجامعي 2016/2015، وهذا يدل على تحسن مستوى تأطير الطلبة، وبالتالي مستواهم العلمي. أما بالنسبة لجامعة التكوين المتواصل فقد انتقل فيها عدد الطلبة المسجلون من 80873 طالب خلال الموسم 2009/2008، ليصبح 102504 طالب خلال الموسم 2016/2015 بمعدل زيادة يقدر بـ 26.75%.

ثالثا: الإنفاق العام على قطاع التعليم

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الهامة والإستراتيجية في الدولة الجزائرية، ولهذا فالاهتمام بهذا القطاع يتطلب إمكانيات مالية هامة تقع على عاتق الدولة، لأنه حق مكفول لكل مواطن. وفيما يلي جدول يظهر تطور الإنفاق على قطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

جدول رقم (54): الإنفاق على التعليم خلال الفترة (2000-2016)

السنة	نفقات قطاع التعليم (مليار دج)			النسبة من ميزانية التسيير	النسبة من ميزانية التجهيز	النسبة من الميزانية الكلية للدولة	نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي
	التسيير	التجهيز	الكلية				
2000	180.29	41.80	222.09	18.68	14.40	17.69	5.39
2001	190.13	56.07	246.20	22.73	13.49	19.67	5.82
2002	229.28	65.79	295.07	21.83	12.91	18.92	6.52
2003	247.83	71.42	319.25	22.58	11.64	18.66	6.08
2004	267.92	84.09	352.01	22.33	11.68	18.33	5.72
2005	309.18	75.84	385.02	25.77	10.11	19.74	5.09
2006	324.35	118.78	443.13	25.27	8.81	16.84	5.2
2007	348.62	159.07	507.69	22.14	7.76	14.01	5.42
2008	418.73	162.17	580.90	20.75	7.04	13.44	5.24
2009	554.85	241.93	796.78	21.39	9.31	15.35	7.96
2010	592.55	283.46	876.01	20.88	9.38	14.95	7.28
2011	820.48	540.75	1361.23	23.89	16.98	20.57	9.40
2012	870.68	133.62	1004.30	18.89	4.74	13.52	6.34
2013	940.88	273.13	1214.01	21.70	10.74	17.65	7.29
2014	1017.04	243.86	1260.91	21.57	8.28	16.46	7.32
2015	1097.78	250.81	1348.59	22.08	6.45	15.22	8.07
2016	1126.57	159.76	1286.33	23.43	5.03	16.11	7.39

المصدر: من 2000 إلى 2012: خميسي قايدى وفطيمة حاجي، دراسة تحليلية للبعد الاجتماعي للسياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2015،

مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، العدد 2، المجلد 1، الجلفة، 2016، ص. 199؛

من 2013 إلى 2016: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية.

من خلال الجدول يلاحظ الارتفاع الكبير في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع كتلة الأجور التي تتزايد كل سنة بسبب خلق مناصب شغل جديدة في قطاع التعليم، وهذا تحت ضغط عدد المتدربين المتزايد¹. أما بالنسبة للنفقات الكلية فقد تضاعفت بـ 5.79 مرة خلال الفترة (2000-2016)، حيث انتقلت من 222.09 مليار دج سنة 2000 لتصبح 1286.33 مليار دج سنة 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، وإلى تطبيق البرامج التنموية سالف الذكر.

¹ خميسي قايدى وفطيمة حاجي، دراسة تحليلية للبعد الاجتماعي للسياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، العدد 2، المجلد 1، الجلفة، 2016، ص. 199.

أما بالنسبة للإنفاق العام على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد انتقلت قيمته من 5.39% سنة 2000 لتصبح 7.39% سنة 2016، وقد بلغت أقصى قيمة له سنة 2011 بنسبة قدرت بـ9.4%، ويدل ذلك على الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بهذا القطاع.

رغم كل النتائج المحققة إلا أن قطاع التعليم في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من النقائص التي تتمثل في الآتي:

- أن التطور الذي حصل في قطاع التعليم هو تطور في الجانب الكمي دون النوعي، أي أنه لا يزال دون المستوى المطلوب؛

- تواضع في نسب الإنفاق على التعليم في الجزائر بالنسبة للموازنة العامة أو بالنسبة للناتج المحلي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016) النسبة 6.56%، غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما ينعكس على نوعية التعليم وعلى نوعية رأس المال البشري؛

- تراجع التعليم التقني من جهة وتكثيف محتويات البرامج من جهة أخرى، كما يبقى مستوى تكوين موظفي التعليم غير كاف في الطورين الابتدائي والمتوسط، حيث لا يتوفر الجزء الأكبر منهم على المؤهلات المطلوبة؛

- ارتفاع معدلات الأمية رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحو الأمية حيث قدرت بـ26.6% سنة 2008 لتتخفف إلى 19.4% سنة 2011، وقد قدرت بـ19.8% خلال الفترة (2005-2015) بالنسبة للبالغين ذوي الفئة العمرية 15 سنة فما أكثر.

الفرع الثالث: السكن

بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن ومكافحة الفقر، عمدت الدولة إلى تسهيل حصول المواطن على سكن وتحسين شروط حياة السكان في كافة أرجاء الوطن من خلال تحسين نوعية الخدمات العمومية، ورفع عدد المساكن التي يتم توصيلها بالماء الشروب ومصارف الصرف الصحي وكذا الكهرباء والغاز، بالإضافة إلى خفض العدد المتوسط من الأشخاص في المسكن الواحد.

أولاً: عدد المساكن التي تم انجازها خلال الفترة (2005-2015)

بهدف تحسين معيشة المواطن قامت الحكومة بتخصيص العديد من صيغ الاستفادة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، ولاسيما في إطار برامج السكنات الريفية والسكنات الاجتماعية التساهمية، وسكنات البيع عن طريق الإيجار، وتتمثل هذه التدابير فيما يلي¹:

- منح مساعدة عمومية مباشرة تقدر بـ 700 ألف دينار لذوي المداخيل التي تساوي أو تتراوح قيمتها بين الضعف إلى أربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، مع تخفيض كلفة القرض البنكي التي يتحمل المستفيد 1% فقط من نسبة الفائدة؛

- بالنسبة لذوي المداخيل التي تتراوح بين 5 و6 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون فيستفيدون من مساعدة عمومية مباشرة مقدرة بـ 400 ألف دينار، يضاف إليها تخفيض كلفة القرض البنكي، حيث يتحمل المستفيد 1% أيضا من نسبة الفائدة، في حين يستفيد ذوي المداخيل التي تتراوح بين 7 و12 ضعف من الأجر الوطني الأدنى المضمون من تخفيض تكلفة القرض البنكي، ويتحملون 3% من نسبة الفائدة؛

- بالنسبة للسكن الريفي فيستفيد ذوي المداخيل التي تتراوح بين الضعف و6 أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون من مساعدة عمومية مباشرة تقدر بـ 700 ألف دينار، مع الحق في الاستفادة من قرض بنكي ميسر الفائدة يتحمل المستفيد منه 1% كنسبة فائدة، أما بالنسبة لذوي المداخيل التي تتراوح بين 7 و12 ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون والراغبين في بناء سكن ريفي، فيستفيدون من تخفيض في كلفة القرض البنكي إلى مستوى 3% من نسبة الفائدة.

رغم ما تم استلامه من مساكن جاهزة والتي قدرت بـ 3585572 سكن خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى سبتمبر 2017، وقراءة مليون وحدة سكنية قيد الإنجاز²، إلا أن العجز في السكن ما زال قائما، ويرجع السبب في ذلك إلى النمو السكاني السريع، ضعف القدرة الشرائية للمواطن، النزوح الريفي نحو المدن، زيادة نسب الزواج بالإضافة إلى سوء توزيع السكنات.

وبهدف مواجهة إشكالية السكن تم الشروع في تطبيق برامج إسكانية واسعة منذ 1999، وفيما يلي جدول يظهر عدد المساكن المنجزة خلال الفترة (2005-2015).

¹ بوابة الوزير الأول، قطاع السكن.

² بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، سبتمبر 2017.

جدول رقم (55): تطور عدد السكنات المنجزة خلال الفترة (2005-2015)

البيان	2012-2005	2013	2014	2015
عدد السكنات المنجزة	1531518	256616	334127	310267

المصدر: ارجع إلى: - وزارة السكن والعمران، متاح على الموقع: www.mhuv.gov.dz؛

- الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz

عرف عدد السكنات المنجزة خلال الفترة (2005-2015) ارتفاعا حيث قدرت بـ 2432528 سكن، كان مليون منها أنجز خلال الفترة (2005-2009). رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للخروج من أزمة السكن إلا أن عدد السكنات المنجزة لم يرقى إلى المستوى المطلوب بسبب الطلب المتزايد عليه.

ثانيا: الحصول على مصدر محسن للماء في الريف والحضر

يعتبر توفير المياه النظيفة والصرف الصحي من العوامل الرئيسية لتوفير الإسكان الملائم، فهو يمنحهم بيئة سكنية صحية، والتي ينعكس تأثيرها بالإيجاب على صحة أفراد الأسرة وقدرتهم على العمل والإنتاج، ولأجل الاستجابة للطلب المتزايد على المياه قامت الدولة برصد مبالغ مالية ضخمة في ظل المخططات، فخلال الفترة (1999-سبتمبر 2017) قدرت الاعتمادات المرصودة لتمويل برنامج تزويد السكان بالماء 3415 مليار دج أي ما يزيد عن 43 مليار دولار¹.

بالنسبة للمخطط (2005-2009) قدرت الاعتمادات المرصودة له في مجال الموارد المائية 127 مليار دج، وكان متوقعا من خلالها إنجاز 10 عمليات كبرى لصرف المياه، وإعادة تأهيل 18 شبكة للتزود بالماء الشروب في 18 مدينة، إنجاز 1280 مشروع للتزود بالماء الشروب والتطهير، إضافة إلى حفر 1150 بئر وإنجاز 230 خزان للمياه. أما في ظل البرنامج (2010-2014) فقد خصصت اعتمادات مالية تهدف إلى إنجاز 35 سد و25 منظومة تحويل للمياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر.

خلال البرنامج (2015-2019) تمحور مخطط عمل الحكومة حول المحاور التالية²:

- استمرار تعزيز سياسة تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية لضمان تلبية الاحتياجات من هذه الموارد، وتهدف هذه السياسة إلى تغطية العجز المائي خاصة في مناطق الهضاب العليا؛
- إعادة تهيئة وعصرنة وتوسيع أنظمة السقي والري في المساحات المسقية، وهذا قصد ضمان الأمن الغذائي للوطن عقب إنجاز برنامج 2.1 مليون هكتار نهاية 2019؛

¹ بوابة الوزير الأول، السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، سبتمبر 2015، ص. 2.

² المرجع السابق، ص. 6.

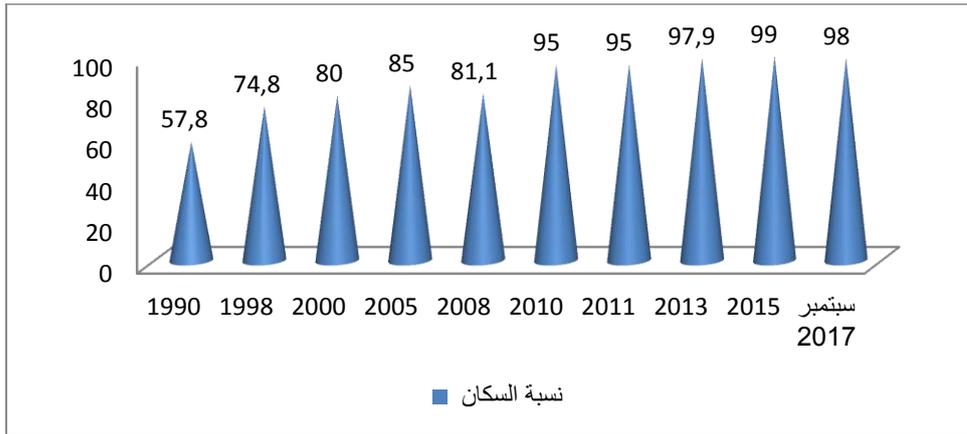
- إعادة تأهيل وتوسيع وعصرنة أنظمة توزيع الماء الشروب وقنوات الصرف الصحي، وكذلك إعادة تأهيل وإنشاء الهياكل الموجهة لحماية المدن والمناطق الآهلة بالسكان من الفيضانات؛
- تعزيز الحوكمة في قطاع الموارد المائية والبيئية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع مخطط عمل يتضمن إنجاز 26 سد جديد إضافة إلى نزع الطمي والأوحال من 10 سدود، حفر وتجهيز 680 بئر، إنجاز 2440 كلم من الأنابيب سنويا، إنجاز محطة معالجة و136 خزان، إعادة تأهيل 1680 كلم من قنوات الماء الشروب سنويا، إنجاز 60 محطة معالجة مياه مستعملة و6000 مجمع للصرف الصحي¹.

انطلاقا مما سبق، تحسنت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب، وذلك وفق معطيات

الشكل التالي.

شكل رقم (20): نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة



المصدر: ارجع إلى: - بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، سبتمبر 2017؛

- who/unicef, joint monitoring program: for water supply and sanitation –coverage estimation improved drinking water in Algeria, 2017, www.wssinfo.org

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة تزويد السكان بالماء الشروب قد عرفت تحسنا ملحوظا، فبعدما كانت تبلغ

57.8% سنة 1990 وصلت إلى 98% في سبتمبر 2017، رغم أنها عرفت بعض التذبذب خلال هذه الفترة إذ

انخفض سنة 2008 إلى 81.1% بعدما كانت 85% سنة 2005، وقد تزامن هذا التحسن مع زيادة حصة الفرد

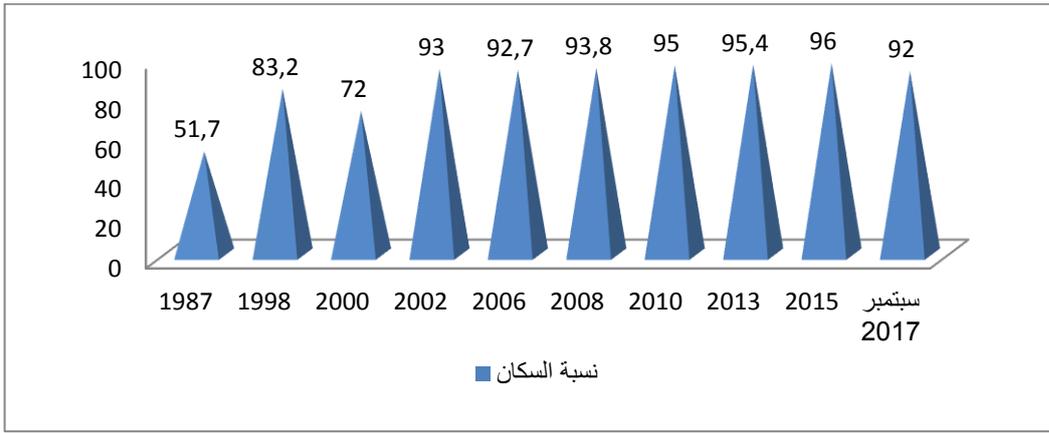
اليومية من مياه الشرب، حيث انتقلت من 123 لتر سنة 2000 إلى 178 لتر في سبتمبر 2015.

¹ المرجع السابق، ص. ص. 7-8.

ثالثا: الحصول على مرافق سليمة للصرف الصحي

عرفت نسبة السكان الموصولين بنظام سليم للصرف الصحي تحسنا معتبرا، فبعد أن كانت تبلغ 51.7% سنة 1987 أصبحت 96% سنة 2015، إلا أنها عرفت تراجعا طفيفا في سنة 2006 حيث بلغت 92.7% بعدما كانت 93% سنة 2002، وتراجعت أيضا في سبتمبر 2017 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 92% بعدما كانت 96%، وفيما يلي شكل بياني يظهر ذلك.

شكل رقم (21): نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي في الجزائر



المصدر: ارجع إلى - بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، سبتمبر 2017؛

- who/unicef, joint monitoring program: for water supply and sanitation –coverage estimation improved drinking water in Algeria, 2017, www.wssinfo.org

ترجع أسباب تخلف الجزائر في هذا المجال إلى الارتفاع المستمر لسكان الأرياف، وكذا ارتفاع السكنات الفوضوية في المناطق الحضرية.

وبغرض الرفع أكثر من المستوى المعيشي للمواطن تحرص الدولة على رفع نسبة التغطية بالكهرباء والغاز، فقد بلغت نسبة ربط البيوت بالكهرباء في سنة 2017 ما يقدر بـ 99%، أما بالنسبة للربط بالغاز فقد بلغت 55% خلال نفس السنة¹.

رابعا: الإنفاق على قطاع السكن

يعتبر قطاع السكن من القطاعات الهامة التي أولت له الدولة أهمية كبيرة خاصة في ظل البرامج التنموية، وذلك بهدف تحسين معيشة المواطن من خلال تنويع العرض في مجال السكن بمختلف صيغته، بما يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار القضاء على السكن الهش، ولتحقيق ذلك رصدت الدولة إمكانيات مالية هامة. وفيما يلي جدول يظهر تطور نفقات التسيير والتجهيز المخصصة لهذا القطاع.

¹ بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص. 35.

جدول رقم (56): الإنفاق على قطاع السكن

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	النسبة من الميزانية الكلية للدولة (%)	الإنفاق على السكن (مليار دج)			السنة
		النفقات الكلية	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	
1.69	4.96	88.58	69.54	19.04	2003
1.29	4.13	79.29	75.17	4.12	2004
0.87	3.39	66.16	61.47	4.69	2005
1.6	5.17	135.99	131.07	4.92	2006
3.1	7.99	289.59	283.7	5.89	2007
2.9	7.4	320.08	312.73	7.35	2008
2.41	4.62	239.97	230.03	9.94	2009
2.35	4.8	281.21	270.54	10.67	2010
1.74	3.83	253.74	240.56	13.18	2011
1.94	4.22	313.75	295.55	18.20	2012
1.26	3.05	209.58	194.07	15.51	2013
0.85	1.92	146.99	127.54	19.45	2014
1.89	3.57	316.28	293.68	22.6	2015
2.82	6.15	491.08	469.78	21.30	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية.

من خلال الجدول يلاحظ ضعف المخصصات المالية لقطاع السكن في ميزانية التسيير مقارنة مع ميزانية التجهيز، وقد انتقلت المخصصات المالية الكلية لهذا القطاع من 88.58 مليار دج سنة 2003 لتصل إلى 491.08 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت بـ 5.52 مرة خلال هذه الفترة. أما حصة نفقات السكن من الناتج الداخلي الإجمالي فكانت ضعيفة نوعا ما حيث قدرت أقصى قيمة لها سنة 2007 بـ 3.1% لتعرف أدنى قيمة لها سنة 2014 بـ 0.85%.

المطلب الرابع: خطوط الفقر

تعتمد الجزائر على المقاربة النقدية لتحديد خط الفقر الذي يعبر عن الحد الفاصل بين الفقر والرفاهية الاقتصادية.

الفرع الأول: أنواع خطوط الفقر المستخدمة في الجزائر

يمكننا التمييز بين العتبات التالية والتي استخدمت بصفة عامة في مختلف الدراسات التي أجريت لحد الآن، والتي يظهرها الجدول التالي:

أولاً: خط الفقر الغذائي (الفقر المدقع) "SA"

يحسب خط الفقر الغذائي على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الضرورية الدنيا، وهو ما يقابل بالتقدير الجزائري حوالي 2100 حريرة للفرد في اليوم، كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات بـ 2172 دج للفرد في السنة عام 1988، و 10943 دج للفرد في السنة عام 1995، لتصبح 13905 دج للفرد في السنة عام 2000، وتختلف هذه العتبة بين سكان الريف وسكان المدينة¹.

لقد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة 5.7% سنة 1995 ووصلت إلى 3.1% سنة 2000، وانخفضت إلى 2.7% سنة 2005. هذا الانخفاض في حد الفقر المدقع راجع إلى ارتفاع عدد الأسر التي بواسطة دخلها تمكنت من إشباع الحاجات الغذائية من خلال رفعها لعدد السعرات الحرارية التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة.

ثانياً: خط الفقر العام (خط الفقر الأدنى) "SPG"

يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي، ويعتبر الأشخاص الذين لهم مستوى استهلاك أقل من هذا أكثر فقراً، وقد قدر هذا الحد بـ 2791 دج للفرد سنوياً سنة 1988 و 14827 دج للفرد سنوياً سنة 1995. على ضوء ذلك، تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد يقدر بـ 3986200 شخص سنة 1995، أي بنسبة 14% من إجمالي السكان²، وانخفضت النسبة سنة 2000 إلى 12.1% من المجتمع³، لتصبح 5.7%

¹ CNES, commissariat a la planification et a la prospective, **la pauvreté en 2000 en Algérie**, septembre 2004, p. 12.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2002، ص. 129.

³ Boulahbel Bachir, **La dynamique de la pauvreté en Algérie**, paupérisation des société magrébine, volume 4, CREAD, 2006, p. 88.

سنة 2005. إن هذا الانخفاض في عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط فقر الحد الأدنى راجع لتحسن الظروف المعيشية للأسر الجزائرية.

ثالثا: خط الفقر الأعلى

تخص هذه العتبة فئات هشة مهددة بالفقر كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخيلها. يأخذ خط الفقر الأعلى في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995 حددت عتبة الفقر الأعلى بـ18191 دج للفرد في السنة، في حين أنها حددت سنة 1988 بـ3125 دج للفرد في السنة.

بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة سنة 1988 ما يقدر بـ12% من المجتمع، وارتفعت إلى 22.6% سنة 1995 لتبلغ 30% سنة 2000، هذا الارتفاع في نسبة الفقراء وفق خط الفقر الأعلى راجع إلى كون الأسر الفقيرة ارتفعت تكاليف استهلاكها ليس فقط لسد الحاجات الأساسية الغذائية، وإنما لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية.

رابعا: خط الفقر الدولي

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، ويهدف القيام بالمقارنات الدولية في مجال خطوط الفقر استحدثت خطوط فقر دولية لأجل هذا الهدف، فهناك خط فقر بمبلغ دولار واحد وهناك خط فقر بدولارين يوميا. وفيما يلي جدول يظهر تطور خطوط الفقر في الجزائر.

جدول رقم (57): تقدير خطوط الفقر في الجزائر

LSMS 2005	دراسة الاستهلاك 2000	LSMS 1995	دراسة الاستهلاك 1988	خط الفقر	مؤشر الفقر
0.6	0.8	/	1.9	1 دولار	معدل الفقر (%)
2.7	3.1	5.7	3.6	SA	
5.7	12.1	14.1	8.1	SPG	

Source: CENEAP, Etude LSMS 2005, Alger, 2005.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا، حيث انتقل من 1.9% سنة 1988 ليصبح 0.6% سنة 2005 و0.5% سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق البرامج التنموية التي أدت إلى تحسن مستويات معيشة السكان وتخفيض الفقر.

الفرع الثاني: مستويات الفقر النقدي في الجزائر بالاعتماد على خطوط الفقر

بغرض تحديد مستويات الفقر في الجزائر وفق خطوط الفقر، سيتم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية للفقر وهي: معدل الفقر (P_0) أو ما يسمى بمؤشر عدد الرؤوس، مؤشر فجوة الفقر (P_1)، ومؤشر شدة الفقر (P_2)، ووفقا للدراسات التي أجريت حول الفقر والتي اعتمدت على خطوط الفقر (1988، 1995، 2000، 2005) جاءت النتائج وفق ما يظهره الجدول التالي.

جدول رقم (58): تطور مستويات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)

2000			1995			1988			خط الفقر	البيان
المجموع	ريفى	حضري	المجموع	ريفى	حضري	المجموع	ريفى	حضري		
13905	13849	13946	10943	10895	10991	2172	2165	2181	SA	خط الفقر (دج/الفرد/السنة)
19751	19692	19794	14827	14946	14706	2791	2809	2771	SPG	
3.1	3.4	2.9	5.7	7.8	3.6	3.6	5.2	1.9	SA	معدل الفقر (P_0) (%)
12.1	14.7	10.3	14.1	19.3	8.9	8.1	11	4.8	SPG	
100	45.1	54.9	100	68.7	31.1	100	75.2	24.8	SA	توزيع الفقر (%)
100	50.5	49.5	100	68.7	31.3	100	71.8	28.2	SPG	
0.5	0.54	0.44	0.7	1.0	0.4	0.4	0.6	0.2	SA	فجوة الفقر (عمق) (P_1) (%)
2.5	2.85	2.16	1.7	2.5	1.0	0.7	1.1	0.3	SPG	
15.5	15.9	15.2	12.3	12.8	11.1	11.1	11.5	10.5	SA	درجة الفقر P_1/P_0 (%)
20.2	19.4	20.9	12.1	12.9	11.2	8.6	10	6.2	SPG	
0.13	0.14	0.12	0.2	0.4	0.1	0.1	0.3	0.1	SA	شدة الفقر (P_2) (%)
0.76	0.86	0.69	0.7	1.0	0.4	0.3	0.5	0.1	SPG	
952	429	523	1611	1104	504	850	639	210	SA	عدد الفقراء بالآلاف
3719	1876	1842	3986	2739	1274	1885	1353	532	SPG	

Source: Commissariat a la planification et la prospective, **La pauvreté en Algérie**, Alger, 2004, p. 13.

جدول رقم (59): مستوى الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الدراسة (LSMS)

مؤشر الفقر	معدل الفقر (P_0) (%)	فجوة الفقر (عمق) (P_1) (%)	شدة الفقر (P_2) (%)
حضري	8.2	22.7	9.2
ريفى	15.2	22.3	9.4
المجموع	11.7	22.5	9.3

Source: CENEAP, étude LSMS 2005, Alger, 2005.

أولاً: نسبة الفقر (معدل أو أثر الفقر)

يدعى كذلك بالمؤشر الرقمي للفقر، وهو يقيس مدى انتشار الفقر بين أوساط المجتمع. من خلال الجدول وباستخدام معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 نلاحظ أن حوالي 11.7% من العائلات الجزائرية هم فقراء؛ 8.2% تقيم في الوسط الحضري بينما 15.2% تقيم في الوسط الريفي.

باستخدام معدل الفقر وفق الخط الغذائي نلاحظ أن الفقر المدقع بلغ 3.6% سنة 1988، ليرتفع إلى 5.7% سنة 1995، لينخفض إلى 3.1% سنة 2000 و 2.7% سنة 2005.

أما باستخدام خط الفقر الأدنى (خط الفقر العام SPG) فنجد أن نسبة الفقراء في الجزائر انتقلت من 8.1% سنة 1988 لترتفع إلى 14.1% سنة 1995، ثم انخفضت إلى 12.1% سنة 2000 لتواصل الانخفاض إلى 5.7% سنة 2005.

من خلال ما سبق، نلاحظ ارتفاع معدلات الفقر في الجزائر إلى مستويات مرتفعة سنة 1995 وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر (انخفاض أسعار البترول) وما رافقها من إصلاحات، ثم تراجعت في الفترة الموالية بسبب تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد من جهة، وتطبيق البرامج التنموية من جهة أخرى¹.

ثانيا: فجوة الفقر (P_1)

يشير مؤشر فجوة الفقر إلى حجم الموارد التي تسمح برفع الأسرة الفقيرة فوق خط الفقر، ويصبحوا غير فقراء. أي حجم الدخل التي تساعد الفقراء للخروج من خط الفقر ويصبحوا غير فقراء.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 معدل يساوي 22.5%، أما باستخدام خط الفقر المطلق فنلاحظ أن فجوة الفقر اتسعت في الفترة الأولى (1988-1995) حيث بلغت على التوالي 0.4% و 0.7% لتتكشف في السنوات الموالية لتسجل حوالي 0.5% سنة 2000، هذا باستخدام خط الفقر الغذائي.

أما باستخدام خط الفقر العام الأدنى (SPG) فالملاحظ أن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا خلال السنوات 1988، 1995، 2000 بحيث بلغت على التوالي 0.7%، 1.7% و 2.5%، والملاحظ هو أن عمق الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية².

ثالثا: شدة الفقر (P_2)

يعكس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء في توزيع الدخل، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع التفاوت بين الفقراء.

تشير قيمة (P_2) لسنة 2005 باستخدام خط الفقر النسبي إلى وجود تفاوت كبير بين مداخل العائلات الجزائرية ($P_2=9.3\%$) وهو نفسه تقريبا في الوسطين الريفي (9.4%) والحضري (9.2%)، غير أنه عند استخدام

¹ اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 241.

² المرجع السابق، ص. 243.

خط الفقر الغذائي (P_A) فنلاحظ أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا بين السنتين 1988 و 1995 حيث قدرت بـ 0.1% و 0.2% على التوالي، لتتخفف سنة 2000 إلى 0.13%.

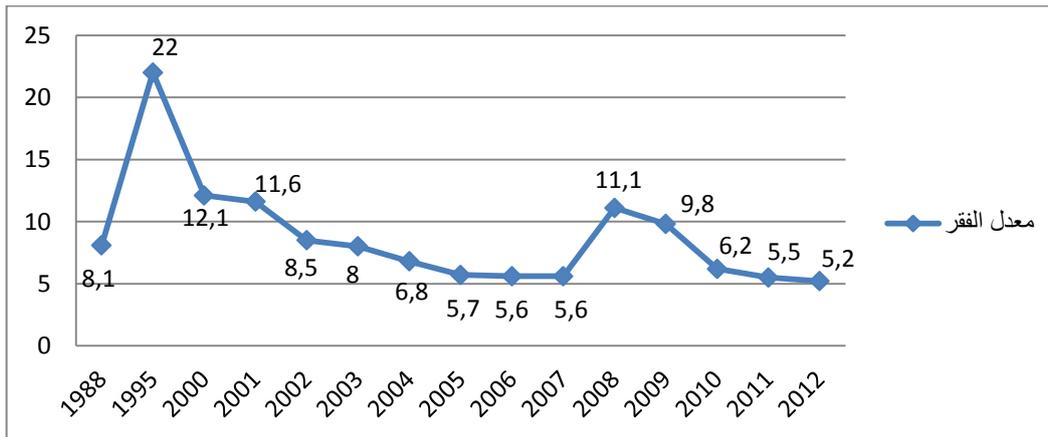
أما باستخدام خط الفقر العام (SPG) فعرفت شدة الفقر ارتفاعا متواصلا خلال السنوات 1988، 1995 و 2000 بـ 0.3%، 0.7% و 0.76% على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة من سنة لأخرى، كما يزداد التفاوت أكثر في المناطق الريفية¹.

الفرع الثالث: تطور الفقر النقدي، الفقر البشري والفقر متعدد الأبعاد في الجزائر

أولا: تطور الفقر النقدي

إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية الألفية الثالثة وخاصة مع تبنيها للعديد من البرامج التنموية سابقة الذكر، أدت إلى اتجاه معدلات الفقر إلى الانخفاض والجدول التالي يظهر ذلك.

شكل رقم (22): خط الفقر العام "SPG" في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)



Source: Gouvernement Algérien, Algérie 2^{ème} rapport national sur les millénaire pour développement, Septembre 2010, p. 41.

خلال هذه الفترة تراجع معدل الفقر العام من 11.6% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2012 بعدما بلغت هذه النسبة ذروتها سنة 1995 بـ 22%، وسبب هذا الانخفاض يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة لفائدة الطبقات الفقيرة، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

¹ بن جلون خالد، محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015، ص. 49.

ثانيا: تطور الفقر البشري

لقد تعدى مفهوم الفقر في الوقت الراهن تلك الزاوية المتعلقة بمستوى دخل الفرد أو إنفاقه، وأصبح ينظر إليه من زاوية أخرى، والتي تأخذ بعين الاعتبار عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، والمستهدف بهذا هو أن يتحصل الإنسان على حياة صحية وطويلة بجانب تنمية القدرات البشرية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات¹، واحتلت الجزائر المرتبة 83 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 من بين 188 دولة، وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بمعدل تنمية بشرية قدر بـ 0.745 بعدما كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (60): مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1985-2015)

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	سنوات التعليم المتوقعة (سنة)	متوسط سنوات التعليم (سنة)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (PPPS 2005)	مؤشر التنمية البشرية "HDI"
1985	64.07	9.4	2.4	6.660	0.51
1990	66.69	9.9	3.3	6.009	0.551
1995	68.1	10.1	4.4	5.328	0.579
2000	70.28	11.4	5.5	5.802	0.624
2005	72.76	12.8	6.4	6.820	0.667
2010	72.9	12.8	7.2	8.320 (PPPS 2008)	0.677
2011	73.1	13.6	7.0	7.658	0.698
2012	73.4	13.6	7.6	7.418	0.713
2013	71.0	14.0	7.6	12.555	0.717
2014	74.8	14.0	7.6	13.054	0.736
2015	75.0	14.4	7.8	13.533	0.745

المصدر: الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية السنوية في العالم من 2010 إلى 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

بالنسبة للسنوات 2013، 2014 و2015 نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو بحسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2011 (PPPS 2011).

بالاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة (1985-2015)، نجد أن متوسط سنوات التعليم المتوقعة ارتفع من 9.4 سنة في 1985 إلى 14.4 سنة في 2015، كما ارتفع متوسط سنوات التعليم من 2.4 سنة في 1985 إلى 7.8 سنة في 2015، كما انتقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 6.66 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2005 إلى 13.533 دولار بحسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2011، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن النمو الاقتصادي المعتبر بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال العشريّة الأخيرة، مما أدى إلى تحسن الظروف الاجتماعية التي تعتبر أهم المكونات لتحسين مستوى المعيشة. وقد حافظت الجزائر على مكتسباتها فيما يخص

¹ كمال قويدري، دراسة قياسية لأثر التحولات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، ديسمبر 2015، ص. 136.

مؤشرات التنمية البشرية على الرغم من الأزمة الانعكاسية لأسعار البترول التي انطلقت بداية من النصف الثاني من سنة 2014.

يهدف مؤشر التنمية البشرية إلى قياس المستوى المتوسط للأبعاد الثلاثة والتي تتمثل في طول العمر، الصحة، التعليم، وإمكانيات وضع مستوى معيشي محترم، على العكس من ذلك يقيس مؤشر الفقر البشري النقائص الملاحظة في هذه الأبعاد، والجدول الموالي يظهر ذلك.

جدول رقم (61): تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة (1995-2012)

السنوات	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	22.98	16.6	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69	12.76
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	7.84	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.1	/
النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	/	32.8	23.7	27.2	26.16	24.6	22.0	21	19.5	/
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	2.00	1.1	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	/
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	13.00	6.00	3.5	3.7	3.7	3.7	3.1	3.1	3.1	/

المصدر: إرجع إلى: - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "CNES"، تقرير 2008 (بالنسبة للسنوات من 1995 إلى 2007)؛

- الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية السنوية في العالم من 2008 إلى 2012، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

من خلال الجدول يلاحظ أن مؤشر الفقر البشري عرف تحسنا معتبرا حيث انتقل من 25.23% سنة 1995 إلى 12.76% سنة 2012، وبالتالي تراجع الفقر البشري بـ 12.47%، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن مؤشراتته المتمثلة في¹:

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من 12.13% سنة 1995 إلى 6.1% سنة 2011، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج الوقاية ضد الأمراض؛
- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 33.40% سنة 1999 إلى 19.5% سنة 2011، وهذا راجع إلى نشاط برامج محو الأمية؛
- انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من 22% سنة 1995 إلى 5% سنة 2011، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن من خلال ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي؛

¹ فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص. 158.

- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 13% سنة 1995 إلى 3.1% سنة 2015، وذلك راجع إلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة، وتلقي الأطفال التلقيحات المبكرة والمجانية بعد الولادة.

ثالثا: مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الوطني

يقيس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أنواع الحرمان التي يعاني منها الأشخاص الأكثر عوزا، وهو يتجاوز الدخل النقدي لقياس الأشياء التي يفتقدها المعوزون في وقت واحد، في الأبعاد التي يشملها مؤشر التنمية البشرية. يبين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد عدد الأشخاص الذين يعانون من أنواع عدة من الحرمان في وقت واحد، وعدد الأشياء التي يفقدونها.

يراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد نمط حياة الأشخاص كبعد عوضا عن الدخل، وذلك من أجل احتواء المشاكل التي تطرحها مسألة تحديد الفقر من حيث الدخل، وعدم جدوى هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المرتبطة بالتعليم أو الصحة أو التغذية. وعليه، يعتبر هذا المؤشر مكملا جيدا للقياس النقدي للفقر ودليلا جيدا في مجال تحديد السياسات العمومية الرامية إلى الحد من الفقر. وفيما يلي جدول يظهر تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للسنتين 2006 و2012.

جدول رقم (62): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للسنتين 2006 و2012

الوسط الريفي		الوسط الحضري			المستوى الوطني				
مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	نسبة الفقر (%)	شدة الفقر (%)	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	نسبة الفقر (%)	شدة الفقر (%)	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	نسبة الفقر (%)	شدة الفقر (%)	
/	/	42.84	/	/	36.53	0.007	0.74	42.09	2006
0.011	2.7	38.42	0.003	1.00	34.88	0.006	1.65	36.07	2012

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "CNES"، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر 2013-2015، 2016، ص. 66.

يتبين من خلال التحقيق الوطني متعدد المؤشرات الرابع لسنة 2012 أن نسبة 1.65% من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر (1% في الوسط الحضري و2.7% في الوسط الريفي)، وبلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر متعدد الأبعاد نسبة 36.07% (34.88% في الوسط الحضري مقابل 38.42% في الوسط الريفي)، وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان 0.006 (0.003 في الوسط الحضري مقابل 0.011 في الوسط الريفي).

أظهرت مقارنة هذه النتائج بالنتائج التي نشرت في التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنتي 2009 و2010، والمستخلصة من التحقيق متعدد المؤشرات لسنة 2006 تحسنا في مؤشر الفقر (1.74%)، وفي شدته أيضا التي كانت تقدر بـ 42.09% (36.53% في الوسط الحضري و42.84% في الوسط الريفي)¹.

المبحث الثالث: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى المعيشة

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمجموعة من التحولات، وتعرض للعديد من الأزمات مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، وبرامج الإنعاش الاقتصادي، كونها القناة التي من خلالها يتم تحقيق النمو المستدام الذي تنعكس آثاره على مستوى معيشة الأفراد.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفرضه إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج.

كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار.

الفرع الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي ومدى مساهمته في تحسين مستوى المعيشة

يعد رفع معدل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت في ظل البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر انطلاقا من سنة 2001، حيث أن معدلات النمو المسجلة قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن لتسمح بتحقيق انطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة، ولتوضيح أثر البرامج على النمو الاقتصادي يمكن إدراج الجدول التالي.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "CNES"، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص.66.

جدول رقم (63): أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)

السنة	معدل نمو PIB	معدل نمو PIB خارج قطاع المحروقات	معدل النمو السكاني	معدل النمو الاقتصادي - معدل النمو السكاني
2000	3.8	3.8	1.48	2.32
2001	3.0	6.2	1.55	1.45
2002	5.6	6.5	1.53	4.07
2003	7.2	6.6	1.58	5.62
2004	4.3	5.0	1.63	2.67
2005	5.9	6.0	1.69	4.21
2006	1.7	5.4	1.78	0.08-
2007	3.4	7.0	1.86	1.54
2008	2.4	6.7	1.92	0.48
2009	1.6	9.6	1.96	0.36-
2010	3.6	6.3	2.03	1.57
2011	2.9	6.1	2.04	0.86
2012	3.4	7.2	2.16	1.24
2013	2.8	7.3	2.07	0.73
2014	3.8	5.6	2.15	1.65
2015	3.7	5.0	2.15	1.55
2016	3.3	2.3	2.17	1.13

المصدر: ارجع إلى:

- وزارة المالية، على الموقع: dgpp-fm.org.dz

- الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائرية 2016، رقم: 779، على الموقع: www.ons.dz

عرف معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي تحسنا خلال الفترة (2003-2000)، حيث انتقل من 3.8% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 لينخفض قليلا سنة 2004 حيث بلغ 4.3%، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى التراجع في معدل النمو لكل من قطاع المحروقات حيث سجل 4.2% سنة 2004 بعدما كان 6% سنة 2003، وكذلك تراجع معدل النمو خارج قطاع المحروقات حيث بلغ 5% سنة 2004 بعدما كان 6% سنة 2003. عاود معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع ليسجل 5.9% سنة 2005 ولكنه سرعان ما عاود الانخفاض بدرجة كبيرة سنة 2006 حيث بلغ 1.7% وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد الذي شهده قطاع المحروقات، حيث بلغ معدل النمو فيه 1.2% بعدما كان 6.3% سنة 2005.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مجددا بعد سنة 2006 لكن بشكل جد متواضع حيث بلغ 3.4% و 2.4% سنتي 2007 و 2008 على التوالي، لينخفض بشكل كبير سنة 2009 إلى 1.6% وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد الذي شهده قطاع المحروقات، حيث سجل معدل نمو يقدر بـ 0.3%. عاود معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع بداية من سنة 2010 حيث بلغ 3.6%، ليبقى في هذا الحد تقريبا إلى غاية سنة 2016 حيث بلغ 3.3%.

على العموم، ظل المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016) مرتفعا نسبيا، حيث وصل متوسط معدل نموه خلال نفس الفترة السابقة 3.67%. من خلال الخانة الأخيرة من الجدول (معدل النمو الاقتصادي- معدل النمو السكاني)، وبحسب النظرية المالتوسية التي مفادها أن النمو الاقتصادي عندما يتجاوز النمو السكاني فهو يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة، أما في الحالة العكسية فإنها تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وتردي الأوضاع المعيشية. ومن خلال الجدول يلاحظ أن الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني هو موجب في أغلب السنوات ما عدا السنتين 2006 و2009، وهذا يدل على أن النمو الاقتصادي هو في صالح تحسين مستوى المعيشة، وقادر على إحداث نمو اقتصادي في كل المجالات التي تخدم مستوى المعيشة.

الفرع الثاني: التقسيم القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي

بغرض معرفة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في إحداث النمو الاقتصادي نورد الجدول التالي.

جدول رقم (64): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسب المئوية خلال الفترة

(2016-2000)

السنة	قطاع الفلاحة	قطاع المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع البناء والأشغال العمومية	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
2000	4.6 -	04	1.9	6.4	7.6	2.1
2001	12.8	1.9 -	5.1	5.2	4.8	1.9
2002	1.2 -	3.9	4.7	10.3	6.8	3.9
2003	19.5	8.5	2.4	5.6	5.2	2.9
2004	5.4	3.0	2.8	9.4	6.4	2.3
2005	2.3	5.7	3.4	9.8	9.7	1.6
2006	8.1	3.0 -	3.5	13.0	6.4	3.2
2007	2.5	0.9 -	3.0	8.9	10.1	3.6
2008	3.8 -	3.2 -	6.2	8.7	8.6	6.4
2009	21.1	8.0 -	8.5	8.5	7.7	7.4
2010	4.9	2.2 -	3.4	8.9	7.3	5.7
2011	11.6	3.3 -	4.2	5.2	7.3	5.5
2012	7.2	3.4 -	5.1	8.2	6.4	4.1
2013	8.2	6.0 -	4.0	6.8	8.5	3.9
2014	2.5	0.6 -	4.0	6.8	8.1	4.4
2015	6.0	0.2	4.8	4.7	5.3	3.6
2016	1.8	7.7	3.8	5.0	2.9	1.5

المصدر: وزارة المالية، على الموقع: dgpp-fm.org.dz

من خلال الجدول يلاحظ مساهمة قطاع الصناعة في إحداث النمو الاقتصادي حيث كانت معدلات نموه موجبة طول الفترة (2000-2016)، حيث بلغت في المتوسط 4.16% خلال نفس الفترة، كما أن معدلاتها لم تتأثر جراء توقف العديد من المشاريع بعد سنة 2014 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة والخدمات فقد حققت هي الأخرى معدلات نمو موجبة خلال الفترة (2000-2016)، غير أنها تأثرت بانخفاض أسعار البترول وتراجع دعم الدولة لهذه القطاعات في ظل البرنامج (2015-2019). فبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية تراجع معدل نموه من 6.8% سنة 2014 ليصبح 4.7% سنة 2015، ليرتفع قليلا سنة 2016 حيث بلغ 5% بسبب استمرار دعم الدولة لهذا القطاع الحساس، واستمرار الدولة في المشاريع التي انطلقت. أما بالنسبة للتجارة فقد تراجعت هي الأخرى من 8.1% سنة 2014 ليصبح 2.9% سنة 2016، أما قطاع الخدمات فهو الآخر تراجع حيث بلغ معدل نموه سنة 2014 ما يقدر بـ 4.4%، ليصبح 1.5% سنة 2016 بسبب انخفاض أسعار البترول.

فيما يتعلق بقطاع الفلاحة فهو يتأثر بشكل كبير بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة التي تجعله عرضة للتقلبات الحادة، فخلال الفترة (2000-2016) سجل معدل نمو قطاع الفلاحة معدلات موجبة في أغلب السنوات ما عدا سنة 2000، 2002 و2008، وذلك بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر.

رغم الانخفاض الكبير في أسعار البترول إلا أن الدعم الموجه لهذا القطاع لا زال معتبرا وذلك في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على أداء هذا القطاع الذي أثر بدوره وبشكل ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

بالنسبة لقطاع المحروقات فقد حقق معدلات نمو موجبة خلال الفترة (2002-2005) حيث بلغت في المتوسط 5.28%، لتتخفف معدلات نموه خلال الفترة (2006-2014) حيث سجل معدلات نمو سالبة بلغت أقصاها (-8%) سنة 2009، ليعاود تحقيق معدلات نمو ايجابية بداية من سنة 2015 حيث بلغ معدل نموه 7.7% سنة 2016.

الفرع الثالث: تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي

بغرض تحليل أثر النمو الاقتصادي على مستوى المعيشة، يتوجب علينا معرفة مساهمة القطاعات الاقتصادية في رفعه، وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (65): تطور حصة القيمة المضافة بالأسعار الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في

الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قطاع المحروقات	34.0	32.8	35.6	37.8	44.4	45.6	43.7	45.1
القطاعات الأخرى	59.1	60.7	56.7	54.9	49.0	48.6	50.7	49.0
منها: - الزراعة	9.7	9.3	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6
- الصناعة	7.4	9.2	6.7	6.2	5.3	5.3	5.1	4.7
- الخدمات	6.7	6.5	10.5	9.8	8.4	8.0	8.5	9.8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع المحروقات	31.0	34.7	35.94	34.16	29.83	27.01	18.9	17.38
القطاعات الأخرى	61.9	59.2	58.21	59.2	62.7	65.78	73.22	74.76
منها: - الزراعة	9.3	8.4	8.11	8.77	9.85	10.27	11.67	12.3
- الصناعة	5.7	5.0	4.55	4.5	4.64	4.86	5.43	5.61
- الخدمات	12.2	13.5	16.3	16.34	15.32	15.91	17.2	17.18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة المالية على الموقع: dgpp-fm.org.dz

- IMF Staff Country, Report n° 04/31, Février 2004, p. 41;
- IMF Staff Country, Report n° 09/111, Avril 2009, p. 05;
- La Banque d'Algérie, *Évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2010, juillet 2011, p. 160;
- ONS, *L'Algérie en quelques chiffres*, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. p. 75-76;

من خلال الجدول يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على تكوين الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة (2001-2012)، حيث بلغت أكبر مساهمة له سنة 2006 وذلك بنسبة 45.6%، لكن بداية من سنة 2011 بدأت مساهمة هذا القطاع تتراجع لحساب قطاعات أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام 17.38% سنة 2016.

إن هذا التراجع في نصيب قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كان لحساب قطاعات أخرى كان أهمها قطاع التجارة، حيث انتقلت نسبة مساهمته من 20.11% سنة 2011 إلى 27.79% سنة 2016.

بالنسبة لقطاع الزراعة بلغت نسبة مساهمته في خلق القيمة المضافة 9.7% سنة 2001 ليصل إلى 12.3% سنة 2016، إن هذا الارتفاع في نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي راجع أساسا إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة للنهوض بهذا القطاع، وخاصة في ظل انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بداية من منتصف سنة 2014، كما أن النتائج المحققة مرتبطة إلى حد كبير بتساقط الأمطار.

ارتفعت كذلك نسبة مساهمة قطاع خدمات الإدارة العمومية خلال الفترة (2000-2016)، حيث انتقلت من 6.1% سنة 2000 لتصل إلى 17.18% سنة 2016 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 11.66%، من جهة أخرى لا

تزال مساهمة القطاع الصناعي ضعيفة ومحدودة حيث انتقلت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% سنة 2000 لتتخفص إلى 5.61% سنة 2016، وبذلك تبقى مساهمة الصناعة الأضعف في تدفق الثروة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية، إضافة إلى الاكتساح شبه الكامل من طرف الواردات وعدم القدرة على الاستحواذ على الأسواق الخارجية، وبالتالي فهناك حاجة مستعجلة للاستثمار من أجل إعادة بناء النسيج الصناعي، واتخاذ إجراءات صارمة من أجل إنعاش الصناعة، ووضع إستراتيجية صناعية مبنية على أساس المزايا النسبية، الهادفة أساسا لتلبية احتياجات السوق المحلية وزيادة العرض المحلي، وهذا في ظرف يتميز بازدياد السكان النشيطون والعمل غير المستقر¹.

إضافة إلى ما سبق، فقد تزامن جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري وحالة الركود التي يعانيها على مستوى مختلف الفروع مع استخدام غير اقتصادي للقدرة الإنتاجية، فبالنسبة للقطاع الصناعي بلغت نسبة استخدام القدرات الإنتاجية 50% سنة 2014 بعدما كانت 48% سنة 2001، في المقابل بلغت نسبة استغلال القدرات الإنتاجية في قطاع الصناعة المعملية التحويلية 49% سنة 2014 بعدما كانت 44% سنة 2001².

إن هذا الوضع الركودي يعني بأن قطاع الصناعة لم يستجب للآثار التحفيزية للطلب الفعال خصوصا السلع الاستهلاكية وبيع التجهيز، بل انعكس هذا الوضع إيجابيا على الاقتصاديات الأجنبية من خلال حالة الإغراق الذاتي للاقتصاد الوطني بالسلع الأجنبية عن طريق الواردات.

على الرغم من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي حافظت على إيجابياتها خلال الفترة (2000-2016)، كنتيجة لزيادة النسبية في عنصري رأس المال والعمل، وذلك باستغلال الطفرة التي حدثت في السوق البترولية العالمية خاصة الفترة (2000-2011)، مما يجعله نمو توسعي باتجاه القطاعات غير الإنتاجية، والتي لم ترفع من القدرات الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يضمن المحافظة باستمرار على مستوى معين لإنتاج الثروات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تحسين معيشة المواطن في كل المجالات وتقليص الفقر³. إن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة والبرامج الإنفاقية المبرمجة لم تعجل بتصحيح هيكل الاقتصاد الجزائري، بل زادت الاختلالات وتعمق الارتباط بقطاع المحروقات، مما يجعل معدلات النمو المسجلة ظرفية وغير مستدامة، ففي

¹ صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور: محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016، ص. 112.

² صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

³ مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص. 171.

ظل انخفاض أسعار البترول التي انطلقت بوادرها بداية من سنة 2014 عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة انطلقا من إلغاء العديد من بنود برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، إضافة لسياسة التقشف المالي والرفع الكبير للضرائب والرسوم، إضافة إلى سياسة التمويل النقدي لعجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم، كل هذه الإجراءات وغيرها انعكست سلبيا على مستوى معيشة المواطن. إن استمرار الخلل الهيكلي للاقتصاد الوطني يمكن تتبع أثره من خلال تطور معامل درجة التنوع الاقتصادي المدرج في الجدول التالي.

جدول رقم (66): درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

السنة	1997	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
درجة التنوع الاقتصادي	0.69	1.17	0.81	1.08	1.55	1.6	0.96	1.03	0.62

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz

يشير معامل درجة التنوع الاقتصادي إلى تشوه هيكلي كبير مس الاقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، فعوض أن تقلص تلك البرامج من حجم التركيز على قطاع المحروقات إلا أنها زادت من ارتباط الاقتصاد الوطني بذلك القطاع لدرجة مبالغ فيها، فارتفاع معامل حاصل التنوع والذي يفترض به أن يقترب أكثر من الصفر، يدل على زيادة التبعية لقطاع المحروقات، وبالتالي للأسعار التي تتحدد قيمتها خارج نطاق التحكم المحلي¹. من خلال ما سبق، نستنتج أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتميز منذ سنة 2000 بثلاث خصائص²:

- تمدد النمو بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال؛

- النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية تموها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات، فقد استخدمت الجزائر مثلا 15% من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2004 و2005 لتحقيق نسبة نمو أقل ب3 مرات من هذا المعدل، أي حوالي 5%؛

- النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو عابر وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، ولكن عندما تنخفض أسعار النفط فإن النمو سيتراجع.

¹ المرجع السابق.

² ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008، ص. 28.

من خلال هذه الخصائص يتبين لنا أهمية وضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الربعية، وذلك من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.

المطلب الثاني: التشغيل والبطالة

يعد توفير مناصب الشغل أحد الحلول الناجحة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي، وقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية سنة 1999 بارتفاع كبير في نسب البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى ما يقارب 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي تميزت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار البترول قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة، وفي نفس الوقت سجل تزايد كبير لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، واستلزم هذا الأمر على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدة البطالة لانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب.

الفرع الأول: تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر وخصائصها

أولاً: تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر

ساهم تطبيق البرامج التنموية في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر إذ انتقل معدل البطالة من 28.9% سنة 2001 إلى 12.3% سنة 2017، وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (67): تطور معدل البطالة وأهم المؤشرات المتعلقة بسوق الشغل في الجزائر
الوحدة: بالآلاف

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	8691	8568	8762	9470	9492	10110	9969	10315	10544
حجم العمالة المشغلة:	6180	6229	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
- قطاع الفلاحة	873	1312	1412	1617	1381	1610	1171	1252	1242
- الصناعة	826	861	804	1061	1059	1263	1028	1141	1194
- البناء والأشغال العمومية	617	650	800	968	1212	1258	1524	1575	1718
- التجارة والخدمات	3864	3406	3668	4153	4393	4738	4872	5178	5318
حجم البطالة	2511	2339	2078	1672	1448	1241	1375	1169	1072
معدل العمالة النشطة (%)	40.2	41.0	39.8	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
معدل العمالة المشغلة (%)	30.5	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
معدل البطالة (%)	28.9	27.3	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	أفريل 2017	
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11963	11453	11931	12117	12277	
حجم العمالة المشغلة:	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10769	
- قطاع الفلاحة	1136	1034	912	1141	899	917	865	928	
- الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1501	
- البناء والأشغال العمومية	1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1805	
- التجارة والخدمات	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6536	
حجم البطالة	1076	1062	1253	1175	1214	1337	1272	1508	
معدل العمالة النشطة (%)	41.7	40.0	42.0	43.2	40.7	41.8	41.8	42.0	
معدل العمالة المشغلة (%)	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4	36.8	
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3	

Source: - ONS, Activité, emploi et chômage en avril 2017, n°785, aout 2017, p.12.

- www.dgpp_mf.org.dz

من خلال الجدول نلاحظ بأن فئة السكان العاملين قد ارتفعت خلال الفترة (2001-2017) من 618000 سنة 2001 إلى 10769000 سنة 2017 أي بمعدل نمو قدر بـ 74.25%، إن هذا النمو في معدل التشغيل يرجع بالأساس إلى تطبيق البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر بداية من سنة 2001، مما يؤكد على أن البرامج ساهمت في رفع عدد العمال، فأكثر من 60% من اليد العاملة تشتغل في القطاع العمومي.

1- أثر تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على البطالة: كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دور كبير في إحداث مناصب شغل جديدة في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرنامج، وقد اتخذت هذه المساهمة شكلين أحدهما مباشر تمثل في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، باعتبارهما القطاعين الذين استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج، والآخر

غير مباشر تمثل في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادت بطريقة غير مباشرة من البرنامج، والتي شملت القطاع الصناعي وقطاع الخدمات¹.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا الأثر الإيجابي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدل البطالة، حيث أدى تطبيقه إلى ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 6180000 عامل إلى 7798000 عامل أي بزيادة قدرت بـ 1618000 عامل.

أما بالنسبة لمساهمة كل قطاع في التوظيف، فالملاحظ هو المساهمة الكبيرة لقطاع الفلاحة بـ 744000 منصب عمل جديد، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 351000 عامل، ثم قطاع التجارة بـ 289000 عامل وأخيرا قطاع الصناعة بـ 235000 عامل.

لقد كان لزيادة معدل التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية الأثر الإيجابي في تخفيض معدل البطالة، بحيث انتقل من 28.9% سنة 2001 ليصبح 17.7% سنة 2004.

2- أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على البطالة والتشغيل: من خلال الجدول السابق يتضح لنا تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاع التجارة، البناء والأشغال العمومية والصناعة، إذ نلاحظ أن حجم اليد العاملة المشغلة قد ارتفع بشكل كبير في قطاع التجارة، فقد تم استحداث 925000 منصب شغل جديد، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 506000 منصب شغل، أما قطاع الصناعة فقد تم استحداث 135000 منصب شغل جديد خلال نفس الفترة. بالنسبة لقطاع الفلاحة نلاحظ تراجعاً في حجم اليد العاملة المشغلة بـ 139000 منصب شغل خلال الفترة (2005-2009).

على العموم، لقد ارتفع حجم العمالة المشغلة من 8044000 سنة 2005 ليصبح 9472000 سنة 2009، بمعدل زيادة قدر بـ 17.75%، حيث وصل العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009) حوالي 1428000 منصب شغل جديد، وبهذا استطاع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أن يقلص من حجم البطالة في الجزائر، بحيث انتقلت من 15.3% سنة 2005 ليصبح 10.2% سنة 2009.

3- أثر تطبيق البرنامج الخماسي (2010-2014) على التشغيل والبطالة: من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم العمالة المشغلة خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي، حيث انتقلت من 9736000 منصب شغل سنة 2010

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص. ص. 295-296.

لتصبح 10239000 منصب شغل سنة 2014 بمعدل زيادة قدر ب 5.17%. وعليه، فقد وصل العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة 503000 منصب شغل.

بالنسبة لمساهمة القطاعات في التوظيف، فالملاحظ هو مساهمة قطاع التجارة فقط في التوظيف وذلك بخلق 847000 منصب شغل جديد، أما بقية القطاعات فشهدت تراجعاً في حجم العمالة المشغلة، فقد تراجع حجم العمالة المشغلة في قطاع الفلاحة ب 237000 منصب شغل خلال فترة تطبيق البرنامج (2010-2014)، أما قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة فقد انخفض حجم العمالة المشغلة ب 60000 منصب شغل و 47000 منصب شغل على التوالي.

انطلاقاً مما سبق، ارتفع معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) حيث انتقل من 10% سنة 2010 إلى 10.6% سنة 2014.

4- أثر تطبيق برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2017) على العمالة والتشغيل: من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 10594000 منصب شغل سنة 2015 لتصبح 10845000 منصب شغل سنة 2016، لتشهد تراجعاً سنة 2017 حيث قدرت ب 10769000 منصب شغل. لكن على العموم شهدت هذه الفترة زيادة في حجم العمالة المشغلة حيث قدرت ب 175000 منصب شغل جديد.

بالنسبة لمساهمة القطاعات في التوظيف فالملاحظ هو مساهمة قطاع الصناعة ب 124000 منصب شغل جديد خلال الفترة (2015-2017)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب 29000 منصب شغل، ثم قطاع التجارة ب 12000 منصب شغل، وأخيراً قطاع الفلاحة ب 11000 منصب شغل جديد.

إن هذا الانخفاض الكبير في الحجم الكلي لليد العاملة المشغلة خلال هذه الفترة راجع بالأساس إلى الظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من انخفاض في أسعار البترول، وما انجر عنه من سياسة للتقشف المالي وضعف في الاستثمارات، فالمرحلة الجديدة أدت إلى توقف شبه كلي للمشاريع المبرمجة خلال مخطط توظيف النمو، حيث تم الإبقاء فقط على المشاريع التي شرع فيها قبل انطلاق البرنامج.

على الرغم من الآثار الإيجابية للبرامج السابقة على مستويات التشغيل والعمالة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيراً ظرفياً وغير مستدام، باعتبار أن القطاع الصناعي العمومي الذي يعد القطاع الوحيد القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، لم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني

منها هذا القطاع، كما أن معظم الفرص التي أنشئت ضمن قطاعي الفلاحة، البناء والأشغال العمومية عبارة عن فرص عمل مؤقتة، وتتأثر بشكل كبير بمجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء هذين القطاعين أهمها¹:

- مدى ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي؛
- حجم المشاريع المنفذة من طرف الدولة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

ثانيا: خصائص البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بمجموعة من الخصائص، تتمثل أهمها فيما يلي²:

- ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يطلبون العمل لأول مرة، ويقدر الطلب الإضافي للتشغيل في الجزائر بـ 186000 في سنة 2016 و478000 منصب عمل في سنة 2015؛
- ارتفاع متوسط مدة البحث عن شغل؛
- قرابة نصف العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل (52.2%)، وهذا ما يصعب إدماجهم في سوق العمل، أما فئة أصحاب شهادات معاهد التكوين المهني فهم يمثلون 24.1%، بينما تمثل فئة أصحاب شهادات التعليم العالي 23.7% من فئة البطالين؛
- تتميز البطالة في الجزائر بكونها طويلة الأجل (سنة أو أكثر) حيث وجد أن 6 بطالين من ضمن 10 هم في بطالة طويلة الأجل؛
- تمس البطالة بصفة أكثر الشباب الأقل من 30 سنة (حوالي 80%)، وثلثين (3/2) منهم يطلبون العمل لأول مرة؛
- تمس البطالة سكان الريف أكثر من سكان الحضر، وهذا للنقص المعترف في وسائل التشغيل للسكان النشطون من سكان الأرياف، وبالتالي تغذية الهجرة نحو المدن وما ينتج عنه من ضغط على قطاع السكن؛
- بطالة الإناث أصبحت حقيقة، فزيادة دخول المرأة ضمن السكان النشطين زاد من حدة البطالة، حيث انتقلت حصة النساء من القوة العاملة النشيطة من 19% سنة 1970 إلى 21.4% سنة 1980 و 20.6% سنة 2017، وأغلبهن يتخذن من تعليمهن فرصة للانضمام إلى سوق العمل وكسب دخل للأسرة؛

¹ فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص. 197.

² ارجع إلى: - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، 2005، ص. 57؛

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2003، ص. 26؛

- صلاح الدين كروش، مرجع سابق، ص. ص. 87-88؛

- التطور السريع للاقتصاد الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة من الشباب، ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، وإذا كان حجم القطاع الموازي في الدول المتطورة يتراوح ما بين 15% و20% من الاقتصاد الوطني فإنه بالنسبة للجزائر يتعدى هذه النسبة بكل تأكيد؛
- تسجيل تدهور كبير في نوعية الوظائف الجديدة، فقد أصبحت نسبة الوظائف المأجورة المؤقتة (عقود عمل بمدة محددة) مهيمنة، إذ قدرت هذه الوظائف بنسبة 66.3% من الوظائف المأجورة الكلية سنة 2006 مقابل 42.2% سنة 1996.

الفرع الثاني: إنتاجية العمل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

أولاً: إنتاجية العمل ودورها في تحسين مستوى المعيشة

تعتبر الإنتاجية عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدراً رئيساً لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها، لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جداً لتقييم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بما يضمن مستوى معيشي مقبول. وفيما يلي جدول يظهر تطور إنتاجية العمل في الجزائر معبر عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2011).

جدول رقم (68): تطور إنتاجية العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: ألف دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
متوسط إنتاجية العمل	49.53	50.12	51	48.21	48.53	46.7	48.18	46.88
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط إنتاجية العمل	46.18	46.58	47	48.09	46.93	48.43	49.69	50.78

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري، على الموقع: data.albankaldawli.org/country/Algeria

من خلال الجدول السابق يلاحظ بأن الجزائر تعاني من ضعف إنتاجية العمل، ويرجع السبب في ذلك إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج مما يسبب فائضا في العمالة (البطالة المقنعة)، بالإضافة إلى ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد، وعجزه عن سد الثغرة التي خلفها تراجع دور القطاع العام رغم الفرص التي أتاحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات الخصوصية. أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة

للتطورات التقنية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين، إضافة إلى إختلالات الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال غير الجذابة التي تلعب دورا كبيرا في ضعف الإنتاجية¹.

إن تحسين الإنتاجية في الجزائر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدولة نفسها من خلال ما تقره من سياسات وتسنة من قوانين، وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم والتدريب، وتحسين ظروف العمل، وتطوير الخدمات الصحية والضمانية، وتحسين مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية والتقنية المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية والتقنية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يسهل تطبيق التقنية المتطورة كلما ارتفعت مستويات المعارف ومهارات اليد العاملة².

ثانيا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

تتأثر أسواق العمل سلبا أو إيجابا بالأداء الاقتصادي الكلي وخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، إن هذا الأثر يتم عبر آليتين:

تمثل الأولى في معدل نمو الناتج ومدى استقراره واستدامته، وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل في الاقتصاد القومي، والثانية تتمثل في تكوين النمو أي إذا ما كان النمو ناتج من قطاعات تستخدم فناونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا، وما يترتب عن ذلك من قدرة هذا النمو على زيادة معدل التشغيل، ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه كثافة التشغيل في النمو، وذلك للتعرف على ما إذا كان نمو الاقتصاد القومي هو نمو يخلق فرص العمل الكافية واللائمة، أم أنه نمو بلا وظائف، ومن ثم يعمق مشكلة البطالة والعمل غير الرسمي. تقاس مرونة التشغيل بالنسبة للنمو بقسمة التغير النسبي في عدد المشتغلين في اقتصاد ما أو قطاع ما إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة، ووفقا لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو الاقتصادي ذا كثافة رأسمالية عندما تكون مرونة التوظيف بالنسبة للناتج أقل من 0.4، وذا كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة أكبر من 0.8³. وفيما يلي جدول يظهر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي.

جدول رقم (69): مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المرونة	0.31	1.04	1.03	0.18	0.45	0.25 -	0.64	0.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المرونة	0.29 -	0.07 -	0.27	0.55	1.88 -	0.99	0.77 -	0.17 -

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (63 و 67)

¹ بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص. 397.

² المرجع السابق، ص. 398.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية، الجزء 1، مارس 2009، ص. 44.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال، كما أن تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة لا يسيران في نفس الاتجاه، ويؤكد هذا على ضعف العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والبطالة. ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكله الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة، نتيجة لذلك فالاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو الاقتصادي المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائري¹. وعليه، يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة عبر سياسات نشيطة لخلق فرص العمل الدائمة، والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات التشغيل لتخفيض نسب البطالة، لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على البطالة تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل.

الفرع الثالث: تدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة وتقييمها

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة التي تفاقمت في تسعينات القرن الماضي، استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ففقدان مناصب الشغل وغياب المداحيل من الأسباب الأساسية لتدني مستويات المعيشة وبروز ظاهرة الفقر، وفي هذا الإطار وضعت الدولة إجراءات تساعد على خلق المداحيل وترقية التشغيل والإدماج المهني.

أولاً: تدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة

من أجل المعالجة الفعالة للبطالة والفقر، تم استحداث البرامج التالية:

1- الترتيب الخاص بدعم تشغيل الشباب: تشرف عليه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96، ووضعت تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل¹.

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وتشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، ومن مهامها الأساسية تقديم الدعم والاستشارة

¹ بوزيد سايج، مرجع سابق، ص. 400.

¹ موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz

لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع، وإعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه، وإبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة، وضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الانجاز، أو بعد الاستغلال، وحتى في حالة توسيع النشاط².

تقوم الوكالة بمنح قروض بدون فوائد من قبل صندوق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا بغرض إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، ولكن يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط عند منح هذه القروض، تتمثل فيما يلي³:

- يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع؛
- يجب أن لا يكون الشاب أو الشباب يشتغلون في مناصب عمل مأجورة عند إيداع الملفات؛
- يجب أن يتراوح سن الشاب بين 19 و35 سنة عند إيداع الملف، مع التعهد على خلق منصبين دائمين إضافيين؛
- تقديم الشاب لمساهمة شخصية في شكل أموال خاصة تقدر بـ1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار المراد إحداثه أو توسيعه عندما يساوي أو يقل مبلغ الاستثمار عن 5 مليون دج، و2% عندما يفوق الاستثمار 5 مليون دج ويقل عن 10 مليون دج، ويكون مبلغ القرض الممنوح من طرف الوكالة في حدود 29% من الكلفة الإجمالية بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 5 مليون دج في المجموع، و28% بالنسبة للاستثمارات التي تفوق قيمتها 5 مليون دج ولا تتجاوز 10 مليون دج في المجموع؛
- بإمكان الشباب أصحاب المشاريع الاستفادة من تخفيض نسب الفوائد على القروض الممنوحة من قبل البنوك، وقد حددت نسبة التخفيض حسب طبيعة النشاط والمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها.

2- الترتيب الخاص بالعاطلين عن العمل: تم استحداثه في سنة 2003، يشرف عليه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"، يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم بين 30 و50 سنة.

² شعبان فرج، مرجع سابق، ص. 315.

³ المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في 6 مارس 2011 والمتعلق بشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 6 مارس 2011، ص. ص. 18-21.

انطلق هذا الصندوق في مباشرة مهامه فعليا منذ جانفي 2006، وكان النشاط الأول للصندوق هو التأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير خلق النشاطات لفائدة البطالين كما يلي¹:

- المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر، وبشكل خاص من خلال المساهمات المالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة؛

- إمكانية المساهمة في تمويل خلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتأمين على البطالة، أو عن طريق مساهمات القروض التكميلية للمستفيدين من القرض المصغر، أو عن طريق المساهمة في تركيبة مالية خاصة مع المؤسسات المالية؛
- تطوير مراكز المساعدة على العمل الحر، وهو فضاء مخصص للحاملين للمشاريع والراغبين في مرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، وللصندوق الوطني للتأمين على البطالة 13 مديرية جهوية تغطي كل منها ثلاثة إلى أربعة ولايات.

3- الترتيب الخاص بالقرض المصغر: تشرف عليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التضامن الوطني والأسرة. وتشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتمثل مهامها الأساسية في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم، منح سلف بدون فوائد، إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم، ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم².

هناك مجموعة من التدابير المصاحبة لدعم القرض المصغر كالتخفيض في نسب الرسوم الجمركية وحقوق تسجيل العقود، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث سنوات، الإعفاء المؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي، وغيرها من الإجراءات التي تصب في خانة توسيع المشاريع الاستثمارية للتخفيف من حدة البطالة³.

4- برنامج عقود ما قبل التشغيل "CPE": دخل هذا البرنامج حيز التطبيق سنة 1998، وهو موجه لفئة الشباب البطال من حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة.

¹ فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص. 180.

² موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz/ar

³ شعبان فرج، مرجع سابق، ص. 316.

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل، من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل، وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، وتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدبحين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات الذي يدفع من طرف صاحب العمل¹.

5- برامج عقود الإدماج: نص المرسوم التنفيذي رقم 127/08 المؤرخ في 30 أبريل 2008 على إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني "DAIP"، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين، ويرمي إلى ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية، لاسيما في المجالات والمناطق ذات التغطية غير الكافية أو غير المستغلة، بالإضافة إلى محاربة الفقر والإقصاء والتمهيش².

وتهدف عقود الإدماج إلى تحفيز الإدماج الدائم للشباب ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، والهيئات الإدارية العمومية على أساس عقد الإدماج، وقصد تفعيل جهاز المساعدة على الإدماج المهني تم وضعه تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"، التي تسيره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية، حيث يهدف الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، والمسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل على المستوى الولائي، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص ولاسيما عبر برامج تكوين وتشغيل وتوظيف، حيث يولي الجهاز اهتماما خاصا لحاملي الشهادات بدون وظيفة، ويوجه إلى ثلاث فئات وهم: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا، الشباب بدون تكوين ولا تأهيل³.

¹ محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13/07/2005، ص. 11.

² مرسوم تنفيذي رقم 127/08 مؤرخ في 30 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، الصادر بتاريخ 04 ماي 2008، ص. 3.

^{*} ANEM: هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خصوصي تقع تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الذي يحدد مهام الوكالة وتنظيمها وسيورها في مجال تنصيب العمال ومراقبة سوق العمل وتأطيره وتنظيمه، ومن أهم المهام التي تتولاها الوكالة: جمع عروض وطلبات العمل وربط العلاقة بينها، تنظيم وضمان التحكم في وضع السوق الوطني للشغل واليد العاملة وتطوره.

³ شعبان فرج، مرجع سابق، ص. ص. 316-317.

تم آلية إدماج هذه الفئات الثلاثة من طالبي العمل في عالم الشغل عبر ثلاث عقود للإدماج، تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد، وتتخذ إحدى الأشكال التالية:

- عقود إدماج حاملي الشهادات، موجهة للفئة الأولى؛

- عقود الإدماج المهني، موجهة للفئة الثانية؛

- عقود تكوين / إدماج، موجهة للفئة الثالثة.

6- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية "ESIL": هو برنامج موجه للشباب البطال الأقل من 30 سنة، يقترح عليهم مناصب تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الاقتصادية المحلية، لمساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرات مهنية لمدة تتراوح ما بين 6 أشهر و3 سنوات، بمقابل مادي قدره 2700 دج للشهر مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية.

تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذا البرنامج ابتداء من سنة 2002، وقد عرف هذا البرنامج خلق حوالي 81793 منصب شغل سنة 2006 وحوالي 65190 منصب في سنة 2007، أما الغلاف المالي الذي خصص لهذه المناصب فقد كان على التوالي لسنتي 2006 و2007 حوالي 2376.96 مليون دج و2092.60 مليون دج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد عوض بآخر سمي برنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي "DAIS" وذلك ابتداء من سنة 2008¹.

7- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة "TUP-HIMO": هذا البرنامج مماثل لبرنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية من حيث فئة المستهدفين، ومن حيث طبيعة المناصب التي يعرضها فهي مؤقتة، على أنه يختلف من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة مثل أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، يتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية، وقد أسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

بخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكات الاجتماعية، يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع، ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة، بحيث تقتصر هذه المشاريع على الأعمال البسيطة التي لا تتطلب تقنيات عالية أو عتاد هام أو تكوين خاص، كما يجب أن تكون كتلة الأجور تساوي على الأقل 60% من تكلفة هذه المشاريع التي حددت بحوالي ثلاثة ملايين دينار كحد أقصى.

¹ اعمر بوزيد احمد، مرجع سابق، ص. 259.

8- برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة "AIG": أنشئ سنة 1994 وتكفلت بتطبيقه منذ سنة 1996 وكالة التنمية الاجتماعية "ADS"، ويعد هذا البرنامج من بين أهم البرامج التي وضعت للتقليل من حدة البطالة، فهو يسمح للبطالين بالحصول على دخل مؤقت والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

يدخل هذا البرنامج ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام مساعدة الشباب الذين ليس لهم دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة مقابل الاستفادة من مبلغ شهري قدره 5000 دج سنة 2011، بعدما كان 3000 دج سنة 2001، و2800 دج للفترة من 1995 إلى 2000، هذا بالإضافة إلى تسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي. ونظم هذا البرنامج على شكل ورشات عمل تحت إشراف البلديات للقيام بأشغال الصيانة والخدمات الصحية والتعليمية، وتجديد الأجهزة والتراث العقاري في الوسط الريفي والحضري¹.

9- استحداث مناصب الشغل في إطار الاستثمار: تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، وذلك باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب وتجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، وقد شرع في عمليات محاربة البطالة عن طريق الاستثمار في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي والمخطط الخماسي للتنمية. وتمثل الأهداف التي رسمها جهازي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة (2009-2013)، مع تقديرات باستحداث أزيد من 55000 منصب شغل مباشر سنويا خلال نفس الفترة.

ثانيا: نتائج جهود توفير مناصب الشغل والحد من البطالة

بهدف تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الفقر، اعتمدت الجزائر العديد من البرامج الرامية إلى توفير مناصب عمل وتخفيف البطالة، وفيما يلي نتائج جهود أهم تلك البرامج.

1- تقييم برنامج التشغيل الكلاسيكي وترتيب المساعدة على الإدماج المهني "DAIP": استفاد حوالي 155272 شاب من برنامج التشغيل الكلاسيكي (مناصب العمل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"، الوكالة الخاصة المعتمدة للاستثمار "OPAP"، عقود التشغيل المدعمة "CTA"، وعقود التوظيف المباشر) في سنة 2008 لينتقل إلى 392833 شاب خلال سنة 2015. أما بالنسبة لترتيب المساعدة على الإدماج

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص. 318.

المهني "DAIP" فقد انتقل من 164296 منصب شغل سنة 2008 إلى 660810 منصب شغل سنة 2011، إلا أنه عرف تراجعاً بعد ذلك حيث قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة في سنة 2015 بـ 95084 منصب شغل. وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

جدول رقم (70): مناصب الشغل المنشأة الكلاسيكية (ANEM، OPAP، CTA والتوظيف المباشر) وترتيب

المساعدة على الإدماج المهني "DAIP"

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	مناصب العمل المنشأة من طرف:
338121	304383	260154	214812	181589	179821	170858	155272	ANEM
12859	10822	9267	6425	6245	2018	/	/	OPAP
39445	47262	49076	41753	24188	16937	8027	/	CTA
2408	3892	/	/	/	/	/	/	التوظيف المباشر ¹
95084	113417	138973	241993	660810	273141	277618	164296	DAIP

Source: - ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2011-2013, n°44, édition 2014, p. 12;

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 12.

2- تقييم برنامج مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية "ESIL": استفاد حوالي 702565 شاب خلال الفترة (2006-2011)، غير أن العمل بهذا البرنامج توقف ليتم تعويضه في سنة 2008 ببرنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي "DAIS".

بالنسبة للقروض الممنوحة فقد قدر حجمها بـ 36.44 مليار دج خلال الفترة (2006-2011). وفيما يلي جدول يظهر تطور مناصب العمل المستحدثة من طرف برنامج مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية "ESIL" وكذا القروض الممنوحة.

جدول رقم (71): مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية "ESIL"

2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
92838	90002	143414	129894	126266	120151	مناصب الشغل
13174.44	6930	4603.58	4441.95	3971.68	3321.33	القروض الممنوحة (10 ⁶ دج)

Source: - ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2006-2008, n°39, édition 2009, p. 11;

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2009-2011, n°42, édition 2012, p. 11.

3- تقييم برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف "TUP-HIMO": في إطار العمل ببرنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف تم استحداث 207227 منصب شغل خلال الفترة (2008-2015). أما القروض الممنوحة فقدرت خلال هذه الفترة بـ 104.33 مليار دج. وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

¹ أنشئ بمقتضى التعليم رقم 1 بتاريخ فيفري 2014 الصادرة من الوزير الأول.

جدول رقم (72): مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف

"TUP-HIMO"

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مناصب الشغل	14140	15753	14012	16770	21987	36327	44827	43411
القروض الممنوحة (10 ⁶ دج)	6294.85	6235	6300	22350	9287.63	15705.51	19444.38	18708.78

Source: - ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2009-2011, n°42, édition 2012, p. 11;

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 13.

4- تقييم برنامج ترتيب المساعدة على الإدماج الاجتماعي "DAIS": استفاد حوالي 2492765 شاب من هذا البرنامج خلال الفترة (2011-2015). إن ضخامة هذا الرقم بالمقارنة مع البرامج السابقة تدل على أهميته في خلق مناصب الشغل. أما بالنسبة للقروض الممنوحة ضمن هذا الترتيب فقد قدرت بـ 190.37 مليار دينار خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (73): مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج ترتيب المساعدة على الإدماج الاجتماعي

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
مناصب الشغل	451969	501788	502842	512818	523348
القروض الممنوحة (10 ⁶ دج)	31692.84	39650	39650	39650	39730

Source: - ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2011-2013, n°44, édition 2014, p. 12;

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 12.

5- تقييم برنامج المؤسسات المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" وصندوق التأمين من البطالة "CNAC"): لقد ساهم برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" بالإضافة إلى صندوق التأمين من البطالة "CNAC" في خلق العديد من مناصب الشغل، وفي استحداث عدد معتبر من المؤسسات المصغرة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (74): مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج المؤسسات المصغرة

البرنامج	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
برنامج ANSEJ:	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856	23676
- عدد المشاريع	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570
- عدد مناصب الشغل	2429	4221	7465	18490	34801	21412	18823	15449
برنامج CNAC:	5781	9574	15804	35953	59125	41786	42707	37921
- عدد المشاريع								
- عدد مناصب الشغل								

Source: ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 14-15.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامجي صندوق التأمين من البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قد ساهما في خلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تمويل العديد من المؤسسات المصغرة، فخلال سنة 2015 تم

استحداث 51570 منصب شغل جديد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما تم استحداث 37921 منصب شغل من طرف صندوق التأمين من البطالة، أما عدد المؤسسات التي تم تمويلها من طرف هاتين المؤسستين فقدر بـ 23676 مؤسسة بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و15449 مؤسسة من طرف صندوق التأمين من البطالة.

6- تقييم برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM": بلغ عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند انطلاقتها فعليا سنة 2005 ما يقدر بـ 4994 منصب شغل، وقدر عدد المشاريع الممولة بـ 3329 مشروع، أما في سنة 2015 فقدر عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها 126152 منصب عمل كما تم تمويل 84101 مشروع. وبذلك بلغ عدد المناصب المستحدثة منذ إنشائها إلى غاية 2015 ما يقدر بـ 1145933 منصب عمل، وتم تمويل 763954 مشروع خلال نفس الفترة، والجدول الموالي يظهر ذلك.

جدول رقم (75): مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

برنامج "ANGEM"	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع	3329	22221	17231	42099	60734	51956	107611	146427	110702	117543	84101
مناصب الشغل	4994	33331	25847	63148	91101	77934	161417	219641	166053	176315	126152

Source: ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 2013-2015, n°46, édition 2016, p. 14.

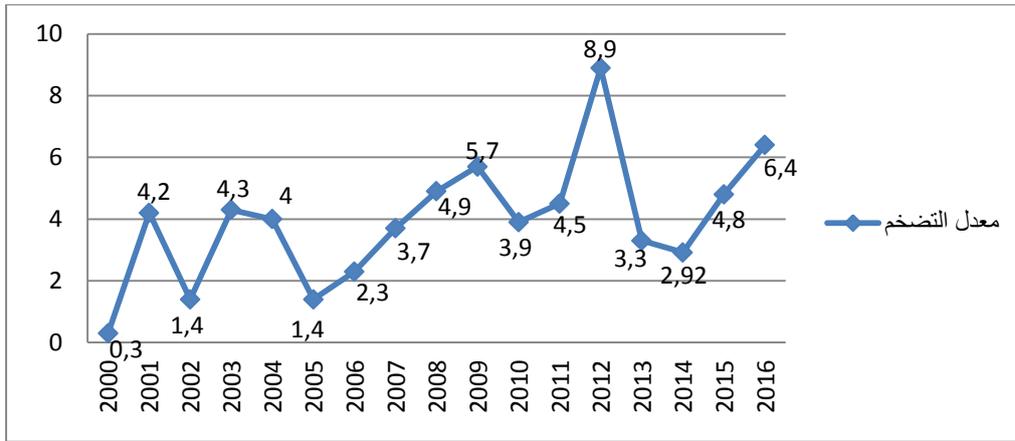
المطلب الثالث: التضخم والمستوى المعيشي

يعد التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل سلبي على مستويات المعيشة، حيث تبرز بوضوح آثاره على فئات المجتمع التي توصف بمحدودية دخولها، خصوصا في ظل تناقص قدرة هذه الفئات على حماية نفسها، ومقاومة الضغوط التضخمية مقارنة مع فئات المجتمع الأخرى ذوي الدخل المرتفعة.

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم

عرفت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا سنة 2000 مقارنة بما وصلت إليه في سنوات التسعينات إذ بلغت 0.3%، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى لجوء بنك الجزائر إلى تطبيق بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي نصت في مجملها على ضرورة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، تهدف أساسا إلى ضبط معدل التضخم، وقد تم تحقيق هذا الغرض من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كسياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإجمالي. غير أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا كبيرا بعد سنة 2000، وفيما يلي شكل بياني يظهر ذلك.

شكل رقم (23): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz

من خلال الشكل البياني يلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع خلال الفترة (2001-2016) مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000، حيث بلغت في المتوسط 4.16%، ويرجع السبب في ذلك إلى:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول؛
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014)، والتي نتج عنها ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، والذي ترجمته أحجام الإعتمادات الكبيرة لنفقات التشغيل ونفقات التجهيز؛
- الارتفاع الكبير في حجم الكتلة الأجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19% وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85%، هذه الارتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية لإعطاء فعالية أكبر لسياسة الإنفاق الحكومي؛
- فائض السيولة لدى البنوك التجارية وكذا لدى الخزينة العمومية التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية خاصة سنة 2012، حيث بلغ 8.9% ليعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 2.92% سنة 2014، ولكنه عاود الارتفاع حيث بلغ 4.8% سنة 2015 و6.4% سنة 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى تخفيض سعر صرف الدينار.

إن الخلل الذي أحدثته إستراتيجية النمو اللامتوازن¹ القائمة على إحداث سلسلة من الاختلالات التوازنية تكون محفزا للاستثمار، وعاملا مساعدا على توفير الفرص المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وما ترتب عليها من

¹ لمزيد من التفاصيل راجع: صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، ملتقى تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

تدهور في حصيللة القطاعات خارج قطاع المحروقات، رافقه نمو كبير في الطلب الكلي الفعال. هذا الطلب الفائض غطته المستويات العالية من الواردات، التي انتقلت من 9.94 مليار دولار سنة 2001 إلى 40.47 مليار دولار سنة 2010، ثم 58.58 مليار دولار سنة 2014 لتتخفف إلى 46.73 مليار دولار سنة 2016¹، بسبب سياسة التقشف المالي التي انتهجتها الجزائر عقب الانخفاض الحاد لأسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014. إن اعتماد الواردات لتغطية الطلب الكلي المفعول، يعني التحول من التضخم الطليق المحقق سنة 1997 إلى تضخم مكبوت بداية من سنة 2001.

الفرع الثاني: تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري داخليا وخارجيا

يتسبب التضخم في تدهور القدرة الشرائية لوحدة النقد أو قيمة النقد. وفيما يلي جدول يظهر تطور القدرة الشرائية للنقود في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

جدول رقم (76): تطور القدرة الشرائية للنقود في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الأساس: 2001 الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المستوى العام للأسعار	100.00	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98
قيمة النقود	1	0.98	0.94	0.91	0.90	0.88	0.84	0.81
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى العام للأسعار	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11	164.77	172.65	183.70
قيمة النقود	0.76	0.73	0.70	0.64	0.62	0.61	0.58	0.54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة النقود انتقلت من 1.00 سنة 2001 إلى 0.54 سنة 2016، أي أن النقود فقدت تقريبا نصف قدرتها الشرائية بين سنتي 2001 و2016. إن هذا الانخفاض في قيمة النقود راجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تخفيض سعر صرف الدينار من أجل زيادة الصادرات وخفض الواردات، ولكن النتيجة كانت ارتفاع معدلات التضخم بدل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة خارجيا. وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

¹ وزارة المالية على الموقع: www.dgpp_fm.org.dz

جدول رقم (77): أثر تخفيض سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الصرف مقابل \$1	74.39	72.85	77.55	79.38	80.53	100.46	109.47
الصادرات من المحروقات (مليون \$)	55527	71427	69804	63660	58362	32699	27102
الصادرات خارج المحروقات (مليون \$)	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1781
نسبة الصادرات خارج المحروقات (%)	2.67	2.80	2.87	3.28	4.10	5.3	6.17
الواردات (مليون \$)	40473	47247	50376	55028	58580	51702	46727
رصيد الميزان التجاري (مليون \$)	16580	26242	21490	9946	4306	- 17034	- 17844
سعر برمبل النفط (\$)	80.0	112.92	111.49	109.38	99.68	52.81	44.7

المصدر: ارجع إلى:

- بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" على الموقع: www.andi.dz/index.php/ar/startistique ؛
- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz ؛
- وزارة المالية على الموقع: www.dgpp-fm.org.dz.

من خلال الجدول يلاحظ انخفاض سعر صرف الدينار خلال الفترة (2011-2016)، إذ انتقل من 72.85 دينار سنة 2011 إلى 109.47 دينار سنة 2016 مقابل 1 دولار، وعلى إثر انخفاض أسعار البترول الحاد انطلاقا من النصف الثاني من سنة 2014 بادرت السلطات الحكومية إلى تخفيض سعر صرف الدينار، إذ انتقلت قيمة الدينار الجزائري من 79 دينار في جويلية 2014 إلى 98.02 دينار في مارس 2015 ثم إلى 105.98 دينار في سبتمبر 2015، ليصبح 109.47 دينار في سنة 2016 مقابل 1 دولار، وقد تم إجراء هذا التعديل بهدف تقليص حجم وقيمة العمليات الاستيرادية على اعتبار أنه ترتفع أسعار المواد المستوردة عند خفض سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي يتراجع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية كما ستتراجع أرباح المستوردون ما يدفعهم إلى تقليل مستورداتهم، ومن جانب آخر ستمكن سلطة النقد بينك الجزائر من زيادة المعروض النقدي من خلال إصدار كمية أكبر من النقود القانونية المقابلة للعملة الأجنبية ما يعوّض الحكومة تراجع حصيلة الجباية البترولية المعتمد عليها في تمويل النفقات العامة للدولة¹.

إن عملية تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لم تساهم في الرفع من الصادرات، فقد انتقل حجمها من 62886 مليون دولار سنة 2014 إلى 34668 مليون دولار سنة 2015، ليصبح 28883 مليون دولار سنة 2016، ويرجع السبب في هذا الانخفاض الكبير في حجم الصادرات إلى التراجع الكبير الذي شهدته أسعار البترول خلال هذه الفترة، خاصة وأن مساهمة القطاعات الأخرى في الصادرات الجزائرية تعتبر هامشية على الرغم من تحسنها، إذ شكلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2016 ما يعادل 6.17%، ما يؤكد فشل الخطط

¹ Banque d'Algérie, bulletin Statistique Trimestriel n°32, Septembre 2015.

الحكومية في تحقيق أهم مقومات الإقلاع الاقتصادي وهو تنويع الصادرات¹. من جانب آخر، من الناحية النظرية يساهم تخفيض قيمة العملة في تخفيض الواردات، وبالعودة إلى الجدول السابق يلاحظ انخفاض قيمة الواردات الجزائرية من 58580 مليون دولار سنة 2014، لتصبح 51702 مليون دولار سنة 2015 ثم 46727 مليون دولار سنة 2016، لكن من الناحية الواقعية لا يرجع انخفاض الواردات إلى تخفيض قيمة العملة، وإنما إلى تقييد التجارة الخارجية من خلال وضع رخص الاستيراد، حيث قامت الحكومة بتقييد التجارة الخارجية بإصدار القانون رقم 15/15 الصادر في 15 جويلية 2015 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها، والهدف من وضع القيود على الاستيراد هو الحفاظ على التوازن المالي الخارجي وتوازن السوق ضمن سياسة حمائية في التجارة الخارجية، والتي تعتمد الدولة لمواجهة الأزمات المالية التي يكون مصدرها عامل خارجي².

ونتيجة تراجع الصادرات الكبير والانخفاض البسيط للواردات فقد سجل الميزان التجاري عجزا متتاليا خلال السنتين 2015 و2016 بـ 17034 و17844 مليون دولار.

وعليه، فعملية تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لم تساهم في الرفع من الصادرات، وإنما كان تأثيرها منصبا على زيادة المعروض النقدي من خلال إصدار كمية أكبر من النقود القانونية المقابلة للعملة الأجنبية، التي تضمن تسيير هياكل الدولة، وبالتالي كان تأثيرها المباشر هو الرفع من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني. لقد ساهم ارتفاع معدل التضخم وتراجع قيمة النقود داخليا وخارجيا في تدني المستوى المعيشي للأسر الجزائرية خاصة الفقيرة منها.

الفرع الثالث: الأجر القاعدي والتضخم

لقد تدهورت القدرة الشرائية للأجر القاعدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، فزيادة الأجر القاعدي لا تتناسب وارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

¹ رياض العبنوس، لجنة الموارد الطبيعية كأهم معوقات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار النفط، جامعة البويرة، 30/29 نوفمبر 2016، ص. 15.

² عبد الرحمان عية، آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري و آليات التعامل الحكومي، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016، ص. 439.

جدول رقم (78): علاقة الأجر القاعدي بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأجر القاعدي (دج)	8000	8000	8000	10000	10000	10000	12000	12000
معدل التضخم (%)	4.2	1.4	4.3	4.00	1.4	2.3	3.7	4.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأجر القاعدي (دج)	12000	15000	15000	18000	18000	18000	18000	18000
معدل التضخم (%)	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.92	4.8	6.4

المصدر: وزارة المالية على الموقع: www.dgpp-fm.org.dz

إن هذا التدهور في القدرة الشرائية للأجر القاعدي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم، يتوزع بطرق مختلفة على الفئات الاجتماعية حسب النشاطات التي تقوم بها القطاعات التي تنتمي إليها، وقد كان أهم انخفاض في القدرة الشرائية ذلك الذي مس فئة الموظفين العمومي، التي عرفت نموا ضعيفا في مستويات الأجور خلال الفترة (2001-2016) والتي لا تتناسب وارتفاع المستوى العام للأسعار.

خلاصة الفصل الخامس:

مر مستوى المعيشة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية: كانت البداية بمرحلة الاستقلال وإلى غاية منتصف الثمانينات، حيث تم انتهاج النظام الاشتراكي وتم تبني مجموعة من المخططات التنموية التي هدفت إلى إقامة تنمية اقتصادية شاملة، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من السياسات التي تساهم في رفع مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر.

ابتداء من منتصف الثمانينات عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة كشفت عن هشاشة الاقتصاد الوطني، وضعف النظام الصناعي الذي غلبه القطاع العام، والذي كان يعتمد على إيرادات المحروقات كمورد رئيسي. في ظل هذا الوضع الداخلي غير المستقر وشح الموارد المالية، وتضاعف خدمات الدين الخارجي وفشل الإصلاحات الذاتية، وتزايد الضغوطات الدولية، فقد عانت الجزائر من انعكاساتها السلبية المباشرة على الوضعية الاجتماعية للمواطنين من حيث حدة الفقر وانتشار رقعته، وخاصة في ظل تبني برامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع المنظمات المالية الدولية.

في سنة 1999 بدأت أسعار البترول تعرف ارتفاعا في الأسواق الدولية، وعلى إثر ذلك قامت الجزائر بتبني مجموعة من البرامج التنموية على المدى البعيد، كانت البداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، تلاه برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، والتي اتخذت من الإنفاق الحكومي أداة فعالة لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو، والتكفل بالبعد الاجتماعي للتنمية قصد تحقيق التوازن الجهوي، وكذا خلق مناصب شغل إضافة إلى محاربة الفقر. وقد أثرت هذه البرامج بصفة إيجابية على مستوى المعيشة من خلال التأثير على مختلف مؤشراتته كتخفيض نسب الفقر، الرفع من نصيب الفرد من الناتج القومي، تحسن الخدمات الصحية، التعليمية، توفير مناصب الشغل...، إلا أن هذه النتائج تبقى ظرفية وغير مستدامة لاعتمادها على الإيرادات البترولية بدرجة كبيرة، كما أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب في أحيان كثيرة.

الفصل السادس:
دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية
على مستوى المعيشة في الجزائر خلال
الفترة (1990-2015)

تمهيد:

تعتبر دراسة أثر السياسة النقدية كأحد أهم وسائل السياسة الاقتصادية الكلية على مستوى المعيشة أحد المسائل الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي، والتي ما يزال الجدل قائما حولها. فبعد التحليل النظري لأثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، وبعد التطرق لتطور كل من السياسة النقدية ومستوى المعيشة في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لأثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر بالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بالإضافة إلى دراسة سببية قرانجر المطورة في المدى الطويل (تودا ياباموتو).

وبغرض الإلمام أكثر بموضوع الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني

الموزع (ARDL)؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المفاهيم النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وإبراز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة.

المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير والتنبؤ، ولدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية تستعمل أغلب الدراسات إختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augmentes واختبار فيليب بيرون philip perron، حيث تظهر هذه الاختبارات السلاسل الزمنية المستقرة أو غير المستقرة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام زمني، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية إنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل¹.

الفرع الأول: تعريف وخصائص السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، أو هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً.

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية؛ سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة، وتعتبر السلسلة مستقرة إذا كانت ناتجة عن تطور مستقر، أي أنها لا تحتوي على مركبة اتجاه عام ولا على المركبة الفصلية، وهذا معناه أن مستوياتها تتغير مع الزمن دون تغير متوسطها²، بمعنى أنها تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو هبوط ويعتمد على اتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة. ونقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا تحققت الشروط الآتية³:

1 علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة و الاقتصاد بغداد، العدد 34، المجلد 9، 2013، ص. 176.

2 صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 173.

3 خليل كامل عيّدان، أثر السياسة النقدية على إستقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة واسط، العدد 17، 2015، ص.ص. 21-22.

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $\sum(y_t) = \mu$ ؛

- ثبات التباين عبر الزمن؛

$$\text{var}(y_t) = \sum(y_t - \mu)^2 = J^2$$

- أن يكون التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين

$(y_t - k)$ و y_t وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير.

$$\text{cov}(y_t - \delta_{t-k}) = \sum(y_t - \mu)(\delta_{t-k} - \mu) = \delta_k$$

الفرع الثاني: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

يهدف إختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، ومن أهم هذه الإختبارات نجد

إختبار ديكي فولر الموسع و إختبار فيليب بيرون.

أولا: إختبار ديكي فولر الموسع

يعتبر هذا الإختبار أكثر تطورا من إختبار ديكي فولر البسيط، لأنه يأخذ بالاعتبار عدم ترابط

الأخطاء، ويعتمد إختبار (ADF) على الفرضية البديلة $|\Phi_1| < 1$ ، ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال

طريقة المربعات الصغرى العادية $(MCO)^1$:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots (3)$$

حيث $p = \phi - 1$ (درجة التأخير).

ε_t تشويش أبيض (متوسط معدوم و تباين ثابت Θ_t^2).

ويتم إختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

وقد تم حساب القيمة المقدره (ϕ_1) من قبل ديكي فولر، واستخرج جدولاً للقيم الحرجة بحيث يتم

مقارنتها مع $Z (I - I \hat{\Phi})$ المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$Z_{cal} = \frac{\hat{\Phi}_1 - 1}{\delta \hat{\Phi}_1}$$

¹ DICKEY W.Fuller, likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root, Econometrica, 1981, p.p. 1057-1072.

فإذا كانت $Z_{cal} \geq Z_{tab}$ ، فهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي نرفض الفرضية (H_0) والسلسلة تكون مستقرة. أما إذا كانت $Z_{cal} < Z_{tab}$ ، فهذا يعني وجود جذر الوحدة، أي السلسلة غير مستقرة (P) عن طريق معياري. في حالة ما إذا تم قبول فرض عدم ومنه اكتشاف أن السلسلة غير مستقرة، سيتطلب الأمر الاتجاه إلى الفروق أو التغيرات الأولى لها، ومنه تعود إلى قاعدة التقرير السابقة من جديد، فإذا تم رفض الفرض العدمي، نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وإلا فسوف يتم الاتجاه إلى فروق الفروق، أي الفرق من الدرجة الثانية، وإذا ما تم رفض الفرض العدمي عندئذ نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية و الأخيرة غالباً $I(2)$ ¹.

ثانياً: اختبار فيليب بيرون

يأخذ هذا الاختبار بالاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التغيرات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP (1988)² على نفس التوزيعات المحددة لاختبار ADF³. ويمر هذا الاختبار بأربعة مراحل وهي⁴:

- تقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey Fuller مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى:

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

حيث e_t تمثل البواقي.

- تقدير العامل المصحح δ_i^2 (المسمى التباين طويل المدى) المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة بحيث:

$$\delta_i^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^L 1 + \left(\frac{i}{L+1}\right) \frac{L}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

¹ بن عابد مختار، مرجع سابق، ص. 402.

² Phillips P and Perron P, **Testing a unit root in Time series Regression**, Biometrika, 75(2), 1988, p.p. 335-346.

³ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص. 212.

⁴ حسينية مداني، مرجع سابق، ص. 317-318.

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، يجب تحديد عدد التأخرات L ويتم تقديره من خلال

$$n^1 : L \approx 4(n/120)^{2/9}$$

ويتم حساب إحصائية (PP) من خلال المعادلة التالية²:

$$t_{\hat{\Phi}}^* = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\Phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}}} + \frac{n(K-1)}{\sqrt{K}} \hat{\sigma}_{\hat{\Phi}}$$

مع:

$$K = \frac{\sigma^2}{s_1^2}$$

وتكون ($K=1$) إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش أبيض وتم مقارنة إحصائية $(t_{\hat{\Phi}_1}^*)$ مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول Mackinnon.

المطلب الثاني: إختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

يقدم تحليل التكامل المشترك دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي. من منظور اقتصادي فإن المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتميز بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فتحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة إلى ذلك فهو يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتميز بالاستقرار، بمعنى أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل واحدة على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية. ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه ربط مجموعة من التغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستخدمة، ويستلزم التكامل المترام أن إذا كان لدينا متغيرين y_t, x_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد

1 أحمد سلامي ومحمد شيخي، إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص. 125.

2 Régis Bourbonnais, *Econométrie: Cours et exercices corrigés*, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2015, p. 250.

تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن x_t, y_t متكاملان تزامنيا إذا كانت هناك معادلة خطية ووحيدة من الشكل¹:

$$X_t = A + B y_t + Z_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث : B.A : أعداد حقيقية.

Z_t : متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة (1) تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X وقيمته التوازنية في اللحظة (t)، أما إذا كانت (Z_t) لا يشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

الفرع الثاني: أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك

أولا: منهجية أنجل - جرانجر (1987)

بغرض اختبار التكامل المشترك اقترح كل من Engle و Granger مرحلتين هما²:

- المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الرتبة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك؛

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) أي:

$$X_t = \alpha + B y_t + \mu_t \dots\dots\dots (1)$$

ومن أجل القبول بوجود علاقة تكامل مشترك ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة.

ثانيا: منهجية جوهانس - جليسيوس (1990) Johansen, Julisius

يتناسب مع العينات صغيرة الحجم عكس النموذج السابق، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك

¹ William green, **Econometrics**, 7^{ème} edition, Edition pearson, France, 2011 . p. p.963-970.

² Engle R.F and granger c.w.j, **cointegration and error correction :Representation, Estimation and testing** , Econometrica, vol.55, 1987, p.p.251-276.

والتساؤل¹، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانس (1988)² إجراء اختبار الأثر (Trace test - λ trace) حيث يختبر فرضية العدم التي تنص على أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل ($q=r$) ويحسب بالصيغة التالية³:

$$\lambda_{\text{trace}} = -n \sum_{i=r+1}^K \text{Ln}(1 - \lambda_i)$$

حيث λ_i القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين، التباين المشترك التي يسمح بحساب القيم الذاتية، K عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع x^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانس وجلسيوس (1990). يكون إختبار جوهانس على الشكل التالي⁴:

1- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r=0$) أي ($H_0 : r = 2$) ضد الفرضية ($H_1 : r > 0$). عند رفض الفرضية H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانس وجلسيوس فإننا نرفض H_0).

2- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد ($r=1$) أي أن ($H_0 : r = 1$) ضد الفرضية ($H_1 : r > 1$) إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانس وجلسيوس فإننا نرفض H_0).

3- رتبة المصفوفة π تساوي 2 ($H_0 : r = 2$) ضد ($H_1 : r > 2$) إذا رفضنا H_0 ، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانس وجلسيوس فإننا نرفض H_0) وهكذا.

4- إذا رفضنا H_0 في آخر المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية ($H_0 : r = k - 1$) ضد الفرضية ($H_1 : r = k$)، وقمنا برفض الفرضية H_0 فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ ، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$ ، وقبل تطبيق طريقة جوهانس للتكامل يجب تحديد عدد فترات الإبطاء p للسيرورة VAR، ولتحديد p تستخدم معياري Akaike و Schwarz.

¹ عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص. 240.

² Soren Johansen, **Statistical Analysis of Cointegration Vectors**, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, nos. 2-3, 1988, pp. 231-254.

³ Regis bourbonnais, **Exercices pedagogiques d'econometrie**, 2^{ème} edition, Economica, paris, 2012, p.210.

⁴ حسينية مداني، مرجع سابق، ص. 321.

إن اختبارات التكامل المشترك سابقة الذكر تتطلب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا ما يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات، لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والذي يقدم العديد من المزايا والتي سنأتي على ذكرها في المطلب اللاحق.

المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998) وكل من Pesaran et Al (2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في إختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engel –granger 1997) ذات الخطوتين، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانس Johansen cointegration test في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR¹، التي يتم من خلالها تحديد علاقات التكامل المشترك اعتمادا على القيم الذاتية لمصفوفة البواقي الناتجة عن انحدار تغيرات السلاسل الزمنية المقدرة².

¹ محمد دهماني أدريش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.

² Soren Johansen and Katarina Juselius, **Maximum likelihood estimation and inference on co-integration with applications to the demand for money**, Oxford bulletin of economics and statistics, Volume 52, Issue 2, 1990, p.p. 169-210.

الفرع الأول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج بالخصائص التالية¹:

- يمكن تطبيقه على العينات صغيرة الحجم التي تتضمن بين 30 و80 مشاهدة؛
- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$ ، شرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة $I(2)$ ؛
- يطبق إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال إتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم، و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم إختيار النموذج الأفضل بناء على معايير إحصائية مختلفة مثل: Akaike Information criterion (Aic) و Schwartz's criterion (Sch)، حيث يتم إختيار طول الفترة بالاعتماد على أدنى قيمة لكل من (Aic) أو (Sch)؛
- يمكن لنموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة؛

- يمكن من تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (المستقلة)، وحل بذلك مشكلة النمو الداخلي والارتباط الذاتي الذي كانت تعاني منه النماذج التقليدية للتكامل المشترك، كما يمكن فصل تأثيرات الأجل الطويل والقصير ضمن نفس المعادلة.

الفرع الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

يقتضي تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة لضمان عملية تعديل سلوك المتغير التابع، فيتم إدماج نماذج الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي، ما يعطي نماذج الاستجابة الديناميكية متضمنا كلا من المتغيرات

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص. 250.

الداخلية والخارجية المتباطئة¹، ويمكن أن تعطى نماذج الإبطاء للمتغير الخارجي (المستقل) وفق النموذج البسيط التالي²:

$$y_t = \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \dots + \alpha_p x_{t-p} + \mu_t$$

ويعطى نموذج الانحدار الذاتي للمتغير الداخلي بالاعتماد على قيمه السابقة ضمن نموذج الانحدار الذاتي: AR(p)

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

وبدجمهما يعطى الشكل الأساسي لمعادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الإبطاء (ARDL)، ذات عدد k من المتغيرات المستقلة في النموذج، كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \dots + \alpha_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

y_t : مفسر (جزئياً) بالقيم المبطأة للمتغير ذاته، كما يتضمن مكونات إبطاء موزعة، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير المستقل x؛

β_0 : يمثل الحد الثابت؛

P: عدد فترات الإبطاء للمتغير y_t ؛

q: عدد فترات الإبطاء للمتغير x_t ؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)؛

t: الاتجاه الزمني.

ويعبر باختصار عن المعادلة السابقة ARDL (p .q)، وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج

ARDL (p.q₁.q₂.....q_k) مكوّن من متغير تابع y وعدد k من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3, \dots, x_k$

على الشكل التالي³:

¹ عائشة سلمة كيحلي، التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص. 126.

² علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص. 183.

³ عابدين بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص. 29.

$$\Delta y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 x_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-1} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-1} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \alpha_3 x_{2t-1} + \dots + \alpha_k x_{kt-1} + \varepsilon$$

حيث:

c: الحد الثابت؛

Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛

k: عدد المتغيرات المستقلة؛

p: فترة إبطاء المتغير التابع y؛

q_1, q_2, \dots, q_k : فترة المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k على الترتيب؛

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة المدى؛

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة المدى؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

يتضمن اختبار نموذج (ARDL) كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال (wald test) حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي¹:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل):

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (wald test) نقوم بمقارنة إحصائية $F_{Statistic}$ مع القيم الجدولية التي وضعها كل من pesaran et al (2001) عند الحدود الدنيا و الحدود العليا، عند حدود معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وعليه يمكن تسجيل الحالات التالية²:

¹ امولاي علي هواري وآخرون، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص. 382.

² حسينية مداني، مرجع سابق، ص. 324.

- إذا كانت قيمة $F_{Statistic}$ أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (وجود تكامل مشترك)؛
- إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرض العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛
- عندما تكون قيمة $F_{Statistic}$ بين الحد الأعلى والأدنى، تكون النتائج غير محددة، ولا يمكن إتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه؛
- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) أي $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم إتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية $F_{Statistic}$ المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ ، فإن القرار يتم إتخاذه على أساس مقارنة $F_{Statistic}$ المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

الفرع الثالث: خطوات إعداد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

- يمكن تلخيص الخطوات اللازمة وفق المنهجية القياسية بواسطة نموذج (ARDL) ¹:
- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى ماعدا الدرجة الثانية $I(2)$ ؛
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج (ARDL)؛
- تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبياً؛
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج؛
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج؛
- تكوين إختبار الحدود (bounds test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل؛
- إذا كانت النتائج إيجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج تصحيح الخطأ ECM العادي لمعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات؛
- استعمال النتائج السابقة لقياس الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.

¹ Perasan M.H.Y. chin and Rj smith, **bounds testing approaches to the Analysis of level Relationships**, Journal of applied Econometrics, vol 16, N 03, p.p. 289-326.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر

يتأثر المستوى المعيشي عموما بالعديد من المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية، وفي دراستنا الاقتصادية القياسية لأثر السياسة النقدية على المستوى المعيشي في الجزائر، اخترنا الفترة الممتدة ما بين (1990-2015) كون أن السياسة النقدية قبل سنة 1990 كانت حيادية أي لا تؤثر على النشاط الاقتصادي. حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية بعدد 26 مشاهدة لكل متغيرة محسوبة، كما تحصلنا على المعلومات من مصادر مختلفة كبنك الجزائر*، الديوان الوطني للإحصائيات**، وزارة المالية***، تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)****، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي*****، بالإضافة إلى البنك الدولي*****.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرار

بناء على هدف الدراسة والمتمثل في استقصاء أثر السياسة النقدية على حدود المستوى المعيشي في الجزائر ومدى مساهمته في تحسينه على مدار سنوات الدراسة، قمنا بتمثيل السياسة النقدية بمتغير العرض النقدي، كما تم إدخال السياسة المالية ممثلة بالإنفاق العام في النموذج بغرض فصل أثر السياسة النقدية عن السياسة المالية في التأثير على المستوى المعيشي، ومعرفة أيهما يمارس تأثيرا أكبر عليه. وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (EViews) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا تقدير النموذج.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات بعضها مستقل وبعضها تابع، والتي تمكنا من بناء نموذج تفسيري لأثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر.

* <http://www.bank-of-Algeria.dz>

** <http://www.ons.dz>

*** <http://www.mf.gov.dz>

**** <http://www.un.org>

***** <http://www.cnes.dz>

***** <http://data.albankdawli.org>

أولاً: المتغير التابع

يتمثل فيما يلي:

- مؤشر الفقر كنسبة مئوية ويرمز له Pv والذي يعبر عن تدني المستوى المعيشي، وقد تم استخدام مؤشر الفقر الاقتصادي-الاجتماعي* كبديل لمعدل الفقر في الجزائر بسبب قلة الإحصائيات.
- مؤشر التنمية البشرية ويرمز له ب IHD والذي يعبر عن الرفاهية الاقتصادية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

وتضم كل من:

- **العرض النقدي**: ممثلاً للسياسة النقدية (ووحدة قياسه مليون دج) ويرمز له (M2)؛ كما هو معلوم أن الأثر الذي تمارسه السياسة النقدية على الأهداف النهائية، لا يكون مباشراً من خلال أدوات السياسة النقدية، إنما يتم عبر أهداف لها القدرة على نقل أثر هذه الأدوات إلى الأهداف النهائية، والتي يمكن التحكم والسيطرة عليها والتي تدعى الأهداف الوسيطة، والتي نذكر من بينها متغير سعر الفائدة (i)، ولكن لأسباب تتعلق بثبات هذه المتغيرة في الاقتصاد الجزائري خاصة في العشرة الأخيرة، فقد تم تعويضها بمتغيرة العرض النقدي بمفهومها الواسع (M2).

- **الإنفاق العام**: ويرمز له ب (DEP) (ووحدة قياسه مليون دج) كتمثل للسياسة المالية، حيث تعتبر أداة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية ومنها الجزائر، ومؤشر على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أن الإيرادات تتأثر في الدول النفطية وبالتحديد الجزائر بعوامل خارجية ولا ترتبط إلا بالقليل منها مع النشاط الاقتصادي المحلي، وهو ما يعطي أهمية خاصة للإنفاق العام في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها على المستوى المعيشي.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

يمكن صياغة النموذج الأول في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$PV = f(M2, DEP)$$

- الهدف من بناء هذا النموذج هو الإجابة عن التساؤل التالي: هل تساهم السياسة النقدية في تخفيض معدل الفقر في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟

* أنظر الملحق رقم (34).

أما النموذج الثاني فيكون من الصيغة:

$$IHD = f(M2, DEP)$$

يحاول النموذج الثاني الإجابة عن التساؤل: هل تساهم السياسة النقدية في إحداث الرفاهية الاقتصادية في الجزائر في الأجلين القصير والطويل في مختلف جوانبها، خاصة المتعلقة منها بالجانب الصحي والتعليمي والرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي؟

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة وقبل الانطلاق في تقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة لتفادي عدم تجانس وحدات القياس والتخلص من ضغوطات الاتجاه العام، وتستخدم البيانات في شكلها اللوغاريتمي لجعلها أكثر تجانسا وملائمة ومنه أكثر صلاحية¹، كما يتعين القيام ببعض الاختبارات الضرورية لغرض الاطلاع على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في التحليل للنموذج المقترح في ظل فترة زمنية مقدرة بـ 26 مشاهدة.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في النموذجين 1 و 2 وقيمها اللوغاريتمية، وبغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، حيث أنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها يصبح من غير الممكن تقدير نموذج (ARDL).

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليب بيرون (pp)، بحيث تكون الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين هي احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة، أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بمقارنتها بالقيم الحرجة الموافقة لها أو بملاحظة القيمة الاحتمالية. فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أو (PP) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، وتكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة².

1 لعلالي علاوة، سياسات الضبط و الاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 125.

2 Régis Bourbonnais, *Econometrie : cours et exercices corrigés*, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2015, p. 245.

أولاً: دراسة استقرارية السلسلة LPV

السلسلة LPV تمثل لوغاريتم مؤشر الفقر المعبر عن تدني مستوى المعيشة، وفيما يلي جدول يظهر

نتائج اختبار الاستقرارية باستخدام إختبار ديكي فولر المطور وفيليب بيرون.

جدول رقم (79): نتائج اختبار ADF و PP لـ LPV

نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول $t_{\hat{\phi}_1}$
ADF	Intercept	-2.986225	1.006688 (0.9953)	-4.982434 (0.0005)
	Trend-Intercept	-3.603202	-2.225271 (0.4563)	-5.171194 (0.0018)
	None	-1.955020	-3.583098 (0.0009)	-3.262455 (0.0022)
PP	Intercept	-2.986225	1.962039 (0.9997)	-5.019276 (0.0005)
	Trend-Intercept	-3.603202	-2.225271 (0.4563)	-5.271952 (0.0015)
	None	-1.955020	-3.697013 (0.0007)	-3.262455 (0.0022)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 1 و 2).

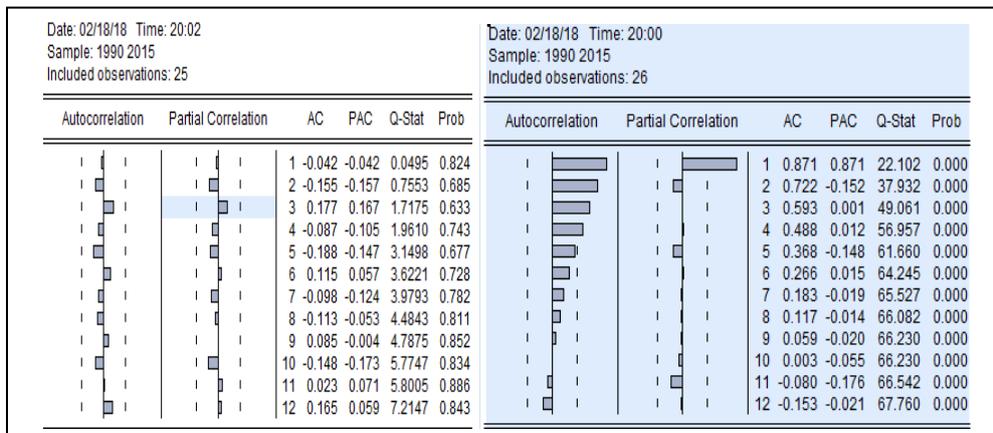
نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) * عند

مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ بأن السلسلة LPV غير مستقرة لكن السلسلة DLPV مستقرة. ومنه يمكن القول

أن سلسلة LPV متكاملة من الدرجة $I(1)$. وهذا ما تؤكد منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي

للسلسلة في الشكل الموالي:

شكل رقم (24): منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LPV و DLPV



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

* La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickey fuller.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة LIHD

السلسلة LIHD تمثل لوغاريتم مؤشر التنمية البشرية المعبر عن الرفاهية الاقتصادية، وستتم دراسة

إستقرارية السلسلة بالاعتماد على إختبار ديكي فولر المطور وفليب بيرون.

جدول رقم (80): نتائج اختبار ADF و PP لLIHD

نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول $t_{\hat{\phi}_1}$
ADF	Intercept	-2.991878	-1.034844 (0.7237)	-7.516066 (0.0000)
	Trend-Intercept	-3.603202	-6.560330 (0.0001)	-7.292543 (0.0000)
	None	-1.955681	-2.888229 (0.0058)	-6.218182 (0.0000)
PP	Intercept	-2.986225	-2.237368 (0.1989)	-7.516066 (0.0000)
	Trend-Intercept	-3.603202	-6.750124 (0.0000)	-7.292543 (0.0000)
	None	-1.955020	-3.261945 (0.0022)	-6.395577 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 3 و 4).

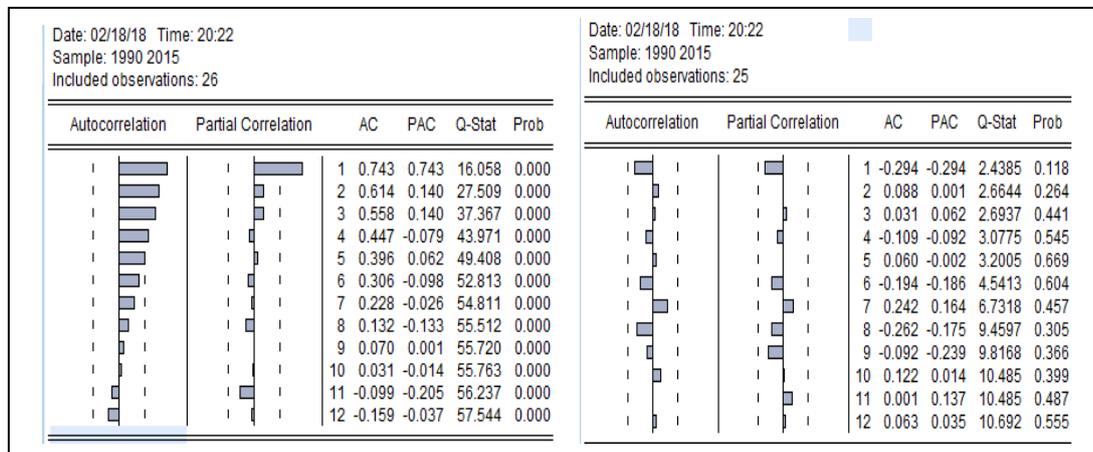
نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بالجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند

مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ بأن السلسلة LIHD غير مستقرة لكن السلسلة DLIHD مستقرة. ومنه يمكن

القول أن سلسلة LIHD متكاملة من الدرجة (1)I، وهذا ما تؤكد منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي

الجزئي للسلسلة في الشكل الموالي:

شكل رقم (25): منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LIHD و DLIHD



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

ثالثا: دراسة استقرارية السلسلة LM2

السلسلة LM2 تمثل لوغاريتم العرض النقدي، وهو المعبر عن السياسة النقدية في الجزائر، وبغرض دراسة استقرارية السلسلة سيتم الاعتماد على إختبار ديكي فولر المطور وإختبار فيليب بيرون. وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

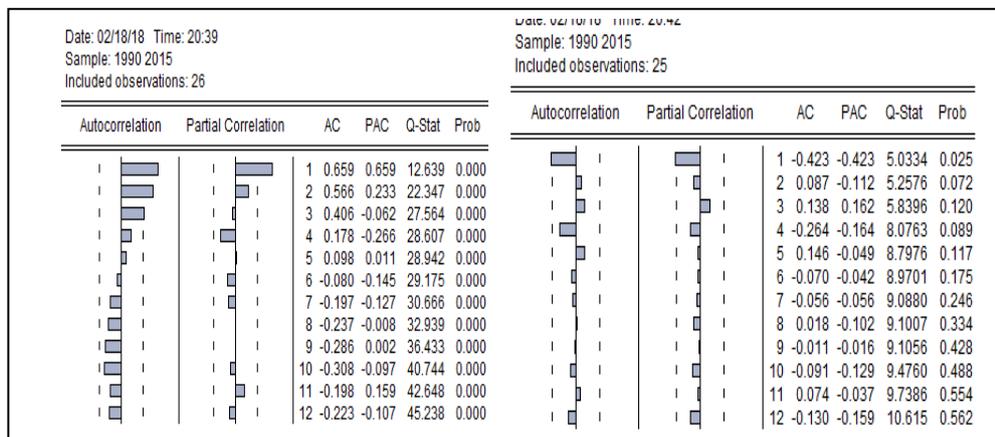
جدول رقم (81): نتائج إختبار ADF و PP ل LM2

نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{ϕ_1}
ADF	Intercept	-2.986225	-2.254721 (0.1935)	-7.420606 (0.0000)
	Trend-Intercept	-3.603202	-2.426946 (0.3580)	-7.360115 (0.0000)
	None	-1.955681	-1.400315 (0.1461)	-7.503179 (0.0000)
PP	Intercept	-2.986225	-2.093397 (0.2487)	-7.529634 (0.0000)
	Trend-Intercept	-3.603202	-2.282422 (0.4275)	-7.630698 (0.0000)
	None	-1.955020	-1.270119 (0.1824)	-7.503179 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 5 و 6).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{ϕ_1} المحسوبة بالجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ بأن السلسلة LM2 غير مستقرة لكن السلسلة DLM2 مستقرة. ومنه يمكن القول أن سلسلة LM2 متكاملة من الدرجة (1)I. وهذا ما تؤكدُه منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة في الشكل الموالي:

شكل رقم (26): منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LM2 و DLM2



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

رابعاً: دراسة استقرارية السلسلة LDEP

تمثل السلسلة LDEP لوغاريتم الإنفاق العام، وهو المتغير الممثل للسياسة المالية في النموذج القياسي، وستتم دراسة استقرارية السلسلة بالاعتماد على نفس الاختبارين الواردين في السلاسل السابقة، وفيما يلي جدول يظهر ذلك.

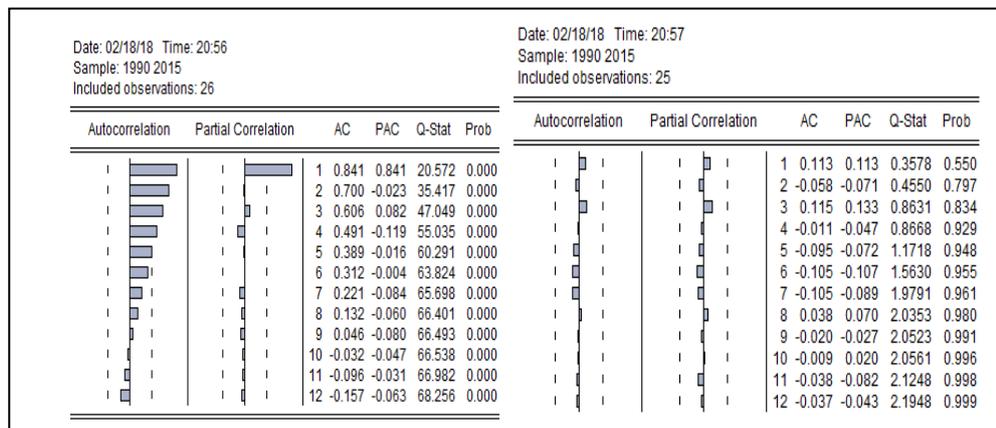
جدول رقم (82): نتائج اختبار ADF و PP لـ LDEP

نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{ϕ_1}
ADF	Intercept	-2.986225	-2.714755 (0.0856)	-4.442669 (0.0020)
	Trend-Intercept	-3.603202	-4.563534 (0.0066)	-4.670758 (0.0055)
	None	-1.955020	4.403772 (1.0000)	-1.788191 (0.0706)
PP	Intercept	-2.986225	-2.730800 (0.0830)	-4.538236 (0.0016)
	Trend-Intercept	-3.603202	-4.940126 (0.0029)	-4.718531 (0.0050)
	None	-1.955020	4.403772 (1.0000)	-2.968281 (0.0047)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 7 و 8).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{ϕ_1} المحسوبة بالجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ بأن السلسلة LDEP غير مستقرة لكن السلسلة DLDEP مستقرة. ومنه يمكن القول أن سلسلة LDEP متكاملة من الدرجة I(1). وهذا ما تؤكد منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة في الشكل الموالي:

شكل رقم (27): منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LDEP و DLDEP



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

يتضح لنا مما سبق أنه لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(1)$ وأن الفرق الأول لها من الرتبة $I(0)$. الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية $I(1)$ وعند مستوى معنوية 5%، ولا وجود لمتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني $I(2)$ ، وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (مستقرة عند الفرق الأول) يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (The Bounds test). ويعتبر نموذج (ARDL) الأكثر ملاءمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 26 مشاهدة. وعليه، سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وذلك وفق المعادلتين التاليتين:

$$\Delta LPV_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LPV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LM_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LDEP_{t-i} + \alpha_1 LPV_{t-1} + \alpha_2 LM_{2t-1} + \alpha_3 LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta LIHD_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LIHD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LM_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LDEP_{t-i} + \alpha_1 LIHD_{t-1} + \alpha_2 \Delta LM_{2t-1} + \alpha_3 \Delta LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Δ : تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

L: اللوغاريتم الطبيعي؛

c: الحد الثابت؛

p, q_1, q_2 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات LPV ، LM_2 ، $LDEP$ على التوالي في النموذج (1)؛

p, q_1, q_2 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات $LIHD$ ، LM_2 ، $LREP$ على التوالي في النموذج (2)؛

t : اتجاه الزمن؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات العلاقة القصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

قبل البدء في تقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية بغرض التأكد من تحقق كل الشروط اللازمة التي تثبت صحة النموذج.

الفرع الأول: تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات واختيار الحدود للنموذج

أولاً: تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات

أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) هو اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه الحدار ذاتي غير مقيد بوجود حد ثابت واتجاه عام.

يقدم البرنامج الإحصائي المستخدم فترة الإبطاء المثلى لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويقوم تلقائياً بالمفاضلة بين مجموعة من النماذج ليحدد في الأخير فترات الإبطاء المثلى، من خلال جدول يضم أفضل 20 نموذج مقدر. وبغرض المفاضلة بينها تم استخدام معيار (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم إختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى P, q_1, q_2, q_3, q_4 للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (83): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج 1 و 2

P	q1	q2	فترات الإبطاء المثلى
5	3	4	النموذج 1
1	0	0	النموذج 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 9 و 10).

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى كما هي موضحة في الجدول السابق، والتي تم اختيارها بالاعتماد على معيار (Akaike)، وللتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم اختبار الحدود، وكذا التأكد من جودة النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه لاختبارات تشخيصية.

ثانيا: اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test)

يهدف اختبار الحدود Bounds test إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (84): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test للنموذج 1 و 2

البيان	FStatistic المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج (1)	5.281572		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	5.15	6.36	
عند مستوى معنوية 5%	3.79	4.85	
عند مستوى معنوية 10%	3.17	4.14	
النموذج (2)	5.956443		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	5.15	6.36	
عند مستوى معنوية 5%	3.79	4.85	
عند مستوى معنوية 10%	3.17	4.14	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 11 و 12).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.28 و 5.95 وهذا يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و 10%، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذجين 1 و 2.

وقد تم تقدير نموذجي (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى كما يظهره الملحق رقم (13) والملحق رقم (14). حيث بلغت القوة التفسيرية لكل من النموذج (1) والنموذج (2) بـ 99.65% و 94.91% على الترتيب.

الفرع الثاني: اختبار جودة النماذج المقدره

للتأكد من جودة النماذج المقدره سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

أولاً: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM Test، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة للتوزيع الطبيعي للبواقي نستعمل اختبار Jarque-Bera.

وبالنسبة للنموذجين 1 و 2 لا بد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم جودة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (85): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و 2

Breusch-godfrey serial correlation LM Test للنموذج 1			
F _{statistic}	3.955194	Prob f(2,4)	0.1128
Obs* R-squared	13.94733	Prob Chi-square	0.1528
Breusch-godfrey serial correlation LM Test للنموذج 2			
F _{statistic}	0.253003	Prob f(2,4)	0.7790
Obs* R-squared	0.648526	Prob Chi-square	0.7231

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 15 و 17).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.1528 < 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة بالنسبة للنموذج 1، ونفس الأمر ينطبق على النموذج 2 حيث قيمة Prob Chi-square أكبر من 5%، أي $0.7231 < 0.05$.

ثانياً: اختبار عدم ثبات التباين

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ويعتبر Breusch-Pagan-Godfrey أحدثها، من خلال اختبار فرض عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل بعدم ثبات التباين. ويظهر الجدول الموالي نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

جدول رقم (86): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1 و 2

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج 1			
F _{Statistic}	0.430330	Prob f(2,4)	0.9091
Obs* R-squared	10.52150	Prob Chi-square	0.7231
Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج 2			
F _{Statistic}	0.483795	Prob f(2,4)	0.6971
Obs* R-squared	1.616142	Prob Chi-square	0.6557

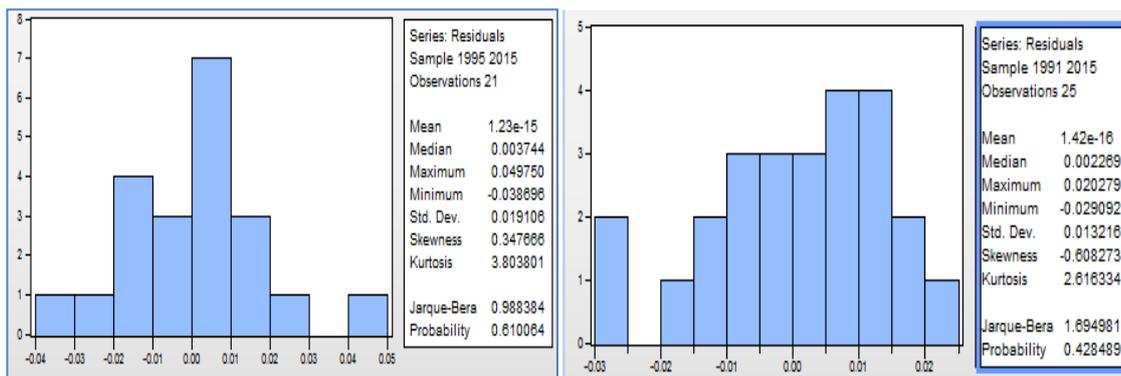
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 16 و 18).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.05 < 0.7231$ ، وهذا ما يؤكد فرضية عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 1. ونفس الأمر ينطبق على النموذج 2 حيث أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.05 < 0.6557$.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرّة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Skewness، Kurtosis أو Jarque-Berra. وسيتم فيما يلي استخدام إحصائية جاك بيرا -Jarque-Berra من خلال اختبار فرضية عدم التي مفادها أن بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعيا. وفيما يلي جدول يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

جدول رقم (87): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2



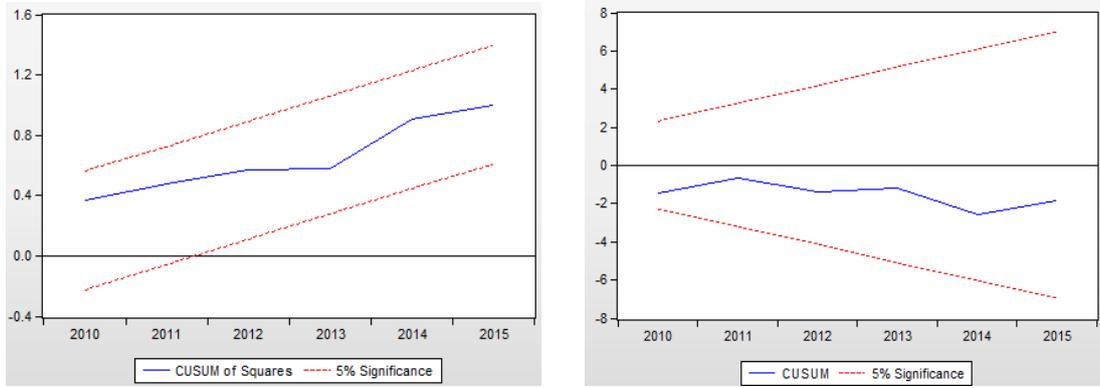
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (الملحق 10).

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث تشير قيمة P-value بالنسبة للنموذج 1 ($0.61 > 0.05$) والنسبة للنموذج 2 ($0.42 > 0.05$).

الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج 1 و 2

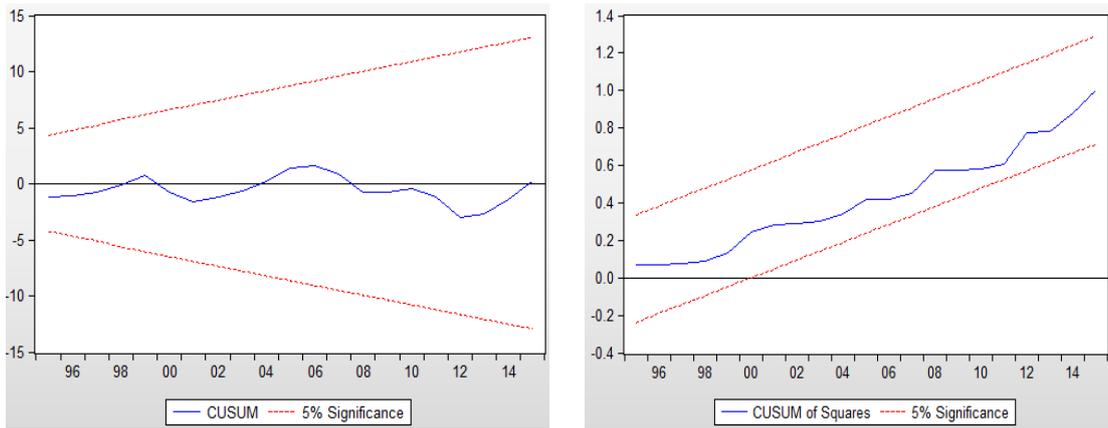
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، استخدمنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)، وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares). ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. ويتحقق ذلك إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حسب الشكل التالي:

شكل رقم (28): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 1



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

شكل رقم (29): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 2



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكلين أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي هو كذلك عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة. وبالتالي

ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج 1 و 2 بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلية في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1 و 2

يقوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية في إطار محدداته، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن قيمها التوازنية، مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن أن يتم تعديله أو تصحيحه في الأجل الطويل. لذا يفترض تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين مستوى المعيشة كمتغير تابع والسياسة النقدية كمتغيرات مفسرة، حيث تقاس العلاقة طويلة الأجل بمستوى متغيرات النموذج، بينما تقاس العلاقة الآنية قصيرة الأجل من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة¹. وسيتم التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك.

الفرع الأول: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث يتكون من جزأين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بالنسبة للنموذج 1.

جدول رقم (88): نتائج تقدير النموذج 1

Sample: 1990 2015 Included observations: 21				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPV(-1))	0.583424	0.337301	1.729683	0.1344
D(LPV(-2))	0.148149	0.290716	0.509602	0.6285
D(LPV(-3))	0.741892	0.324185	2.288484	0.0621
D(LPV(-4))	0.783993	0.266024	2.947078	0.0257
D(LM2)	-0.036302	0.015608	-2.325871	0.0590
D(LM2(-1))	-0.034467	0.014847	-2.321582	0.0593
D(LM2(-2))	-0.013852	0.013138	-1.054367	0.3323
D(LDEP)	0.351959	0.096357	3.652636	0.0107
D(LDEP(-1))	0.269563	0.095312	2.828203	0.0300
D(LDEP(-2))	0.441779	0.149139	2.962199	0.0252
D(LDEP(-3))	-0.176917	0.122559	-1.443525	0.1990
CointEq(-1)	-1.123714	0.300982	-3.733490	0.0097
Cointeq = LPV - (0.0094*LM2 -0.2935*LDEP + 7.1242)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.009430	0.014555	0.647883	0.5410
LDEP	-0.293497	0.012336	-23.791301	0.0000
C	7.124186	0.173965	40.951853	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

¹ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص. 18.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) والمرونات بين متغيرات النموذج، أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5% و10%، وقد كان تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي، كل حسب فترة إبطاءه.

نلاحظ أن لوغاريتم متغير العرض النقدي في بداية الفترة أي ($t=0$) قد أثر بشكل إيجابي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 10% (0.0590)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% إلى تخفيض معدل الفقر بـ 0.0363%، بينما أثر مؤشر لوغاريتم العرض النقدي المبطل لفترة واحدة أي ($t=1$) بشكل إيجابي أيضا على معدل الفقر في الأجل القصير، وذو معنوية إحصائية عند مستوى 10% (0.0593)، حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير العرض النقدي بحوالي 1% إلى تخفيض مؤشر الفقر بـ 0.0345%.

بالنسبة للوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي في بداية الفترة أي ($t=0$) قد أثر بشكل سلبي على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.0107)، حيث يؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي بحوالي 1% إلى رفع معدل الفقر بـ 0.3519%، بينما أثر مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي المبطل لفترة واحدة أي ($t=1$) بشكل سلبي أيضا على معدل الفقر في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند 5% (0.0300)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي بحوالي 1% إلى زيادة الفقر بـ 0.2695%، أما في الفترة ($t=2$) فقد أثر لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي على لوغاريتم مؤشر الفقر بشكل سلبي وعند معنوية إحصائية مقبولة عند 5% (0.0252)، فزيادة لوغاريتم مؤشر الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الفقر بـ 0.4418%.

يرجع السبب وراء العلاقة الطردية التي ظهرت في النموذج بين الإنفاق الحكومي ومؤشر الفقر في الأجل القصير (عكس النظرية الاقتصادية)، إلى أن السياسة المالية التوسعية ذات الصبغة الكينزية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتزايد المتسارع للإنفاق الحكومي كوسيلة دفع للطلب الكلي ومنه الأثر على النمو الاقتصادي بشكل مضاعف لم تؤت ثمارها في الجزائر، بالنظر لضعف قدرة استيعاب الاقتصاد الوطني للإنفاق الحكومي المتزايد المبالغ فيه، ولطبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا مركزيا على الإيرادات من مصادر المحروقات في تمويل الإنفاق العام، فالإيرادات النفطية تمثل ما يقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر، وحوالي 2/3 من الإيرادات العامة في ميزانية الدولة. إضافة إلى ذلك فمعظم هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات غير المنتجة (الاستهلاكية)، وبالتالي لم ينعكس

الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وإنما في الرفع من حجم الكتلة النقدية على مستوى الاقتصاد من خلال نقدنة الإيرادات المقيمة بالدولار إلى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار الجزائري المصدر من قبل بنك الجزائر¹، ما ينعكس في ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية للنقود، مما يساهم في تدهور وضعية الطبقات الفقيرة وإدخال طبقات أخرى في دائرة الفقر ما يوسع من مجاله.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج (1) عند معنوية 1% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (-1.123) في النموذج إلى أن مؤشر الفقر يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 112.3% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر الفقر خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 112.3% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن مؤشر الفقر يستغرق ما يقارب فترة 9 أشهر ($1/1.123=0.89$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

بالنسبة للجزء السفلي من الجدول فهو يبين شكل العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الفقر والمتغيرات

المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$LPV = 7.12 + 0.0094LM_2 - 0.2934LDEP$$

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر الفقر في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5% (0.0000)، حيث أن زيادة الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر الفقر بـ 0.29%. وأن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M_2 أثر بشكل سلبي وضعيف على مؤشر الفقر في المدى الطويل، وذو معنوية إحصائية ضعيفة (0.5410)، حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة مؤشر الفقر بـ 0.0094%.

من خلال ما سبق، يتضح أن السياسة النقدية في الجزائر تمارس تأثيرا ضعيفا وطرديا على مؤشر الفقر في الجزائر في الأجل الطويل، فالتوسع النقدي يؤدي إلى الرفع من معدل الفقر نتيجة تراجع القدرة الشرائية للعملة، عكس السياسة المالية التي تمارس تأثيرا عكسيا على مؤشر الفقر في الجزائر، فتوسع الدولة في الإنفاق الحكومي عبر تبني مجموعة من البرامج الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطن قد ساهم في تخفيض معدل الفقر في الجزائر في الأجل الطويل.

¹ حسيبة مداني، مرجع سابق، ص. 343.

بالنسبة للأجل القصير، فالملاحظ من النتائج السابقة أن السياسة النقدية تساهم في تخفيض معدل الفقر في الجزائر لكن بشكل ضعيف، عكس السياسة المالية التي لا تساهم في تحقيق ذلك.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 2

يوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث يتكون من جزأين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بالنسبة للنموذج 1.

جدول رقم (89): نتائج تقدير النموذج 2

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LIHD				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)				
Date: 02/17/18 Time: 23:36				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	0.006500	0.003023	2.150457	0.0433
D(LDEP)	0.063562	0.011790	5.391345	0.0000
CoIntEq(-1)	-1.071615	0.188575	-5.682705	0.0000
Cointeq = LIHD - (0.0061*LM2 + 0.0593*LDEP -1.2645)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.006066	0.003162	1.918538	0.0687
LDEP	0.059314	0.003005	19.738557	0.0000
C	-1.264485	0.045633	-27.709678	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين 1% و 5% ، وقد كان تأثير كل من متغير العرض النقدي الممثل للسياسة النقدية والإنفاق العام الممثل للسياسة المالية ايجابي. و قد كان تأثير السياسة النقدية الأضعف مقارنة بالسياسة المالية حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية ب 0.0065% وذو معنوية إحصائية عند 5%، في حين زيادة لوغاريتم الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية ب 0.0636% وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1%.

تبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج (2) عند معنوية 1% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (-1.071) في النموذج إلى أن مؤشر التنمية البشرية يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 107.1% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 107.1% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق ما يقارب فترة 9 أشهر و 3 أيام ($1/1.071=0.933$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج. أما الجزء السفلي للجدول والذي يبين العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر التنمية البشرية والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$LIHD = - 1.26 + 0.0061 LM_2 + 0.0593 LDEP$$

اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر التنمية البشرية في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث أن زيادة الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بـ 0.0593%. وأن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M_2 أثر بشكل إيجابي وضعيف على مؤشر التنمية البشرية في المدى الطويل حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية بـ 0.0061%. وهذه النتائج تتطابق ونتائج الأجل القصير، فنتائج تقدير النموذج في الأجل القصير والنتائج في الأجل الطويل متشابهة من حيث إشارة المعاملات.

من خلال ما سبق، نستخلص أن السياسة النقدية تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل معا ولكن بشكل ضعيف، وهذه النتيجة طبيعية فالهدف المعلن والنهائي للسياسة النقدية هو ضبط التضخم والتحكم في المستوى العام للأسعار وليس تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتخفيض الفقر، على العكس من ذلك نلاحظ أن السياسة المالية المعتمدة في الجزائر كان لها تأثير مقبول في الأجل الطويل سواء في الرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية أو تخفيض معدل الفقر، وتأثير مقبول أيضا في الرفع من الرفاهية الاقتصادية في الأجل القصير، ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى البرامج التنموية المتبناة من طرف الدولة خاصة خلال الفترة (2001-2014) والتي كان من أهم بنودها الرفع من المستوى المعيشي عبر توفير مناصب

الشغل، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، القضاء على أزمة السكن وغيرها من البرامج الاجتماعية الأخرى.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر

يسعى هذا المبحث إلى دراسة أثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر، والتي تتمثل في المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الديموغرافية، وقد تم إهمال بعض المؤشرات كالمؤشرات السياسية (الفساد والحكم الراشد مثلا) لتعذر الحصول على الإحصائيات الدالة عليه. وكما سبقت الإشارة إليه في المبحث الثاني فقد تم اختيار الفترة الممتدة ما بين (1990-2015) كون أن السياسة النقدية قبل سنة 1990 كانت حيادية لا تؤثر على النشاط الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية بعدد 26 مشاهدة لكل متغيرة محسوبة، كما تم التحصل على المعلومات من مصادر مختلفة كبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى البنك الدولي.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة ودراسة الاستقرارية

بناء على هدف الدراسة والمتمثل في استقصاء أثر السياسة النقدية على مؤشرات المستوى المعيشي في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسينها على مدار سنوات الدراسة، قمنا بتمثيل السياسة النقدية بمتغير العرض النقدي، كما تم إدخال السياسة المالية ممثلة بالإنفاق العام في النموذج بغرض فصل أثر السياسة النقدية عن السياسة المالية في التأثير على مؤشرات المستوى المعيشي، ومعرفة أيهما يمارس تأثيرا أكبر عليه. وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (EViews) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا تقدير النموذج. ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات بعضها مستقل وبعضها تابع، والتي تمكنا من بناء نموذج تفسيري لأثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر.

أولاً: المتغير التابع

يتمثل فيما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية: والتي تتمثل فيما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة: ويرمز له بـ pnbha، وقد تم استخدام الأسعار الثابتة حتى يتم استبعاد أثر التضخم. من الناحية الاقتصادية يعتبر الارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بمثابة تحسن في المستوى المعيشي والعكس صحيح؛
- معدل التضخم: ويرمز له بـ Tinf، يعكس هذا المؤشر التدهور الذي يصيب القدرة الشرائية للنقود الناتجة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يصيب خصوصاً أصحاب المداخيل الثابتة التي لا تستطيع حماية نفسها من ارتفاع الأسعار.

2- المؤشر الاجتماعي: تم تمثيله في هذه الدراسة بـ:

- معدل البطالة: ويرمز له بـ chom؛
- وفيات الرضع (الأقل من سنة): والذي يعكس الجانب الصحي ويرمز له بـ snt، وقد تم اختياره لتوفر المعطيات حوله، وكذلك لقدرة على تمثيل مدى التحسن أو التراجع في المستوى الصحي على مستوى الدولة؛
- عدد الطلبة الجامعيين المسجلين: ويرمز له بـ edc، ويعكس هذا المتغير الجانب التعليمي، وقد تم اختياره ليمثل هذا الجانب على اعتبار أن المراحل السابقة للمستوى الجامعي هي شبه مضمونة من قبل الدولة (إجبارية ومجانبة التعليم ابتداءً من سن السادسة ولمدة 9 سنوات).

3- المؤشر الديموغرافي: تم التعبير عنه في هذه الدراسة بمعدل الخصوبة ويرمز له بـ demg.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

وتضم كل من:

- 1- العرض النقدي: ممثلاً للسياسة النقدية (ووحدة قياسه مليون دج) ويرمز له (M2).
- 2- الإنفاق العام: ونرمز له بـ (DEP) (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة المالية.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

يمكن صياغة النموذج الأول في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$pnbha = f(M2, DEP)$$

الهدف من بناء هذا النموذج هو الإجابة عن التساؤل التالي: هل تساهم السياسة النقدية التوسعية في الرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي في الأجلين القصير والطويل؟

أما النموذج الثاني فيكون من الصيغة:

$$chom = f(M2, DEP)$$

يحاول النموذج الثاني الإجابة عن التساؤل: هل تؤثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟

اخترنا في هذا النموذج تمثيل الجانب الاجتماعي بمعدل البطالة، على اعتبار أن تخفيض البطالة يساهم في توفير مناصب عمل للفقراء، وبالتالي الحصول على مداخيل ما يساهم في الرفع من مستوى معيشتهم، أما بالنسبة لبقية المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي تعكس الجانب الصحي والجانب التعليمي فسننتظر لها من خلال دراسة سببية قرائنر المطورة في الأجل الطويل (تودا يياموتو).

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة وقبل الانطلاق في تقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة لتفادي عدم تجانس وحدات القياس والتخلص من ضغوطات الاتجاه العام، كما يتعين القيام ببعض الاختبارات الضرورية لغرض الاطلاع على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في التحليل للنموذج المقترح في ظل فترة زمنية مقدرة بـ 26 مشاهدة.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليب بيرون (pp)، وتم الحكم على استقرار المتغيرات عن طريق مقارنة القيمة الجدولية مع قيمة T المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من T المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس.

أولاً: دراسة استقرارية السلسلة Lpnbha

السلسلة Lpnbha تمثل لوغاريتم مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

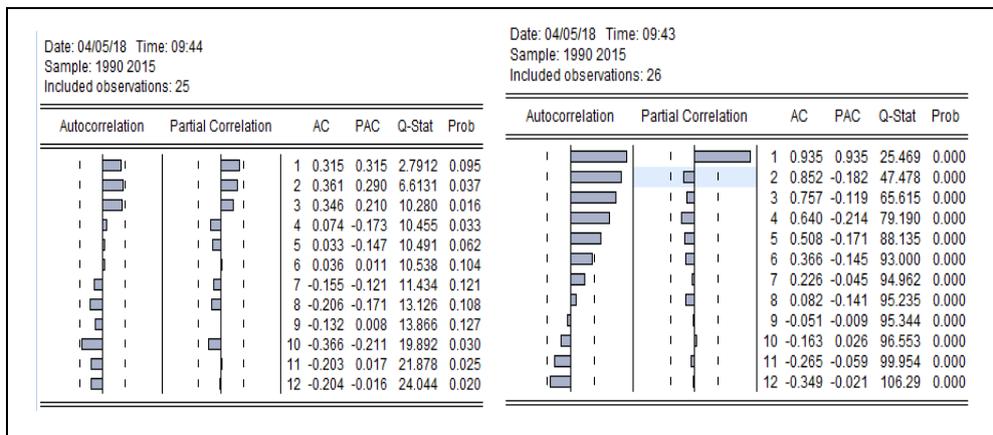
جدول رقم (90): نتائج إختبار ADF و PP لـ Lpnbha

نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول $t_{\hat{\phi}_1}$
ADF	Intercept	-2.986225	0.619480 (0.9847)	-4.058425 (0.0048)
	Trend –Intercept	-3.603202	-3.676026 (0.0433)	-3.880829 (0.0293)
	None	-1.955020	2.293959 (0.9929)	-1.508799 (0.1203)
PP	Intercept	-2.986225	0.139898 (0.9625)	-4.058425 (0.0048)
	Trend –Intercept	-3.603202	-3.378436 (0.0771)	-3.880829 (0.0293)
	None	-1.955020	1.617199 (0.9705)	-3.116755 (0.0033)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 19 و 20).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بالجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ بأن السلسلة Lpnbha غير مستقرة لكن السلسلة DLpnbha مستقرة. ومنه يمكن القول أن سلسلة Lpnbha متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)). وهذا ما تؤكدُه منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة في الشكل الموالي:

شكل رقم (30): منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة Lpnbha و DLpnbha



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة Lchom

السلسلة Lchom تمثل لوغاريتم مؤشر البطالة.

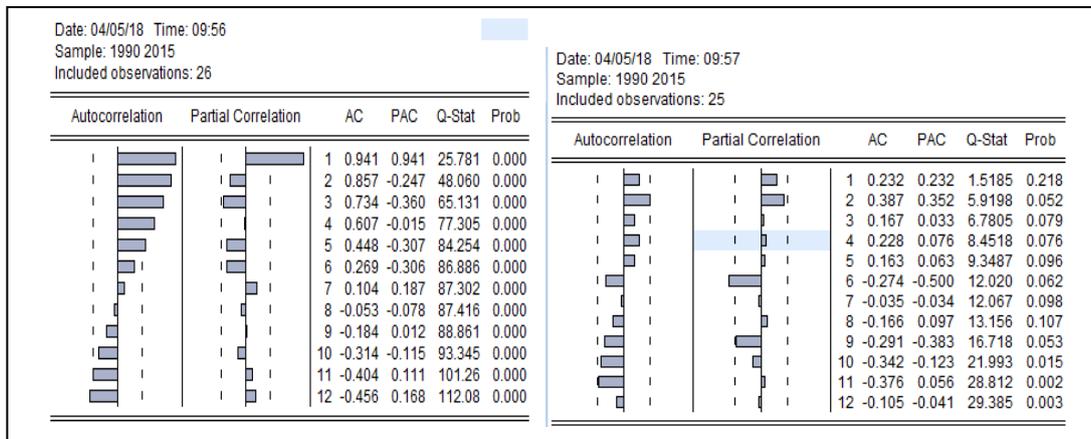
جدول رقم (91): نتائج إختبار ADF و PP ل Lchom

نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول t_{ϕ_1}
ADF	Intercept	-2.986225	-0.177073 (0.9295)	-3.656652 (0.0120)
	Trend –Intercept	-3.658446	-3.015594 (0.1524)	-3.666623 (0.0449)
	None	-1.955020	-1.056334 (0.2545)	-1.768694 (0.0733)
PP	Intercept	-2.986225	-0.535268 (0.8681)	-3.708299 (0.0107)
	Trend –Intercept	-3.603202	-1.988017 (0.5793)	-3.748402 (0.0382)
	None	-1.955020	-0.836041 (0.3437)	-3.647744 (0.0008)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 21 و 22).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بمقارنة t_{ϕ_1} المحسوبة بالجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ بأن السلسلة Lchom غير مستقرة لكن السلسلة DLchom مستقرة. ومنه يمكن القول أن سلسلة Lchom متكاملة من الدرجة (1)I. وهذا ما تؤكد منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة في الشكل الموالي:

شكل رقم (31): منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة Lchom و DLchom



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لأثر السياسة النقدية على الجانب الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج القومي والجانب الاجتماعي ممثلاً بمعدلات البطالة

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (مستقرة عند الفرق الأول) يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (The Bounds test). ويعتبر نموذج (ARDL) الأكثر ملاءمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة بـ 26 مشاهدة. وعليه، سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وذلك وفق المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Lpnbha = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta L pnbha_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LM_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LDEP_{t-i} + \alpha_1 Lpnbha_{t-1} + \alpha_2 LM_{2t-1} + \alpha_3 LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Lchom = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta L chom_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LM_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LDEP_{t-i} + \alpha_1 Lchom_{t-1} + \alpha_2 LM_{2t-1} + \alpha_3 LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Δ : تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

L : اللوغاريتم الطبيعي؛

c : الحد الثابت؛

p, q_1, q_2 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات $LDEP$ ، LM_2 ، $Lpnbha$ على التوالي في النموذج (1)؛

p, q_1, q_2 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات $LREP$ ، LM_2 ، $Lchom$ على التوالي في النموذج (2)؛

t : اتجاه الزمن؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات العلاقة القصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

قبل البدء في تقدير نموذج (ARDL) وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التأكد من تحقق كل الشروط اللازمة التي تثبت صحة النموذج.

الفرع الأول: تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات واختبار الحدود للنموذج

أولاً: تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى P, q_1, q_2, q_3, q_4 للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (92): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج 1 و 2

P	q1	q2	فترات الإبطاء المثلى
1	1	0	النموذج 1
1	6	6	النموذج 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews (انظر الملحق 23 و 24).

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج 9 Eviews بالاختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار (Akaike). والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المنتقاة ARDL.

ثانياً: اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test)

يهدف اختبار الحدود إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (93): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود للنموذج 1 و 2

البيان	FStatistic المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج (1)	9.12		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	5.15	6.36	
عند مستوى معنوية 5%	3.79	4.85	
عند مستوى معنوية 10%	3.17	4.14	
النموذج (2)	7.55		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	5.15	6.36	
عند مستوى معنوية 5%	3.79	4.85	
عند مستوى معنوية 10%	3.17	4.14	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews (انظر الملحق 25 و 26).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 9.12 و 7.55 وهذا يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، و هذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج 1 و 2.

وتم تقدير نموذجي (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى كما يظهره الملحق (27) والملحق رقم (28). حيث بلغت القوة التفسيرية لكل من النموذج 1 والنموذج 2 ب 98.83% و 99.59% على الترتيب.

الفرع الثاني: اختبار جودة النماذج المقدر

بغرض التأكد من جودة النماذج المقدر سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

أولاً: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، وبالنسبة للتوزيع الطبيعي للبواقي نستعمل اختبار Jarque-Bera.

وبالنسبة لنموذجنا لا بد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم جودة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (94): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و 2

Breusch-godfrey serial correlation LM Test للنموذج 1			
F _{statistic}	0.279781	Prob f(2,18)	0.7592
Obs* R-squared	0.753738	Prob Chi-square	0.6860
Breusch-godfrey serial correlation LM Test للنموذج 2			
F _{statistic}	0.095317	Prob f(2,2)	0.9130
Obs* R-squared	1.740449	Prob Chi-square	0.4189

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 29 و 31).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.6860 < 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة بالنسبة للنموذج 1، ونفس الأمر ينطبق على النموذج 2 حيث قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.4189 < 0.05$.

ثانياً: اختبار عدم ثبات التباين

تظهر نتائجه في الجدول التالي.

جدول رقم (95): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج 1			
F _{statistic}	0.345880	Prob f(4,20)	0.8437
Obs* R-squared	1.617506	Prob Chi-square	0.8056
Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج 2			
F _{statistic}	2.924489	Prob f(15,4)	0.1546
Obs* R-squared	18.32871	Prob Chi-square	0.2458

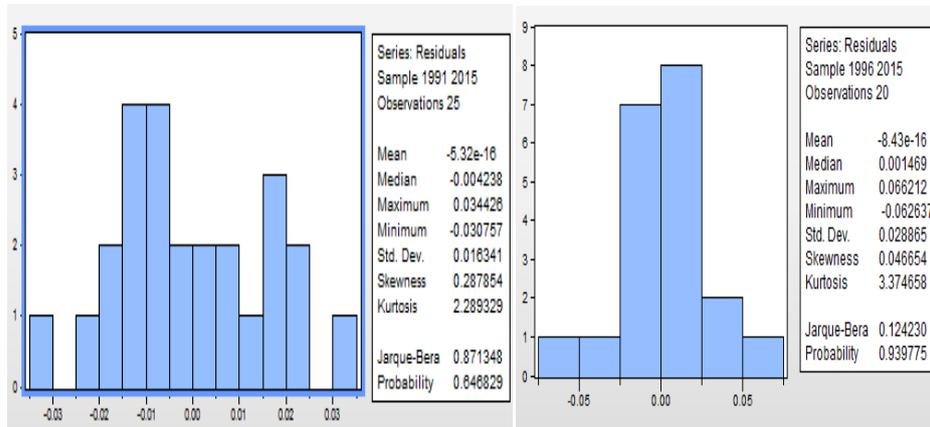
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 30 و 32).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.8056 < 0.05$ ، وهذا ما يؤكد فرضية عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 1. ونفس الأمر ينطبق على النموذج 2 حيث أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.2458 < 0.05$.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يظهر الجدول التالي نتائج الاختبار.

جدول رقم (96): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2



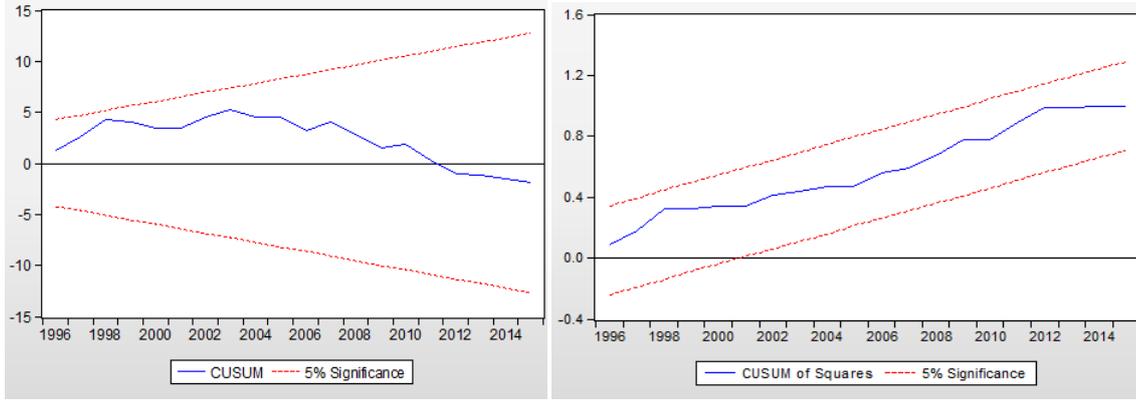
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تشير قيمة (P-value) $0.64 > 0.05$ بالنسبة للنموذج 1 و $0.93 > 0.05$ بالنسبة للنموذج 2.

الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج 1 و 2

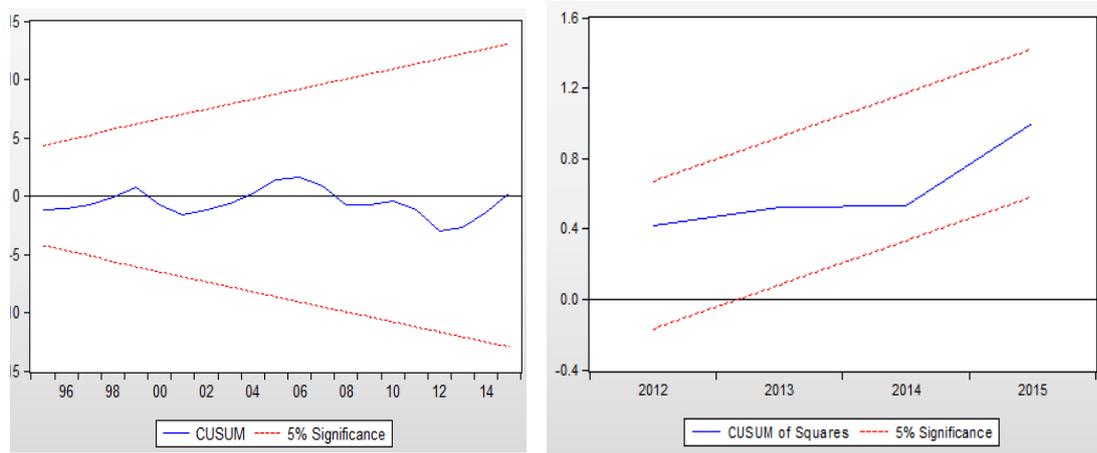
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، استخدمنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares). ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. ويتحقق هذا إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود المرحجة عند مستوى معنوية 5% حسب الشكل التالي:

شكل رقم (32): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 1



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

شكل رقم (33): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 2



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews.

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكلين أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي هو كذلك عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وبالتالي ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج 1 و 2 بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1 و 2

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث يتكون من جزأين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الأول: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 1

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث يتكون من جزأين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بالنسبة للنموذج 1.

جدول رقم (97): نتائج تقدير النموذج 1

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LPIBHA				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)				
Date: 04/03/18 Time: 23:16				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2)	-0.000240	0.004737	-0.050754	0.9600
D(LDEP)	0.027672	0.009502	2.912399	0.0086
CoIntEq(-1)	-0.191394	0.061327	-3.120854	0.0054
CoInteq = LPIBHA - (-0.0647*LM2 + 0.1446*LDEP + 9.7260)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-0.064681	0.034250	-1.888530	0.0735
LDEP	0.144584	0.022520	6.420117	0.0000
C	9.726041	0.347024	28.027030	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، أن معظم المتغيرات ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5% و 10%، وقد كان تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي. بالنسبة للوغاريتم العرض النقدي كانت غير معنوية، ما يعني أن السياسة النقدية تؤثر عكسيا وبشكل ضعيف على نصيب الفرد من الناتج القومي في الجزائر.

بالنسبة للوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي في بداية الفترة أي (t=0) قد أثر بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج القومي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0086)، حيث

يؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي بحوالي 1% إلى رفع نصيب الفرد من الناتج القومي بـ0.0277%.

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج 1 عند معنوية 5% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (-0.1913) في النموذج إلى أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 19.13% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 19% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي يستغرق ما يقارب خمسة سنوات و شهرين ($1/0.1913=5.23$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

أما الجزء السفلي للجدول فيبين العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الفقر والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$Lpnbha = 9.72 - 0.064LM_2 + 0.1445LDEP$$

إعتماداً على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث أن زيادة الإنفاق العام بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي بـ0.1445%. وأن لوغاريتم متغيرة العرض النقدي M_2 أثر بشكل سلبي وضعيف على مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي في المدى الطويل، حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بـ0.064%.

من خلال ما سبق، نستنتج أن السياسة النقدية ضعيفة التأثير وعديمة الفعالية في التأثير على نصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فتصبح العلاقة عكسية بين العرض النقدي ونصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة، أي أن انتهاج سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي بسبب ارتفاع التضخم (ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الناتج القومي).

بالنسبة للسياسة المالية فالملاحظ من النتائج السابقة التأثير القوي للسياسة المالية التوسعية في الرفع من نصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ويرجع السبب في ذلك إلى مختلف البرامج التنموية الموضوعة من طرف الدولة والتي تهدف أساسا إلى الرفع من المستوى المعيشي للمواطن عبر الرفع من نصيبه من الدخل القومي، هذا رغم عدم عدالة توزيع الدخل في الجزائر، على العكس من ذلك فالسياسة النقدية هدفها الأساسي هو استقرار المستوى العام للأسعار وليس الرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي.

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج 2

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث يتكون من جزأين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل بالنسبة للنموذج 2.

جدول رقم (98): نتائج تقدير النموذج 2

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LCHOM				
Selected Model: ARDL(1, 6, 6)				
Date: 04/03/18 Time: 22:57				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP)	-0.228675	0.241932	-0.945205	0.3981
D(LDEP(-1))	0.036052	0.214660	0.167948	0.8748
D(LDEP(-2))	-0.237220	0.223824	-1.059849	0.3490
D(LDEP(-3))	-0.494823	0.312673	-1.582560	0.1887
D(LDEP(-4))	-0.112735	0.226616	-0.497472	0.6450
D(LDEP(-5))	0.250406	0.192778	1.298933	0.2638
D(LM2)	0.033849	0.037390	0.905297	0.4165
D(LM2(-1))	0.035511	0.033432	1.062197	0.3480
D(LM2(-2))	0.082382	0.040180	2.050320	0.1097
D(LM2(-3))	-0.030003	0.031420	-0.954896	0.3937
D(LM2(-4))	-0.042147	0.031932	-1.319893	0.2573
D(LM2(-5))	-0.097262	0.030216	-3.218905	0.0323
CointEq(-1)	-0.725248	0.252243	-2.875192	0.0452
Cointeq = LCHOM - (-0.3522*LDEP + 0.1007*LM2 + 7.9507)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP	-0.352216	0.066565	-5.291334	0.0061
LM2	0.100659	0.084588	1.189997	0.2998
C	7.950738	1.107874	7.176574	0.0020

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) بين متغيرات الدراسة، والتي أظهرت أن كل متغيرات السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي ليست ذات معنوية إحصائية، ما يفسر ضعف أثر السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي على معدلات البطالة، ولكن عموما كان تأثيرها إيجابيا حيث أن ارتفاع العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة في الأجل القصير.

بالنسبة للسياسة المالية ممثلة بالإفناق الحكومي فقد كانت متغيراتها على العموم غير معنوية ما عدا فترة الإبطاء الخامسة، وهذا ما يدل على ضعف العلاقة بين السياسة المالية والبطالة، ولكن عموماً كان تأثيرها إيجابياً أيضاً حيث أن زيادة الإفناق الحكومي تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ولكن يبقى الأثر ضعيف. أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ في النموذج 2 عند معنوية 5% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، وتشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (-0.7252) في النموذج إلى أن مؤشر معدل البطالة يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 72.52% من إختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر معدل البطالة خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 72.52% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن مؤشر معدل البطالة يستغرق ما يقارب سنة وثلاثة أشهر وثمانية أيام ($1/0.7252=1.378$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

أما الجزء السفلي للجدول والذي يبين العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر معدل البطالة والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$Lchom = 9.72 + 0.1006LM_2 - 0.3522LDEP$$

إعتماداً على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوغاريتم متغيرة الإفناق العام قد أثر بشكل عكسي على مؤشر معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0061) (ما يؤكد النظرية الاقتصادية)، حيث أن زيادة الإفناق العام بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 0.3522%.

بالنسبة للوغاريتم متغيرة العرض النقدي M_2 فهي غير معنوية ما يفسر ضعف العلاقة بين السياسة النقدية والبطالة في الجزائر. على العموم، تؤثر السياسة النقدية بشكل طردي (عكس النظرية الاقتصادية) وضعيف على مؤشر معدل البطالة في المدى الطويل، حيث أن زيادة متغيرة لوغاريتم العرض النقدي بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بـ 0.1006%.

من خلال ما سبق يتضح عدم فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة في الجزائر في الأجلين القصير والطويل معاً، فهدف السياسة النقدية وكما سبقت الإشارة إليه ليس تخفيض النمو الاقتصادي ودعم التشغيل وإنما يقتصر دورها على ضبط معدل التضخم. أما بالنسبة للسياسة المالية فالملاحظ هو عدم فعالية

تأثيرها على معدلات البطالة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فهي تساهم في تخفيض معدل البطالة ولكن ذلك لا يتناسب وحجم الإنفاق الحكومي، ما يدل على أن الاتجاه الكينزي الذي تبنته الجزائر في ظل البرامج التنموية والذي يهدف إلى تنشيط الطلب الفعال، وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي ودعم التشغيل غير فعالة في الجزائر، فالبطالة في الجزائر هيكلية ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على عائدات النفط، وهذا القطاع يهيمن عليه استخدام رأس المال عكس عنصر العمل، وعليه فالنمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق وظائف شغل (فرضية النمو بدون تشغيل)¹.

المطلب الرابع: إختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)

ارتأينا في هذا المطلب دراسة السببية بالنسبة للمدى الطويل تودا ياماموتو لمتغيرات الدراسة المثلثة لأثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر، هذا الأخير الذي يمكن تمثيله بمجموعة من المتغيرات سواء من الجانب الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، معدل التضخم)، أو الجانب الاجتماعي (معدل البطالة، وفيات الرضع (مؤشر صحي)، عدد الطلبة الجامعيين المسجلين (مؤشر تعليمي))، الجانب الديموغرافي (معدل الخصوبة).

الفرع الأول: التعريف بإختبار سببية قرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)

جاء هذا الاختبار ليغطي النقائص التي يعاني منها اختبار سببية قرانجر، والذي يفترض أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة، وهو اختبار متحيز ومتعلق بوجود التكامل المشترك حسب نظرية التمثيل لقرانجر، إلا أن اختبار تودا ياماموتو يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة، وهو اختبار للسببية طويلة المدى.

استخدمت دراسة تودا ياماموتو (1995) طريقة مطورة MWALD لاختبار Wald test على قيود نموذج VAR (K) حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس (F) و(X^2) من أجل الحكم على فرضية العدم. ولقد أثبتت دراسة Rambaldi and Doran (1996) أن طريقة MWALD لاختبار سببية قرانجر من الممكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير VAR(K+d_{max}) وتمثل d_{max} أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها، وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك (أي يمكن إجراء الاختبار حتى في غياب علاقة تكامل مشترك)².

¹ محمد ادريوش دهماني، مرجع سابق، ص. 268.

² المرجع السابق، ص. 242.

الفرع الثاني: اختبار السببية بين السياسة النقدية ومؤشرات مستوى المعيشة

تم إختبار تودا ياماموتو في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين السياسة النقدية ممثلة في العرض النقدي بمفهومه الواسع، ومستوى المعيشة في الجزائر ممثلا بمجموعة من المؤشرات سواء في الجانب الاقتصادي منه (نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، معدلات التضخم)، أو الجانب الاجتماعي (معدلات البطالة، مؤشر الصحة، مؤشر التعليم) والجانب الديموغرافي (معدل الخصوبة). ولتحديد اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي فترة واحدة (1)، وتم حسابها انطلاقا من معيار (Sc) و(AIC)، أما أقصى درجة قياس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي الدرجة (2)، أي عدد فترات التباطؤ في اختبار تودا ياماموتو هي (3) وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (99): إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو

الاحتمال	والد المحسوبة	فرضية العدم	Df
0.3709	0.800604	Lchom لا يسبب LM2	1
0.8138	0.055484	Ldemg لا يسبب LM2	1
0.2974	1.085635	Ledc لا يسبب LM2	1
0.1328	2.259156	LIHD لا يسبب LM2	1
0.6111	0.258647	LPV لا يسبب LM2	1
0.3009	1.070132	Lsnt لا يسبب LM2	1
0.3302	0.947965	LTinf لا يسبب LM2	1
*0.0013	10.34776	Lpnbha لا يسبب LM2	1

ملاحظة: *، **، ***، معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (33) المستخرج من برنامج Eviews 9

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه يتضح قبول فرض العدم بكون السياسة النقدية:

- لا تسبب البطالة: كون أن تخفيض معدلات البطالة في الجزائر يعتمد أساسا على البرامج الموضوعية من طرف الدولة لتحقيق ذلك (أنظر الفصل الخامس)، وبالتالي على السياسة المالية، وأن السياسة النقدية تلعب دور المرافق لسياسة الإنفاق الحكومي؛
- لا تسبب معدل الخصوبة (مؤشر ديموغرافي): على اعتبار أن هذا العامل يرتبط بشكل كبير بمستوى الصحة، التعليم، الدخل.... أي بالمستوى المعيشي عموما، وليس بالسياسة النقدية؛

- لا تسبب التعليم ولا الصحة (مؤشر إجتماعي): حيث أن هذين العاملين يرتبطان إلى حد كبير بسياسة الإنفاق العام؛
- لا تسبب الرفاهية ولا الفقر: ذلك أن هذين الحدين لمستوى المعيشة يرتبطان بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وحتى السياسية، والتي لا تستطيع السياسة النقدية أن تتحكم لوحدها فيها، بل تتظافر مع العديد من السياسات الأخرى لتحقيق مستوى المعيشة المرغوب فيه وخاصة المالية منها؛
- لا تسبب التضخم: هذا يدل على أن السبب في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر لا يرجع بالأساس إلى تطبيق السياسة النقدية، وهذا ما يتعارض والنظرية الاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا لكون تغذية الطلب الزائد تتم عن طريق إتباع سياسة تعتمد على الواردات بالأساس، فالمركز المالي الذي حددته مستويات أسعار النفط المرتفعة بداية القرن الواحد والعشرين كان أداة قوية للتحكم في معدلات التضخم، مما يجعل المعدلات المتدنية خلال الفترة الأخيرة مرتبطة أكثر بالتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي.
- تسبب نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي: تظهر نتائج الجدول رفض فرضية العدم أن السياسة النقدية لا تسبب نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في الجزائر، حيث نلاحظ أن العرض النقدي يسبب نصيب الفرد من الدخل القومي عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن السياسة النقدية التوسعية المنتهجة من طرف بنك الجزائر قد ساهمت في الرفع من حجم الناتج القومي الحقيقي وبالتالي نصيب الفرد منه، مما يساهم في الرفع من المستوى المعيشي على اعتبار نصيب الفرد من الدخل القومي يعتبر أهم مؤشر يقيس المستوى المعيشي في بلد ما.

خلاصة الفصل السادس:

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة تقييم أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر للفترة (1990-2015) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وخلصنا من خلال الدراسة القياسية للنماذج المدروسة إلى النتائج التالية:

1- فيما يتعلق بدراسة أثر السياسة النقدية على حدود مستوى المعيشة في الجزائر:

أ- تبين من خلال التحليل الكمي أن نتائج إختبار السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون) أن لوغاريتم كل المتغيرات (العرض النقدي، الإنفاق العام، مؤشر الفقر، مؤشر التنمية البشرية) مستقرة عند الفرق الأول.

ب- بعد تقدير النموذج الأول حول أثر العرض النقدي والإنفاق العام على الفقر في الجزائر في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) تبين أنه:

- توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي والفقر بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، من خلال اختبار الحدود Bounds test ؛

- أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية تساهم في تخفيض الفقر ولكن بشكل ضعيف على المدى القصير والطويل، وأن تأثير السياسة المالية على الفقر أكبر من تأثير السياسة النقدية.

ج- بعد تقدير النموذج الثاني حول أثر العرض النقدي على الرفاهية الاقتصادية ممثلة في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في إطار نموذج (ARDL) تبين أنه:

- من خلال اختبار التكامل المشترك توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي ومؤشر التنمية البشرية بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، حيث أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية تساهم في تحقيق الرفاهية، ولكن بشكل ضعيف على المدى القصير والطويل؛

- توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) ومعنوية إحصائيا في المدى الطويل بين كل من العرض النقدي ومؤشر التنمية البشرية، حيث أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الرفاهية الاقتصادية ولكن بنسبة ضعيفة. كما يلاحظ من خلال النموذج أن تأثير السياسة المالية في رفع مستوى المعيشة هي أكبر من تأثير السياسة النقدية، وهذا الأمر طبيعي فالسياسة النقدية تلعب دور المرافق للسياسة المالية في الجزائر، لاعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية.

2- فيما يتعلق بدراسة أثر السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة في الجزائر:

أ- تبين من خلال التحليل الكمي أن نتائج اختبار السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون) أن لوغاريتم كل المتغيرات (العرض النقدي، الإنفاق العام، نصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة، معدل البطالة) مستقرة عند الفرق الأول.

ب- بعد تقدير النموذج الأول حول أثر العرض النقدي والإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (مؤشر إقتصادي) في الجزائر في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) تبين أنه: - توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي ونصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، من خلال اختبار الحدود؛

- أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن السياسة النقدية عديمة الفعالية في التأثير على نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فتصبح العلاقة عكسية بين العرض النقدي ونصيب الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة، على عكس السياسة المالية التي تمارس تأثيرا إيجابيا عليه في الأجلين القصير والطويل، من خلال برامج الإنفاق العمومي المعتمدة من طرف الدولة خاصة خلال الفترة (2001-2014).

ج- بعد تقدير النموذج الثاني حول أثر العرض النقدي والإنفاق العام على معدل البطالة (مؤشر اجتماعي) في الجزائر في إطار نموذج (ARDL) تبين أنه:

- من خلال اختبار التكامل المشترك توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين العرض النقدي ومعدل البطالة بالرغم من وجود اختلالات في المدى القصير، حيث أظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ بأن متغيرة العرض النقدي والإنفاق الحكومي ليست ذات معنوية إحصائية، ما يفسر ضعف أثر السياستين النقدية والمالية على معدلات البطالة؛

- بالنسبة للأجل الطويل، أظهرت النتائج عدم فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة في الجزائر، عكس السياسة المالية التي تساهم إيجابيا في تحقيق ذلك، ولكن ذلك لا يتناسب وحجم الإنفاق الحكومي المعتمد لتحقيق ذلك؛

- وعند اختبار السببية عن طريق اختبار تودا يياموتو في المدى الطويل بين السياسة النقدية ومؤشرات المستوى المعيشي، فقد أظهرت النتائج عدم تأثير السياسة النقدية على الجانب الديموغرافي (ممثلا بمعدل الخصوبة)، ولا على الجانب الاجتماعي (الصحة، التعليم والبطالة)، ولا على التضخم (مؤشر

اقتصادي). وتوصلنا فقط إلى نتيجة أن العرض النقدي يسبب نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي)، وهذا ما يقودنا إلى نتيجة أن السياسة المالية تلعب الدور الرئيسي في التأثير على المستوى المعيشي في الجزائر، عكس السياسة النقدية التي تؤدي دور المرافق لها.

الخاتمة

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث أنها تؤدي دوراً مهماً في توجيه دفة الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تأثيرها على الفعاليات الاقتصادية والتحكم في التقلبات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الأسعار بتخفيض معدل التضخم، وتنظيم السيولة العامة داخل الاقتصاد وتخفيض معدل البطالة، ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وسبيله في ذلك استخدام كافة أدوات السياسة النقدية. وعليه، تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية للرفع من المستوى المعيشي من خلال الدور الذي تمارسه قنواتها في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة، وتخفيف التباين في الدخل، وخفض الفقر في المدين القصير والطويل، سواء في الدول المتقدمة أو النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة.

❖ نتائج الدراسة النظرية: من خلال دراسة موضوع "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر-" تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تتمثل فيما يلي:

1- تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة، التي تسمح بتدخل البنك المركزي مستخدماً كل آلياته النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي، تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسة النقدية: السياسة النقدية التوسعية، السياسة النقدية الانكماشية والسياسة النقدية المرنة؛

2- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية يطلق عليها المربع السحري لكالدور، والتي تتمثل في: ضبط معدل التضخم، تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق معدل نمو اقتصادي متوازن. وبغرض الوصول إلى هذه الأهداف يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات الكمية التي تستهدف التأثير في حجم النقد بصفة عامة والائتمان المصرفي بصفة خاصة، أو نوعية تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته، أو وسائل مباشرة يلجأ إليها البنك المركزي عند عدم قدرة الأساليب الكمية والكيفية لتحقيق الأهداف المرجوة؛

3- يمارس البنك المركزي إستراتيجية تهدف للتأثير على الأهداف النهائية، وتتضمن الأهداف المتسلسلة التي تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية، والتي تبدأ بالأهداف الأولية ثم الأهداف الوسيطة. وتنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات أهمها: قناة سعر الفائدة (تكلفة الائتمان)، قناة الائتمان، أسعار الأصول بالإضافة إلى قناة سعر الصرف؛

4- يعبر مستوى المعيشة عن حالة الرفاه الاقتصادي أو حالة الفقر في مجتمع ما، ويتضمن العديد من الأبعاد: بعد اقتصادي، بعد إنساني، بعد سياسي، بعد وقائي وبعد ثقافي. وتختلف مستويات معيشة السكان من بلد لآخر، وفي نفس البلد من منطقة لأخرى، ومن فئة اجتماعية لأخرى، وذلك لأسباب نظامية ترجع لعوامل دولية من جهة، وثروة البلاد وسياساتها من جهة أخرى، ولأسباب غير نظامية تتعلق بالفرد والأسرة وخصائصهما مثل: مستوى التعليم، حجم الأسرة وموقع الأسرة بين الريف والحضر؛

5- تتباين المقاربات الفكرية في تفسيرها لمستوى المعيشة، ومن أهم هذه المقاربات نجد: مقارنة الرفاهية (المنفعة)، مقارنة الحاجات الأساسية، مقارنة الاستطاعة (القدرة) ومقاربة التنمية البشرية، وقد اختلفت هذه المقاربات فيما بينها كنتيجة لانتقال مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى المفهوم الاجتماعي الإنساني الذي يركز على الفرد؛

6- يتضمن مستوى المعيشة حدين مختلفين هما: الرفاهية أي الحصول على مستوى معيشي لائق ويتعلق الأمر بتوسيع نطاق الخيارات، أما الفقر أو تدني مستوى المعيشة فهو يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للإنسان. وبغرض تقدير المستوى الذي وصلت إليه الدولة من ناحية تحقيق الرفاهية الاقتصادية وخفض الفقر هناك العديد من المؤشرات:

- مؤشرات اقتصادية: تتمثل في نصيب الفرد من الناتج القومي، الاستهلاك، عدالة توزيع الدخل والإنفاق؛
- مؤشرات اجتماعية: كالتعليم والصحة والسكن وشروطه؛
- مؤشرات ديموغرافية: كمعدل الولادات والوفيات ونسب الإعالة؛
- خطوط الفقر: خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي وخط الفقر الدولي؛

7- يعد وجود معدلات منخفضة للتضخم أو ما يطلق عليه "التضخم التدريجي" أحد العوامل المحفزة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع، فارتفاع متوسط دخل الفرد بافتراض بقاء تفاوت توزيع المداخيل على حاله سيقود إلى الحد من الفقر والرفع من المستوى المعيشي، أما في حالة تدهور توزيع الدخل فتأثير النمو الاقتصادي في هذه الحالة يصبح سلبياً، مما يحدث توسعاً في انتشار الفقر كما ونوعاً. أما في حالة وجود معدلات تضخم مرتفعة فإن تأثيرها يصبح عكسياً على الاقتصاد من خلال تقييد الاستثمار من جهة، والتأثير على فئات المجتمع خاصة التي توصف بمحدودية دخولها وتدني مستوياتها المعيشية من جهة أخرى؛

8- يهدف المحافظة على المستوى المعيشي خاصة للفئات الفقيرة والهشة تتدخل السياسة النقدية عبر مختلف أدواتها لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بغية التقليل من الضغوط التضخمية وتقلبات الأسعار،

وتعزيز القدرة الشرائية للفئات الهشة، ولمزيد من الفعالية في إدارة السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي استخدام سياسة الاستهداف التي تعتبر تقنية حديثة نسبياً، غير أنها تواجه مشكل تخفيض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة، ما يؤدي إلى تفاقم الفقر واتساع رقعة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فالسياسة النقدية الانكماشية لها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل، عن طريق تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحفيز الاستثمار؛

9- يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ولكن بشرط أن يتجاوز معدله النمو السكاني وأن يكون محايياً للفقراء، وذلك عبر اتجاهين:

- الاتجاه الأول: حيث أن تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب على استخدام الموارد (العمل)، وهو الأمر الذي يترتب عليه دخول فئات جديدة من الفقراء إلى سوق العمل، ما يؤدي إلى ارتفاع متوسط أجورهم الحقيقية، وبالتالي تحسن أوضاع الفقراء باتجاه إشباع الحاجات الأساسية؛

- الاتجاه الثاني: أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى تزايد الناتج القومي سواء كان تأثير هذا التزايد باتجاه الصادرات أو باتجاه الحاجات الرأسمالية، فإن تأثيرها غير المباشر يؤدي إلى خفض الفقر، وعوائد الصادرات يمكن استخدامها لتمويل عملية التنمية، كما أن ارتفاع معدل الصادرات يؤدي أيضاً إلى تزايد معدل الطلب على العمل، خاصة إذا كانت السلع المصدرة كثيفة العمل، كما يعمل تزايد العرض من الحاجات الأساسية باتجاه خفض الفقر؛

10- تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض الفقر عبر عدة قنوات أهمها:

- قناة أسعار الفائدة: حيث أن تخفيض أسعار الفائدة عند إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة في كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي والناتج من ناحية أخرى؛

- قناة الائتمان: تؤدي البنوك دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال تزويده بالموارد اللازمة لتمويل مشاريع الاستثمار الحقيقي ورأس المال العامل، فعند إتباع سياسة نقدية توسعية سيزيد حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي، وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة الدخل وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما ينعكس في زيادة الناتج الإجمالي؛

- قناة سعر الصرف: يؤدي ارتفاع العرض النقدي على مستوى الاقتصاد باستخدام مختلف وسائل السياسة النقدية إلى تراجع في قيمة العملة ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يجعل السلع الوطنية أكثر تنافسية فيزيد الطلب عليها ويزيد الناتج؛

11- تمارس أسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني، وتمارس السياسة النقدية تأثيراتها على مستوى المعيشة عبر قناة سعر الصرف من خلال العديد من الآليات أهمها: الكتلة النقدية وأسعار الفائدة، ففي ظل أسعار الصرف المرنة تكون القناة المهمة التي تؤثر عبرها السياسة النقدية على الاقتصاد هو عن طريق التغييرات في الأجور الحقيقية، والسعر النسبي للسلع المحلية بالمقارنة مع الأجنبية التي تنتج عن تغير سعر الصرف، فالتوسع النقدي يؤدي إلى تدهور العملة ما يرفع الصادرات ويقلص الواردات، وبالتالي يرتفع الدخل، وهو ما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، أما في ظل أسعار الصرف الثابتة فتكون السياسة النقدية عديمة الفعالية.

❖ نتائج عرض وتحليل واقع السياسة النقدية ومستوى المعيشة في الجزائر: تم التوصل إلى ما يلي:

- 1- تميزت السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 بالحيادية، وقد ترتب عن ذلك مجموعة من النتائج التي يمكن اختصارها فيما يلي:
 - عدم استقلالية الجهاز المصرفي: فالبنوك التجارية لا تتمتع بأدنى استقلالية لا في مجال منح القروض ولا في اختيار الزبائن، وليس للبنك المركزي أية سلطة يمارسها تجاه البنوك التجارية؛
 - سيطرة الخزينة العمومية في مجال التمويل: فقد تولت الخزينة العمومية مهمة تمويل الاستثمارات العمومية طويلة الأجل، واقتصر دور البنوك التجارية على التمويل متوسط وقصير الأجل، أما البنك المركزي فقد كان مجبرا على إعادة تمويل البنوك باستمرار؛
 - فقدان النقد لبعض وظائفه الأساسية: إن الوظيفة الأساسية للنقد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية العمومية هي وظيفة وحدة حساب فقط ولا يؤدي وظيفة تخصيص الموارد الاقتصادية، أما بالنسبة للعائلات فهو يمثل قوة شرائية فعلية؛
 - ازدواجية دائرة تداول النقد: تميزت هذه المرحلة بوجود دائرتين لتداول النقد؛ الأولى يتداول فيها بشكل كتابي في ظل ما يعرف بخطة القرض، وهذا بالنسبة لقطاع المؤسسات الإنتاجية العمومية، والثانية يتم فيها تداول النقد في شكل قانوني من طرف قطاع العائلات في إطار ما يسمى بخطة الصندوق.

بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وما حمله من إصلاحات استعادت السياسة النقدية مكانتها داخل الاقتصاد، من خلال تأسيس مجلس للنقد والقرض لإدارتها وتسييرها، وكذا تحديد العلاقة بين السلطة النقدية ممثلة ببنك الجزائر والخزينة العمومية وفق نصوص وقوانين. ليشهد هذا القانون عدد من التعديلات نذكر تعديل سنة 2001، 2003، 2010 و2017، الأمر الذي يؤكد رغبة السلطات الحكومية في التكيف والتطورات النقدية والمالية الدولية؛

2- تميزت السياسة النقدية خلال فترة التسعينات بالقيود في إطار الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من خلال التحكم في نمو المعروض النقدي، لتشهد بداية من سنة 2001 توسعا كنتيجة لتحسن الوضع النقدي والمالي جراء ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، وكذا في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي ومصاحبة العرض النقدي للزيادة في النفقات العامة خلال فترة (2001-2014)، وهنا نجد أن بنك الجزائر بدأ باستخدام سياسة استهداف التضخم والتي تعتبر من الآليات المستحدثة لعمل السياسة النقدية؛

3- تبعية الاقتصاد الجزائري للبترو، وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية، حيث وإثر الصدمة الانعكاسية البترولية منتصف سنة 2014، أصبح بنك الجزائر يقوم ولمدة خمس سنوات بالتمويل التضخمي للاقتصاد، بواسطة شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية بهدف تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية، تمويل الدين الداخلي العمومي بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛

4- يتأثر مستوى المعيشة في الجزائر بالإنفاق الحكومي، حيث ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في الرفع من المستوى المعيشي للمواطن بتخفيض نسب الفقر، الرفع من نصيب الفرد من الناتج القومي، تحسين الخدمات الصحية، التعليمية، توفير السكن، توفير مناصب الشغل...، إلا أن هذه النتائج تبقى ظرفية وغير مستدامة لاعتمادها على الإيرادات البترولية بدرجة كبيرة؛

5- تميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالضعف والتذبذب، كونه مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى ضعف بنيته من حيث مساهمة مختلف القطاعات فيه، وعند دراسة معامل درجة التنوع الاقتصادي أظهر تشوه هيكلي كبير مس الاقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، فعوض أن تقلص تلك البرامج من حجم التركيز على قطاع المحروقات إلا أنها زادت من ارتباط الاقتصاد الوطني بذلك القطاع لدرجة مبالغ فيها، هذا ما يجعل مستوى المعيشة في الجزائر رهن قطاع المحروقات؛

6- ساهمت البرامج التنموية في الرفع من التشغيل، غير أنه مختل على اعتبار أن النسبة الأكبر من مناصب الشغل المستحدثة كانت لصالح قطاع التجارة الذي يعتبر قطاعا غير منتج، أما القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الوحيد القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، فلم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها هذا القطاع، كما أن معظم الفرص التي أنشئت ضمن قطاعي الفلاحة، البناء والأشغال العمومية عبارة عن فرص عمل مؤقتة، ما يجعل مستوى المعيشة لهذه الفئات رهن هذه المناصب المؤقتة والظرفية؛

7- أن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال، ويرجع السبب في ذلك إلى هيكلية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة؛

8- أن الزيادة في الأجر القاعدي لا تتناسب وارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد أثر ذلك على المستوى المعيشي للطبقات التي لا تستطيع حماية نفسها من الانخفاض في القدرة الشرائية للنقود وخاصة أصحاب المداخيل الثابتة.

❖ نتائج الدراسة القياسية: تم التوصل إلى ما يلي:

1- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك أثر إيجابي للعرض النقدي على الفقر في الأجل القصير، فالسياسة النقدية التوسعية تساهم في تخفيض الفقر ولكن بشكل ضعيف. أما في الأجل الطويل فأظهر النموذج وجود أثر سلبي للعرض النقدي على الفقر، فارتفاع العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الفقر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن السياسة النقدية التوسعية على المدى الطويل تؤدي إلى التضخم الذي يترتب عنه تراجع القدرة الشرائية للمداخيل، ما يؤدي إلى مزيد من الفقر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى في الأجل القصير ونفيها في الأجل الطويل؛

2- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية في المدى القصير والطويل بين كل من السياسة النقدية ومؤشر التنمية البشرية، حيث أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الرفاهية الاقتصادية ولكن بنسبة ضعيفة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

3- توصلت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية في تخفيض الفقر والرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية ممثلا في مؤشر التنمية البشرية أكبر من تأثير السياسة النقدية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الهدف المعلن من طرف السلطة النقدية هو ضبط معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فطبيعة الاقتصاد

الجزائري الريفية وتختلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب، أما السياسة المالية والتي تجسدت خاصة في البرامج التنموية، فإن هدفها الأساسي هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد وخفض الفقر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة؛

4- توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير السياسة النقدية على نصيب الفرد من الناتج الوطني في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فهناك تأثير عكسي بين العرض النقدي ونصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، أي أن انتهاج سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي بسبب ارتفاع معدل التضخم، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛

5- توصلت الدراسة إلى التأثير القوي للسياسة المالية التوسعية في الرفع من نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ويرجع السبب في ذلك إلى مختلف البرامج التنموية الموضوعية من طرف الدولة، والتي تهدف أساسا إلى الرفع من المستوى المعيشي للمواطن عبر الرفع من نصيبه من الدخل الوطني، هذا رغم عدم عدالة توزيع الدخل في الجزائر. على العكس من ذلك، فالسياسة النقدية هدفها الأساسي هو استقرار المستوى العام للأسعار، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة؛

6- توصلت الدراسة إلى عدم فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة في الجزائر في الأجلين القصير والطويل معا، حيث كان التأثير ضعيفا، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛

7- توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية عديمة الفعالية وضعيفة التأثير على معدلات البطالة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فهي تساهم في تخفيض معدل البطالة ولكن بشكل نسبي، حيث أن مناصب الشغل المستحدثة هي مؤقتة ولا تتناسب وحجم الإنفاق الحكومي، فالمخصصات المالية الضخمة التي صرفت في ظل البرامج التنموية والتي هدفت إلى تنشيط الطلب الفعال، وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي ودعم التشغيل غير فعالة في الجزائر، فالبطالة في الجزائر هيكلية ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على عائدات النفط، وهذا القطاع يهيمن عليه استخدام رأس المال عكس عنصر العمل. وعليه، فالنمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق وظائف شغل، وبالتالي فتخفيض البطالة في الجزائر هو أمر ظرفي ولا ينم عن أي تحسن في المستوى الاقتصادي من شأنه التأثير في هذا المؤشر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة؛

8- أظهر اختبار سببية قرائنر المطورة في المدى الطويل (تودا ياماموتو) أن العرض النقدي في الجزائر لا يسبب الصحة، ولا يسبب التعليم، ولا يسبب معدل الخصوبة، وتفسير ذلك هو ارتباط هذه المؤشرات بعوامل أخرى خاصة منها سياسة الإنفاق الحكومي، وأن عدم تأثير السياسة النقدية عليها راجع إلى كون الهدف المعلن من قبل السلطة النقدية هو ضبط التضخم، أما التأثير على الجانب الاجتماعي والديمقراطي من خلال الرفع من المستوى الصحي والتعليمي ومعدل الخصوبة فهو ليس من أولوياتها، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة؛

9- توصلت الدراسة من خلال اختبار سببية قرائنر المطورة في المدى الطويل (تودا ياماموتو)، بأن السياسة النقدية لا تسبب التضخم (مؤشر اقتصادي)، ما يعني أن استقرار الأسعار في الجزائر لا يرجع إلى السياسة النقدية المطبقة، وإنما يرجع أساسا إلى تغطية الطلب الزائد على مستوى الاقتصاد عن طريق الواردات، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلة عرض، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة.

❖ **التوصيات والاقترحات:** بناء على النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- 1- ضرورة منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر ليتمكن من ممارسة السياسة النقدية بأكثر فعالية؛
- 2- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية من أجل إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل الاستثمار المنتج، ويهيئ المناخ لممارسة سياسة نقدية أكثر فعالية على اعتبار أنه أحد الركائز الأكثر أهمية لممارستها؛
- 3- أن فعالية الأداء النقدي بالجزائر يرتبط طرديا بضبط أوضاع المالية العامة، وبالتالي فعلى الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده؛
- 4- توسيع وتطوير السوق النقدية عن طريق التنوع في أدوات السياسة النقدية، ما يمنحها مزيدا من الفعالية في إدارة السياسة النقدية؛
- 5- تنويع الاقتصاد الجزائري وتحريره من التبعية لقطاع المحروقات؛
- 6- إعطاء الأولوية لتحقيق مستوى نمو اقتصادي معتبر ومستدام يسمح بتحسين المستوى المعيشي ومحاربه الفقر، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة الصناعية وتفعيل كل محددات النمو الاقتصادي، مع ضرورة اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي؛

- 7- تشجيع الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية، وذلك من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، كما أنه يساهم في امتصاص البطالة، ما يمنحهم مصدر دخل يرفع من مستواهم المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى يرفع من حجم الطلب الكلي، ما يرفع من معدل النمو الاقتصادي؛
- 8- تشجيع عملية التنمية الاقتصادية عبر إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لما لها من أهمية في امتصاص البطالة، مع تحفيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد؛
- 9- ضرورة العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، لتخفيض حجم القطاع العام والسماح للقطاع الخاص بأن يلعب دوره عن طريق تشجيع المبادرة الفردية، وهذه الإجراءات ستتيح لبنك الجزائر مراقبة النشاط الائتماني، وتشجيع الاستخدام الكفء للموارد المالية التي يستطيع القطاع النقدي والمالي توفيرها؛
- 10- العمل على فتح مناصب شغل فعلية ودائمة وإدماج الشباب؛
- 11- العمل على تحسين مستوى المداخيل مع العدالة في توزيعها بالموازاة مع التحكم في المستوى العام للأسعار؛
- 12- تحسين مستوى التعليم والصحة وظروفهما؛
- 13- تحسين نوعية السكن وظروفه، وأن يكون متناسبا والنمو السكاني.

آفاق الدراسة:

في الختام نشير إلى أن هذه الدراسة التي قدمت هي عبارة عن بحث مفتوح أمام دراسات آتية، بما يفتح مجال واسع للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به، على اعتبار أن موضوع مستوى المعيشة موضوع متشعب يحمل العديد من الأبعاد منها اقتصادية، اجتماعية، ديموغرافية وسياسية تتشابك هذه الأبعاد فيما بينها، ومن بين المواضيع التي نقترحها كتطوير وإثراء لهذا البحث: دراسة قياسية وتحليلية لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على مستوى المعيشة في الجزائر.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- 1- إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الإسكندرية، 2001.
- 2- إبراهيم محمد البطانية وآخرون، مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 4- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.
- 5- أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 6- أحمد أبو الفتوح الناقا، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
- 7- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، عمان، 2002.
- 8- أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- 9- أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013.
- 10- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 11- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 2002.
- 12- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية: دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 13- أحمد عادل حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنة نشر.
- 14- أحمد هي، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 15- أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.
- 16- أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.
- 17- إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1992.
- 18- الحوراني ياسر عبد الكريم، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 19- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 20- الفولي أسامة محمد وشهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 21- باري سيحل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.
- 22- بريرة أنجرام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.
- 23- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- 24- بلحزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 25- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 26- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 27- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، 2009.
- 28- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.

- 29- جيمس جوارتيبي و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 30- حازم البني، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.
- 31- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، دار سينا للنشر، القاهرة، 1992.
- 32- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، عمان، 2002.
- 33- حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1999.
- 34- رضا العدل وآخرون، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة نشر.
- 35- رمزي زكي، قضايا مزعجة: مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي، مصر، 1993.
- 36- روبرت هيلبرونر، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994.
- 37- زكريا الدومري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 38- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- 39- زينب حسن عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- 40- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 41- سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومآزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- 42- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 43- سامويلسون بول ود. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة عبد الله هشام، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 44- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
- 45- سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- 46- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1996.
- 47- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- 48- شياخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 49- شاكر القر ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 50- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009.
- 51- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 52- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001.
- 53- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006.
- 54- صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 55- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978.
- 56- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء، عمان، 1998.
- 57- طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000.
- 58- طلعت الدمرداش إبراهيم، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس للنشر، مصر، 2006.
- 59- عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي: دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 60- عادل أحمد حشيش وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1998.

- 61- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
- 62- عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 63- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، مصر، 1997.
- 64- عبد العزيز عبد الله القطيفي، النمو الاقتصادي: نظريات النمو، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999.
- 65- عبد العظيم حمدي، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984.
- 66- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والمصرفي: الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 67- عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، 2004.
- 68- عبد الله عطوي، التنمية والسكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- 69- عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
- 70- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.
- 71- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 72- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 73- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 74- عبد المنعم سيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2003.
- 75- عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1996.
- 76- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 77- عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة: النمو الاقتصادي-توزيع الدخل-مشكلة الفقر، روابط للنشر وتقنية المعلومات، مصر، 2016.
- 78- عدنان داود محمد العادري وهدى زوير مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 79- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.
- 80- عقيل جاسم، النقود والمصارف: منهج نقدي ومصرفي، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 1999.
- 81- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 82- عمرو محيي الدين وعبد الرحمن سيدي أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، 1974.
- 83- علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- 84- غازي عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، دار الشهاب، باتنة، 1986.
- 85- غازي عناية، ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار النفائس، بيروت، 1992.
- 86- فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 87- فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
- 88- فليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.
- 89- حللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
- 90- مارتن نيل بايلي وآخرون، النمو مع المساواة: هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ترجمة محمد فتحي صقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996.
- 91- مايكل أبديجان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 92- مبارك عبد النعيم محمد ويونس محمود، اقتصاديات النقود والصرافية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.

- 93- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002.
- 94- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 95- محمد السيد العايد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
- 96- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013.
- 97- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة السابعة، دار النهضة العربية، بيروت.
- 98- محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 99- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 100- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 101- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظرية الإستراتيجية - التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 102- محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 103- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2002.
- 104- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 105- محمود يونس وكمال أمين الوصال، نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 106- مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النشاط الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
- 107- مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 108- مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
- 109- مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 110- منى الشرقاوي، تساؤلات حول الفقر في الوطن العربي، دار الطليعة، لبنان، 2006.
- 111- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ، السعودية، 2009.
- 112- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، الطبعة الرابعة، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، 1998.
- 113- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، 1999.
- 114- ناظم محمد نور الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، الأردن، 1999.
- 115- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 116- نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 117- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 118- هيل عجمي هيل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
- 119- وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر، جامعة عين الشمس، مصر.
- 120- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
- 121- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

II. الرسائل والأطروحات:

- 1- اعمر بوزيد احمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر -حالة خميس مليانة-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

- 2- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
- 3- بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية -حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 4- حسبية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
- 5- حصروي نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية في ولاية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- 6- خليل عبد القادر، محاولة لتقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
- 7- رحيمة حوالف، تطبيق إدارة الجودة الشاملة: دراسة تحليلية لموقف الأطباء والمرضى في المستشفى الجامعي بتلمسان باستخدام نظرية السلوك المخطط، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 8- سامر حاماتي، السياسات الاقتصادية المتاحة لتحسين أحوال المعيشة في سوريا: دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2010.
- 9- سيدي أحمد كباني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 10- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
- 11- صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور: محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2015-2016.
- 12- عائشة سلمة كيحلي، التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
- 13- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015.
- 14- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 15- فاطمة الزهراء لمودة، إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 16- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 17- قصي قاسم الكليدار، قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و 1988 و 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991.
- 18- كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر (1990-2012)-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

- 19- لعلالي علاوة، سياسات الضبط و الاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 20- لمن بلبلة، ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع إشارة إلى واقع الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2015-2016.
- 21- ليلي اسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية -دراسة قياسية-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
- 22- محمد دحماني أدرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- 23- محمد نشيد بوسيلة، استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
- 24- مختار بن عابد، فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة: مقارنة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- 25- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
- 26- وهيبه سراج، هيكل توزيع الدخل وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر -دراسة قياسية-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2016.

III. المجلات والدوريات العلمية والدراسات وسلاسل العمل:

- 1- أحمد جاسم محمد ومحمد حسن عودة، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة 1975-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 31، 2014.
- 2- أحمد زبير جعاطة، تحليل اقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الاقتصادية بين كل من الريف والحضر العراقي خلال الفترة (1971-1985)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 10، العراق، 1989.
- 3- أحمد سلامي ومحمد شيخي، إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
- 4- أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، العدد 39، أكتوبر 2017.
- 5- أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42، بيروت، 2008.
- 6- إدريس رمضان حجي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011، مجلة تنمية الريف، المجلد 36، العدد 116، العراق، 2014.
- 7- أديب نعمة، تعريف الفقر وقياسه في دول مجلس التعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، 2008.
- 8- الطيب لحيلج ومحمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.
- 9- أمل محمد الخروف، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 3، المجلد 39، الأردن، 2012.
- 10- امولاي علي هواري وآخرون، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.
- 11- أنزو كروتشي ومحسن س. خان، الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، سبتمبر 2000.

- 12- الصادق علي توفيق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996.
- 13- باقر محمد حسين، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد الخامس، 1997.
- 14- بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، القاهرة، 1996.
- 15- بشير هادي عودة، الرفاهية والتنمية: وجهة نظر كوزنتس -دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة-، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 14، كانون الأول، 2004.
- 16- بن جلول خالد، محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015.
- 17- بن جلول خالد وسالمي جمال، تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 53، العراق.
- 18- بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجنت، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد 2، تلمسان، مارس 2003.
- 19- حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 9، الرياض، 1997.
- 20- حسين كمال فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 63، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 21- حسين محمد العثمان، معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك حول أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد السابع، العدد الثاني، الكويت.
- 22- خليل كامل عيدان، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 17، 2015.
- 23- خميسي قايد وفطيمة حاجي، دراسة تحليلية للبعد الاجتماعي للسياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، العدد 2، المجلد 1، الحلقة، 2016.
- 24- ديبا نارايان، الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2000.
- 25- راضية بختاش، دراسة تحليلية للمثلث: فقر - نمو اقتصادي - فروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 18، الحلقة، أبريل 2014.
- 26- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس، جوان 2017.
- 27- زيدان محمد بن أحمد، سياسات استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة لجمعية الاقتصاد السعودية (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع المأمول)، الرياض، ماي 2009.
- 28- سليمان القدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر وتوزيع الدخل في الاقتصاد العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، المجلد الرابع، الكويت.
- 29- سليمان ناصر وآدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 12، جوان 2015.
- 30- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.
- 31- عبد الرحمان عية، آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري و آليات التعامل الحكومي، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016.
- 32- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

- 33- عبد العظيم عبد الواحد الشكري وباسمة نياز محسن، العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومتوسط إنفاق الفرد (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الأول، المجلد 19، 2017.
- 34- علي بلبل، مفاهيم السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2000.
- 35- علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، أبو ظبي، من 5 إلى 7 أكتوبر 1999.
- 36- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.
- 37- علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 34، المجلد 9، بغداد، 2013.
- 38- علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.
- 39- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 04، الكويت، 2002.
- 40- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع، الكويت، 2000.
- 41- علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للقراء، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 82، 2009.
- 42- علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 66، الكويت، أكتوبر 2007.
- 43- علي عبد القادر علي، مراجعة كتابك لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثاني، العدد الثاني، الكويت، حزيران 2000.
- 44- عمار عماري وإلياس بومعراف، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010.
- 45- عميروش شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 08، مارس 2017.
- 46- فتيحة مخناش وناجية صالح، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة الأخضر، العدد 3، الوادي، ديسمبر 2012.
- 47- فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 93، المجلد 31، العراق، 2009.
- 48- كريم الناشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 49- كمال قويدري، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، ديسمبر 2015.
- 50- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
- 51- محمد أحمد عمر بابكر، عناصر ومناهج التنمية البشرية في الاقتصاد الإسلامي كنموذج للرفاه الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 42، نوفمبر 2015.
- 52- محمد الشريف المان، الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999.
- 53- محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الثاني، الكويت، 2002.
- 54- محمد كامل مروان، فعالية السياسة النقدية والانتمانية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1994.

- 55- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الأمم المتحدة، الإسكوا، نيويورك، 1996.
- 56- منصور أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 57- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.
- 58- ندوة هلال جودة، قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام 2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البصرة، العدد 14، المجلد 5، 2009.
- 59- وليد بشيشي، أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014): دراسة قياسية باستخدام نموذج Engle – Granger two step method، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 11، المجلد 6، 2016.
- 60- وليد بشيشي، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 25، جانفي 2016.
- 61- وهيبة سراج وأسماء ناويس، التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 1، المجلد 03، 2017.
- 62- يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك سنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010.

IV. الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- دحمان عبد الفتاح، أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، ملتقى دولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة.
- 2- رحمان موسى ومشمش نجاة، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، خطر، تقنيات، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.
- 3- رياض العيونس، لعنة الموارد الطبيعية كأهم معوقات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انخيار أسعار النفط، جامعة البويرة، 29/30 نوفمبر 2016.
- 4- زايري بلقاسم، الاقتصاد السياسي للفقر، الملتقى الدولي حول: مؤسسات الرّكاة ودورها في محاربة ظاهرة الفقر، البليدة، 6-7 جويلية 2004.
- 5- شيماء أسامة محمد صالح، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، ملتقى تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9 ديسمبر 2014.
- 6- صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، ملتقى تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12 مارس 2013.
- 7- صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي من قبل الإستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العملي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
- 8- عبد الخالق التهامي وآخرون، الفقر النقدي وغير النقدي في أوساط المرأة القروية في المغرب: الحالة والمقارنة، ملتقى حول الفقر في أوساط النساء والتمكين الاقتصادي للمرأة، اللاذقية، 2009.
- 9- عمار عماري ووليد محمادي، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11/12 مارس 2013.

- 10- مبارك بوعشة، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية-، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.
- 11- محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13/07/2005.
- 12- محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، 22-23 تشرين الأول 2000، بيت الحكمة، بغداد 2002.
- 13- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.
- 14- نجية صالحى وفتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

V. التقارير:

- 1- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، رؤية إستراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية: دراسة استشارية، الكويت، مارس 2007.
- 2- البنك الدولي، الفقر: تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1990.
- 3- البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم، واشنطن، 1997.
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، النتائج الرئيسية في منطقة غرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.
- 5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- 6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: الوفاء بالوفاء، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دليل مؤشرات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- 9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
- 11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، 2005.
- 12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر 2013-2015، 2016.
- 13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005.
- 14- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الفقر: مشكلة اجتماعية وقضية إنسانية، عمان، 2006.
- 15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية للسنوات 1990/2016.
- 16- بنك الجزائر، التقارير السنوية حول التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر للسنوات 2007/2016.
- 17- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية للسنوات 2012/2017.

- 18- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).
- 19- بوابة الوزير الأول، السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية والبيئة، سبتمبر 2015.
- 20- بوابة الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية 2013، حصيلة المنجزات الاقتصادية 2011.
- 21- بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017.
- 22- بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014.
- 23- بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.
- 24- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم: إطلاق إمكانات النمو الحضري، نيويورك، 2007.
- 25- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2003.
- 26- مكتب العمل الدولي، الاتجاهات العامة والمداخل: لمحة عامة، رزنامة تدريبية متعددة الوحدات حول النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام، الوحدة التدريبية الأولى، جنيف، 1999.

VI. القوانين:

- 1- القانون الأساسي للبنك المركزي رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، جريدة رسمية عدد 10.
- 2- القانون رقم 111/64 المؤرخ في 10 أبريل 1964 المتضمن إنشاء العملة النقدية الوطنية، جريدة رسمية عدد 13 لسنة 1964.
- 3- القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد 16 لسنة 1990.
- 4- القانون رقم 02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية عوارض الدفع، جريدة رسمية عدد 08، 1993.
- 5- القانون رقم 127/08 مؤرخ في 30 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، ج ر عدد 23، الصادرة بتاريخ 04 ماي 2008.
- 6- القانون رقم 103/11 المؤرخ في 6 مارس 2011 والمتعلق بشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، ج ر عدد 14 الصادرة بتاريخ 6 مارس 2011.
- 7- القانون رقم 17/11 المؤرخ في 17 جانفي 2017 الذي يحدد كفاءات تسيير حسابات التخصيص الخاص.

VII. الأوامر والأنظمة:

- 1- الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المؤرخ في 27/02/2001.
- 2- الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل و يتمم الأمر رقم 11/03 ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض.
- 3- الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 57 الصادرة في 12 أكتوبر 2017.
- 4- النظام رقم 02/04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري.

VIII. مقالات على مواقع الإنترنت:

- 1- البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf
- 2- تشام فاروق، أهمية الإصلاحات المالية والمصرفية في تحسين الأداء الاقتصادي، جامعة وهران، متوفر على الرابط: www.9alam.com
- 3- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نموا، متاح على الموقع: www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf
- 4- حول عبد القادر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، متاح على الموقع: www.docstoc.com/docs/145254609

مواقع الأنترنت:

- 1- البنك الدولي، إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري: data.albankaldawli.org/country/Algeria
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
- 3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz/ar
- 4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI": www.andi.dz/index.php/ar/startistique
- 5- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.org.dz
- 6- وزارة المالية: www.dgpp-fm.org.dz
- 7- وزارة السكن والعمران: www.mhuv.gov.dz

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les ouvrages:

- 1- Abdelmagid Bouzidi, **les Année 90 de l'économie Algérienne**, ENAG, Alger.
- 2- Aftation .F, **Les taux de change**, 2^{ème} édition, press Universitaires de France, France, 1992.
- 3- Alain Beitone et autres, **Dictionnaire des sciences économiques**, Armonol Collin , Paris, 1991.
- 4- Alain Siaens, **Monnaie et Finance**, édition A. de Boeck, Bruxelles, 1981.
- 5- Ammour Ben halima, **le système bancaire Algérien (textes et réalité)**, 2ème édition, édition Dahlab, 2001.
- 6- Andrey Chouchane – verdier, **Leberalisation Financière et croissance économique: le cas de L'Afrique subsaharienne**, Harmattan, 2001, Paris.
- 7- Antoine Parent, **l'espace monétaire et ses enjeux**, édition Nathan, Paris, 1995.
- 8- Bernard Bernier et Yves Simon, **Initiation a la macroéconomie**, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2007.
- 9- Bernard, **Economie international**, 2^{ème} edition, Dunod, Paris, 1992 .
- 10- Bradley R.Schiller, **The economy today**, MCcraw-hill, New York, 2006.
- 11- Carol Sexton et Dat Vovan, **Introduction à l'économie**, Québec, Canada, 1987.
- 12- David Gordon and Paul Spicker, **The international glossary on poverty**, Zed books LTD, New York, 1999.
- 13- DICKEY W.Fuller, **likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root**, Econometrica, 1981.
- 14- Didiere Marteau, Monnaie, **Banque et marchés financiers**, Economica, Paris, 2008.
- 15- Disconand Macarov, **Poverty: a persistent global reality** Rutledge, Oxford University press, New York, 1998.
- 16- Fredric Mishkin, **Monnaie, banque et marché financiers**, Pearson éducation, France, 2010.
- 17- Frederic Mishkin, **The economics of money banking and financial markets**, 5th edition, Addison Wesley, New york, 1998.
- 18- Gregory N, Mankiw, **Macroéconomie**, 7^{ème} édition, De Boeck, paris, 2010.
- 19- Guellec Dominique et Pierre Ralle, **Les nouvelles théories de la croissance**, Paris, 2003.
- 20- Jaques henry David, **La politique monétaire**, Dunod, paris, 1983.
- 21- J. Huston Mc Culloch, **Money and inflation**, Academic press, New york , 1982.
- 22- Latifé Ghalayni, **Monnaie et banques**, Dar el manhal el-lubnani, leban, 2006.
- 23- Lawrence A. Boland, **The methodology of economic model building : methodology after Samuelson**, Rutledge, 2000.
- 24- Lloyd B. Thomas, **Money, Banking and financial markets**, Thomson, united states, 2006.
- 25- Marie Delaplace, **Monnaie et financement de l'économie**, Dunod, Paris, 2003.

- 26- Marshall, **A principles of economics**, London, 1945.
- 27- Martha Pascual and Santiago Garcia, **Government spending and economic growth in the European union countries**, Université d'Oviedo, Spain, juillet 2006.
- 28- Michel Aglietta, **L'économie mondiale**, édition la découverte, Paris, 2002.
- 29- Michel Bialés et autres, **L'essentiel sur l'économie**, 4^{ème} édition, Berti édition , Alger, 2007.
- 30- Mourad Goumiri, **L'offre de monnaie en Algérie**, édition Enag,1993.
- 31- Mourji Fouzi et autres, **Le développement face a la pauvreté**, édition economica, 2006.
- 32- Peryard Josette, **Gestion financière international**, 3^{ème} édition, Vuibert, Paris, 1995.
- 33- Philippe Bouhours, **Monnaie, Finance: Institutions et Mécanismes**, ellipses, Paris, 1993.
- 34- Philipe Jaffré, **Monnaie et politique monétaire**, 4^{ème} édition, Economica, 1996.
- 35- Phillips P and Perron P, **Testing a unit root in Time series Regression**, Biometrika, 75(2), 1988.
- 36- Pierre Bruno Ruffini, **Les théories monétaires**, Dunod, Paris, 1996.
- 37- Ragnar Nurkse, **Problems of capital formation in underdeveloped countries**, Oxford, Basil and basil black well.
- 38- Régis Bourbonnais, **Econométrie: Cours et exercices corrigès** ,9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2015.
- 39- Regis bourbonnais, **Exercices pedagogiques d'econometrie**, 2^{ème} edition, Economica, paris, 2012.
- 40- Richard Boillie et Patrick McMahon, **Marché des changes**, édition Eska, Paris, 1997 .
- 41- Rudiger Dornbusch et autres, **Macroéconomie**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002.
- 42- Shapiro and Edward, **Macroeconomic analysis**, Thomson learning, 1995.
- 43- Stiglitz.J.E, **Principes d'économie moderne** ,2^{ème} édition, édition Deboeck, paris, 2000.
- 44- Subrata Ghatak, **Introduction to development economics**, 3rd édition, Routledge, London and New York, 1998.
- 45- Tadaro.et smith, **Economic Development**, 2^{ème} édition, Addison wasley, 2003.
- 46- Topscalion, **Pricipes de finance international**, Economica, 1992.
- 47- William green, **Econometrics**, 7^{ème} edition, Edition pearson, France, 2011.

II. Les articles:

- 1- Amba pour Samual, **Pauvreté Multidimensionnelle au Congo: une approche non monétaire**, document de travail, TD n° 13, bureau d'application des méthodes statistiques et informatiques, Congo, 2006.
- 2- Bailliu J et autres, **les taux de change flottants: une nouvelle analyse**, Banque du Canada, Canada, 2001.
- 3- Ben S. Bernanke and Mark Gertler, **Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission**, Journal of Economic Perspectives, Volume 9, Number 4, 1995.
- 4- Boulahbel Bachir, **La dynamique de la pauvreté en Algérie**, paupérisation des société magrébine, volume 4, CREAD, 2006.
- 5- Boutaleb kouider, **le marché du travail en Algérie, le poids de l'emploi informel**, revue économie et management, n°1, mars 2002.
- 6- Brian Jacobsen, **The law of monetary policy**, wells fargo funds management, Working paper series.
- 7- C.Dagana and Tomislav Coric, **Macro and micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy**, FEB, working paper, 2010.
- 8- Easter and Fischer, **Inflation and the poor**, Journal of money: Credit and banking, April 2000.
- 9- Echerif Chakib, **Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie**, revue sciences humaines, n°18, décembre 2002.
- 10- Engel R.F and granger c.w.j, **cointegration and error correction :Representation, Estemation and testing** , Econometrica, vol.55, 1987.

- 11- Englama A and Shehu, **Is Nigeria ready for inflation targeting?**, **Journal of money: investment and banking**, ISSN 1450-288X, Issue 11, Euro journal publishing, 2009.
- 12- Frederic Mishkin, **The transmission mechanism and the role of asset prices in monetary policy**, National bureau of economic research, Working paper n°8617, 2001.
- 13- Ghosh A and authors, **Does the nominal exchange rate regime matter?**, NBER working paper, n°5874.
- 14- Joseph H. Haslag, **Output, growth, welfare and inflation: a survey**, *Economic review*, 2nd quarter, 1997.
- 15- Louis Marie Aselin et Anyck Dauphin, **Mesure de la pauvreté: un cadre conceptuel, centre Canadian d'étude et de coopération International**, Direction Études et formations, octobre, canada, 2000.
- 16- M.A. chiheb, **Communication: pauvreté et exclusion en Algérie**, conseil national économique et social, Alger, 2000.
- 17- Maatouk Bellataf, **Algérie quelques effets socio-économiques**, Colloque P.A.S et perspectives de l'économie Algérienne, CREAD, Alger, 1998.
- 18- Martin Ravallion, **Comparaison de la pauvreté: Concepts et méthode «étude sur la mesure des niveaux de vie**, document du travail, n° 22, Washington, 1996.
- 19- Moha Asri Abdullah, **Urbain poverty: a case study of Malaysia**, UMM press, International Islamic University, Malaysia, 2009.
- 20- Mohamed Aslam and others, **Poverty with many faces: a case study with Malaysia International Islamic University**, Malaysia, 2008.
- 21- Mohamed Cherif Ilman, **Efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990-2006) ; une appréciation critique**, contribution aux 11^{èmes} rencontres Euro –Méditerranéennes sur: le financement des économies des pays riverains de la méditerranée, Université de Nice, 15 et 16 novembre 2009, France.
- 22- Mohamed Cherif Ilmane, **Transition de l'économie Algérienne: vue l'économie de marche**, banque d'ALGERIE, 1991.
- 23- Mundell R, **Exchange rate systems and economic growth**, *Revista di politica economica*, Vol 85, 1995.
- 24- N. Dekkar et autres, **La démographie Algérienne en Algérie**, CENEAP, Alger, Mai 1999.
- 25- N. Girishankar and other, **Governance and poverty reduction**, discussion within the World Bank and from comments provided at PRSP workshops, 2001.
- 26- Nanak Kakwani and others, **Pro-poor growth: Concepts and measurement with country case studies**, International poverty center, UNDP working paper, n°1, 2004.
- 27- Nicolas Sirven, **De la pauvreté a la vulnérabilité, pauvreté et stratégie de survie**, monde en développement, n°4, tome 35, Belgique.
- 28- Patricia Crifo – Tillet, **L'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène**, revue défense nationale, volume XIV2, Paris, 1999.
- 29- Perasan M.H.Y. chin and Rj smith, **bounds testing approaches to the Analysis of level Relationships**, *Journal of applied Econometrics*, vol 16, N 03.
- 30- Robert Triest, **Living standards and economic growth a primer**, Federal Reserve Bank of Boston, new England Economic adventure, 2010.
- 31- S. Anand and A. Sen, **The income component in the "HDI" alternative formulations**, Human development report office, New York, 1999.
- 32- Samir Baha Eddine Maliki et autres, **Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Tlemcen: proposition d' un model économétrique logit et probit**, *Revue Economie et Management (pauvreté et coopération)*, N°2, Université Aboubekr Belkaid, Mars 2003.
- 33- Sen Amartya Kumary, **From Income Inequality to economic inequapity**, *Southern economic journal*, vol 64, n° 02, October 1997.
- 34- Soren Johansen, **Statistical Analysis of Cointegration Vectors**, *Journal of Economic Dynamics and Control*, vol.12, nos. 2-3, 1988.

- 35- Soren Johansen and Katarina Juselius, **Maximum likelihood estimation and inference on co-integration with applications to the demand for money**, Oxford bulletin of economics and statistics, Volume 52, Issue 2, 1990.
- 36- Syamaprasad Gupta, **A model of income distribution and growth**, World Bank, John Hopkins university press, London, 1977.

III. Les rapports:

- 1- Banque Mondiale, **Croissance, emploi et réduction de la pauvreté**, Novembre 1998.
- 2- Commissariat a la planification et la prospective, **La pauvreté en Algérie**, Alger, 2004.
- 3- CENEAP, **Elément de réflexion pour une politique de population**, la revue du CENEAP, n° 14, Alger, 1999.
- 4- CNES, **Rapport préliminaire sue les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, 2^{ème} session, 1998.
- 5- CNES, **Rapport nationale sur le développement humain**, 23^{ème} session plénière.
- 6- CNES, **rapport national sur le développement humain**, 1999.
- 7- CNES, **commissariat a la planification et a la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie**, septembre 2004.
- 8- Conseil national économique et social, **Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005.
- 9- Gouvernement Algérien, **Algérie 2^{ème} rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**, Alger, 2010, p. 81.
- 10- Gouvernement Algérien, **Algérie 2^{ème} rapport national sur les millénaire pour développement**, Septembre 2010.
- 11- IMF Staff Country, **Report n° 04/31**, Février 2004.
- 12- IMF Staff Country, **Report n° 09/111**, Avril 2009.
- 13- who/unicef, **joint monitoring program: for water supply and sanitation –coverage estimation improved drinking water in Algeria**, 2017, www.wssinfo.org
- 14- Word Bank, **A guide to the living standard measurement survey study**, work paper, Washington, 1996.
- 15- Word Bank, **Equity and development, word development report**, Co-publication of the Word Bank and Oxford university press, 2006.

الملاحق

الملحق رقم (01): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPV عند المستوى باستخدام اختبار Augmented

P. P test Dickey-Fuller و اختبار

Null Hypothesis: LPV has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: LPV has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.006688	0.9953	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.225271	0.4563
Test critical values:	1% level	-3.724070	Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-2.986225		5% level	-3.603202
	10% level	-2.632604		10% level	-3.238054
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LPV has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.583098	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.660720
	5% level	-1.955020
	10% level	-1.609070
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LPV has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LPV has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.962039	0.9997	Phillips-Perron test statistic	-2.225271	0.4563
Test critical values:	1% level	-3.724070	Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-2.986225		5% level	-3.603202
	10% level	-2.632604		10% level	-3.238054
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LPV has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.697013	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.660720
	5% level	-1.955020
	10% level	-1.609070
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (02): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPV عند الفرق الأول باستخدام Augmented Dickey-

P. P test Fuller و اختبار

Null Hypothesis: D(LPV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.982434	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.171194	0.0018
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.262455	0.0022
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.019276	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.271952	0.0015
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.262455	0.0022
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004492
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004492

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (03): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LIHD عند الفرق الأول باستخدام Augmented Dickey-

P. P test Fuller و اختبار

Null Hypothesis: LIHD has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: LIHD has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.034844	0.7237	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.560330	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-2.991878		5% level	-3.603202
	10% level	-2.635542		10% level	-3.238054
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LIHD has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.888229	0.0058
Test critical values:	1% level	-2.664853
	5% level	-1.955681
	10% level	-1.608793
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LIHD has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LIHD has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.237368	0.1989	Phillips-Perron test statistic	-6.750124	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-2.986225		5% level	-3.603202
	10% level	-2.632604		10% level	-3.238054
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LIHD has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.261945	0.0022
Test critical values:	1% level	-2.660720
	5% level	-1.955020
	10% level	-1.609070
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (04): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LIHD عند الفرق الأول باستخدام Augmented Dickey-

P. P test و اختبار Fuller

Null Hypothesis: D(LIHD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.516066	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIHD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.292543	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIHD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.218182	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIHD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.516066	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIHD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.292543	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LIHD) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.395577	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (05): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LM2 عند المستوى باستخدام –Augmented Dickey

P. P test و اختبار Fuller

<p>Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-2.254721</td> <td>0.1935</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-3.724070</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-2.986225</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-2.632604</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.254721	0.1935	Test critical values:			1% level	-3.724070		5% level	-2.986225		10% level	-2.632604		<p>Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-2.426946</td> <td>0.3580</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-4.374307</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-3.603202</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-3.238054</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.426946	0.3580	Test critical values:			1% level	-4.374307		5% level	-3.603202		10% level	-3.238054	
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.254721	0.1935																																			
Test critical values:																																					
1% level	-3.724070																																				
5% level	-2.986225																																				
10% level	-2.632604																																				
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.426946	0.3580																																			
Test critical values:																																					
1% level	-4.374307																																				
5% level	-3.603202																																				
10% level	-3.238054																																				
<p>Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-1.400315</td> <td>0.1461</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-2.664853</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-1.955681</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-1.608793</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>			t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.400315	0.1461	Test critical values:			1% level	-2.664853		5% level	-1.955681		10% level	-1.608793																			
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.400315	0.1461																																			
Test critical values:																																					
1% level	-2.664853																																				
5% level	-1.955681																																				
10% level	-1.608793																																				
<p>Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-2.093397</td> <td>0.2487</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-3.724070</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-2.986225</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-2.632604</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-2.093397	0.2487	Test critical values:			1% level	-3.724070		5% level	-2.986225		10% level	-2.632604		<p>Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-2.282422</td> <td>0.4275</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-4.374307</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-3.603202</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-3.238054</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-2.282422	0.4275	Test critical values:			1% level	-4.374307		5% level	-3.603202		10% level	-3.238054	
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-2.093397	0.2487																																			
Test critical values:																																					
1% level	-3.724070																																				
5% level	-2.986225																																				
10% level	-2.632604																																				
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-2.282422	0.4275																																			
Test critical values:																																					
1% level	-4.374307																																				
5% level	-3.603202																																				
10% level	-3.238054																																				
<p>Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-1.270119</td> <td>0.1824</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-2.660720</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-1.955020</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-1.609070</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>			Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-1.270119	0.1824	Test critical values:			1% level	-2.660720		5% level	-1.955020		10% level	-1.609070																			
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-1.270119	0.1824																																			
Test critical values:																																					
1% level	-2.660720																																				
5% level	-1.955020																																				
10% level	-1.609070																																				

الملحق رقم (06): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LM2 عند الفرق الأول باستخدام – Augmented Dickey

P. P test Fuller و اختبار

<p>Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-7.420606</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-3.737853</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-2.991878</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-2.635542</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.420606	0.0000	Test critical values:			1% level	-3.737853		5% level	-2.991878		10% level	-2.635542		<p>Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-7.360115</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-4.394309</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-3.612199</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-3.243079</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.360115	0.0000	Test critical values:			1% level	-4.394309		5% level	-3.612199		10% level	-3.243079	
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.420606	0.0000																																			
Test critical values:																																					
1% level	-3.737853																																				
5% level	-2.991878																																				
10% level	-2.635542																																				
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.360115	0.0000																																			
Test critical values:																																					
1% level	-4.394309																																				
5% level	-3.612199																																				
10% level	-3.243079																																				
<p>Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-7.503179</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-2.664853</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-1.955681</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-1.608793</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>			t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.503179	0.0000	Test critical values:			1% level	-2.664853		5% level	-1.955681		10% level	-1.608793																			
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.503179	0.0000																																			
Test critical values:																																					
1% level	-2.664853																																				
5% level	-1.955681																																				
10% level	-1.608793																																				
<p>Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-7.529634</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-3.737853</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-2.991878</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-2.635542</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-7.529634	0.0000	Test critical values:			1% level	-3.737853		5% level	-2.991878		10% level	-2.635542		<p>Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-7.630698</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-4.394309</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-3.612199</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-3.243079</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-7.630698	0.0000	Test critical values:			1% level	-4.394309		5% level	-3.612199		10% level	-3.243079	
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-7.529634	0.0000																																			
Test critical values:																																					
1% level	-3.737853																																				
5% level	-2.991878																																				
10% level	-2.635542																																				
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-7.630698	0.0000																																			
Test critical values:																																					
1% level	-4.394309																																				
5% level	-3.612199																																				
10% level	-3.243079																																				
<p>Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-7.503179</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-2.664853</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-1.955681</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-1.608793</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>			Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-7.503179	0.0000	Test critical values:			1% level	-2.664853		5% level	-1.955681		10% level	-1.608793																			
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-7.503179	0.0000																																			
Test critical values:																																					
1% level	-2.664853																																				
5% level	-1.955681																																				
10% level	-1.608793																																				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (07): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند المستوى باستخدام Augmented Dickey-

P. P test Fuller و اختبار

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.563534	0.0066	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.714755	0.0856
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-4.374307		1% level	-3.724070	
5% level	-3.603202		5% level	-2.986225	
10% level	-3.238054		10% level	-2.632604	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.403772	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.730800	0.0830	Phillips-Perron test statistic	-4.940126	0.0029
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.724070		1% level	-4.374307	
5% level	-2.986225		5% level	-3.603202	
10% level	-2.632604		10% level	-3.238054	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LDEP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.403772	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

الملحق رقم (08): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند الفرق الأول باستخدام Augmented Dickey-

P. P test Fuller و اختبار

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.442669	0.0020	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.670758	0.0055
Test critical values:	1% level	-3.737853	Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-2.991878		5% level	-3.612199
	10% level	-2.635542		10% level	-3.243079
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

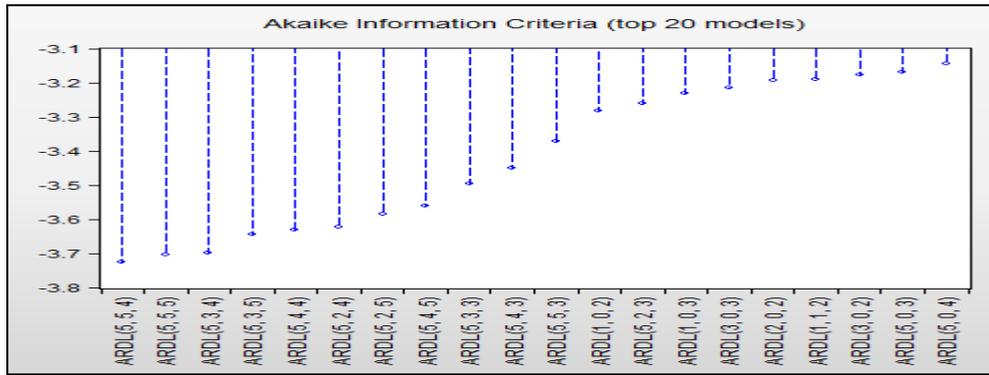
Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.788191	0.0706
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.718531	0.0050	Phillips-Perron test statistic	-4.538236	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.394309	Test critical values:	1% level	-3.737853
	5% level	-3.612199		5% level	-2.991878
	10% level	-3.243079		10% level	-2.635542
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.968281	0.0047
Test critical values:	1% level	-2.664853
	5% level	-1.955681
	10% level	-1.608793
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

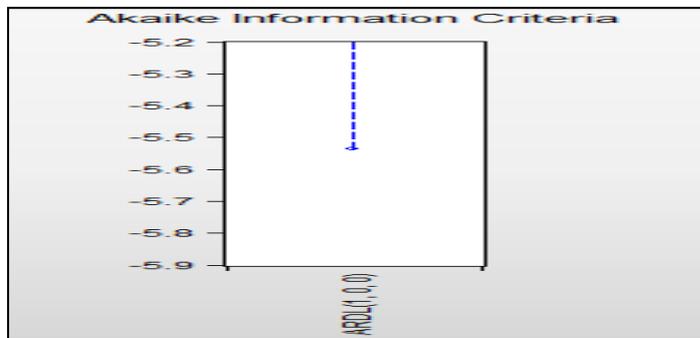
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (09): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 1



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (10): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 2



الملحق رقم (11): اختبار الحدود للنموذج 1

ARDL Bounds Test		
Date: 02/18/18 Time: 21:22		
Sample: 1995 2015		
Included observations: 21		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.281572	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (12): اختبار الحدود للنموذج 2

ARDL Bounds Test		
Date: 02/17/18 Time: 23:35		
Sample: 1991 2015		
Included observations: 25		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.956443	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews⁹

الملحق رقم (13): تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 1

Dependent Variable: LPV				
Method: Least Squares				
Date: 02/17/18 Time: 23:22				
Sample (adjusted): 1995 2015				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPV(-1)	0.575124	0.319496	1.800099	0.1462
LPV(-2)	-0.597413	0.376031	-1.588731	0.1873
LPV(-3)	0.666571	0.351845	1.894503	0.1311
LPV(-4)	0.070791	0.288400	0.245461	0.8182
LPV(-5)	-0.906590	0.346568	-2.615912	0.0591
LM2	-0.039906	0.017689	-2.256023	0.0871
LM2(-1)	0.009829	0.020287	0.484502	0.6534
LM2(-2)	0.039483	0.017216	2.293450	0.0835
LM2(-3)	0.005806	0.018786	0.309080	0.7727
LM2(-4)	-0.009828	0.014877	-0.660596	0.5450
LM2(-5)	0.014897	0.016297	0.914075	0.4124
LDEP	0.371992	0.108074	3.442003	0.0262
LDEP(-1)	-0.214640	0.179160	-1.198037	0.2970
LDEP(-2)	-0.300712	0.112041	-2.683940	0.0550
LDEP(-3)	-0.422129	0.170123	-2.481326	0.0681
LDEP(-4)	0.223849	0.148902	1.503327	0.2072
C	8.398425	2.519681	3.333131	0.0290
R-squared	0.996585	Mean dependent var	2.892125	
Adjusted R-squared	0.982926	S.D. dependent var	0.293220	
S.E. of regression	0.038314	Akaike info criterion	-3.725182	
Sum squared resid	0.005872	Schwarz criterion	-2.879616	
Log likelihood	56.11441	Hannan-Quinn criter.	-3.541672	
F-statistic	72.96165	Durbin-Watson stat	2.672504	
Prob(F-statistic)	0.000413			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews⁹

الملحق رقم (14): تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج 2

Dependent Variable: LIHD				
Method: Least Squares				
Date: 02/19/18 Time: 00:34				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIHD(-1)	-0.071615	0.188575	-0.379769	0.7079
LM2	0.006500	0.003023	2.150457	0.0433
LDEP	0.063562	0.011790	5.391345	0.0000
C	-1.355041	0.244944	-5.532050	0.0000
R-squared	0.949123	Mean dependent var	-0.400695	
Adjusted R-squared	0.941855	S.D. dependent var	0.058590	
S.E. of regression	0.014128	Akaike info criterion	-5.535675	
Sum squared resid	0.004192	Schwarz criterion	-5.340654	
Log likelihood	73.19593	Hannan-Quinn criter.	-5.481584	
F-statistic	130.5876	Durbin-Watson stat	1.754034	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (15): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج 1

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.955194	Prob. F(2,4)	0.1128
Obs*R-squared	13.94733	Prob. Chi-Square(2)	0.0009

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (16): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج 1

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.430330	Prob. F(14,6)	0.9091
Obs*R-squared	10.52150	Prob. Chi-Square(14)	0.7231
Scaled explained SS	1.204089	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (17): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.253003	Prob. F(2,19)	0.7790
Obs*R-squared	0.648526	Prob. Chi-Square(2)	0.7231

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (18): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج 2

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.483795	Prob. F(3,21)	0.6971
Obs*R-squared	1.616142	Prob. Chi-Square(3)	0.6557
Scaled explained SS	0.921593	Prob. Chi-Square(3)	0.8202

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (19): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPibha عند المستوى باستخدام اختبار Augmented

P. P test Dickey-Fuller و اختبار

<p>Null Hypothesis: LPIBHA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>-3.676026</td> <td>0.0433</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-4.374307</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-3.603202</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-3.238054</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.676026	0.0433	Test critical values:			1% level	-4.374307		5% level	-3.603202		10% level	-3.238054		<p>Null Hypothesis: LPIBHA has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>0.619480</td> <td>0.9874</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-3.724070</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-2.986225</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-2.632604</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.619480	0.9874	Test critical values:			1% level	-3.724070		5% level	-2.986225		10% level	-2.632604	
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.676026	0.0433																																			
Test critical values:																																					
1% level	-4.374307																																				
5% level	-3.603202																																				
10% level	-3.238054																																				
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.619480	0.9874																																			
Test critical values:																																					
1% level	-3.724070																																				
5% level	-2.986225																																				
10% level	-2.632604																																				
<p>Null Hypothesis: LPIBHA has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td>2.293959</td> <td>0.9929</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-2.660720</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-1.955020</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-1.609070</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p>			t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.293959	0.9929	Test critical values:			1% level	-2.660720		5% level	-1.955020		10% level	-1.609070																			
	t-Statistic	Prob.*																																			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.293959	0.9929																																			
Test critical values:																																					
1% level	-2.660720																																				
5% level	-1.955020																																				
10% level	-1.609070																																				

<p>Null Hypothesis: LPIBHA has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>0.139898</td> <td>0.9625</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-3.724070</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-2.986225</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-2.632604</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p> <p>Residual variance (no correction) 0.000641 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.001254</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	0.139898	0.9625	Test critical values:			1% level	-3.724070		5% level	-2.986225		10% level	-2.632604		<p>Null Hypothesis: LPIBHA has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>1.617199</td> <td>0.9705</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-2.660720</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-1.955020</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-1.609070</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p> <p>Residual variance (no correction) 0.000651 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.001303</p>		Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	1.617199	0.9705	Test critical values:			1% level	-2.660720		5% level	-1.955020		10% level	-1.609070	
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	0.139898	0.9625																																			
Test critical values:																																					
1% level	-3.724070																																				
5% level	-2.986225																																				
10% level	-2.632604																																				
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	1.617199	0.9705																																			
Test critical values:																																					
1% level	-2.660720																																				
5% level	-1.955020																																				
10% level	-1.609070																																				
<p>Null Hypothesis: LPIBHA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Adj. t-Stat</th> <th>Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Phillips-Perron test statistic</td> <td>-3.378436</td> <td>0.0771</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td> 1% level</td> <td>-4.374307</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 5% level</td> <td>-3.603202</td> <td></td> </tr> <tr> <td> 10% level</td> <td>-3.238054</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <p>*Mackinnon (1996) one-sided p-values.</p> <p>Residual variance (no correction) 0.000351 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.000518</p>			Adj. t-Stat	Prob.*	Phillips-Perron test statistic	-3.378436	0.0771	Test critical values:			1% level	-4.374307		5% level	-3.603202		10% level	-3.238054																			
	Adj. t-Stat	Prob.*																																			
Phillips-Perron test statistic	-3.378436	0.0771																																			
Test critical values:																																					
1% level	-4.374307																																				
5% level	-3.603202																																				
10% level	-3.238054																																				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (20): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية Lpibha عند الفرق الأول باستخدام Augmented

P. P اختبار و test Dickey-Fuller

Null Hypothesis: D(LPIBHA) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: D(LPIBHA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.058425	0.0048	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.880829	0.0293
Test critical values:	1% level	-3.737853	Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-2.991878		5% level	-3.612199
	10% level	-2.635542		10% level	-3.243079
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LPIBHA) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.508799	0.1203
Test critical values:	1% level	-2.669359
	5% level	-1.956406
	10% level	-1.608495
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LPIBHA) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(LPIBHA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.058425	0.0048	Phillips-Perron test statistic	-3.880829	0.0293
Test critical values:	1% level	-3.737853	Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-2.991878		5% level	-3.612199
	10% level	-2.635542		10% level	-3.243079
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.000424	Residual variance (no correction)		0.000419
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000424	HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000419

Null Hypothesis: D(LPIBHA) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.116755	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.664853
	5% level	-1.955681
	10% level	-1.608793
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.000523
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000469

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (21): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية Lchom عند المستوى باستخدام Augmented Dickey-

P. P test Fuller و اختبار

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: LCHOM has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.177073	0.9295	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.056334	0.2545
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.724070		1% level	-2.660720	
5% level	-2.986225		5% level	-1.955020	
10% level	-2.632604		10% level	-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.015594	0.1524
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LCHOM has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.988017	0.5793	Phillips-Perron test statistic	-0.535268	0.8681
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-4.374307		1% level	-3.724070	
5% level	-3.603202		5% level	-2.986225	
10% level	-3.238054		10% level	-2.632604	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.009260	Residual variance (no correction)		0.011497
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.012844	HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.021171

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.836041	0.3437
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.011498
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.021120

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (22): اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية Lchom عند الفرق الأول باستخدام Augmented Dickey-

P. P test Fuller و اختبار

Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.768694	0.0733	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.656652	0.0120
Test critical values:	1% level	-2.669359	Test critical values:	1% level	-3.737853
	5% level	-1.956406		5% level	-2.991878
	10% level	-1.608495		10% level	-2.635542
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

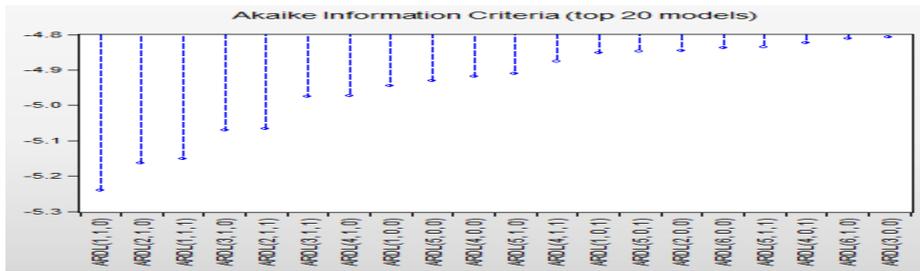
Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.666623	0.0449
Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.708299	0.0107	Phillips-Perron test statistic	-3.748402	0.0382
Test critical values:	1% level	-3.737853	Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-2.991878		5% level	-3.612199
	10% level	-2.635542		10% level	-3.243079
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.011235	Residual variance (no correction)		0.010958
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.012231	HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.012302

Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.647744	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.664853
	5% level	-1.955681
	10% level	-1.608793
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.011562
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.012584

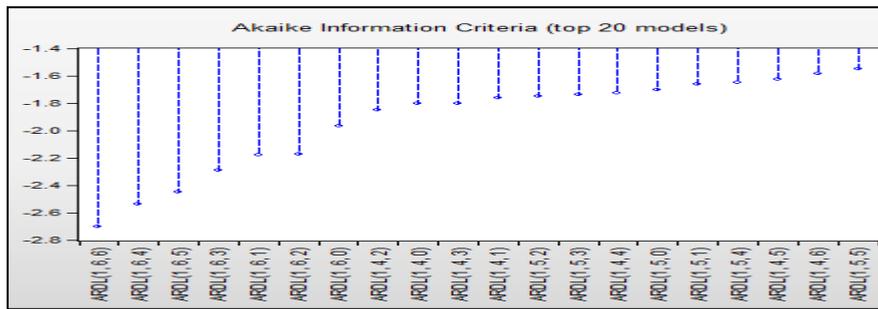
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (23): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 1



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (24): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 2



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (25): اختبار الحدود للنموذج 1

ARDL Bounds Test		
Date: 04/03/18 Time: 23:16		
Sample: 1991 2015		
Included observations: 25		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.124302	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (26): اختبار الحدود للنموذج 2

ARDL Bounds Test		
Date: 04/03/18 Time: 22:49		
Sample: 1996 2015		
Included observations: 20		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.559386	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (27): تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 1

Dependent Variable: LPIBHA				
Method: Least Squares				
Date: 04/06/18 Time: 01:34				
Sample (adjusted): 1991 2015				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBHA(-1)	0.808606	0.061327	13.18508	0.0000
LM2	-0.000240	0.004737	-0.050754	0.9600
LM2(-1)	-0.012139	0.004672	-2.598080	0.0172
LDEP	0.027672	0.009502	2.912399	0.0086
C	1.861503	0.593476	3.136609	0.0052
R-squared	0.988365	Mean dependent var		11.64299
Adjusted R-squared	0.986038	S.D. dependent var		0.151492
S.E. of regression	0.017900	Akaike info criterion		-5.031123
Sum squared resid	0.006409	Schwarz criterion		-4.787347
Log likelihood	67.88903	Hannan-Quinn criter.		-4.963510
F-statistic	424.7338	Durbin-Watson stat		2.026440
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (28): تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 2

Dependent Variable: LCHOM				
Method: Least Squares				
Date: 04/06/18 Time: 01:37				
Sample (adjusted): 1996 2015				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHOM(-1)	0.274752	0.252243	1.089235	0.3373
LM2	0.033849	0.037390	0.905297	0.4165
LM2(-1)	-0.012365	0.039913	-0.309794	0.7722
LM2(-2)	-0.035511	0.033432	-1.062197	0.3480
LM2(-3)	-0.082382	0.040180	-2.050320	0.1097
LM2(-4)	0.030003	0.031420	0.954896	0.3937
LM2(-5)	0.042147	0.031932	1.319893	0.2573
LM2(-6)	0.097262	0.030216	3.218905	0.0323
LDEP	-0.228675	0.241932	-0.945205	0.3981
LDEP(-1)	-0.585089	0.213070	-2.745995	0.0516
LDEP(-2)	-0.036052	0.214660	-0.167948	0.8748
LDEP(-3)	0.237220	0.223824	1.059849	0.3490
LDEP(-4)	0.494823	0.312673	1.582560	0.1887
LDEP(-5)	0.112735	0.226616	0.497472	0.6450
LDEP(-6)	-0.250406	0.192778	-1.298933	0.2638
C	5.766256	2.678156	2.153070	0.0976
R-squared	0.995914	Mean dependent var		2.801127
Adjusted R-squared	0.980590	S.D. dependent var		0.451552
S.E. of regression	0.062909	Akaike info criterion		-2.703678
Sum squared resid	0.015830	Schwarz criterion		-1.907092
Log likelihood	43.03678	Hannan-Quinn criter.		-2.548176
F-statistic	64.99320	Durbin-Watson stat		2.209491
Prob(F-statistic)	0.000523			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (29): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج 1

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.279781	Prob. F(2,18)	0.7592
Obs*R-squared	0.753738	Prob. Chi-Square(2)	0.6860

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (30): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج 1

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.345880	Prob. F(4,20)	0.8437
Obs*R-squared	1.617506	Prob. Chi-Square(4)	0.8056
Scaled explained SS	0.667359	Prob. Chi-Square(4)	0.9553

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (31): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.095317	Prob. F(2,2)	0.9130
Obs*R-squared	1.740449	Prob. Chi-Square(2)	0.4189

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (32): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج 2

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.924489	Prob. F(15,4)	0.1546
Obs*R-squared	18.32871	Prob. Chi-Square(15)	0.2458
Scaled explained SS	0.870489	Prob. Chi-Square(15)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

الملحق رقم (33): اختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 04/06/18 Time: 01:48			
Sample: 1990 2015			
Included observations: 22			
Dependent variable: LCHOM			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LDEMG	0.399577	1	0.5273
LEDC	1.870229	1	0.1714
LIHD	0.181029	1	0.6705
LM2	0.800604	1	0.3709
LPIBHA	8.407954	1	0.0037
LPV	2.210285	1	0.1371
LSNT	0.683908	1	0.4082
LTINF	0.801726	1	0.3706
All	45.09211	8	0.0000
Dependent variable: LDEMG			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	2.789874	1	0.0949
LEDC	0.990170	1	0.3197
LIHD	0.418184	1	0.5178
LM2	0.055484	1	0.8138
LPIBHA	0.979689	1	0.3223
LPV	1.774998	1	0.1828
LSNT	2.968932	1	0.0849
LTINF	0.054579	1	0.8153
All	12.89129	8	0.1156

Dependent variable: LEDC			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	2.542901	1	0.1108
LDEMG	1.228144	1	0.2678
LIHD	0.851304	1	0.3562
LM2	1.085635	1	0.2974
LPIBHA	4.947994	1	0.0261
LPV	1.144771	1	0.2846
LSNT	0.403617	1	0.5252
LTINF	1.079730	1	0.2988
All	16.42393	8	0.0367

Dependent variable: LPV			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	0.004727	1	0.9452
LDEMG	2.422705	1	0.1196
LEDC	2.878778	1	0.0898
LIHD	4.737972	1	0.0295
LM2	0.258647	1	0.6111
LPIBHA	1.963451	1	0.1611
LSNT	0.918329	1	0.3379
LTINF	0.249179	1	0.6177
All	5.431588	8	0.7106

Dependent variable: LIHD			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	3.944008	1	0.0470
LDEMG	1.803855	1	0.1792
LEDC	0.088306	1	0.7663
LM2	2.259156	1	0.1328
LPIBHA	0.011631	1	0.9141
LPV	10.21028	1	0.0014
LSNT	4.485398	1	0.0342
LTINF	2.242422	1	0.1343
All	18.96140	8	0.0151

Dependent variable: LSNT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	5.085243	1	0.0241
LDEMG	3.067589	1	0.0799
LEDC	0.601045	1	0.4382
LIHD	3.409130	1	0.0648
LM2	1.070132	1	0.3009
LPIBHA	0.581950	1	0.4455
LPV	7.925990	1	0.0049
LTINF	1.057688	1	0.3037
All	26.75714	8	0.0008

Dependent variable: LSNT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	5.085243	1	0.0241
LDEMG	3.067589	1	0.0799
LEDC	0.601045	1	0.4382
LIHD	3.409130	1	0.0648
LM2	1.070132	1	0.3009
LPIBHA	0.581950	1	0.4455
LPV	7.925990	1	0.0049
LTINF	1.057688	1	0.3037
All	26.75714	8	0.0008

Dependent variable: LM2			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	1.435659	1	0.2308
LDEMG	0.004465	1	0.9467
LEDC	2.608165	1	0.1063
LIHD	0.114990	1	0.7345
LPIBHA	1.365644	1	0.2426
LPV	0.015811	1	0.8999
LSNT	1.657259	1	0.1980
LTINF	0.955383	1	0.3284
All	12.62138	8	0.1256

Dependent variable: LTINF			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	1.436810	1	0.2307
LDEMG	0.004743	1	0.9451
LEDC	2.624598	1	0.1052
LIHD	0.117791	1	0.7314
LM2	0.947965	1	0.3302
LPIBHA	1.376126	1	0.2408
LPV	0.016760	1	0.8970
LSNT	1.654278	1	0.1984
All	12.62694	8	0.1253

Dependent variable: LPIBHA			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	1.071540	1	0.3006
LDEMG	3.332991	1	0.0679
LEDC	0.153338	1	0.6954
LIHD	0.472138	1	0.4920
LM2	10.34776	1	0.0013
LPV	0.073986	1	0.7856
LSNT	0.497513	1	0.4806
LTINF	10.36409	1	0.0013
All	23.37124	8	0.0029

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

فهرس الأشكال والمداول
والملاحق

1- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المربع السحري لكالدور "N. Kaldor"	10
2	إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية	44
3	ترتيب مستويات الحاجات في الإسلام	79
4	الحلقة المفرغة للفقير	91
5	روابط الفساد بالفقير	95
6	مكونات دليل الفقر متعدد الأبعاد	100
7	منحنى لورانز	124
8	التضخم الناتج عن فائض الطلب	142
9	التضخم الناشئ عن العرض	142
10	أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل القصير	157
11	آثار السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الأجل الطويل	159
12	العلاقة المباشرة بين النمو والاستخدام	169
13	النموذج الواقعي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والاستخدام	170
14	أثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي	173
15	أثر التوسع النقدي في إطار نظام سعر صرف ثابت وحركة تامة لرؤوس الأموال	194
16	السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت وحركية غير تامة لرؤوس الأموال	195
17	أثر التوسع النقدي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لرؤوس الأموال	197
18	أثر السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة والحركة غير التامة لرؤوس الأموال	198
19	العمر المتوقع للحياة (الأمل في الحياة) خلال الفترة (2001-2016)	300
20	نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة	325
21	نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي في الجزائر	326
22	خط الفقر العام "SPG" في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)	332
23	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	359
24	منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LPV و DLPV	380
25	منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LIHD و DLIHD	381

382	منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LM2 و DLM2	26
383	منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة LDEP و DLDEP	27
389	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقى والمجموع التراكمي لمربعات للبواقى للنموذج 1	28
389	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقى والمجموع التراكمي لمربعات للبواقى للنموذج 2	29
398	منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة Lpnbha و DLpnbha	30
399	منحنيات دوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للسلسلة Lchom و DLchom	31
405	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقى والمجموع التراكمي لمربعات للبواقى للنموذج 1	32
405	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقى والمجموع التراكمي لمربعات للبواقى للنموذج 2	33

2- فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
86	معالم دليل التنمية البشرية لسنة 2010	1
87	تصنيف دول العالم حسب مؤشر التنمية البشرية	2
100	الفروقات بين مؤشر الفقر البشري في الدول النامية والدول المتقدمة	3
125	توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي	4
175	مدى محاباة عملية النمو للفقراء	5
215	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)	6
216	هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1964 – 1989)	7
217	تطور القاعدة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	8
218	تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	9
219	تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	10
220	تطور سرعة دوران النقود ومدة الاحتفاظ بها في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	11
223	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	12
243	تطور المتاحات النقدية M1 والكتلة النقدية M2 ومكوناتهما خلال الفترة (1990-2016)	13
246	هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	14
248	تطور المضاعف النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	15
248	تطور سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	16
250	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	17
251	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	18
253	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	19
264	تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1993-2017)	20
266	تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدل المكافأة الممنوحة عليها خلال الفترة (2001-2017)	21
269	تطور معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام، 3 أشهر و6 أشهر	22
271	تطور معدلات تسهيلات الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة (2005-2017)	23
281	تطور قيمة النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	24

282	تقديرات الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و 1995	25
283	معدلات الرسوب والإخفاق المدرسي في الجزائر لسنة 1998	26
284	تطور عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1997)	27
286	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999-2000)	28
287	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	29
290	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	30
292	توزيع مخصصات برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	31
294	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	32
298	تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	33
299	تطور الولادات والخصوبة خلال الفترة (2009-2016)	34
300	تطور الوفيات خلال الفترة (2009-2016)	35
301	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)	36
303	الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	37
304	تطور تركيبة وتوزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية	38
305	هيكل وتوزيع الإنفاق الكلي السنوي للعائلات حسب المناطق	39
306	تطور معامل جيني في الجزائر	40
307	نصيب الأسر من الإنفاق حسب أعشار السكان	41
308	تطور حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني	42
310	الهيكل الصحية المنجزة خلال الفترة (1999-2015)	43
311	تطور عدد الأطباء، الصيادلة وجراحي الأسنان خلال الفترة (2000-2015)	44
312	تطور الإنفاق العمومي على قطاع الصحة خلال الفترة (1995-2014)	45
313	تطور وفيات الأمهات خلال الفترة (1985-2014)	46
314	تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة والأقل من 5 سنوات للفترة (1990-2016)	47
315	نسبة التلقيح ضد الحصبة للأطفال البالغين سنة	48
316	حصيلة المنشآت التربوية المنجزة خلال الفترة (1999-2015)	49
317	تطور عدد الأساتذة في الجامعة خلال الفترة (2013-2016)	50
318	تطور عدد التلاميذ وعدد الأساتذة في مختلف الأطوار لبعض السنوات	51

319	تطور عدد المسجلين في التكوين والتعليم المهني	52
320	تطور عدد الطلبة والمؤطرين خلال الفترة (2008-2016)	53
321	الإنفاق على التعليم خلال الفترة (2000-2016)	54
324	تطور عدد السكنات المنجزة خلال الفترة (2005-2015)	55
327	الإنفاق على قطاع السكن	56
329	تقدير خطوط الفقر في الجزائر	57
330	تطور مستويات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)	58
330	مستوى الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الدراسة (LSMS)	59
333	مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1985-2015)	60
334	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة (1995-2012)	61
335	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للسنتين 2006 و2012	62
337	أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)	63
338	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسب المئوية خلال الفترة (2000-2016)	64
340	تطور حصة القيمة المضافة بالأسعار الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	65
342	درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري	66
344	تطور معدل البطالة وأهم المؤشرات المتعلقة بسوق الشغل في الجزائر	67
348	تطور إنتاجية العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	68
349	مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الاسمي	69
356	مناصب الشغل المنشأة الكلاسيكية (ANEM، OPAP، CTA والتوظيف المباشر) وترتيب المساعدة على الإدماج المهني "DAIP"	70
356	مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية "ESIL"	71
357	مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف "TUP-HIMO"	72
357	مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج ترتيب المساعدة على الإدماج الاجتماعي	73
357	مناصب الشغل المنشأة من طرف برنامج المؤسسات المصغرة	74
358	مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"	75

360	تطور القدرة الشرائية للنقود في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	76
361	أثر تخفيض سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	77
363	علاقة الأجر القاعدي بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	78
380	نتائج إختبار ADF و PP لـ LPV	79
381	نتائج إختبار ADF و PP لـ LIHD	80
382	نتائج إختبار ADF و PP لـ LM2	81
383	نتائج إختبار ADF و PP لـ LDEP	82
385	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج 1 و 2	83
386	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test للنموذج 1 و 2	84
387	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و 2	85
388	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	86
388	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2	87
390	نتائج تقدير النموذج 1	88
393	نتائج تقدير النموذج 2	89
398	نتائج إختبار ADF و PP لـ Lpnbha	90
399	نتائج إختبار ADF و PP لـ Lchom	91
401	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج 1 و 2	92
402	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود للنموذج 1 و 2	93
403	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و 2	94
403	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	95
404	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2	96
406	نتائج تقدير النموذج 1	97
408	نتائج تقدير النموذج 2	98
411	إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو	99

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
440	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPV عند المستوى باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	1
441	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPV عند الفرق الأول باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	2
442	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LIHD عند المستوى باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	3
443	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LIHD عند الفرق الأول باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	4
444	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LM2 عند المستوى باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	5
445	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LM2 عند الفرق الأول باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	6
446	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند المستوى باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	7
447	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LDEP عند الفرق الأول باستخدام اختبار-Augmented Dickey test Fuller و اختبار P. P	8
448	اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 1	9
448	اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 2	10
448	اختبار الحدود للنموذج 1	11
449	اختبار الحدود للنموذج 2	12
449	تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 1	13
450	تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 2	14
450	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج 1	15
450	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1	16
450	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج 2	17
450	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 2	18

451	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية LPibha عند المستوى باستخدام اختبار Augmented P. P test Dickey-Fuller و اختبار	19
452	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية Lpibha عند الفرق الأول باستخدام Augmented P. P test Dickey-Fuller و اختبار	20
453	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية Lchom عند المستوى باستخدام Augmented Dickey- test Fuller و اختبار P. P	21
454	اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية Lchom عند الفرق الأول باستخدام Augmented Dickey- test Fuller و اختبار P. P	22
455	اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 1	23
455	اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج 2	24
455	اختبار الحدود للنموذج 1	25
455	اختبار الحدود للنموذج 2	26
456	تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 1	27
456	تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنموذج 2	28
457	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج 1	29
457	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1	30
457	نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج 2	31
457	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 2	32
458-457	إختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج	33
459	بيانات متغيرات الدراسة القياسية	34

ملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على مستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، بالاعتماد على أداة حديثة متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل، ودراسة السببية بين المتغيرات باستخدام سببية قرايجر المطورة في المدى الطويل (تودا ياماموتو). وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف نسبيا على الفقر في الأجل القصير في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ضعيف على الرفاهية الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

وعند دراسة مدى تأثير السياسة النقدية على مؤشرات مستوى المعيشة توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف نسبيا للعرض النقدي على نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي) في الأجل القصير. كما تم التوصل إلى عدم فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة (مؤشر اجتماعي) في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

أظهر اختبار السببية أن العرض النقدي في الجزائر لا يسبب الصحة، ولا يسبب التعليم، ولا يسبب معدل الخصوبة، أي أن السياسة النقدية لا تؤثر على المؤشرات الاجتماعية (الصحة والتعليم) ولا على المؤشرات الديموغرافية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، مستوى المعيشة، الفقر، الرفاهية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، سببية قرايجر المطورة (تودا ياماموتو).

ABSTRACT:

This study aims to study the impact of monetary policy on the level of living in Algeria during the period (1990-2015), using the new econometric techniques of times series within an autoregressive distributed lag (ARDL), to assess the relationship in the short and long term, and also study the causal link between the variables using the Toda and Yamamoto developed long run granger causality test. The study concluded that the monetary policy is relatively weak positive impact on poverty in the short term In Algeria, result also indicates a weak positive impact on the welfare in the short and long term.

In examining the impact of monetary policy on indicators of live level, the results obtained a positive non significant relationship between monetary supply and per capita share of the real (GDP) (economic indicator) in the short term. results concluded that monetary policy has no performance in reducing the unemployment rate (social indicator) in Algeria In the short and long term.

The causal test showed that the monetary supply in Algeria does not cause health, also doesn't cause education and the fertility rate. that means, monetary policy has no affect on the social indicators (health and education) and the demographic indicators.

Key words: Monetary policy, live level, poverty, welfare, Algerian Economy, ARDL Model, The Toda and Yamamoto developed long run granger causality test.